

المجلد: 3

العدد: 13



مجلة جامعة حماة



2020 ميلادي / 1442 هجري

ISSN Online(2706-9214)

المجلد: الثالث

العدد: الثالث عشر



مجلة جامعة حماة

2020 / ميلادي

1442 / هجري

مجلة جامعة حماة

هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة

المدير المسؤول: الأستاذ الدكتور محمد زياد سلطان رئيس جامعة حماة.

رئيس هيئة التحرير: الأستاذ الدكتور عبد الكريم الخالد.

سكرتير هيئة التحرير (مدير مكتب المجلة): م.وفاء الفيل.

أعضاء هيئة التحرير:

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| أ.د. درغام الرحال. | أ.د. عبد الكريم قلب اللوز |
| أ.د. عبد الرزاق سالم. | أ.م.د. أسمهان خلف. |
| أ.د. محمد زهير الأحمد. | أ.م.د. عادل علوش. |
| أ.د. حسان الحلبية. | أ.م.د. محمد أيمن الصباغ. |
| د.خالد زغريت. | |

الهيئة الاستشارية:

- | | |
|------------------------|--------------------|
| أ.د. دارم طباع. | أ.د. صفوان العساف. |
| أ.د. راتب سكر. | أ.د. كنجو كنجو. |
| أ.د. محمد فاضل. | أ.د. رباب الصباغ. |
| أ.م.د. محمد سبيع العرب | |

الإشراف اللغوي:

- | | |
|-----------------|--------------------|
| أ.د. محمد فلفل. | أ.م.د. مها السلوم. |
|-----------------|--------------------|

مجلة جامعة حماة

أهداف المجلة:

مجلة جامعة حماة هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة تهدف إلى:

1- نشر البحوث العلمية الأصيلة باللغتين العربية أو الإنكليزية التي تتسم بمزايا المعرفة الإنسانية الحضارية والعلوم التطبيقية المتطورة، وتسهم في تطويرها، وترقى إلى أعلى درجات الجودة والابتكار والتميز، في مختلف الميادين الطبية، والهندسية، والتقانية، والطب البيطري، والعلوم، والاقتصاد، والآداب والعلوم الإنسانية، وذلك بعد عرضها على مقومين علميين مختصين.

2- نشر البحوث الميدانية والتطبيقية المتميزة في مجالات تخصص المجلة.

3- نشر الملاحظات البحثية، وتقارير الحالات المرضية، والمقالات الصغيرة في مجالات تخصص المجلة.

رسالة المجلة:

- تشجيع الأكاديميين والباحثين السوريين والعرب على إنجاز بحوثهم المبتكرة.
- ضبط آلية البحث العلمي، وتمييز الأصيل من المزيف، بعرض البحوث المقّمة إلى المجلة على المختصين والخبراء.
- تسهم المجلة في إغناء البحث العلمي والمناهج العلمية، والتزام معايير جودة البحث العلمي الأصيل.
- تسعى إلى نشر المعرفة وتعميمها في مجالات تخصص المجلة، وتسهم في تطوير المجالات الخدمية في المجتمع.
- تحقّر الباحثين على تقديم البحوث التي تُعنى بتطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- تستقبل اقتراحات الباحثين والعلماء حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلة.
- تعميم الفائدة المرجوة من نشر محتوياتها العلمية، بوضع أعدادها بين أيدي القراء والباحثين على موقع المجلة في الشبكة (الإنترنت) وتطوير الموقع وتحديثه.

قواعد النشر في مجلة جامعة حماة:

- أ- أن تكون المادة المرسلّة للنشر أصيلة، ذات قيمة علمية ومعرفية إضافية، وتتمتع بسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
- ب- ألا تكون منشورة أو مقبولة للنشر في مجالات أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى، ويتعهد الباحث بمضمون ذلك بملء استمارة إيداع خاصة بالمجلة.
- ت- يتم تقييم البحث من ذوي الاختصاص قبل قبوله للنشر ويصبح ملكاً لها، ولا يحق للباحث سحب الأوليات في حال رفض نشر البحث.
- ث- لغة النشر هي العربية أو الإنكليزية، على أن تزود إدارة المجلة بملخص للمادة المقدمة للنشر في نصف صفحة (250 كلمة) بغير اللغة التي كتب بها البحث، وأن يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية Key words .

إيداع البحوث العلمية للنشر:

أولاً - تقدم مادة النشر إلى رئيس هيئة تحرير المجلة على أربع نسخ ورقية (تتضمن نسخة واحدة اسم الباحث أو الباحثين وعناوينهم، وأرقام هواتفهم، وتغفل في النسخ الأخرى أسماء الباحثين أو أية إشارة إلى هويتهم)، وتقدم نسخة إلكترونية مطبوعة

على الحاسوب بخط نوع Simplified Arabic، ومقاس 12 على وجه واحد من الورق بقياس 210×297 مم (A4). وتترك مساحة بيضاء بمقدار 2.5 سم من الجوانب الأربعة، على ألا يزيد عدد صفحات البحث كلها عن خمس عشرة صفحة (ترقيم الصفحات وسط أسفل الصفحة)، وأن تكون متوافقة مع أنظمة (Microsoft Word 2007) في الأقل، وبمسافات مفردة بما في ذلك الجداول والأشكال والمصادر، ومحفوظة على قرص مدمج CD، أو ترسل إلكترونياً على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.

ثانياً - تقدم مادة النشر مرفقة بتعهد خطي يؤكد بأن البحث لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في مجلة أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى.

ثالثاً - يحق لهيئة تحرير المجلة إعادة الموضوع لتحسين الصياغة، أو إحداث أية تغييرات، من حذف، أو إضافة، بما يتناسب مع الأسس العلمية وشروط النشر في المجلة.

رابعاً - تلتزم المجلة بإشعار مقدم البحث بوصول بحثه في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ استلامه، كما تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول البحث للنشر من عدمه فور إتمام إجراءات التقويم.

خامساً - يرسل البحث المودع للنشر بسرعة تامة إلى ثلاثة محكمين متخصصين بمادته العلمية، ويتم إخطار ذوي العلاقة بملاحظات المحكمين ومقترحاتهم، ليؤخذ بها من قبل المودعين؛ تلبيةً لشروط النشر في المجلة، وتحقيقاً للسوية العلمية المطلوبة.

سادساً - يعد البحث مقبولاً للنشر في المجلة في حال قبول المحكمين الثلاثة (أو اثنين منهم على الأقل) للبحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة وقبولها من قبل المحكمين.

- إذا رفض المحكم الثالث البحث بمبررات علمية منطقية تجدها هيئة التحرير أساسية وجوهرية، فلا يقبل البحث للنشر حتى ولو وافق عليه المحكمان الآخران.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث الكليات التطبيقية:

أولاً - يشترط في البحث المقدم أن يكون حسب الترتيب الآتي: العنوان، الملخص باللغتين العربية والإنكليزية، المقدمة، هدف البحث، مواد البحث وطرائقه، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات والتوصيات، وأخيراً المراجع العلمية.

- العنوان:

يجب أن يكون مختصراً وواضحاً ومعبراً عن مضمون البحث. خط العنوان بلغة النشر غامق، وبحجم (14)، يوضع تحته بفواصل سطر واحد اسم الباحث / الباحثين بحجم (12) غامق، وعنوانه، وصفته العلمية، والمؤسسة العلمية التي يعمل فيها، وعنوان البريد الإلكتروني للباحث الأول، ورقم الهاتف المحمول بحجم (12) عادي. ويجب أن يتكرر عنوان البحث ثانياً وباللغة الإنكليزية في الصفحة التي تتضمن الملخص. Abstract. خط العناوين الثانوية يجب أن يكون غامقاً بحجم (12)، أما خط متن النص؛ فيجب أن يكون عادياً بحجم (12).

- الملخص أو الموجز:

يجب ألا يتجاوز الملخص 250 كلمة، وأن يكون مسبقاً بالعنوان، ويوضع في صفحة منفصلة باللغة العربية، ويكتب الملخص في صفحة ثانية منفصلة باللغة الإنكليزية. ويجب أن يتضمن أهداف الدراسة، ونبذة مختصرة عن طريقة العمل، والنتائج التي تمخضت عنها، وأهميتها في رأي الباحث، والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث.

- المقدمة:

تشمل مختصراً عن الدراسة المرجعية لموضوع البحث، وتدرج فيه المعلومات الحديثة، والهدف الذي من أجله أجري البحث.

- المواد وطرائق البحث:

تذكر معلومات وافية عن مواد وطريقة العمل، وتدعم بمصادر كافية حديثة، وتستعمل وحدات القياس المترية والعالمية في البحث. ويذكر البرنامج الإحصائي والطريقة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، وتعرف الرموز والمختصرات والعلامات الإحصائية المعتمدة للمقارنة.

- النتائج والمناقشة:

تعرض بدقة، ويجب أن تكون جميع النتائج مدعمة بالأرقام، وأن تقدم الأشكال والجدول والرسومات البيانية معلومات وافية مع عدم إعادة المعلومات في متن البحث، وترقم بحسب ورودها في متن البحث، ويشار إلى الأهمية العلمية للنتائج، ومناقشتها مع دعمها بمصادر حديثة. وتشتمل المناقشة على تفسير حصول النتائج من خلال الحقائق والمبادئ الأولية ذات العلاقة، ويجب إظهار مدى الاتفاق أو عدمه مع الدراسات السابقة مع التفسير الشخصي للباحث، ورأيه في حصول هذه النتيجة.

- الاستنتاجات:

يذكر الباحث الاستنتاجات التي توصل إليها مختصرةً في نهاية المناقشة، مع ذكر التوصيات والمقترحات عند الضرورة.

- الشكر والتقدير:

يمكن للباحث أن يذكر الجهات المساندة التي قدمت المساعدات المالية والعلمية، والأشخاص الذين أسهموا في البحث ولم يتم إدراجهم بوصفهم باحثين.

ثانياً- الجداول:

يوضع كل جدول مهما كان صغيراً في مكانه الخاص، وتأخذ الجداول أرقاماً متسلسلة، ويوضع لكل منها عنوان خاص به، يكتب أعلى الجدول، وتوظف الرموز * و** و*** للإشارة إلى معنوية التحليل الإحصائي، عند المستويات 0.05 أو 0.01 أو 0.001 على الترتيب، ولا تستعمل هذه الرموز للإشارة إلى أية حاشية أو ملحوظة في أي من هوامش البحث. وتوصي المجلة باستعمال الأرقام العربية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000، 1001، 1002، 1003، 1004، 1005، 1006، 1007، 1008، 1009، 1010، 1011، 1012، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1020، 1021، 1022، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 1029، 1030، 1031، 1032، 1033، 1034، 1035، 1036، 1037، 1038، 1039، 1040، 1041، 1042، 1043، 1044، 1045، 1046، 1047، 1048، 1049، 1050، 1051، 1052، 1053، 1054، 1055، 1056، 1057، 1058، 1059، 1060، 1061، 1062، 1063، 1064، 1065، 1066، 1067، 1068، 1069، 1070، 1071، 1072، 1073، 1074، 1075، 1076، 1077، 1078، 1079، 1080، 1081، 1082، 1083، 1084، 1085، 1086، 1087، 1088، 1089، 1090، 1091، 1092، 1093، 1094، 1095، 1096، 1097، 1098، 1099، 1100، 1101، 1102، 1103، 1104، 1105، 1106، 1107، 1108، 1109، 1110، 1111، 1112، 1113، 1114، 1115، 1116، 1117، 1118، 1119، 1120، 1121، 1122، 1123، 1124، 1125، 1126، 1127، 1128، 1129، 1130، 1131، 1132، 1133، 1134، 1135، 1136، 1137، 1138، 1139، 1140، 1141، 1142، 1143، 1144، 1145، 1146، 1147، 1148، 1149، 1150، 1151، 1152، 1153، 1154، 1155، 1156، 1157، 1158، 1159، 1160، 1161، 1162، 1163، 1164، 1165، 1166، 1167، 1168، 1169، 1170، 1171، 1172، 1173، 1174، 1175، 1176، 1177، 1178، 1179، 1180، 1181، 1182، 1183، 1184، 1185، 1186، 1187، 1188، 1189، 1190، 1191، 1192، 1193، 1194، 1195، 1196، 1197، 1198، 1199، 1200، 1201، 1202، 1203، 1204، 1205، 1206، 1207، 1208، 1209، 1210، 1211، 1212، 1213، 1214، 1215، 1216، 1217، 1218، 1219، 1220، 1221، 1222، 1223، 1224، 1225، 1226، 1227، 1228، 1229، 1230، 1231، 1232، 1233، 1234، 1235، 1236، 1237، 1238، 1239، 1240، 1241، 1242، 1243، 1244، 1245، 1246، 1247، 1248، 1249، 1250، 1251، 1252، 1253، 1254، 1255، 1256، 1257، 1258، 1259، 1260، 1261، 1262، 1263، 1264، 1265، 1266، 1267، 1268، 1269، 1270، 1271، 1272، 1273، 1274، 1275، 1276، 1277، 1278، 1279، 1280، 1281، 1282، 1283، 1284، 1285، 1286، 1287، 1288، 1289، 1290، 1291، 1292، 1293، 1294، 1295، 1296، 1297، 1298، 1299، 1300، 1301، 1302، 1303، 1304، 1305، 1306، 1307، 1308، 1309، 1310، 1311، 1312، 1313، 1314، 1315، 1316، 1317، 1318، 1319، 1320، 1321، 1322، 1323، 1324، 1325، 1326، 1327، 1328، 1329، 1330، 1331، 1332، 1333، 1334، 1335، 1336، 1337، 1338، 1339، 1340، 1341، 1342، 1343، 1344، 1345، 1346، 1347، 1348، 1349، 1350، 1351، 1352، 1353، 1354، 1355، 1356، 1357، 1358، 1359، 1360، 1361، 1362، 1363، 1364، 1365، 1366، 1367، 1368، 1369، 1370، 1371، 1372، 1373، 1374، 1375، 1376، 1377، 1378، 1379، 1380، 1381، 1382، 1383، 1384، 1385، 1386، 1387، 1388، 1389، 1390، 1391، 1392، 1393، 1394، 1395، 1396، 1397، 1398، 1399، 1400، 1401، 1402، 1403، 1404، 1405، 1406، 1407، 1408، 1409، 1410، 1411، 1412، 1413، 1414، 1415، 1416، 1417، 1418، 1419، 1420، 1421، 1422، 1423، 1424، 1425، 1426، 1427، 1428، 1429، 1430، 1431، 1432، 1433، 1434، 1435، 1436، 1437، 1438، 1439، 1440، 1441، 1442، 1443، 1444، 1445، 1446، 1447، 1448، 1449، 1450، 1451، 1452، 1453، 1454، 1455، 1456، 1457، 1458، 1459، 1460، 1461، 1462، 1463، 1464، 1465، 1466، 1467، 1468، 1469، 1470، 1471، 1472، 1473، 1474، 1475، 1476، 1477، 1478، 1479، 1480، 1481، 1482، 1483، 1484، 1485، 1486، 1487، 1488، 1489، 1490، 1491، 1492، 1493، 1494، 1495، 1496، 1497، 1498، 1499، 1500، 1501، 1502، 1503، 1504، 1505، 1506، 1507، 1508، 1509، 1510، 1511، 1512، 1513، 1514، 1515، 1516، 1517، 1518، 1519، 1520، 1521، 1522، 1523، 1524، 1525، 1526، 1527، 1528، 1529، 1530، 1531، 1532، 1533، 1534، 1535، 1536، 1537، 1538، 1539، 1540، 1541، 1542، 1543، 1544، 1545، 1546، 1547، 1548، 1549، 1550، 1551، 1552، 1553، 1554، 1555، 1556، 1557، 1558، 1559، 1560، 1561، 1562، 1563، 1564، 1565، 1566، 1567، 1568، 1569، 1570، 1571، 1572، 1573، 1574، 1575، 1576، 1577، 1578، 1579، 1580، 1581، 1582، 1583، 1584، 1585، 1586، 1587، 1588، 1589، 1590، 1591، 1592، 1593، 1594، 1595، 1596، 1597، 1598، 1599، 1600، 1601، 1602، 1603، 1604، 1605، 1606، 1607، 1608، 1609، 1610، 1611، 1612، 1613، 1614، 1615، 1616، 1617، 1618، 1619، 1620، 1621، 1622، 1623، 1624، 1625، 1626، 1627، 1628، 1629، 1630، 1631، 1632، 1633، 1634، 1635، 1636، 1637، 1638، 1639، 1640، 1641، 1642، 1643، 1644، 1645، 1646، 1647، 1648، 1649، 1650، 1651، 1652، 1653، 1654، 1655، 1656، 1657، 1658، 1659، 1660، 1661، 1662، 1663، 1664، 1665، 1666، 1667، 1668، 1669، 1670، 1671، 1672، 1673، 1674، 1675، 1676، 1677، 1678، 1679، 1680، 1681، 1682، 1683، 1684، 1685، 1686، 1687، 1688، 1689، 1690، 1691، 1692، 1693، 1694، 1695، 1696، 1697، 1698، 1699، 1700، 1701، 1702، 1703، 1704، 1705، 1706، 1707، 1708، 1709، 1710، 1711، 1712، 1713، 1714، 1715، 1716، 1717، 1718، 1719، 1720، 1721، 1722، 1723، 1724، 1725، 1726، 1727، 1728، 1729، 1730، 1731، 1732، 1733، 1734، 1735، 1736، 1737، 1738، 1739، 1740، 1741، 1742، 1743، 1744، 1745، 1746، 1747، 1748، 1749، 1750، 1751، 1752، 1753، 1754، 1755، 1756، 1757، 1758، 1759، 1760، 1761، 1762، 1763، 1764، 1765، 1766، 1767، 1768، 1769، 1770، 1771، 1772، 1773، 1774، 1775، 1776، 1777، 1778، 1779، 1780، 1781، 1782، 1783، 1784، 1785، 1786، 1787، 1788، 1789، 1790، 1791، 1792، 1793، 1794، 1795، 1796، 1797، 1798، 1799، 1800، 1801، 1802، 1803، 1804، 1805، 1806، 1807، 1808، 1809، 1810، 1811، 1812، 1813، 1814، 1815، 1816، 1817، 1818، 1819، 1820، 1821، 1822، 1823، 1824، 1825، 1826، 1827، 1828، 1829، 1830، 1831، 1832، 1833، 1834، 1835، 1836، 1837، 1838، 1839، 1840، 1841، 1842، 1843، 1844، 1845، 1846، 1847، 1848، 1849، 1850، 1851، 1852، 1853، 1854، 1855، 1856، 1857، 1858، 1859، 1860، 1861، 1862، 1863، 1864، 1865، 1866، 1867، 1868، 1869، 1870، 1871، 1872، 1873، 1874، 1875، 1876، 1877، 1878، 1879، 1880، 1881، 1882، 1883، 1884، 1885، 1886، 1887، 1888، 1889، 1890، 1891، 1892، 1893، 1894، 1895، 1896، 1897، 1898، 1899، 1900، 1901، 1902، 1903، 1904، 1905، 1906، 1907، 1908، 1909، 1910، 1911، 1912، 1913، 1914، 1915، 1916، 1917، 1918، 1919، 1920، 1921، 1922، 1923، 1924، 1925، 1926، 1927، 1928، 1929، 1930، 1931، 1932، 1933، 1934، 1935، 1936، 1937، 1938، 1939، 1940، 1941، 1942، 1943، 1944، 1945، 1946، 1947، 1948، 1949، 1950، 1951، 1952، 1953، 1954، 1955، 1956، 1957، 1958، 1959، 1960، 1961، 1962، 1963، 1964، 1965، 1966، 1967، 1968، 1969، 1970، 1971، 1972، 1973، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1980، 1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1987، 1988، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، 2023، 2024، 2025، 2026، 2027، 2028، 2029، 2030، 2031، 2032، 2033، 2034، 2035، 2036، 2037، 2038، 2039، 2040، 2041، 2042، 2043، 2044، 2045، 2046، 2047، 2048، 2049، 2050، 2051، 2052، 2053، 2054، 2055، 2056، 2057، 2058، 2059، 2060، 2061، 2062، 2063، 2064، 2065، 2066، 2067، 2068، 2069، 2070، 2071، 2072، 2073، 2074، 2075، 2076، 2077، 2078، 2079، 2080، 2081، 2082، 2083، 2084، 2085، 2086، 2087، 2088، 2089، 2090، 2091، 2092، 2093، 2094، 2095، 2096، 2097، 2098، 2099، 2100، 2101، 2102، 2103، 2104، 2105، 2106، 2107، 2108، 2109، 2110، 2111، 2112، 2113، 2114، 2115، 2116، 2117، 2118، 2119، 2120، 2121، 2122، 2123، 2124، 2125، 2

للمرجع، وعنوان المجلة (الدورية أو المؤلف، ودار النشر)، ورقم المجلد Volume، ورقم العدد Number، وأرقام الصفحات (من - إلى)، مع مراعاة أحكام التنقيط وفق الأمثلة الآتية:

العوف، عبد الرحمن والكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15(3):33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). Factors affecting milk production in Awassi sheep. J. Animal Production, 12(3):35-46.

إذا كان المرجع كتاباً: يوضع اسم العائلة للمؤلف ثم الحروف الأولى من اسمه، السنة بين قوسين، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction in: Text of Microbiology. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

أما إذا كان بحثاً أو فصلاً من كتاب متخصص (وكذا الحال بخصوص وقائع) المداولات العلمية (Proceedings)، والندوات والمؤتمرات العلمية)، يذكر اسم الباحث أو المؤلف (الباحثين أو المؤلفين) والسنة بين قوسين، عنوان الفصل، عنوان الكتاب، اسم أو أسماء المحررين، مكان أو جهة النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In: Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، تكتب وفق المثال الآتي:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• تلحظ النقاط الآتية:

- ترتب المراجع العربية والأجنبية (كل على حدة) بحسب تسلسل الأحرف الهجائية (أ، ب، ج) أو (A, B, C).
- إذا وجد أكثر من مرجع لأحد الأسماء يلجأ إلى ترتيبها زمنياً؛ الأحدث فالأقدم، وفي حال تكرار الاسم أكثر من مرة في السنة نفسها، فيشار إليها بعد السنة بالأحرف a, b, c على النحو^a (1998) أو^b (1998) ... إلخ.
- يجب إثبات المراجع كاملة لكل ما أشير إليه في النص، ولا يسجل أي مرجع لم يرد ذكره في متن النص.
- الاعتماد - وفي أضيق الحدود- على المراجع محدودة الانتشار، أو الاتصالات الشخصية المباشرة (Personal Communication)، أو الأعمال غير المنشورة في النص بين أقواس ().
- أن يلتزم الباحث بأخلاقيات النشر العلمي، والمحافظة على حقوق الآخرين الفكرية.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث العلوم الإنسانية والآداب:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ألا يكون منشوراً أو مقبولاً للنشر في أية وسيلة نشر.
- أن يقدم الباحث إقراراً خطياً بالألا يكون البحث منشوراً أو معروضاً للنشر.

- أن يكون البحث مكتوباً باللغة العربية أو بإحدى اللغات المعتمدة في المجلة.
- أن يرفق بالبحث ملخصان أحدهما بالعربية، والآخر بالإنكليزية أو الفرنسية، بحدود 250 كلمة.
- ترسل أربع نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورق بقياس (A4) مع نسخة إلكترونية (CD) وفق الشروط الفنية الآتية:

- توضع قائمة (المصادر والمراجع) على صفحات مستقلة مرتبة وفقاً للأصول المعتمدة على أحد الترتيبين الآتيين:
 - أ- كنية المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.
 - ب- اسم الكتاب: اسم المؤلف، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.
- توضع الحواشي مرقمة في أسفل كل صفحة وفق أحد التوثيقين الآتيين:
 - أ- نسبة المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، الجزء، الصفحة.
 - ب- اسم الكتاب، رقم الجزء، الصفحة.
- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرَّ إلى ذلك.
- يقدم كل شكل أو صورة أو خريطة في البحث على ورقة صقيلة مستقلة واضحة.
- أن يتضمن البحث المُعادلات الأجنبية للمصطلحات العربية المستعملة في البحث.

يشترط لطلاب الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) إلى جانب الشروط السابقة:

- أ- توقيع إقرار بأن البحث يتصل برسالته أو جزء منها.
- ب- موافقة الأستاذ المشرف على البحث، وفق النموذج المعتمد في المجلة.
- ج- ملخص حول رسالة الطالب باللغة العربية لا يتجاوز صفحة واحدة.
- تنشر المجلة البحوث المترجمة إلى العربية، على أن يرفق النص الأجنبي بنص الترجمة، ويخضع البحث المترجم لتدقيق الترجمة فقط وبالتالي لا يخضع لشروط النشر الواردة سابقاً. أما إذا لم **يكن** البحث محكماً ففسر عليه شروط النشر المعمول بها.
- تنشر المجلة تقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية، ومراجعات الكتب والدوريات العربية والأجنبية المهمة، على أن لا يزيد عدد الصفحات على عشر.

عدد صفحات مخطوطة البحث:

تنشر البحوث المحكمة والمقبولة للنشر مجاناً لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حماة من دون أن يترتب على الباحث أية نفقات أو أجور إذا تقيّد بشروط النشر المتعلقة بعدد صفحات البحث التي يجب أن لا تتجاوز 15 صفحة من الأبعاد المشار إليها آنفاً، بما فيها الأشكال، والجداول، والمراجع، والمصادر. علماً أن النشر مجاني في المجلة حتى تاريخه.

مراجعة البحوث وتعديلها:

يعطى الباحث مدة شهر لإعادة النظر فيما أشار إليه المحكمون، أو ما تطلبه رئاسة التحرير من تعديلات، فإذا لم ترجع مخطوطة البحث ضمن هذه المهلة، أو لم يستجب الباحث لما طلب إليه، فإنه يصرف النظر عن قبول البحث للنشر، مع إمكانية تقديمه مجدداً للمجلة بوصفه بحثاً جديداً.

ملاحظات مهمة:

- البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة وأعدادها المتتالية لأسس علمية وفنية خاصة بالمجلة.
- لا تعاد البحوث التي لا تقبل للنشر في المجلة إلى أصحابها.
- تدفع المجلة مكافآت رمزية للمحكمين وقدرها، 2000 ل.س.
- تمنح مكافآت النشر والتحكيم عند صدور المقالات العلمية في المجلة.
- لا تمنح البحوث المستلة من مشاريع التخرج، ورسائل الماجستير والدكتوراه أية مكافأة مالية، ويكتفى بمنح الباحث الموافقة على النشر.
- في حال ثبوت وجود بحث منشور في مجلة أخرى، يحق لمجلة جامعة حماة اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالحماية الفكرية، ومعاينة المخالف بحسب القوانين النازمة.

الاشتراك في المجلة:

يمكن الاشتراك في المجلة للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

عنوان المجلة:

- يمكن تسليم النسخ المطلوبة من المادة العلمية مباشرةً إلى إدارة تحرير المجلة على العنوان التالي : سورية - حماة - شارع العلمين - بناء كلية الطب البيطري - إدارة تحرير المجلة.
- البريد الإلكتروني الآتي : hama.journal@gmail.com
- magazine@hama-univ.edu.sy
- عنوان الموقع الإلكتروني: www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/
- رقم الهاتف: 00963 33 2245135

فهرس محتويات

رقم الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
1	ميناس عمار حبال د. ايام ياسين	"نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية الخاصة في سورية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة خلال الفترة 2014-2017)"
20	د. محمد معن ديبوب علي حسن	العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في سورية (اختبارات السببية والتكامل المشترك)
38	حسين حسن د. رولا إسماعيل د. محمد معن ديبوب	العلاقة السببية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية
54	د. رانيا الزرير د. ياسر المشعل	قياس الإجهاد في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري
77	أ.د. باسم غدير غدير سناء هاشم الشوا	تقويم متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم عن بعد في الجامعات السورية
95	د. أسمهان خلف د. عثمان نقار لانا زاهر	أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية
117	علاء محمد أ.د. كنجو كنجو	جودة خدمات الصراف الآلي وأثرها في رضا العميل: دراسة مقارنة بين فروع المصارف العامة والخاصة في مدينة حماة
136	د. شيراز طرابلسية سامر فياض	تقييم مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية -دراسة ميدانية على قطاع الصحة في محافظة حماة-
154	مي الدعبول د. أبي محمود	أثر المنافسة في مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية
175	د. عتاب يوسف حسون	أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء "دراسة ميدانية في المصارف الخاصة العاملة في سورية"
191	قمر الملي أ.د. محمد جمال طقطق د. عثمان نقار	تحليل العلاقة السببية بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الاجمالي في سورية (دراسة قياسية للفترة 1991-2018)

فهرس محتويات

رقم الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
207	ريما حيدر شيخ السوق د. عثمان نقار د. أسمهان خلف	أثر محددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية (دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي)
226	جود الحلبي أ. د. د. كنجو كنجو	دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم " دراسة تطبيقية على مصرف بيبيلوس "
244	أسمهان خلف عثمان نقار ريما حيدر شيخ السوق	أثر سعر الصرف في هيكل رأس مال الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية
260	أسمهان خلف عثمان نقار احلام دقاق	أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية (دراسة تطبيقية)
275	د. محسن اسمندر	تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية من خلال إصدار أوراق مالية حكومية
290	د. ايام ياسين ولاء يحيى كريج	ممارسة إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري 'دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل

"نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية الخاصة في سورية
(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة خلال الفترة 2014-2017)"

د. ايام ياسين **

ميناس عمار حبال *

(الإيداع: 30 تشرين الأول 2019، القبول: 16 كانون الثاني 2020)

الملخص:

تهدف الدراسة إلى اقتراح نموذج يتكون من مجموعة من النسب المالية بحيث يمكن استخدامه للتنبؤ بتعثر المصارف والتمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة، وذلك للتعرف على أوضاع تلك المصارف في وقت مبكر بما يسمح للأطراف ذات المصلحة وكذلك الجهات الرقابية باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حال دعت الضرورة لها، وتم في هذه الدراسة الاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات وذلك لمعرفة مدى قدرة النموذج المقترح على التنبؤ بالتعثر المالي ومن ثم التمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة، باستخدام مجموعة مكونة من ثمانية نسب مالية لاختيار أفضل النسب منها لتشكيل المعادلة التمييزية وبناء النموذج، وتم الحصول على بيانات هذه النسب من القوائم المالية المنشورة في بورصة سوق دمشق للأوراق المالية وذلك خلال الفترة (2014-2017).

وقد تم التوصل إلى النموذج التالي: $Z = -0.288 X2 + 0.149 X6 + 20.653 X8 - 22.155$

كما تم التوصل إلى النتائج التالية:

أن النموذج المقترح والمكون من ثلاث نسب مالية هي: (X2: صافي الربح/حقوق المساهمين، X6: ربحية السهم الواحد، X8: القيمة السوقية للسهم/القيمة الدفترية للسهم) قادر على التنبؤ بالتعثر المالي قبل سنة من وقوعه كما أنه قادر على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة بدقة بلغت (100%).

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، التعثر المالي، التنبؤ.

* طالبة ماجستير في جامعة حماة – كلية الاقتصاد – قسم التمويل والمصارف

** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد (تمويل ومصارف) – كلية الاقتصاد – جامعة حماة.

"A Suggested Model for Predicting Financial Default in Private Commercial Banks in Syria (An Applied Study on a Sample of Private Commercial Banks during the Period 2014–2017)"

Minas Ammar Habbal*

Dr. Ayam Yassin**

(Received: 30 October 2019 , Accepted: 16 January 2020)

Abstract:

The study aims to propose a model consisting of a set of financial ratios that can be used to predict the default of banks and distinguish between troubled banks and non–troubled banks, in order to identify the situation of these banks at an early date to allow interested parties as well as regulators to take appropriate corrective action if necessary. In this study, we rely on the method of discriminatory multivariate analysis to determine the ability of the proposed model to predict financial default and then distinguish between non–defaulted banks, using a set of eight financial ratios to select the best ratios to form the discriminatory equation and build the model, the data of these ratios were obtained from the financial statements published on the Damascus Securities Exchange during the period (2014,2017).

The following model was obtained: $Z = -0.288 X_2 + 0.149 X_6 + 20.653 X_8 - 22.155$

And the following results were obtained:

The proposed two–component model (x_2 : Net profit/shareholders' equity, x_6 : Number of shares traded/number of ordinary shares, x_8 : Share market value/book value per share) is capable of predicting financial default a year before it occurs and is able to distinguish between troubled and non–troubled banks with accuracy of (100%).

Key words: Financial analysis, Financial default, Forecast.

* Master student, Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama– University.

** Assistant Professor in the Department of Economics (Finance and Banking), Faculty of Economics, Hama–University.

1. مقدمة:

تسعى معظم الدول إلى إبعاد المصارف من الوصول إلى مرحلة التعثر المالي، إذ إن التأثيرات السلبية للتعثر المالي ليست فقط مصدر قلق للجهات ذات العلاقة المباشرة مع المصارف مثل (المالكين، حملة السندات، الدائنين)، وإنما أيضاً لها تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي ككل، لهذا السبب يعتبر موضوع التعثر المالي والتنبؤ به من المواضيع الأساسية التي ينبغي على كل مصرف الاهتمام به ليساعده على التكيف مع الظروف المحيطة به وبالتالي تجنب الوقوع في الإفلاس.

كانت بداية الاهتمام بالتعثر المالي منذ ثلاثينيات القرن الماضي مع ظهور التحليل المالي كوظيفة مستقلة في المصارف، إذ تم استخدام مجموعة من النسب المالية من أجل الحصول على مؤشرات يمكن الاسترشاد بها في عملية التنبؤ بالتعثر، ومن ثم ازداد الاهتمام به وظهرت العديد من الدراسات قام بها الباحثون كمحاولة لحل مشكلة التعثر وإمكانية التنبؤ به، فمنهم من قام بدراسة النسب المالية كلاً على انفراد مثل (Beaver) ومنهم من قام ببناء نموذج مكون من مجموعة من النسب المالية مثل (Altman)، وغيرهم الكثير ممن استخدموا أساليب أخرى مثل تحليل الانحدار والتحليل التمييزي والتحليل اللوجستي والشبكات العصبية... الخ

وبسبب الأزمات المالية التي تعرضت لها المصارف في مختلف دول العالم وخصوصاً الأزمة المالية العالمية (1929) والتي أدت إلى إعلان عدد كبير من المصارف لإفلاسها وتصفيتهما، هذا الأمر دفع إدارات المصارف وكذلك السلطات النقدية للاهتمام بشكل أكبر بالمحافظة على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي في الدول المختلفة، وعليه تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإيجاد نموذج قياسي يستطيع التنبؤ بشكل مبكر بتعثر المصارف العاملة في سورية وذلك من خلال اختبار مجموعة من النسب المالية لاختيار أفضلها وبناء النموذج بالاعتماد عليها باستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات.

2. مشكلة البحث:

بناءً على ماسبق يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤالين التاليين:

- ما مدى قدرة النموذج المقترح على التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- ما مدى قدرة النموذج المقترح على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة؟

3. أهمية البحث:

- الأهمية العلمية:

تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة للتنبؤ بالتعثر المالي، من خلال تصميم نموذج يعمل على التنبؤ بالتعثر قبل سنة من وقوعه، وحث المصارف على استخدام هذا النموذج كمؤشر قادر على التنبؤ المسبق بالتعثر مما يساعدها على معالجته واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع يعتبر كمتابعة للدراسات السابقة في هذا المجال.

- الأهمية العملية:

إنّ تطوير نموذج قياسي باستخدام النسب المالية يعمل كجهاز إنذار مبكر للكشف عن التعثر يساعد على تجنب آثاره وبالتالي يعود بالفائدة على المصارف وبالتحديد مستخدمي بيانات القوائم المالية فيها ويجعلها قادرة على تجنب الوقوع في التعثر، الأمر الذي يزيد من ثقة الجمهور في القطاع المصرفي، وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

4. أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- اقتراح نموذج يتكون من مجموعة من النسب المالية قادر على التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف بالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي لفيشر.
- اختبار مدى قدرة النموذج المقترح على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة.

5. فرضيات البحث:

- يمكن للنموذج المقترح المكون من مجموعة من النسب المالية والمعتمد على أسلوب التحليل التمييزي التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف عينة الدراسة.
- يمكن للنموذج المقترح التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة.

6. متغيرات البحث:

- 1- المتغيرات المستقلة: مجموعة من النسب المالية تم اختيارها بحيث تم التركيز على مجموعة من نسب الربحية والرفع المالي والسوق لمعرفة مدى قدرة هذه المجموعات من النسب المالية في الكشف عن التعثر المالي لعينة الدراسة.
- 2- المتغير التابع: التعثر المالي.

7. منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي المتدرج (Stepwise) من أجل التمييز بين مجموعة المصارف المتعثرة ومجموعة المصارف غير المتعثرة، وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية بهدف اختيار أفضل مجموعة منها لتشكيل المعادلة التمييزية للتنبؤ بتعثر المصارف عينة الدراسة، وهذه النسب هي الموضحة بالجدول التالي:

النسبة المالية	
الربح قبل الضرائب/إجمالي الأصول (ربحية)	معدل دوران السهم: عدد الأسهم المتداولة/عدد الأسهم(سوق)
صافي الربح/حقوق المساهمين (ربحية)	ربحية السهم الواحد: صافي الربح/عدد الأسهم (سوق)
نسبة الملكية: حقوق المساهمين/إجمالي الأصول (رفع)	القيمة السوقية للسهم/صافي الربح (سوق)
معدل المديونية:المطلوبات المتداولة/إجمالي الأصول(رفع)	القيمة السوقية للسهم/القيمة الدفترية للسهم (سوق)

8. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي عددها أحد عشر مصرفاً، وهي المصارف التالية: (العربي، الدولي للتجارة والتمويل، الأردن، الشرق، بيبيلوس، بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، سورية والخليج، عودة، فرنسبنك، قطر الوطني).

أما عينة البحث فقد اقتصر على المصارف التالية: (الأردن سورية، بيبيلوس، سورية والخليج، الشرق، عودة، فرنسبنك) وقد تم الاختصار على هذه المصارف لكونها تحقق افتراض قامت الباحثة بافتراضه من أجل التفريق بين المصارف المتعثرة والغير متعثرة ومفاده "إذا حقق المصرف خسائر لسنتين متتاليتين أو أكثر فهو يعتبر مصرفاً متعثراً، أما إذا حقق أرباحاً لسنتين متتاليتين أو أكثر فهو يعتبر مصرفاً غير متعثر".

9. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (جهد مطر، 2010)، بعنوان: "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)":

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها، وطبقت هذه الدراسة على حالات من المنشآت المصرفية في الجهاز المصرفي الفلسطيني واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية لتستخدم في بناء النموذج، حيث تم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر للفترة بين (1997-2000)، وقد تم التوصل إلى النموذج التالي:

$$Z = 326.940 A8 + 37.810 A11 - 14.905 A1 - 7.261 A22 - 2.347$$

حيث: A8: هامش الفائدة، A11: العائد على حقوق الملكية، A1: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، A22: إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.

في ضوء نتائج النموذج تم إعادة تصنيف المنشآت في عينة التحليل ضمن مجموعتي المنشآت المتعثرة والمنشآت غير المتعثرة فكانت النتيجة مطابقة بدقة (100%).

2. دراسة (انتصار سليمان، 2015)، بعنوان: "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية":

هدفت الدراسة إلى إيجاد نموذج تمييزي يتضمن مجموعة من النسب المالية يسمح بتوفير معلومات دورية عن مدى قرب أو بعد هذه المؤسسات الجزائرية عن خطر التعثر وبالتالي يعمل كإنذار مبكر تستفيد منه إدارات هذه المؤسسات في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي الإفلاس، وتم تطبيق أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مكونة من (60) مؤسسة منها (30) متعثرة و(30) سليمة خلال الفترة (2011-2013).

$$Z = 0.842 X5 + 0.442 X9$$

حيث: X5: الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول، X9: المبيعات/إجمالي الأصول. وقد بلغت دقة التنبؤ نسبة (91.7%) قبل سنة من حدوث التعثر.

3. دراسة (محمد فيصل حسن، 2017)، بعنوان: "نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمصارف (دراسة حالة قطاع المصارف والخدمات المالية بالسوق المالية السعودية)":

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المصارف والتمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة، وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي المعروف بتحليل الانحدار الخطي للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج للتمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة، وتم احتساب النسب المالية لعينة من عشرة بنوك للفترة بين (2010-2014)، وقد تم التوصل إلى النموذج التالي:

$$Z = 0.5 X4 + 0.09 X6 + 0.18 X7 - 0.44 X11 - 0.038 X18 - 1.53 X19 + 1.32 X21 - 12.57$$

حيث: X4: الالتزامات/إجمالي الأصول، X6: الأصول السائلة/إجمالي الأصول، X7: الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة، X11: حقوق الملكية/إجمالي الأصول، X18: القيمة الدفترية للسهم، X19: سعر السوق/عائد السهم، X21: العائد/حقوق المساهمين.

وقد جرى اختبار النموذج وتبين أنه قادر على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة بدقة تعادل (100%-68.75%) في السنة الأولى والثانية قبل حدوث التعثر على التوالي.
ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. (Emin Zeytinoglul and Yasemin Deniz Akarim,2013), Title: "Financial Failure Prediction Using Financial Ratios: An Empirical Application on Istanbul Stock Exchange":

دراسة (إيمان زيتنجولو؛ ياسمين دينيز أكرم، 2013)، بعنوان: "توقع التعثر المالي باستخدام النسب المالية: تطبيق تجريبي على بورصة اسطنبول للأوراق المالية":

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يمكن الاعتماد عليه لتحديد مخاطر التعثر المالي للشركات المدرجة في مؤشر بورصة اسطنبول للأوراق المالية، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على (20) نسبة مالية للفترة الممتدة (2009-2011) من خلال استخدام التحليل التمييزي للشركات الناجحة وغير الناجحة، وهذه النسب المالية مصنفة بالمجموعات التالية: (السيولة، التشغيل، إدارة الديون، الربحية)، وتم التوصل إلى ما يلي: أن هناك خمس نسب مالية مهمة في التمييز بين الشركات الناجحة وغير الناجحة في الأعوام (2009-2010-2011) على التوالي، وأن نسبة (كفاية رأس المال وصافي رأس المال العامل/إجمالي الأصول) كانت كبيرة في جميع الفترات الثلاث، ووفقاً للنماذج التي تم تشكيلها، يتم تحديد نجاح التصنيف بنسبة (88.7% - 90.4% - 92.2%) في الأعوام (2009-2010-2011) على التوالي، وتشير هذه النسب إلى أن النماذج المطبقة للسنوات الثلاث فعالة في تحديد الفشل المالي للشركات المتداولة في بورصة اسطنبول للأوراق المالية.

2. (Lakshan;wijekoon,2013), Title: "The use of Financial Ratios in Predicting Corporate Failure in Srilanka":

دراسة (لاكشان، ويجيكون، 2013)، بعنوان: "استخدام النسب المالية في توقع تعثر الشركات في سيرلانكا":
هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج باستخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المؤسسي للشركات المدرجة في سيرلانكا، استخدمت هذه الدراسة البيانات المتاحة من التقارير السنوية لعينة من (70) شركة متعثرة و(70) شركة غير متعثرة تم تسجيلها في سوق الأوراق المالية في كولومبو للفترة (2002-2008)، وتم استخدام خمسة عشر نسبة مالية باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي، وقد تضمن النموذج النهائي ثلاث نسب مالية هي: (رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، نسبة الدين، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الأصول)، إذ إن هذه المتغيرات لها قدرة تفسيرية أكبر للتنبؤ بتعثر الشركات، ومن النتائج التي توصلت إليها: أن تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية أشارت إلى أن دقة النموذج التنبؤية بلغت (77.86%) خلال سنة واحدة قبل الفشل، كما أن الدقة التنبؤية للنموذج في جميع السنوات الثلاث السابقة للفشل أعلى من (72%)، وبالتالي فإن النموذج قادر على الحصول على نتائج دقيقة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات قبل التعثر.

3. (Fatima Kerroucha,2016), Title: "Analysis of The Power of Predicting Financial Distress of Jordanian Industrial Firms Listed in Amman Stock Exchange using Logistic Regression for The Period (1995-2014)":

دراسة (فاطمة كيروشا، 2016)، بعنوان: "تحليل قوة التنبؤ بالضائقة المالية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان باستخدام الانحدار اللوجستي للفترة (1995-2014)":

هدفت الدراسة إلى إيجاد نموذج يتألف من مجموعة من النسب المالية قادر على التمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة وغير المتعثرة في الأردن، وتم في هذه الدراسة حساب سبعة وعشرين نسبة خلال ثلاث سنوات قبل التعثر الفعلي لعينة تتألف من (38) شركة صناعية نصفها فاشل والنصف الآخر غير فاشل، وقد تم تحليل هذه النسب باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي للوصول إلى أفضل نموذج للتمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة وغير المتعثرة خلال ثلاث سنوات قبل التعثر، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن النموذج الذي تم بناؤه في العام الأول قبل التعثر والمؤلف من اثنتي عشر نسبة مالية تمكّن من إعادة تصنيف الشركات الصناعية إلى شركات متعثرة وغير متعثرة بدقة بلغت (92.9%)

التعليق على الدراسات السابقة:

تشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من ناحية:

استخدام أسلوب التحليل التمييزي من أجل تصميم نموذج قادر على التنبؤ المبكر بالتعثر ومن ثم التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة.

وتختلف عنها من ناحية:

1. مجتمع وعينة الدراسة والحدود الزمانية: إذ يمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً والمدرجة في بورصة سوق دمشق للأوراق المالية، بينما تتمثل عينة الدراسة بستة مصارف، أما الحدود الزمانية فتتمثل بالفترة الممتدة بين (2014-2017).

2. النسب المالية المستخدمة في بناء النموذج: لم تعتمد الباحثة على ذات النسب المالية المستخدمة في الدراسات السابقة، إنما اعتمدت على مجموعة من النسب مقسمة مابين ربحية ورفع مالي وسوق، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ هذه النسب مأخوذة من مجموعة النسب التي تتعامل بها المصارف في بورصة سوق دمشق للأوراق المالية وقد ركزت الباحثة عليها لمعرفة مدى تأثيرها في تعثر المصارف عينة الدراسة

1. التعثر المالي (Financial Default):

1.1 تعريف التعثر وأسبابه:

1.1.1 تعريف التعثر⁽¹⁾:

يعرف التعثر بأنه: اختلال مالي يواجه المشروع نتيجة قصور موارده وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وهذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم التوازن بين موارد المشروع (الداخلية والخارجية) وبين التزاماته قصيرة الأجل التي استحققت أو تستحق السداد.

1.1.2 أسباب التعثر: ويمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية:

أ. الأسباب الداخلية⁽²⁾: ومن أهمها مايلي:

1. ضعف الإدارة وعدم كفاءتها.

¹ سليمان، انتصار، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية (تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية)، رسالة دكتوراه منشورة، الجزائر، 2016، ص34.

² سليمان، انتصار، مرجع سابق، ص41.

³ رمو، وحيد؛ الوتار، سيف، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية (دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة تنمية الرافدين، العراق، 2010، ص13.

⁴ الجياشي، عبدالجبار، دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة دكتوراه منشورة، العراق، 2017، ص92.

2. تمويل جزء من الأصول الثابتة من المطلوبات المتداولة.
3. عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من العملاء.
4. الخسائر المتركمة.

ب. الأسباب الخارجية(3): ومن أهمها مايلي:

1. الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة.
2. عدم توافر مصادر التمويل اللازمة وارتفاع كلفتها.
3. التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية.
4. المنافسة الشديدة.

3.1.1 طرق علاج التعثر المالي(4): هناك وسائل عديدة يمكن استخدامها لعلاج الفشل المالي وذلك بحسب درجة الفشل

التي وصلت إليها الشركة، وهي متعددة ونذكر منها (إعادة الهيكلة، التصفية، البيع)

أ. إعادة الهيكلة: وتتمثل في اتباع الشركة استراتيجية جديدة من شأنها أن تساعد في تصحيح الخلل المالي والإبقاء على الشركة، وهي على نوعين إعادة هيكلة مالية وإعادة هيكلة إدارية:

• إعادة الهيكلة المالية: تتضمن:

- 1- إعادة تقييم الأصول لتعكس القيمة السوقية الحالية بهدف تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية.
 - 2- إعادة هيكلة الديون عن طريق قيام المؤسسة بالتفاهم مع الدائنين على بعض الأمور مثل: تحويل الديون قصيرة الأجل إلى طويلة أجل، أو الحصول على فترة سماح جديدة، أو تخفيض سعر الفائدة.
 - 3- زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة.
 - 4- مبادلة المديونية بالملكية عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة الديون.
- إعادة الهيكلة الإدارية: تتم من خلال(1):

1- إعادة دراسة كل من استراتيجيات الإنتاج والتسويق والأفراد بغرض تحسينها وتخفيض تكاليفها.

2- زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية.

3- خفض التكاليف الإدارية المختلفة.

ب. التصفية(2):

وتتم التصفية باتخاذ الإجراءات القانونية لسداد التزامات الشركة تجاه الغير، وقد يكون الاتجاه للتصفية أمر اختياري أو اجباري، فالاختياري هو قيام المالك بنفسه وبدون اجبار من أي أحد بطلب التصفية، أما إذا عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم قدرته على الوصول مع دائنيه إلى حل فإن التصفية هنا تكون من النوع الثاني أي اجبارية.

¹ سليمان، انتصار، مرجع سابق، ص30.

² شحات، جمال، مرجع سابق، الرابط: <https://alphabeta.argaam.com>

³ الجياشي، عبد الجبار، مرجع سابق، ص93.

ويجب الإشارة إلى أنه عند إجراء التصفية يوجد العديد من النقاط التي يجب التركيز والاهتمام بها وتسمى "أولويات السداد" التي من الممكن أن تختلف من دولة إلى أخرى، وهي التالية:

1. تكاليف إجراء الإفلاس والتصفية
2. الضرائب المستحقة للدولة
3. الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها
4. الديون غير المضمونة أو العامة
5. حقوق حاملي الأسهم الممتازة
6. حقوق حاملي الأسهم العادية.

ج. البيع(3):

عندما يعجز ملاك الشركة عن وجود حلول لما أصابها من فشل، فإنه قد يتم إنهاء ملكية الشركة عن طريق البيع لأحد الأفراد أو البيع للعملاء والدائنين، في هذه الحالة سيتم نقل ملكية الشركة بحالتها الفاشلة إلى ملاك جدد لديهم دوافع وأهداف مختلفة، والبيع قد يكون كلياً أو جزئياً وبأساليب مختلفة منها: (البيع عن طريق المزاد، طرح المشروع للاكتتاب العام، بيع الأسهم في البورصة).

2.1 النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها: إحدى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي التي تساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها، ووضع خططها المستقبلية وسياساتها ويتم الحصول عليها من أرقام الميزانية وقائمة الدخل(1)، وتشمل مجموعات النسب المالية (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية أو الرفع المالي، نسب النشاط، نسب السوق)، ولتحقيق أهداف البحث ستقوم الباحثة بالاقترار على تفسير النسب التي ستستخدمها في الدراسة التطبيقية والمأخوذة من بيانات النسب المالية للمصارف عينة الدراسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تعتمد عليها في عملها، والنسب التي اختارتها تأتي ضمن مجموعات نسب الربحية والرفع المالي والسوق، وذلك كما يلي:

1.2.1 نسب الربحية(2):

تقيس هذه النسب الأداء العام للمؤسسة وكفاءتها في إدارة الأصول والخصوم وحقوق الملكية، ومنها: نسبة العائد على الأصول (العائد على الاستثمار): وهي تعطي فكرة عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام كل الأموال المتاحة لديها لتوليد الأرباح، وتحسب كما يلي:

الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول

¹ Arkan,Thomas, The Importance of financial ratios in predicting stock price (a case study in emerging markets), journal of finance rynki finansowe, ubezpieczenia, vol 1, 2016, p1-2.

² Tugas, Florenz, A Comparative analysis of the financial ratios of listed firms belonging to the education subsector in the Philippines for the year 2009–2011, International Journal of Business and social science, vol3, 2012, p3-4.

³ الشيخ، فهمي، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص4.

⁴ أنجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة، سورية، 2007، ص91.

⁵ الشيخ، فهمي، مرجع سابق، ص55.

نسبة العائد على حقوق المساهمين(3): تستخدم هذه النسبة لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمراد على مخاطرتهم في توظيف هذه الأموال، وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين، وتحسب كما يلي:

صافي الربح / حقوق المساهمين العاديين

2.2.1 نسب الرفع المالي:

تسمى أيضاً نسب توازن الهيكل التمويلي وفي بعض المراجع نسب القدرة على سداد الديون طويلة الأجل، تساعد هذه النسب في التعرف على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في الأجلين المتوسط والطويل، حيث تركز على الهيكل التمويلي ومدى سلامته من حيث التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية(4)، ومنها:

نسبة الملكية(5): تستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية، وتحسب كما يلي:

حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

نسبة المديونية(1): تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل بالقروض بالنسبة إلى مجموع مصادر التمويل المتاحة لديها، وتحسب كما يلي:

إجمالي الديون (المطالب المتداولة) / إجمالي الأصول

3.2.1 نسب السوق(2):

تعتبر هذه النسب ذات أهمية لكل من حملة الأسهم، المستثمرين المحتملين في الأسهم، محلي الأوراق المالية، بنوك الاستثمار، والمقرضين، كما أنها ذات أهمية لإدارة المؤسسة لقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق، ومنها:

معدل دوران السهم: وتحسب كما يلي:

عدد الأسهم المتداولة / عدد الأسهم العادية

ربحية (عائد) السهم الواحد: وتقيس هذه النسبة ربحية كل سهم بمفرده، وتحسب كما يلي:

صافي الربح / عدد الأسهم العادية

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم، وتستخدم لمقارنة سعر السوق بتكلفة السهم فإذا كانت أقل من الواحد فهذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم، وتحسب كما يلي:

القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم

القيمة السوقية للسهم إلى العائد(3): تسمى هذه النسبة بمضاعف سعر السهم، وتظهر هذه النسبة مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها المؤسسة للسهم الواحد، وإذا

¹ مطر، جهاد، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، 2010، ص159.

² الغصين، هلا، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات (دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة)، رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، 2004، ص52.

³ الشيخ، فهمي، مرجع سابق، ص66-67.

⁴ سليمان، انتصار، مرجع سابق، ص119.

كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل وبالتالي ارتفاع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة، وتحسب كما يلي:

القيمة السوقية للسهم / صافي الربح

3.1 تعريف التحليل التمييزي:

يعرف التحليل التمييزي على أنه: "أسلوب معلمي، تكون فيه متغيرات فضاء المشاهدات X عبارة عن متغيرات حقيقية ومستمرة"، وهو أسلوب احصائي يسمح بالتمييز بين المشاهدات اعتماداً على الخصائص الفردية لكل منها، ويستعمل أيضاً من أجل التنبؤ بظاهرة معينة يكون فيها المتغير التابع نوعي(4)، يعمل التحليل التمييزي على إيجاد العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المستقلة المختلفة، إضافة إلى تقليل درجة التداخل (Overlap) بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة أو تعظيم درجة التباعد بينها، ومن أجل قياس درجة التباعد فهناك رقم قياسي يتم استخدامه يسمى "معياري التمييز (Λ)" الذي هو مقياس عكسي للتمييز، قيمته تشير إذا كانت صفراً إلى وجود تفرقة عالية بين المجموعات، بينما تشير قيمته التي تساوي الواحد إلى عدم وجود تفرقة على الإطلاق، ويتم حساب هذا المعيار بنسبة مجموع مربعات الانحرافات بين المجموعات إلى مجموع مربعات الانحرافات داخل المجموعات.

تأخذ المعادلة التمييزية الشكل التالي :

$$Z = U_1 A_1 + U_2 A_2 + \dots + U_n A_n + \text{Constant}$$

حيث:

U : المعاملات التمييزية للمتغيرات التمييزية

Z : قيمة المعادلة التمييزية

n : عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية

A : القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية

وسيتم استخدام أسلوب التحليل التمييزي المتدرج (Stepwise) في هذه الدراسة، من أجل التمييز بين مجموعة المصارف المتعثرة ومجموعة المصارف غير المتعثرة، وذلك باستخدام مجموعة مكونة من ست نسب مالية تم اختيارها على أساس ملائمتها لطبيعة عمل المصارف عينة الدراسة وارتباطها بالأبعاد المالية الرئيسية للأداء المصرفي في سورية وتم التركيز على مجموعة نسب السيولة والربحية والرفع المالي لمعرفة مدى قدرة هذه النسب في الكشف عن التعثر بمراحله المبكرة، من ثم سيتم اختيار أفضل مجموعة منها لتشكيل المعادلة التمييزية للتنبؤ(1).

2. الدراسة التطبيقية:

سيتم هنا تطبيق خطوات تصميم النموذج على المصارف عينة الدراسة المكونة من ستة مصارف، حيث تم تقسيم هذه المصارف ضمن مجموعتين متعثرة وغير متعثرة، بناءً على افتراض مفاده: إذا حقق المصرف نتيجة خسارة لسنتين متتاليتين أو أكثر فهو يصنف ضمن مجموعة المصارف المتعثرة أما إذا حقق نتيجة ربح لسنتين متتاليتين أو أكثر فهو يصنف ضمن مجموعة المصارف غير المتعثرة، وعليه فإن مجموعة المصارف المتعثرة تشمل المصارف التالية (الأردن سورية، بيبولوس، سورية والخليج)، أما مجموعة المصارف غير المتعثرة فتشمل (الشرق، عودة، فرنسبنك)، وقد قامت الباحثة بهذا التصنيف المسبق للمصارف لأن التطبيق العملي لخطوات بناء النموذج على برنامج Spss يتطلب وضع متغير وصفي الأمر الذي دعي إلى القيام بهذه الخطوة، بالإضافة إلى هدف التحقق من مدى صحة التصنيف وصحة النموذج.

¹ مطر، جهاد، مرجع سابق، ص 117-118.

كما سيتم تطبيق هذه الخطوات من خلال مجموعة من النسب المالية والتي تم اختيارها بحيث تتلاءم مع طبيعة عمل المصارف عينة الدراسة، وتم جمع البيانات من القوائم المالية المنشورة في بورصة سوق دمشق للأوراق المالية وذلك خلال الفترة (2014-2017) بحيث تم اختيار العام (2016) كسنة أساس للتحليل بهدف الحصول على نموذج قادر على التنبؤ بالتعثر الحاصل في عام (2017)، وهذه النسب المالية هي الموضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (1): النسب المالية المستخدمة في بناء النموذج المقترح

النسبة المالية	
الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	معدل دوران السهم: عدد الأسهم المتداولة / عدد الأسهم
صافي الربح / حقوق المساهمين	ربحية السهم الواحد: صافي الربح / عدد الأسهم المتداولة
نسبة الملكية: حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	مضاعف سعر السهم: القيمة السوقية للسهم / صافي الربح
معدل المديونية: المطلوبات المتداولة / إجمالي الأصول	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم

يظهر كلاً من الجدولين (3،2) نتائج تطبيق النسب المالية على مجموعتي المصارف المتعثرة وغير المتعثرة:

الجدول رقم (2): نتائج تطبيق النسب المالية على مجموعة المصارف المتعثرة

المتوسط	مجموعة المصارف المتعثرة			النسبة المالية	رقم
	سورية والخليج	بيبلوس	الأردن سورية		
8.89	1.53	9.34	15.81	الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	1
34.31	22.21	32.32	48.39	صافي الربح / حقوق المساهمين	2
22.82	6.89	28.90	32.67	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	3
77.18	93.11	71.10	67.33	المطلوبات المتداولة / إجمالي الأصول	4
0.19	0.21	0.04	0.32	معدل دوران السهم	5
97.48	23.58	112.90	155.97	ربحية السهم الواحد	6
2.04	4.23	1.20	0.69	القيمة السوقية للسهم / صافي الربح	7
0.56	0.94	0.39	0.34	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم	8

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة بالقوائم المالية المنشورة في بورصة سوق دمشق للأوراق المالية

الجدول رقم (3): نتائج تطبيق النسب المالية على مجموعة المصارف غير المتعثرة

المتوسط	مجموعة المصارف غير المتعثرة			النسبة المالية	رقم
	فرنسبنك	عودة	الشرق		
12.14	9.72	10.82	15.87	الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	1
41.95	44.51	41.20	40.13	صافي الربح / حقوق المساهمين	2
29.22	21.85	26.27	39.54	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	3
50.83	78.15	73.73	0.60	المطلوبات المتداولة / إجمالي الأصول	4
5.29	13.09	1.15	1.62	معدل دوران السهم	5
227.21	253.42	198.84	229.36	ربحية السهم الواحد	6
0.74	0.44	1.07	0.70	القيمة السوقية للسهم / صافي الربح	7
0.31	0.22	0.44	0.28	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم	8

* المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة بالقوائم المالية المنشورة في بورصة سوق دمشق للأوراق المالية

يلاحظ من الجدولين السابقين أنَّ كلاً من النسبتين (x4: المطلوبات المتداولة/إجمالي الأصول)، (x6: ربحية السهم الواحد) كان لها القيمة الأكبر في المتوسط حيث بلغت هذه القيم (77.18 – 97.48) بالنسبة لمجموعة المصارف المتعثرة وبالنسبة لمجموعة المصارف غير المتعثرة فقد بلغت هذه القيم (50.83 – 227.21) على التوالي، إذ يلاحظ أنَّ الفرق بين قيم المتوسط لهاتين النسبتين كبير، بينما كان الفرق متقارب جداً في بقية النسب، إذاً من المحتمل أن يكون لهاتين النسبتين قدرة كبيرة على التمييز بين مجموعتي المصارف المتعثرة وغير المتعثرة وبالتالي من المحتمل أن تدخل في تكوين المعادلة التمييزية.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: "يمكن للنموذج المقترح المكون من مجموعة من النسب المالية والمعتمد على أسلوب التحليل التمييزي التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف عينة الدراسة":

ولاختبار هذه الفرضية فإننا سنقوم بتطبيق خطوات تصميم النموذج خطوة بخطوة، ولكن قبل البدء بذلك فإنه لا بد من اختبار شرطين أساسيين وهما شرط تساوي عينة الدراسة وشرط ارتباط المتغيرات المستقلة، بالنسبة للشرط الأول فإننا نقوم بإدخال بيانات النسب المالية السابقة في برنامج (Spss) وتطبيق اختبار (One sample T test) كما في الجدول:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (One sample T test)

قيمة الاختبار = 0						
درجة الثقة 95%		الفرق المعنوي	قيمة المعنوية	درجة الحرية	T	
عالية	منخفضة					
16.0591	4.9709	10.51500	0.005	5	4.875	X1
48.0448	28.2085	38.12667	0.000	5	9.882	X2
37.6939	14.3461	26.02000	0.002	5	5.730	X3
97.9225	30.0842	64.00333	0.005	5	4.851	X4
8.0987	2.6221-	2.73833	0.246	5	1.313	X5
251.2177	73.4723	162.34500	0.005	5	4.696	X6
2.8778	0.1012-	1.38833	0.062	5	2.396	X7
0.7072	0.1628	0.43500	0.009	5	4.108	X8

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج Spss.

يتضح من الجدول السابق أنَّ المتوسطات المتعلقة بالنسب (X1، X2، X3، X4، X7) جميعها ذات دلالة إحصائية فقد كانت قيمة معنوياتها جميعها أقل من (0.05)، أما المتغيرات (X5، X6، X8) فقد بلغت قيمة معنوياتها (0.246 – 0.062 – 0.009) على التوالي ومنه نستنتج أنَّ هذه المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية.

أما بالنسبة للشرط الثاني: فإنَّ الهدف من اختبار ارتباط المتغيرات المستقلة هو معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات من خلال استبعاد المتغيرات التي ترتبط بقوة فيما بينها وذلك لتجنب ظاهرة التكرار، وعليه نفترض أنَّه إذا كانت قيمة الارتباط أكبر من (0.70) نقوم بأخذ أحد المتغيرين واستبعاد الآخر، بناءً على نتيجة تطبيق اختبار الارتباط (Correlations) فإننا نستبعد المتغيرات التالية (x1-x2).

الآن نأتي إلى الخطوة التالية وهي إدخال بقية المتغيرات في برنامج (Spss) لإيجاد أفضل علاقة خطية من النسب المالية للتوصل إلى المعادلة التمييزية وذلك على الشكل التالي:

أولاً: اختيار المتغيرات المستقلة الأكثر تميزاً:

الجدول رقم (5): المتغيرات الداخلة في النموذج المتغيرات الداخلة/الخارجة (d,c,b,a)

ويلكس لامدا								الداخلة	الخطوة
Exact F				درجة الحرية 3	درجة الحرية 2	درجة الحرية 1	الاحصائية		
قيمة المعنوية	درجة الحرية 2	درجة الحرية 1	الاحصائية						
0.037	4.000	1	9.511	4.000	1	1	0.296	X6	1
0.015	3.000	2	23.372	4.000	1	2	0.060	X8	2
0.027	2.000	3	36.419	4.000	1	3	0.018	X2	3

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج Spss

في كل خطوة يتم إدخال المتغير الذي يقلل من قيمة ويلكس لامدا.

a. الحد الأقصى لعدد الخطوات هو 16

b. الحد الأدنى الجزئي للدخول هو 3.84

c. الحد الأقصى الجزئي المراد إزالته هو 2.71

d. مستوى f للتسامح والغير كافية للحساب

يتضح من الجدول السابق أنّ جميع المتغيرات غير معنوية عدا المتغيرات (x2-x8-x6) إذ تعتبر هذه المتغيرات من أكثر المتغيرات قدرة على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة ذلك أنّ هذه المتغيرات تمتلك أكبر قيمة لمعدل (F) وأقل قيمة ل (Wilks lambda) وبالتالي فإنّ هذه النسب ستدخل في تكوين المعادلة التمييزية.

ثانياً: اختبار الارتباط القانوني ونتائج احصاءة (Wilks lambda): الجدولين (6-7)

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الارتباط القانوني

الارتباط القانوني	التراكمية %	التباين %	القيمة الذاتية	الوظيفة
0.991	100	100	^a 54.628	1

a. استخدمت وظائف الارتباط القانوني في التحليل.

الجدول رقم (7): نتائج إحصاءة (wilks lambda)

اختبار الوظائف	ويلكس لامدا	كاي مربع	درجة الحرية	قيمة المعنوية
1	0.018	10.047	3	0.018

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج Spss

يوضح الجدول (6) قيمة الارتباط القانوني والتي يفترض أنها كلما كانت قريبة من الواحد كلما كانت القدرة التمييزية للدالة التمييزية أعلى، وقد بلغت قيمة الارتباط القانوني هنا (0.991) أي أنّ الدالة التمييزية تتمتع بقدرة تمييزية عالية. أما الجدول (7) يوضح قيمة معنوية (wilks lambda) والتي بلغت هنا (0.018) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فهي تدل على أنّ الدالة التمييزية المتوصل إليها تشمل مجموعة متناسقة من النسب المالية والتي تعمل على التنبؤ بشكل دقيق.

ثالثاً: إيجاد المعاملات التمييزية المعيارية: الجدول (8)

الجدول رقم (8): قيمة المعاملات التمييزية المعيارية

الوظيفة	
1	
2.727-	X2
7.663	X6
5.138	X8

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج Spss

ويستفاد من المعاملات المعيارية في تحديد الأهمية النسبية للمتغير الذي يقترن بها، فالمتغير الذي يمتلك قيمة معامل كبيرة يساهم بشكل أكبر في تكوين المعادلة التمييزية وعليه فإن المتغير (X6) له الأهمية الأكبر في النموذج، وبالتالي فإنَّ معادلة

$$Z = 7.663 X6 + 5.138 X5 - 2.727 x2$$

حيث: X2: صافي الربح/حقوق المساهمين X6: ربحية السهم الواحد X8: القيمة السوقية للسهم/القيمة الدفترية للسهم

رابعاً: إيجاد المعاملات التمييزية غير المعيارية: الجدول (9)

الجدول رقم (9): قيمة المعاملات التمييزية غير المعيارية

الوظيفة	
1	
0.288-	X2
0.149	X6
20.653	X8
22.155-	ثابت

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج Spss

وهي المعاملات التي سيتم من خلالها تكوين الصيغة النهائية للدالة التمييزية من خلال المعادلة التالية:

$$Z = U1 A1 + U2 A2 + + Un An + Constant$$

حيث:

U1: قيمة المعامل التمييزي غير المعياري الأول وهي هنا (0.288-)

U2: قيمة المعامل التمييزي غير المعياري الثاني هي هنا (0.149)

U3: قيمة المعامل التمييزي غير المعياري الثاني هي هنا (20.653)

A1 = X2: صافي الربح / حقوق المساهمين

A2 = X6: ربحية السهم الواحد

A3 = X8: القيمة السوقية للسهم / القيمة الاسمية للسهم

Constant: الثابت وقيمته هنا (22.155-)

وبتعويض القيم السابقة في الصيغة السابقة، نحصل على المعادلة التالية :

$$Z = -0.288 X2 + 0.149 X6 + 20.653 X8 - 22.155$$

خامساً: تحديد النقطة الفاصلة: الجدول (10)

بعد تعويض قيم المتغيرات المستقلة (أي قيم النسب المالية الداخلة في بناء النموذج)، تنتج لدينا درجة تمييزية خاصة بكل مصرف، حيث تتم مقارنة هذه الدرجة بالنقطة الفاصلة من أجل معرفة المجموعة التي ينتمي إليها المصرف، ويتم حساب هذه النقطة الفاصلة بالصيغة التالية: (القيمة التمييزية للمصارف المتعثرة- القيمة التمييزية للمصارف غير المتعثرة)/2 ويجب ملاحظة أن تكون المنطقة المحصورة بين قيمتي الدرجات التمييزية لمجموعتي المصارف هي الصفر، الأمر الذي يدل على القدرة التمييزية العالية للدالة المقترحة: $0 = 2 / (6.035 - 6.035)$

الجدول رقم (10): الدرجة التمييزية لمجموعتي المصارف (النقطة الفاصلة)

الوظيفة	X9
1	
-6.035	مصرف متعثر
6.035	مصرف غير متعثر

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج Spss

يوضح الجدول أنه كلما كانت الدرجة التمييزية لمصرف ما قريبة من القيمة (-6.035) فإنه يصنف ضمن المصارف المتعثرة، أما إذا كانت الدرجة التمييزية قريبة من القيمة (6.035) فإنه تصنف ضمن المصارف الغير متعثرة، بناءً على ما سبق، تكون قاعدة اتخاذ القرار بأن يكون مصرف ما متعثر أو غير متعثر، على الشكل التالي:

1. إذا كانت القيمة $(Z \geq 6.035)$ فالمصرف غير متعثر

2. إذا كانت القيمة $(Z \leq 6.035)$ فالمصرف متعثر

3. إذا كانت القيمة $(6.035 \geq Z \leq 6.035)$ فالمصرف غير محدد

اختبار الفرضية الثانية: "يمكن للنموذج المقترح التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة":

ولمعرفة مدى صحة هذه الفرضية فإن هذا يعتمد على نتيجة التصنيف الذي تم التوصل إليه من خلال برنامج (Spss)، حيث قامت الباحثة قبل البدء بتنفيذ خطوات تصميم النموذج المقترح، بعملية تصنيف للمصارف الداخلة في تصميم النموذج والبالغ عددها ستة مصارف، فكان منها ثلاثة مصارف متعثرة وثلاثة غير متعثرة، ويوضح الجدول (11) نتائج تصنيف المصارف الداخلة في تصميم النموذج.

الجدول رقم (11): نتائج تصنيف المصارف

المجموع	توقعات عضوية المجموعة		X9		
	مصرف غير متعثر	مصرف متعثر			
3	0	3	مصرف متعثر	العدد	الأصلية
3	3	0	مصرف غير متعثر		
100	0	100	مصرف متعثر	%	
100	100	0	مصرف غير متعثر		
3	1	2	مصرف متعثر	العدد	التحقق من الصحة ^a
3	3	0	مصرف غير متعثر		
100	33.3	66.7	مصرف متعثر	%	
100	100	0	مصرف غير متعثر		

a. يتم التحقق من الصحة فقط لتلك الحالات من التحليل، في التحقق من الصحة يتم تصنيف كل حالة حسب الوظائف المستمدة من جميع الحالات بخلاف تلك الحالة.

b. 100% من الحالات المجمعة الأصلية المصنفة بشكل صحيح

c. 100% من الحالات المجمعة تم التحقق من صحة تصنيفها بشكل صحيح

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج Spss

من الجدول السابق يتبين أن التصنيف الجيد للمؤسسات التي صنفت متعثرة هو 3 أي ما يقابل نسبة (100%)، أما التصنيف الجيد للمؤسسات التي صنفت غير متعثرة هو 3 أي ما يقابل نسبة (100%) أيضاً، وخطأ تصنيف المؤسسات هو: عد المؤسسات التي صنفت متعثرة هو (2) أي ما يقابل نسبة (66.7%)، أما عدد المؤسسات التي صنفت غير متعثرة هو (1) أي ما يقابل نسبة (33.3%).

يستنتج من ذلك أن النموذج المقترح المعتمد على أسلوب التحليل التمييزي والمكون من ثلاث نسب قادر على التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف عينة الدراسة كما أنه قادر على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأساسية للدراسة.

10. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. من خلال تطبيق أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات تم التوصل إلى النموذج التالي :

$$Z = -0.288 X2 + 0.149 X6 + 20.653 X8 - 22.155$$

2. يمكن للنموذج المقترح والمؤلف من ثلاث نسب مالية الكشف عن التعثر المالي في المصارف عينة الدراسة قبل حدوثه بسنة، وبالتالي من الممكن الاعتماد على هذا النموذج واعتباره أداة تعمل على تحديد إشارات إنذار مبكر للمدراء والأطراف ذات المصلحة وكذلك للجهات الرقابية مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حال دعت الضرورة لذلك.

3. أثبتت نتائج تمييز المصارف أن النسب (صافي الربح/حقوق المساهمين - ربحية السهم الواحد - القيمة السوقية للسهم/القيمة الاسمية للسهم)، هي من أهم النسب التي تساهم في التنبؤ بالتعثر المالي، كما أثبتت النتائج أن النموذج المقترح والمكون من هذه النسب قادر على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة بدقة بلغت (100%).

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة تطبيق النموذج القياسي المقترح بغرض التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بفترة بما يسمح لإدارات المصارف والجهات الرقابية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته قبل تفاقمه.

2. قيام المصارف بإحداث وحدات خاصة لإدارة الخطر المالي تكون مهمتها الأساسية التحليل والكشف عن مواقع التعثر في مراحل المبكرة، واقتراح الوسائل لمعالجته قبل تفاقمه بما يساهم في الحد من آثاره المستقبلية التي قد تؤدي للإفلاس.

3. إجراء المزيد من البحوث حول موضوع التنبؤ بالتعثر بهدف إجراء تطوير مستمر في النماذج السابقة والنموذج المقترح هنا، بما يساهم بشكل أكبر في التعرف على الأسباب الحقيقية لتعثر المصارف من أجل تجنبها.

11. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

• رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. أنجرو، إيمان، (2007)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي أنموذجاً)"، رسالة ماجستير منشورة، سورية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
2. الجياشي، عبد الجبار، (2017)، "دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ بالفشل المالي (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية)"، أطروحة دكتوراه منشورة، العراق، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
3. الغصين، هلا، (2004)، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات (دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة)"، رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.
4. سليمان، انتصار، (2016). "التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية (تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية)". أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم اقتصاد مالي.
5. مطر، جهاد، (2010). "تمودج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)". رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

• المجالات العلمية المحكمة:

- رمو، وحيد؛ الوتار، سيف، (2010)، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية (دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)"، العراق، مجلة تنمية الرافدين، مجلد32، العدد100، ص9-29.

• الكتب:

- الشيخ، فهمي، (2008)، "التحليل المالي"، رام الله - فلسطين، الطبعة الأولى.

• المواقع الالكترونية:

- موقع سوق دمشق للأوراق المالية، الرابط: <http://www.dse.sy/>
شحات، جمال، مرجع سابق، الرابط: <https://alphabet.argaam.com>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Arkan, Thomas, "The Importance of Financial Ratios in Predicting Stock Price Trends (A Case Study in Emerging Markets)", Finanse Rynki Finansowe Ubezpieczenia, vol2, no4, p37-43.
2. Tugas, Florenz, (2012), "A Comparative Analysis of the Financial Ratios of Listed Firms Belonging to the Education Subsector in the Philippines for the Year 2009-2011", International Journal of Business and Social Science, vol3, no21, p173-190.

ملحق (جدول الارتباط بين متغيرات الدراسة)

الارتباط

X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
0.824-	0.855-	0.701	0.012-	0.703-	0.951	0.884	1	ارتباط بيرسون
0.044	0.030	0.121	0.982	0.119	0.004	0.034		X1 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N
0.850-	0.890-	0.814	0.373	0.312-	0.680	1	0.884	ارتباط بيرسون
0.032	0.017	0.049	0.466	0.547	0.138		0.034	X2 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N
0.805-	0.823-	0.638	0.120-	0.794-	1	0.680	0.951	ارتباط بيرسون
0.053	0.044	0.173	0.820	0.059		0.138	0.004	X3 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N
0.499	0.463	0.513-	0.122	1	0.794-	0.312-	0.703-	ارتباط بيرسون
0.314	0.355	0.298	0.817		0.059	0.547	0.119	X4 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N
0.451-	0.373-	0.605	1	0.122	0.120-	0.373	0.012-	ارتباط بيرسون
0.370	0.466	0.203		0.817	0.820	0.466	0.982	X5 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N
0.884-	0.873-	1	0.605	0.513-	0.638	0.814	0.701	ارتباط بيرسون
0.020	0.023		0.203	0.298	0.173	0.049	0.121	X6 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N
0.988	1	0.873-	0.373-	0.463	0.823-	0.890-	0.855-	ارتباط بيرسون
0.000		0.023	0.466	0.355	0.044	0.017	0.030	X7 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N
1	0.988	0.884-	0.451-	0.499	0.805-	0.850-	0.824-	ارتباط بيرسون
	0.000	0.20	0.370	0.314	0.053	0.032	0.044	X8 المعنوية
6	6	6	6	6	6	6	6	N

العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في سورية (اختبارات السببية والتكامل المشترك)

علي حسن **

د. محمد معن ديوب*

(الإيداع: 9 كانون الأول 2019 ، القبول: 13 آب 2020)

الملخص :

تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي غامضة من الناحية النظرية والتجريبية، فبينما تكشف بعض الافتراضات النظرية أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى كفاءة اقتصادية أكبر، فإن عيوب السوق والاختلاف في التكنولوجيا قد تؤدي إلى تأثير سلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية. وقد بينت العديد من الدراسات أن اقتران نمو الناتج المحلي الإجمالي بالانفتاح التجاري، لا يمكن تفسيره في كثير من الحالات بأن ارتفاع درجة الانفتاح أدى إلى نمو الناتج، بل قد يكون العكس صحيحاً، فنمو الناتج المحلي قد يكون سبباً للانفتاح التجاري وليس نتيجة له والعكس صحيح. لذا استخدمت في هذه الدراسة سببية جرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما استخدمت نظرية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للكشف عن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة (1991 - 2017). وقد أظهر اختبار جرانجر للسببية أن الانفتاح التجاري يسبب النمو الاقتصادي بينما النمو الاقتصادي لا يسبب الانفتاح التجاري في الأجل القصير، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من الانفتاح التجاري إلى معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وبالتالي يمكن الاستنتاج أن التغيرات في الانفتاح التجاري سيكون لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، تكامل مشترك، سببية جرانجر.

* أستاذ- قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سوريا.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سوريا.

The Relationship between Trade Openness and Economic growth in Syria (the Causality and co–integration tests)

Dr. Mhmd Ma'en Dayyoub*

Ali Hasan**

(Received: 9 December 2019 ,Accepted: 13 August 2020)

Abstract:

The relationship between trade openness and economic growth is ambiguous from both theoretical and empirical point of view, while some theoretical assumptions reveal that trade openness leads to greater economic efficiency, market imperfections, and differences in technology may lead to a negative impact of trade openness on economic growth, especially in developing countries.

Several studies have shown that the association of GDP growth with trade openness cannot be explained in many cases by the fact that the degree of openness has led to growth in output. Rather, the opposite may be true, as GDP growth may be a reason for trade openness, not a result of it, and vice versa.

Therefore, this study attempts to research the relationship between trade Openness and economic growth in Syria.

This study employed Granger causality to determine the direction of causality between trade openness and economic growth in the short run, while co–integration and the error correction model is (ECM) employed to determine the relationship between trade openness and economic growth in the long run. The study uses annual time series data from 1991 to 2017, obtained from the Central Bureau of Statistics

The result of the Granger causality test shows that trade openness Granger causes economic growth, while economic growth doesn't, Granger causes trade Openness in the short run. The result of error correction model shows a unidirectional causality from trade openness to economic growth in the long run.

Thus it can be concluded that changes in trade openness will have a significant effect on changes in the rate of growth in the short and long run.

Key words: Economic growth, Trade openness, co–integration, Granger causality.

* Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia ,Syria

** PHD Student , Department of Economic and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

1. مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم محاور التنمية الاقتصادية، فمن خلالها يتم تصدير فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، لتوفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية، هذا وقد تعاظمت أهميتها في ظل السياق الحالي للعولمة إلى الحد الذي اقترن فيه تحقيق التنمية الاقتصادية بالانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على انسياب السلع والخدمات.

والمراقب لسير المناقشات الجارية في مفاوضات جولات الجات الثماني والمناقشات الجارية ضمن تشكيلات منظمة التجارة العالمية، يكتشف الجهود المبذولة باتجاه تحقيق المزيد من الانفتاح التجاري، حيث شملت جولة الجات الأخيرة التوسع في الأنشطة التي تشملها الاتفاقيات التجارية، وإزالة كل المعوقات ضمن نطاق المزايا الممنوحة مثل الدعم أو التسهيلات المقدمة من قبل الحكومة أو أجهزتها لبعض الأنشطة أو السلع، للوصول إلى مرحلة التحرير الكلي للعمليات التجارية في الأسواق الدولية.

وفي هذا الإطار فقد سعت العديد من الدول إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري، بغية الاستفادة من مزايا التجارة الدولية في تحقيق نمو اقتصادي أكبر، حيث يتيح لها الانفتاح التجاري سد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية، و تركيز جهدها الإنمائي في القطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، والاستفادة من سعة السوق مما يسمح لها بزيادة الإنتاج في كافة الأنشطة الاقتصادية.

إلا أن بعض الاقتصاديين يبيد تحفظاً على سياسة الانفتاح التجاري، وخاصةً بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف هياكلها الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية لمنتجاتها مقارنة بمنتجات الدول المتقدمة، حيث يتيح الانفتاح التجاري للدول المتقدمة الحصول على مستلزمات إنتاجها عن طريق الاستيراد الحر، ويوفر لها إمكانية تصريف إنتاجها في السوق المعولمة، مما يضمن لها استمرار عملية النمو على حساب إعاقته في الدول الأقل تقدماً، خاصةً وأن هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الخارجية تتيح لها الحصول على ما تستورده بأفضل الشروط وأقل الأسعار، وفرض ما تراه من شروط على ما تصدّره، وهو الأمر الذي ينجم عنه انتفاع أكبر لها من تحرير التجارة الدولية، وإلحاق ضرر أكبر بالدول الأقل تقدماً. وبالتالي نجد أن النقاش حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لا يزال مفتوحاً. فبينما تسجل سياسات التوجه الخارجي أداء أفضل للنمو الاقتصادي في بعض البلدان نجد أن سياسة التوجه الداخلي سجلت نمواً أفضل في بلدان أخرى لذا لا تزال العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي موضع جدل وشكوك لجهة السببية في العلاقة واتجاه تأثيرها.

2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من كثرة الدراسات النظرية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي إلا أن هذه الدراسات لم تتمكن من حسم الجدل حول طبيعة واتجاه العلاقة، إذ اختلفت نتائجها باختلاف الاقتصاد محل الدراسة والمنهجية المستخدمة وبقراءة في معدلات النمو الاقتصادي السوري ودرجة الانفتاح التجاري السوري خلال الفترة السابقة لفترة الحرب نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي بلغ وسطياً خلال الفترة (1991-2011) 5.7% بالتزامن مع معدل انفتاح تجاري مقداره 67.3%¹ الأمر الذي يدفع للتساؤل الآتي:

هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟ وإن وجدت هذه العلاقة فما اتجاه السببية فيها؟

¹ تم حساب الأرقام بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

3. أهمية الدراسة:

أدى الجدل النظري المتعلق بالتأثير المتبادل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إلى ضرورة الاهتمام باختبار تجريبي للفرضية التي تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية، مقابل الفرضية التي ترى أن سياسات الحماية التجارية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط عدم اليقين النظري بأدلة تجريبية مختلطة وغير حاسمة بشأن المسألة، لذا تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة إجراء اختبار تجريبي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في سورية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- ✓ دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في سورية واستقصاء وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وتحديد اتجاه السببية في هذه العلاقة إن وجدت.

5. فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

- ✓ هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.
- ✓ الانفتاح التجاري يسبب النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.
- ✓ النمو الاقتصادي يسبب الانفتاح التجاري في الأجلين القصير والطويل.

6. الدراسات السابقة:

حاولت العديد من الدراسات البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، ففي حين وجدت بعض الدراسات حول التجارة والنمو دعماً قوياً للاقتراح القائل بأن هناك تأثير متبادل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فإن هناك دراسات أخرى وجدت أن التأثير المتبادل بين الانفتاح التجاري والنمو ضئيل أو معدوم وفيما يلي عرض لعدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري:

الدراسة الأولى: التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية: دليل من أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التجارة الإفريقية.
Zahonogo, P.(2016).Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa, Journal of African Trade, 3(1-2) : 41-56.

بحثت هذه الدراسة في كيفية تأثير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك باستخدام نموذج ديناميكي يحل بيانات لـ 42 دولة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة من 1980 إلى 2012 مستخدمة تقنية التقدير المجمع، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي وهام في النمو الاقتصادي حتى يصل إلى عتبة ينخفض تأثيره فوقها، أي قد تختلف آثاره على النمو وفقاً لمستوى الانفتاح التجاري.

الدراسة الثانية: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي اختبارات السببية لبيانات بانل، المجلة الدولية للأعمال والمجتمع.
Idris, J., Yusop, Z., Habibullah, M.S. (2016). *trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective*, International Journal of Business and Society, 17 (2), 281-290

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في عينة مكونة من 87 دولة من ضمنها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقد وجدت تأثير إيجابي للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي. الدراسة الثالثة: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في باكستان (1980-2010) (المجلة العالمية للأعمال والإدارة).

Ali, W., Abdullah, A. (2015).The Impact of Trade Openness on the Economic Growth of Pakistan: 1980-2010, Global Business and Management Research: An International Journal, 7(2),120-129.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1980-2010) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك وقد وجدت علاقة إيجابية على المدى القصير بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، لكن النتائج على المدى الطويل تشير إلى أثر سلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

الدراسة الرابعة: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: تحليل السلاسل الزمنية في بنغلاديش، جامعة راجشاهي. Karim, M. R., Islam, R. (2014). *The Impact of Trade Openness on Economic growth: A time series analysis in the context of Bangladesh*. University of Rajshahi, Bangladesh, 1-12

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في بنغلادش خلال الفترة (1980-2012) (تم استخدام متغيرين: الأول نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثاني: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) ولم تجد الدراسة أثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

الدراسة الخامسة: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دليل تجريبي من جنوب أفريقيا، البحوث الاقتصادية لليونييسا.

Malefa, R.M., Nicholas, M.O. (2018). Impact Of Trade Openness On Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa, Unisa Economic Research Working Paper Series, 1-35

استخدمت هذه الدراسة المؤشرات الآتية: (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي - إجمالي التجارة إلى الناتج - حجم البلد والموقع الجغرافي) لدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا وتوصلت الدراسة إلى أن النتيجة تختلف باختلاف المتغير المستخدم للتعبير عن الانفتاح التجاري.

الدراسة السادسة: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من الاقتصادات الانتقالية ، المؤتمر الدولي للإدارة. Silajdzic,S., Mehic, E. (2018).Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence from Transition Economies,management international conference, italy,581-594

اعتمدت هذه الدراسة طريقة مختلفة عما سبق حيث درست العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى درست العلاقة بين الحواجز التجارية (ممثلة بالتعريف الجمركية) والنمو الاقتصادي وذلك في عينة تتضمن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وذلك خلال الفترة (1992 - 2014) وقد وجدت علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، لكن وفي الوقت ذاته لم تجد أثر سلبي للحواجز التجارية على النمو الاقتصادي، وهذا يشير

إلى أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليست علاقة بسيطة، وأن طبيعة العلاقة تعتمد على مستويات التنمية وحجم الاقتصاد والكفاءة التكنولوجية في البلد المدروس.

الدراسة السابعة: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية: حالة بلدان وسط وشرق أوروبا، مجلة اقتصاديات الهندسة.

Pilinkiene,V. (2016). *Trade Openness, Economic Growth and Competitiveness. The Case of the Central and Eastern European Countries* , Engineering Economics, 27(2): 185–194

حللت هذه الدراسة البيانات الخاصة بـ 11 دولة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (2000–2014) وذلك لدراسة العلاقات السببية بين كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية ووجدت أن النمو الاقتصادي يؤثر إيجاباً على الانفتاح التجاري، وأن القدرة التنافسية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي نجد:

الدراسة الثامنة: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية.

حاولت هذه الدراسة توضيح العلاقة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2012) معتمدة على المنهج الكمي والقياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully – Modified OLS)، وتوصلت بعد التحليل إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لم تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظراً لضعف البنية التصديرية وكذلك ضعف الجهاز الإنتاجي.

الدراسة التاسعة: الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصادات العربية على الخارج، وأثر ذلك على نموها الاقتصادي، ولتحقيق ذلك استخدمت نماذج بانل خلال الفترة (1980–2006) لعينة تتكون من ثلاث عشرة دولة من المنطقة العربية. وقد أظهر التحليل ضعف علاقات الارتباط بين مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي إن الانفتاح التجاري لم يكن محددًا رئيسياً للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية.

الدراسة العاشرة: بعنوان تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية.

بحثت هذه الدراسة في أساليب تحرير التجارة الخارجية ومدى تأثيرها في معدل النمو الاقتصادي السوري وسوق العمل من خلال اختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والصادرات والواردات كمتغيرين مستقلين، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة المستوردات بمقدار مليار ل.س تؤدي لزيادة الناتج المحلي قرابة 5.78 مليار ل.س، كما أن زيادة الصادرات بمقدار مليار ل.س تؤدي لانخفاض الناتج بمقدار 3.669 مليار ل.س وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكل التجارة الخارجية السورية وخاصة الصادرات التي تُظهر أثر سلبى على الناتج المحلي الإجمالي السوري خلافاً للنظرية الاقتصادية والذي يمكن رده إلى ضعف القيمة المضافة للصادرات نتيجة عدم التصنيع لأخر مراحل الإنتاج.

نلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أنها بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري من اتجاه واحد، فبعض هذه الدراسات ركزت على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، في حين أن بعضها الآخر ركز على أثر

النمو الاقتصادي على الانفتاح التجاري، أما الدراسات الحالية تدرس العلاقة السببية باتجاهين، مما يقدم صورة شاملة عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

7. **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة في استخلاص نتائجها على المنهج الوصفي التحليلي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، والمنهج القياسي الذي يعتمد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة (الانفتاح التجاري مقاساً بنسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (*OPEN*) ومتغير معدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) خلال الفترة (1991 - 2017) باستخدام منهجية التكامل المشترك لإنجل وجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ *ECM*، وقد تمت كافة الاختبارات باستخدام برنامج *Eviews10* هذا وتتلخص خطوات الدراسة القياسية بالآتي:

أ- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين: يهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص التأكد من مدى سكون سلاسل المتغيرات قيد الدراسة باستخدام اختبارات جذر الوحدة ومنها اختبار ديكي فولر الموسع *Augmented Dickey – Fuller* الذي يختبر الفرضية الآتية :

الفرض العدم: السلسلة غير مستقرة مقابل **الفرض البديل** الذي ينص على استقرار السلسلة. (Maddala & Kim ,1998: 79 – 85)

ب- إذا كانت كلا السلسلتين مستقرة عند الفرق الأول، يمكن القول إن السلسلتين متكاملتين تكامل مشترك.

ت- إذا تحقق شرط التكامل المشترك نلجأ لطريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* لتقدير معادلة انحدار لكل من المتغيرين.

ث- بعد ذلك نوجد سلسلة البواقي (حد الخطأ العشوائي) لكل معادلة من المعادلات السابقة.

ج- نختبر استقرارية بواقي المعادلتين فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة عند المستوى الأصلي يمكن الانتقال إلى نموذج *ECM* وإلا نرفض وجود العلاقة التوازنية. (Maddala & Kim ,1998: 79 – 85)

ح- في حالة تحقق الشرط السابق يتم تقدير نموذج *ECM* لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل إلى المتغير التابع.

خ- إذا كان معامل تصحيح الخطأ في المعادلة المقدره (π) سالباً ومعنوياً فهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل في المعادلة باتجاه المتغير التابع، فيما يدل $1/\pi$ على سرعة تصحيح اختلال التوازن .

د- بعد ذلك نختبر وجود علاقة سببية في الأجل القصير باستخدام سببية جرانجر .

8. الإطار النظري للدراسة:

8-1 **مفهوم النمو الاقتصادي:** يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (عجمية وآخرون، 2010: 73)

وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، ووفقاً لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية.

✓ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية. (عطية، 2003: 11)

8-2- تعريف سياسة التجارة الخارجية:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية مجموعة التشريعات واللوائح التي توضع من جانب أجهزة الدولة، و التي تعمل على تقييد نشاط التجارة الخارجية أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.(هرمز و قنوع، 2007: 277)

8-3- أنواع السياسات التجارية:

تصنف السياسات التجارية وفقاً للنظام الاقتصادي المطبق في كل دولة إلى نوعين:(حشيش وشهاب، 2005: 292)

أ- **سياسات حمائية:** تُعرف أيضاً بسياسة تقييد التجارة، وفيها تستخدم الدولة سلطاتها للتأثير في المبادلات الدولية وحجمها من خلال مجموعة الإجراءات والقواعد التي تضع قيوداً على تدفق المنتجات عبر الحدود لتحقيق مصالح اقتصادية معينة على الصعيد القومي ويمكن أن تكون هذه القيود قيمة أو كمية أو نوعية.

ب- **سياسات تحررية:** يطلق عليها أيضاً سياسة تحرير التجارة، أو سياسة الانفتاح التجاري، وتعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تسمح بتدفق المنتجات بحرية عبر الحدود دون تدخل من الدولة.

كما و تقسم السياسات التجارية من حيث التوجه إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- **سياسة إحلال المستوردات:** وتدعو هذه السياسة إلى ضرورة الاعتماد على الذات لتوفير ما يحتاجه الاقتصاد من سلع وخدمات عن طريق الإنتاج المحلي بدلاً من استيرادها من الخارج، لذلك يطلق عليها أحياناً سياسة التوجه الداخلي وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من سياسة الحماية التجارية. (السواعي، 2006: 194)

ب- **سياسة تشجيع الصادرات:** تدعو هذه السياسة إلى ضرورة التركيز على قطاع الصادرات، وهذا يعني إعطاء اهتمام كبير للسوق التجاري الخارجي لتصريف وتسويق البضائع والخدمات المحلية، لذا فهي تسمى أحياناً بسياسة التوجه الخارجي. (هرمز و قنوع، 2007: 305)

إلا أنه وبعد العرض السابق ينبغي الإشارة إلى أنه يندر أو يستحيل أن نجد أي من السياستين على الساحة الدولية بالمطلق وإنما تتراوح السياسات التجارية بين هذه وتلك إذ تتبع الحكومات مزيجاً من السياستين بحيث يصعب تحديد مدى كل من الحرية و الحماية على حدا.

8-4- الانفتاح التجاري: يعرف الانفتاح التجاري بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية (ظاهر، 2013: 20)

هذا ويعكس مؤشر الانفتاح التجاري أهمية الصادرات والمستوردات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على حاجاته، كما أنه يعكس مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية، كالأسعار العالمية، والسياسات المالية والاقتصادية للشركاء التجاريين، والاتفاقيات، والتكتلات الاقتصادية، والأحداث السياسية العالمية، ويتم حسابه عبر الصيغة:

$$OPEN = \frac{X + M}{Y} . 100$$

حيث : $OPEN$ الانفتاح التجاري Y الناتج المحلي الإجمالي
 X قيمة الصادرات M قيمة المستوردات

8-5- العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

تطوي استراتيجية النمو لأي بلد على اختلافات في مساهمة مختلف عناصر متطابقة الدخل القومي على النحو الوارد في المعادلة التالية: $Y = C + I + G + (X - M)$ حيث يكون نمو الناتج دالة في مساهمات العوامل وإنتاجيتها. ومن هذا المنظور يمكن لارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري $[(X - M) / Y]$ أن يسهم في النمو إذا كانت المدخلات المستوردة أعلى إنتاجية من المدخلات المحلية، أو إذا كانت هناك آثار تكنولوجية أو غير ذلك من الآثار غير المباشرة للتصدير أو الاستيراد، وتشير الأدبيات إلى أن وجود درجة عالية من الانفتاح التجاري يترك أثراً إيجابياً على النمو، لا سيما في البلدان التي تصدر نسبة كبيرة من المصنوعات والتي تتجج في رفع القيمة المضافة لمحتوى صادراتها، كما يتسم الانفتاح التجاري المرتفع بأهمية على صعيد الاقتصاد الجزئي حيث أنه يحدد درجة انفصال الهيكل القطاعي للعرض المحلي عن الهيكل القطاعي للطلب المحلي، فهذه الفجوة تكون واسعة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان التي تصدر نسبة عالية من السلع الأولية، كما أنها تكون كبيرة أيضاً في البلدان التي تنتج سلعاً لا يقدر على اقتنائها سوى قلة قليلة من المستهلكين المحليين. (أونكتاد، 2013: 101)

هذا ويمكن إيجاز الحجج العامة التي يقدمها أنصار الانفتاح التجاري في الآتي: (لوصيف، 2013: 18)

- ✓ يتيح الانفتاح التجاري توسيع حجم السوق مما يساعد على توطيد دعائم التقسيم و التخصص الدولي.
- ✓ تحقيق مكاسب مادية نتيجة الاعتماد المتبادل في إنتاج السلع بسبب اختلاف التكاليف وتخفيض أسعار السلع المتبادلة دولياً.
- ✓ يعتبر الانفتاح التجاري سلاحاً فعالاً ضد قيام المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل يجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو سادت السياسة الحمائية.
- ✓ الحرية لها آثار اقتصادية إيجابية سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين من خلال تشجيعها للتقدم التقني والفني وتحسين وسائل الإنتاج الأمر الذي ينعكس على أسعار ونوعية السلع.
- ✓ في كثير من الدول الناشئة ساهمت المنتجات الصناعية المستوردة في تشجيع الطلب المحلي ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات.
- إلا أن بعض الاقتصاديين يبيد تحفظاً على العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مستندين إلى حجج ومبررات كثيرة ومتداخلة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي ويمكن إيجاز المبررات الاقتصادية للحماية التجارية بالآتي: (لوصيف، 2013: 16)
- ✓ توفير الحماية للصناعات المحلية الناشئة كونها تكون غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية ذات الخبرة من الوجهة الفنية والثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الانتمانية، كما تساعد الحماية التجارية في مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، بهدف غزو أسواق مقصودة من أجل السيطرة عليها مما يؤدي لتحطيم الصناعات الناشئة.
- ✓ تسهم سياسات الحماية في علاج مشكلة البطالة، فمن المتعارف عليه أن فرض حماية سعريه أو كمية سيؤدي من خلال الآثار المترتبة عليها إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة المحلية وزيادة تشغيل الموارد الاقتصادية.

✓ تحسين معدل التبادل الدولي من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات، باعتبار أن هذا سيؤدي بالمصدّر الأجنبي إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأسعار أقل من تلك التي كانت سائدة سابقاً، مما يعني تحسناً في معدل التبادل الدولي لصالحها، إلا أن ذلك مشروط بمرونة العرض ومرونة الطلب على السلع محل الحماية.

✓ معالجة العجز في ميزان المدفوعات فالحماية سواء كانت سعريه أو كمية تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات وبالتالي يقل الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات و لكن ذلك مرتبط بمرونة الطلب والعرض في السوق الداخلية على السلع محل الحماية.

8-6- سياسة التجارة الخارجية السورية: ارتكزت السياسة الاقتصادية السورية قبل فترة الدراسة (1991-2017) على مبدأ الاعتماد على الذات، واستراتيجية إحلال المستوردات وربط الاستيراد بالتصدير، وبهدف الوصول إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي جرى تقييد الاستيراد ونظام الإجازات والرقابة على النقد الأجنبي من أجل بقاء النفوذ الأجنبي على الاقتصاد الوطني في أضيق الحدود وبعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بدأت مرحلة جديدة تميزت بارتفاع وتيرة الانفتاح الاقتصادي عموماً والتجاري خصوصاً، بما يتسق مع معايير التجارة الدولية وشراكاتها ورغم الضغوط السياسية الخارجية وخاصةً بعد عام 2003 استمرت سيرورة التحرير الاقتصادي بالتصاعد داخلياً وخارجياً انطلاقاً من رؤية أساسية وهي دمج الاقتصاد السوري بسيرورات الاقتصاد العالمي، ومواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع معايير منظمة التجارة العالمية، وقد أخذ هذا التحرير على مستوى علاقات التجارة الخارجية شكل اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، لكن وبسبب عرقلة التوقيع النهائي لاتفاقية الشراكة السورية - الأوروبية أخذت هذه الاتفاقيات شكلاً مميزاً وهو تعزيز آليات التحرير من جانب واحد، من منطلق أن تحرير الاقتصاد السوري هو ضرورة استراتيجية مستقبلية تخدم أهداف النمو المستدام. (هيئة تخطيط الدولة، 2007: 273)

9. الدراسة العملية: سيتم دراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي من خلال تحليل بيانات السلاسل السنوية للانفتاح التجاري (مقاساً بنسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو الاقتصادي (مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1991 - 2017) بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والواردة في الملحق.

9-1- اختبار استقرار متغير الانفتاح التجاري عند المستوى الأصلي: عند إجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه وجدنا أن مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 لذا تم إجراء اختبار جذر الوحدة بدون قاطع و اتجاه وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 1: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الانفتاح التجاري باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: OPEN has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
	-1.303787		
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *views10* - E.

نلاحظ أن $Prob = 0.1727$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم بأن سلسلة الانفتاح غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

9-2- اختبار استقرار متغير الانفتاح التجاري عند الفرق الأول:

نختبر استقرارية الانفتاح التجاري عند الفرق الأول بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 2: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الانفتاح التجاري باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
	-5.217228		
Test critical values:	1% level	-2.66072	
	5% level	-1.95502	
	10% level	-1.60907	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E - views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة الانفتاح التجاري مستقرة عند الفرق الأول.

9-3- اختبار استقرار متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الأصلي:

عند إجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه وجدنا أن مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 لذا تم إجراء اختبار جذر الوحدة بدون قاطع واتجاه وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة نصيب الفرد من الناتج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
	-0.742086		
Test critical values:	1% level	-2.66072	
	5% level	-1.95502	
	10% level	-1.60907	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E - views10$.

نلاحظ أن $Prob = 0.3848$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم بأن سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

9-4- اختبار استقرار متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول:

نختبر استقرارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين فنحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة نصيب الفرد من الناتج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t–Statistic		Prob.*
		-3.014737	
Test critical values:	1% level	-2.66072	0.0041
	5% level	-1.95502	
	10% level	-1.60907	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *views10 - E*.

نلاحظ أن $Prob = 0.0041$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند الفرق الأول.

9-5- اختبار التكامل المشترك:

بعد أن تبين لنا استقرار السلسلتين عند الفرق الأول $d(1)$ نذهب باتجاه التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين:

بما أن سلسلتي *OPEN* و *GDP* مستقرتين عند الفرق الأول $d(1)$ فسوف يكون هناك متجه مشترك يربطهما معاً. واكتشاف ذلك يتطلب جميع خطي للمتغيرين تكون بواقى سلسلة التقدير فيه مستقرة عند المستوى الأصلي هذا ويعطى التجميع الخطي المذكور بإحدى الصيغتين: (جوجاراتي، 2015، 1059).

$$OPEN = \beta_1 + \beta_2 GDP_t + u_t \quad \text{بأخذ البواقى}$$

$$u_t = OPEN - \beta_1 - \beta_2 GDP_t$$

إذا كانت سلسلة البواقى مستقرة عند المستوى الأصلي $d(0)$ يكون المتغيران متكاملان تكامل مشترك.

$$OPEN = 9.41(10)^{-6} GDP + 0.06 \quad \text{و بتقدير العلاقة السابقة نجد أن:}$$

بعد أخذ بواقى المعادلة السابقة نجري اختبار جذر الوحدة عليها بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقى معادلة انحدار الانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: RO has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t–Statistic		Prob.*
		-2.260173	
Test critical values:	1% level	-2.656915	0.0256
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *views10 - E*.

نلاحظ أن $Prob = 0.0256$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي وبالتالي فإن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين لذا ننتقل إلى نموذج ECM .

9-5-2- نموذج تصحيح الخطأ ECM :

بما أن سلسلتي GDP , $OPEN$ متكاملة تكامل مشترك يمكن التعبير عن العلاقة بينهما بنموذج تصحيح الخطأ بالصيغة الآتية: $\pi < 0$, $\Delta OPEN_t = a_0 + a_1 \Delta GDP_t + \pi \hat{u}_{t-1} + \varepsilon_t$ (شيخي، 2011:291) ويتقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية نجد أن:

$$\Delta OPEN_t = 3.29(10)^{-6} \Delta GDP_t - 0.065 \hat{u}_{t-1} - 0.016, \pi < 0$$

$PROB$ (0.49) (0.72) (0.32) $R^2 = 0.02$

نلاحظ أن معامل \hat{u}_{t-1} سالب لكن غير معنوي وبالتالي فإن التغيرات في الانفتاح التجاري لا تعتمد على التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

$$GDP = \beta_1 + \beta_2 OPEN_t + u_t \quad \text{3-5-9- الصيغة الثانية:}$$

$$u_t = GDP - \beta_1 - \beta_2 OPEN_t \quad \text{بأخذ البواقي}$$

إذا كانت سلسلة بواقي المعادلة السابقة مستقرة عند المستوى الأصلي $d(0) \square u_t$ يكون المتغيران متكاملان تكامل مشترك.

$$GDP = 42926.23 OPEN + 29961.23$$

و بتقدير العلاقة السابقة نجد أن : بعد أخذ بواقي المعادلة السابقة تجري اختبار جذر الوحدة عليها بدون قاطع واتجاه كون مركبتي الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند مستوى دلالة 0.05 وكانت النتائج كما في الجدول:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقي معادلة انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الانفتاح التجاري باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: RG has a unit root

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey–Fuller test statistic	t-Statistic		Prob.*
		-2.121058	
Test critical values:	1% level	-2.656915	0.0349
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 - $views - E$.

نلاحظ أن $Prob = 0.0349$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي وبالتالي فإن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين لذا ننتقل إلى نموذج ECM .

9-5-4- نموذج تصحيح الخطأ ECM :

بما أن سلسلتي GDP , $OPEN$ متكاملة تكامل مشترك فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بينهما بنموذج تصحيح الخطأ

$$\Delta GDP_t = a_0 + a_1 \Delta OPEN_t + \pi \hat{u}_{t-1} + \varepsilon_t, \pi < 0$$

بالصيغة الآتية:

ويتقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية نجد أن:

$$\Delta GDP_t = -737.42 \Delta OPEN_t - 0.34 \hat{u}_{t-1} - 360.07, \pi < 0$$

$$PROB \quad (0.95) \quad (0.003) \quad (0.7) \quad R^2 = 0.34$$

نلاحظ أن معامل \hat{u}_{t-1} سالب ومعنوي لذا نقبل ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري.

أي أنه عندما ينحرف نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدى القصير ($t-1$) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 34% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t ، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن بمعنى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستغرق $2.94 \approx (1/0.34)$ سنة للوصول إلى قيمته التوازنية إثر أي اختلال في الانفتاح التجاري.

9-6- اختبار العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير:

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي فإن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما و يقوم هذا الاختبار على تقدير الزوج الآتي من الانحدارات: (Granger, 1969 , 427)

$$GDP_t = \sum_{i=1}^n a_i OPEN_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j GDP_{t-j} + u_{1t}$$

$$OPEN_t = \sum_{i=1}^n \lambda_i OPEN_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j GDP_{t-j} + u_{2t}$$

ويتقدير المعادلتين السابقتين نحصل على النتائج الآتية :

الجدول رقم 8: نتائج اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1991 2017 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob	
OPEN does not Granger Cause GDP	25	10.9443	Prob1	0.0006
GDP does not Granger Cause OPEN		3.0931	Prob2	0.0675

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج $E - views10$.

بما أن $prob1 = 0.0006$ وهو أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل القاضي بأن الانفتاح التجاري يسبب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

كذلك نجد أن $\text{prob}2 = 0.0675$ وهو أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض العدم القاضي بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الانفتاح التجاري في الأجل القصير.

10. الاستنتاجات:

أ- هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الانفتاح التجاري إلى معدل النمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تتعدل نحو القيمة التوازنية بنسبة تقارب 34% خلال واحدة الزمن المدروسة، أي إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في تغيراته على الانفتاح التجاري وذلك في الأجلين الطويل والقصير، ويمكن تفسير ذلك من الناحية النظرية في إطار تحليل الدول النامية، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات في التأثير على مختلف مكونات الطلب الكلي الأخرى، باعتبارها المتغير المستقل الوحيد في معادلة الطلب الكلي والذي لا يرتبط بالدخل، فقد أشارت بعض المصادر إلى إمكانية ربط الإنفاق الحكومي بقيمة الصادرات، إذ يزداد الإنفاق الحكومي عند زيادة الصادرات (Khan, 1974) وفي حالة سورية يؤكد التقرير الصادر عن هيئة تخطيط الدولة في عام 2005 أن إيرادات النفط الخام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة، كما بينت العديد من الدراسات التي أجريت على البلدان النامية وجود علاقة قوية بين الصادرات الخام والادخار (بوخشيم، 2003) حيث تكون الإيرادات من الصادرات الخام المصدر الرئيسي لتوليد الدخل وتمويل النشاط الاقتصادي، لذا تعتبر محدداً رئيسياً للاستثمار، نظراً للدور الهام الذي تلعبه في سد فجوة الموارد المحلية والإسهام البارز لها في تمويل الإنفاق العام والاستثماري منه على وجه الخصوص، لذا يمكن النظر إلى الصادرات الخام من زاوية كونها مدخرات حكومية تسهم في تكوين الادخار المحلي، كما أن الصادرات في الدول النامية تعتبر محدداً أساسياً للواردات وذلك بالنظر إلى ما توفره من إحتياجات من العملة الأجنبية، وهذا ما أشار له (Sarmad, 1988) وبالتالي فإن الزيادة في الصادرات تسمح بزيادة مكونات الطلب الكلي الأخرى وبالتالي زيادة الدخل بما يكفي لإحداث زيادة في الواردات تعادل الزيادة الأولية في الصادرات.

ب- إن تغيرات الانفتاح التجاري لا تعتمد على التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير، أي إن نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي لا يسبب الانفتاح التجاري، وقد يرجع ذلك إلى الطبيعة شبه الربعية للاقتصاد السوري، والذي استخدم حصيلة صادراته في تمويل واردات استهلاكية ووسيلة شملت نسبتها¹ 74% تقريباً من إجمالي الواردات، وذلك على حساب الواردات من السلع الرأسمالية التي تخلق القاعدة الإنتاجية.

11. التوصيات:

استناداً للمراجعة النظرية والتجريبية وانطلاقاً من مزايا وسلبيات كل سياسة تجارية، يمكن القول بأنه لا يمكن الاعتماد على سياسة تحررية أو حمائية بالمطلق وإنما يجب أن تتراوح السياسة التجارية بين الانفتاح والتقييد وبناءً عليه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أ- إدخال منتجات أكثر تطوراً في سلة الصادرات، تؤدي إلى الارتقاء في سلسلة القيمة، وذلك من خلال العمل على تطوير هيكل الصادرات قطاعياً وجغرافياً ومراجعة خطط دعم الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية وكيفية حمايتها من الإجراءات الحمائية المتخذة من قبل الشركاء التجاريين.

¹ تم حساب الرقم بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

- ب- تدخل الدولة بشكل أكبر لحماية الصناعات المحلية الناشئة، كونها تشكل بدائلاً لمستوردات محتملة من خلال فرض تدابير تجارية حمائية تطبق بشكل مؤقت من أجل بناء ميزة نسبية في قطاع (قطاعات) محددة، لأنه على الرغم من أن التدابير الحمائية قد يكون لها تأثير غامض في النمو الاقتصادي على المدى القصير، فإنه قد يكون للحماية المؤقتة لقطاعات محددة تأثير إيجابي في النمو المطرد على المدى الطويل، من خلال الزيادات الأساسية في مستويات الإنتاجية والبراعة التكنولوجية للقطاعات المحمية.
- ت- يجب أن يترافق أي انفتاح تجاري نحو العالم الخارجي بسياسات تكميلية تهدف إلى تشجيع تمويل استثمارات جديدة، وتحسين جودة المؤسسات والقدرة على ضبط وتعلم مهارات جديدة، ثم إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن الأنشطة الأقل إنتاجية وتوجيهها نحو الأنشطة الواعدة.
- ث- إجراء دراسة شاملة لنظام المناطق الحرة كونها تلعب دوراً كبيراً في جذب عدد كبير من الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية وتوسيع الصادرات غير النفطية من ناحية أخرى، وذلك وفقاً لما أظهرته تجارب العديد من الدول، فعلى سبيل المثال يشير تقرير منظمة التجارة العالمية في مراجعته للتجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة التي تعتبر من الدول الرائدة في مجال المناطق الحرة أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الحرة الإماراتية قد بلغ 4 مليار دولار في مجال إنتاج السلع والخدمات، كما بلغ إجمالي التجارة الخارجية في هذه المناطق 98 مليار دولار في عام 2010 وكانت معظم صادرات هذه المناطق من المنتجات الإلكترونية (WTO, 2010).
- ج- مراجعة الاتفاقيات الموقعة أو المزمع توقيعها مع الشركاء التجاريين، بهدف تعظيم الاستفادة منها، وتقييم آثارها، وتجاوز كافة معوقاتها، كون الاتفاقيات التجارية السورية اتسمت بطابع أحادي في تحرير العلاقات التجارية كما أشرنا سابقاً.

12. قائمة المراجع:

12-1- المراجع العربية:

1. بوخشيم، عبد الناصر (2003). تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية) . أطروحة دكتوراه، جامعة الاسكندرية : كلية التجارة.
2. جوجارتي، دامودار (2015). الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني. (تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة). الرياض: دار المريخ للنشر.
3. حشيش، عادل و شهاب، مجدي (2005). العلاقات الاقتصادية الدولية . مصر : دار الجامعة الجديدة .
4. السواعي، خالد (2006). التجارة و التنمية .الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1.
5. شيخي، محمد، (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات.الجزائر: دار الحامد للنشر، ط1.
6. صندوق ، غفيف (2011). تحرير التجارة الخارجية و أثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية . مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 33: (5) 35- 57.
7. طالب ، دليلة (2015). قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2012. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، 3: (2) 99-113.
8. ظاهر، غسان (2013). أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان آسيوية مختارة للمدة (1980 - 2011). أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة: كلية الإدارة والاقتصاد.

9. عجمية، محمد و ناصف، إيمان و نجار، علي (2010). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. مصر: الدار الجامعية.
10. عطية، عبد القادر (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية.
11. لوصيف، فيصل (2013). أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 . أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1 : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
12. موارد ، تهتان (2011). الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية. *Revue d'économie et de statistique appliquée*، 8: (2) 105-124.
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2013)، تقرير التجارة والتنمية.
14. هرمز، نور الدين و قنوع ، نزار (2007) . الاقتصاد الدولي . سورية : منشورات جامعة تشرين.
15. هيئة تخطيط الدولة (2007) . مشروع سورية 2025 . دمشق : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة .

12-2- المراجع الأجنبية:

1. Ali, W., Abdullah, A. (2015). *The Impact of Trade Openness on the Economic Growth of Pakistan: 1980-2010*, Global Business and Management Research: An International Journal, 7(2),120-129.
2. Granger, C. W. (1969). *Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods*. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 424-438.
3. Idris, J., Yusop, Z., Habibullah, M.S. (2016). *trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective*, International Journal of Business and Society, 17 (2), 281-290
4. Karim, M. R., Islam, R. (2014). *The Impact of Trade Openness on Economic growth: A time series analysis in the context of Bangladesh*. University of Rajshahi, Bangladesh,1-12
5. Khan, M. S. (1974). *Experiments with a Monetary Model for the Venezuelan Economy*. Staff Papers, 21(2), 389-413.
6. Maddala, G. S., Kim, I. M (1998). *Unit roots, cointegration, and structural change*, Cambridge university press, (No. 4), 76-81
7. Malefa, R.M., Nicholas, M.O. (2018). *Impact Of Trade Openness On Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa*, Unisa Economic Research Working Paper Series, pp. 1-35

8. Pilinkiene,V. (2016). *Trade Openness, Economic Growth and Competitiveness. The Case of the Central and Eastern European Countries* , Engineering Economics, 27(2): 185–194
9. Sarmad, K. (1988). *The functional form of the aggregate import demand equation: evidence from developing countries*. The Pakistan Development Review, 309–315
10. Silajdzic,S., Mehic, E. (2018). *Trade Openness and Economic Growth: Empirical Evidence from Transition Economies*, management international conference, italy,581–594
11. World Trade Organization (2010). *Trade Policy Review*. Report By the Secretariat, United Arab Emirates.
12. Zahonogo,P.(2016). *Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa*, Journal of African Trade, 3(1-2) : 41–56.

13. الملحق الإحصائي:

بيانات الانفتاح التجاري ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأرقام 2000 الثابتة. الوحدة (ليرة سورية)

year	1991	1992	1993	1994	1995
OPEN	0.7356	0.6844	0.6647	0.6922	0.6143
GDP Per Capita	43760.6108	48694.6878	50083.7435	51720.1565	57004.7316
year	1996	1997	1998	1999	2000
OPEN	0.6056	0.6355	0.5836	0.6531	0.6528
GDP Per Capita	58475.6143	57865.1013	59694.3634	57381.1134	55430.3309
year	2001	2002	2003	2004	2005
OPEN	0.7032	0.7034	0.5949	0.7339	0.7800
GDP Per Capita	56156.6388	59120.0234	58046.0969	60768.1897	63315.6807
year	2006	2007	2008	2009	2010
OPEN	0.7510	0.7562	0.7452	0.5546	0.6075
GDP Per Capita	64918.6301	66974.4796	68291.3916	70600.2724	71279.0683
year	2011	2012	2013	2014	2015
OPEN	0.4051	0.2589	0.2760	0.2658	0.2766
GDP Per Capita	72769.8826	52327.2794	37643.1724	35321.8485	33149.7341
year	2016	2017			
OPEN	0.2766	0.2766			
GDP Per Capita	32083.1651	31024.7005			

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

العلاقة السببية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية

د. محمد معن ديوب* د. رولا إسماعيل** حسين حسن***

(الإيداع: 9 كانون الثاني 2019 ، القبول: 13 آب 2020)

الملخص:

خضعت العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لسنوات من البحوث المكثفة، ومن الناحية النظرية هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وهذه العلاقة باتجاهين، وفي هذا المجال هناك فرضيتان: الأولى "فرضية الاستثمار يقود النمو" ووفقاً لهذه الفرضية يمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة أن تحفز الاستثمار في البلدان المضيفة، أما الفرضية الثانية "فرضية حجم السوق" فإنها تشير إلى أن النمو السريع للنااتج المحلي الإجمالي يخلق فرصاً استثمارية جديدة في البلد المضيف مما يسبب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ظهرت فرضية تسمى "فرضية الحياد" وهي تتضمن عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وقد تم استخدام اختبار *Toda – Yamamoto* للتحقق من وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 1990 حتى 2010، وتظهر نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، العلاقة السببية)

* أستاذ- قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سوريا.

** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سوريا.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراة)- قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سوريا.

Causal Interactions between FDI, and Economic Growth in Syria

Dr. Mhmd Ma'en Dayyoub*

Dr. Roula Ismail**

Hussein Hasan***

(Received: 9 December 2019, Accepted: 13 August 2020)

Abstract:

The correlation between the FDI inflow into host countries and economic development has been subject to rigorous research for years. In theory, the causal relation between FDI and GDP growth can run in either direction. On the one hand, according to the “FDI-led growth hypothesis”, FDI inflows can stimulate growth for the host countries. On the other hand, according to the “market size hypothesis”, a rapid GDP growth creating new investment opportunities in the host country can also cause larger inflows of FDI. It is also possible that a causal relationship between FDI and economic growth does not exist, supporting the so-called “neutrality hypothesis”.

The aim of this study is to explore the causality relationship between Foreign Direct Investment and economic growth in Syria. Toda–Yamamoto analysis was used in order to test the hypotheses about the presence of causality between Foreign Direct Investment and Economic Growth. The study, which used the Annual data covering the period between 1990 and 2010, showed that FDI inflows does not, Granger cause economic growth in the long run in Syria and economic growth does not, Granger cause FDI inflows in the long run.

Key words: (economic growth, Foreign direct investment, causality relationship).

*Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia , Syria

** Associate Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University , Lattakia, Syria

***PHD Student , Department of Economic and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia,

1- مقدمة:

أدت الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في البلدان النامية -وذلك اعتبارًا من التسعينيات- إلى ظهور بعض الأفكار التي تركز على العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي¹ ونتيجة لذلك، أدت العلاقة المعقدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى عدد كبير من الدراسات التجريبية في البلدان المتقدمة والنامية. وعند دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، يمكن ملاحظة أن هناك أفكارًا مختلفة تتعلق بهذه العلاقة السببية. فوفقًا للنموذج الكلاسيكي في النمو، تتسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادات مؤقتة ومتوسطة الأجل في النمو الاقتصادي في البلدان التي يتم فيها الاستثمار وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار وكفاءته. ومن ناحية أخرى، تركز نظريات النمو المحلي الجديدة على النمو طويل الأجل كدالة في العمليات التكنولوجية. وبالتالي؛ يزعمون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها زيادة معدل النمو باستمرار من خلال نقل التكنولوجيا والآثار غير المباشرة التي تخلقها، وقد أدى هذا الاختلاف في نتائج الدراسات التجريبية وعدم وجود اتجاه واحد للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إلى ظهور فرضيتين، حيث تنص الفرضية الأولى على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في النمو الاقتصادي، في حين نصت الفرضية الثانية على أن النمو الاقتصادي هو المؤثر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يتعلق بهاتين الفرضيتين فقد ظهرت عدة نتائج، فبعض الدراسات بينت عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في حين وجدت بعضها أثر سلبي أما معظم الدراسات وجدت أثر إيجابي، أما عن الفرضية الثانية وهي أن النمو الاقتصادي هو المؤثر في تدفقات الاستثمار، فقد تنوعت النتائج أيضًا فبعض الدراسات وجدت أن النمو الاقتصادي المرتفع يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حين وجدت دراسات أخرى أن النمو المنخفض يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك دراسات لاحظت عدم وجود علاقة بين معدل النمو والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الأمر يتطلب التحقق من حالة كل بلد على حدة عن طريق الدراسات التجريبية.

2- الدراسات السابقة

تقدم الأدبيات النظرية آراء متضاربة بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي. وقد امتد هذا الأمر إلى نطاق البحث التجريبي وانعكس في نتائج متباينة وفيما يلي عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

الدراسات العربية:

دراسة (جباري، 2015): التي درست أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 حتى 2013، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. **دراسة (الحدود وجباري، 2013):** التي هدفت إلى دراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، حيث تضمنت عينة الدراسة كل من تونس وليبيا ومصر وذلك خلال الفترة الزمنية من 1986 حتى 2008. وقد توصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثرت إيجابًا على النمو الاقتصادي في كل من تونس وليبيا، أما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر فقد كان سلبيًا.

¹ منذ منتصف عام 1980، نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أسرع في جميع أنحاء العالم. ووفقًا للأونكتاد (1995)، تلقت البلدان النامية 19 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1982-1986 و84 مليار دولار في عام 1994 وحده مما يظهر التطور الواضح في حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Dinh et al, 2019): أجرى الباحث هذه الدراسة على 30 دولة نامية خلال الفترة من 2000 حتى 2014، وقد وجد أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سلبى في الأجل القصير لكن هناك أثر إيجابي على المدى الطويل.

دراسة (Mamingi and Martin, 2018): تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 34 دولة من منظمة دول شرق الكاريبي OECS خلال الفترة من 1988 حتى 2013، ووجدت أثر ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

دراسة (Simionescu, 2016): بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي ضمن الفترة من 2008 إلى 2014، وقد وجدت أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في معظم دول الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل هناك دول لم يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على النمو الاقتصادي، وهناك دول أخرى لم يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع فيها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Abbes et al, 2015): درست العلاقة السببية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في عدة دول باستخدام بيانات بانل ل 65 دولة ووجدت علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي.

دراسة (Bilgic, 2007): والتي درست العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة من 1992 حتى 2006 باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك واختبار غرانجر للسببية، وأشارة الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، وكذلك عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد فسرت نتائجها بأن البلاد شهدت خلال فترة الدراسة أداء غير مستقر للنمو الاقتصادي، وتدفقات منخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعود إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي منذ سبعينات القرن العشرين، مما أثر على العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Hermes and Lensink, 2003) التي شملت 67 دولة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي لـ 37 دولة ذات نظام مالي متطور، في حين لم يؤثر إيجاباً في النمو في البلدان ذات النظام المالي الضعيف، ويؤكد الباحثان أن تطوير النظام المالي هو شرط مسبق وهام للاستثمار الأجنبي المباشر ليكون له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي.

ما يمكن ملاحظته أنه وعلى الرغم من دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على نطاق واسع، إلا أنه لا يوجد توافق في النتائج حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف، وقد يكون سبب التباين في النتائج ناشئ عن الظروف المحلية المتعلقة بكل بلد، وهذا ما أكد عليه (Moura and Forte, 2013) عندما قاموا بإجراء مراجعة لعدد كبير من الدراسات حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وقد أشار الباحثان استناداً لمراجعتهم لدراسات عديدة أنه لا يمكن تأكيد وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على المدى القصير أو على المدى الطويل، كما أن الأمر لا يتعلق بمستوى التنمية المتحقق في البلد، حيث أشاروا ضمن مراجعتهم أن أثر الاستثمار على النمو كان سلبياً في بعض الدول المتقدمة، وبالتالي فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يتوقف على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد المضيف، كما يتوقف على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجود في البلد المضيف، كما يشير بحث صادر عن IEMS (Institute for Emerging

(Market Studies) عام 2013 وذلك في إطار تحليليه لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (من بين الدول المدروسة سورية) إلى أنه من غير المرجح حالياً أن تستفاد الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى مستوى قدرتها الاستيعابية المتمثلة بالفجوة التكنولوجية، ومستوى تعليم القوى الماهرة، والتطور المالي، والجودة المؤسسية، وفي دراسة (Hong, 2014) التي هدفت إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1994-2010، وذلك باستخدام بيانات بانل ل 254 مدينة في الصين. وجدت أن وفورات الحجم ورأس المال البشري ومستوى البنية التحتية ومستويات الأجور والاختلافات الإقليمية تتفاعل بنشاط مع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزز النمو الاقتصادي في الصين.

استناداً للمراجعة السابقة يلاحظ، عدم القدرة على تحديد الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما أن هذا التأثير يعتمد على عدة عوامل في البلد المضيف، والتي تشكل مجملها ما يطلق عليه بالمناخ الاستثماري، وهو المسؤول عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وطبيعة التأثير على الاقتصاد الوطني.

3- مشكلة البحث

يلاحظ من الدراسات السابقة عدم وجود اتفاق حول طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وهذا يتطلب دراسة حالة كل بلد على حدة، كما أن هذا الأثر قد يختلف من فترة زمنية لأخرى تبعاً للمرحلة التنموية التي يمر بها البلد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبعاً للقطاعات التي توجهت لها الاستثمارات المتدفقة، وفيما يتعلق بالدراسة الحالية فإنه وبعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 فقد شهدت البلاد تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما شهدت هذه الفترة أيضاً معدل نمو اقتصادي جيد (6% وسطياً خلال فترة الدراسة) وهذا يخلق جملة من التساؤلات فيما إذا أثرت هذه التدفقات على النمو الاقتصادي أو أن النمو الاقتصادي قد أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

4- أهمية البحث

تعتبر الإجابة على الأسئلة المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية ذات أهمية كبيرة وخاصة في ظل المرحلة التي تمر بها سورية وهي مرحلة التعافي من الحرب، حيث أن معرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المرحلة السابقة للحرب يعد ذو أهمية كبيرة وذلك من أجل تقييم فيما إذا كانت السياسات المتبعة لجذب الاستثمار كافية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي تحديد فيما إذا كانت الاستثمارات المتدفقة ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك من أجل توضيح فيما إذا كان ينبغي الاستمرار في السياسات المتبعة لتعزيز تدفق الاستثمار وتعزيز الاستفادة منه في فترة ما بعد الحرب أم هناك حاجة لوضع نهج جديد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الاستفادة الأكبر من هذه التدفقات.

5- هدف البحث:

- تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- بيان اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

6- منهجية البحث:

تعتمد الدراسة في استخلاص نتائجها على منهجين:

الأول: تحليلي لبيان طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتناول الفرضيات المطروحة في مجال العلاقة بين المتغيرين.

الثاني: قياسي وذلك عن طريق دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي *GR* والاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* خلال الفترة من عام 1991 حتى 2010¹ تم اقتصار الفترة الزمنية حتى عام 2010 بسبب عدم توفر بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 2010" وذلك باستخدام اختبار Toda – Yamamoto عن طريق استخدام برنامج *views 9.5*.

7- فرضيات البحث:

تستند الدراسة القياسية إلى فرضيتين رئيسيتين:

الأولى: النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

8- الإطار النظري للدراسة:

8-1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والمؤسسية. والأمر الأهم الذي يزيد من تعقيد هذه الظاهرة هو أن خطوط السببية بين النمو الاقتصادي والعوامل الاقتصادية المختلفة غالباً ما تكون ثنائية الاتجاه بطبيعتها. بالإضافة إلى أن العوامل المختلفة التي تم اقتراحها لتفسير النمو مترابطة مع بعضها البعض، وهذه المشاكل تعترض جميع الدراسات التي تحاول التحقق التجريبي فيما إذا كان هناك عامل معين أو مجموعة من العوامل تؤثر على النمو وإلى أي مدى يمتد تأثيرها. والأمر نفسه يصيب الدراسات التجريبية التي تحاول تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو. وفي هذا المجال ظهرت فرضيتين:

الأولى وهي أن النمو الاقتصادي مدفوع بالاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تفسير ذلك:

- يمكن أن تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة على تكوين رأس المال لأنها مصدر للتمويل، ويعد التكوين الرأسمالي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى زيادة إنتاجية البلد المضيف وتعزيز ميزته النسبية. وبشكل خاص إذا كان نمو الإنتاجية متحيزاً للصادرات.

الثانية: وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوع بالنمو الاقتصادي، وهو ما عرف بفرضية حجم السوق:

ووفقاً لأنصار هذه الفرضية ترتبط تكاليف الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم ارتباطاً وثيقاً بحجم السوق حيث يعد النمو الاقتصادي مقياس وإشارة إلى الطلب في السوق المستهدف، كما أن قرارات الاستثمار تعتمد على الربحية المحتملة والمتوقعة للمشاريع، وهذا يؤدي إلى جذب الاستثمار إلى الاقتصاديات النامية.

لكن المشكلة التي تظهر عند تفسير نتائج الدراسات هي صعوبة تحديد اتجاه السببية. فعلى سبيل المثال، قد يكون السؤال النموذجي هو ما إذا كان اقتصاد ما ينمو بسرعة أكبر من اقتصاد آخر لأن مستوى تكوين رأس المال أعلى أم أن معدل تكوين رأس المال أعلى لأن الاقتصاد ينمو بوتيرة أسرع.

8-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بدور محوري في عملية التنمية واستدامتها والذي يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم،

¹ مصدر البيانات البنك الدولي، والمكتب المركزي للإحصاء في سورية.

مما يعطي للتدفقات الرأسمالية الدولية أهمية استراتيجية كقوة دفع للاقتصادات النامية، من أجل تحسين قدرتها على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية، كما يشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سبباً إضافياً للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء كميًا ونوعيًا بمستوى الصادرات واكتساب الخبرة المعرفية والتقنية والتسويقية الداعمة لحركة الاندماج مع باقي دول العالم (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثنان الصادرات، 2014: ص22)، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة للدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية. (مختار، 2013: ص 19-20)

من ناحية أخرى، هناك بعض الباحثين الذين لم يجدوا أثر جوهري للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال في حين يرى (Blomstrom, 1986: 108) أن القطاعات المكسيكية التي تتمتع بدرجة أعلى من الملكية الأجنبية تظهر نموًا أسرع في الإنتاجية، فإن دراسة (VO and Batten, 2009: 1621-1622) تؤكد على مشكلة تحديد هوية التأثير، وضرورة الحذر من الارتباط الإيجابي الذي كثيراً ما يلاحظ بين الاستثمار الأجنبي المباشر والزيادات اللاحقة في النمو الاقتصادي، حيث أن هذه العلاقة قد لا تكون سببية.

كما تم تصنيف بعض الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات كما أنه كثيراً ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى - الشروط التقييدية-. وفيما يتعلق بالآثار على هيكل السوق المحلي، فإن الشركات متعددة الجنسيات MNC تتمتع بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك يرجع إما لانفرادها بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في السوق المحلية، أو استحوادها على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة وهذا ما يكفل لها القيادة السريعة. وهذا ما يعرض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها (محمد، 2004: 133-135)

وفي محاولة لاختبار فرضية الاستثمار الأجنبي المباشر يقود النمو الاقتصادي "FDI-led growth hypothesis" قام (Herzer et al, 2008) باختبار هذه الفرضية في 28 دولة نامية، وقد وجدوا أنه لا يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في معظم الدول المدروسة، حيث وجدوا أثر إيجابي فقط في 4 دول، كما أن هناك دول أظهر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي.

3-8 أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرضية الأولى: النمو الاقتصادي كجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر

توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو الاقتصادي يمثل حافزاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (Al Nasser, 2010; Jimenez 2011; Kandil, 2011; Mohamed and Sidiropoulos, 2010) وهذا يعود إلى عدة أسباب، حيث يفضل المستثمرين الأجانب الأسواق الأسرع نمواً بسبب الارتباط الوثيق بين حجم السوق وفعالية تكلفة الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم والنطاق، كما يمكن للأسواق النامية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب

احتمال قيام سوق أكبر تمكن من تحقيق حجم إنتاج أكثر كفاءة من خلال تحقيق وفورات الحجم والنطاق، ووفقاً لذلك فإن المستثمرون ينظرون إلى النمو كمقياس وإشارة إلى الطلب في السوق.

يُلاحظ (Torrise, 1985: 33) أن قرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على الأرباح المحققة في الماضي بل تعتمد أيضاً على الربحية المحتملة والمتوقعة لمشروع استثماري محدد في موقع معين. حيث ينبغي أن تكون احتمالات نمو السوق موافقة لضمان التزام طويل الأجل من قبل المستثمر الأجنبي، ووفقاً لذلك فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، يؤدي إلى مستوى أعلى من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى فرص أكبر لجني الأرباح، وبالتالي زيادة الحافز على الاستثمار، بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي يحفز الشركات الأجنبية على التخطيط لمشاريع أو منشآت جديدة في المستقبل. ويمكن القول أن الاقتصادات المتنامية توفر آفاقاً متزايدة للاستثمارات المربحة. وبشكل خاص عندما تستهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة السوق المحلي للبلد المتلقي بدلاً من التصدير.

الفرضية الثانية: النمو الاقتصادي كرادع للاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى الآثار السلبية للنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، وجد كل من (Jensen, 2003) (Buchanan et al, 2012) أن أثر النمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سلبي، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاديات التي تنمو بمعدل أسرع من نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ستشهد انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

أما التفسير الآخر هو أن الركود في الدولة المضيفة يمكن أن يجذب بعض أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة عمليات الاندماج والاستحواذ التي يمكن أن تزيد خلال فترة الركود، لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تكلفة العمالة ورأس المال وبالتالي تحسين هيكل تكلفة الشركة. ويشير (Iamsiraroj and Doucouliagos, 2015: 6) إلى إمكانية نشوء علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان النمو الاقتصادي المنخفض يعني فرصاً أكبر للأرباح المستقبلية. على سبيل المثال، في حالة اقتصاد منخفض النمو وذو تكوين رأسمالي ضعيف نسبياً، ولكن لديه وفرة نسبية من العمالة والموارد الطبيعية الرخيصة. فإن هذا قد يؤدي إلى وجود فرصة للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الموارد غير المستغلة نسبياً. وفي مثل هذه الحالات، يتم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق ذات النمو المنخفض على أمل تحقيق فرص غير مستغلة للربح.

الفرضية الثالثة ليس هناك أثر للنمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الممكن ألا يكون حجم ونمو السوق من الاعتبارات المهمة بالنسبة للاستثمارات الموجهة للتصدير وللاستثمار في الصناعات الاستخراجية. فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجّه نحو التصدير فإن الدافع للاستثمار يكون مقروناً بالاستفادة من الفوارق في أسعار عوامل الإنتاج، مثل تكلفة العمالة وتكلفة النقل من البلدان المضيفة إلى بلدان أخرى في المنطقة. على سبيل المثال، في إفريقيا، يتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان الغنية بالمعادن، حيث لا يمثل حجم السوق ومعدل النمو الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي في مثل هذه الحالات، لن يكون للنمو الاقتصادي أثر فعلي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالتالي، فإن المسألة العملية هي ما إذا كان النمو الاقتصادي يجذب، أو يصد، أو ليس له أي تأثير في الاستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب التحقق من حالة كل بلد على حدة.

9- الدراسة العملية:

تعتمد الدراسة من أجل التحقق من العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على تطبيق اختبار Toda – Yamamoto وهو اختبار للسببية طويلة المدى، ويقوم هذا الأخير على مفهوم augmented VAR واختبار

Wald المعدل ويمكن اعتماد اختبار Toda- Yamamoto في ظل وجود سلاسل غير مستقرة كما أنه يعالج اختلاف درجات التكامل، بخلاف اختبار السببية لجرانجر الذي لا يصلح في ظل اختلاف درجات التكامل. أما الخطوات الخاصة بهذا الاختبار:

1. اختبارات الاستقرار لكل سلسلة وتحديد رتبة تكاملها، وأحد الاختبارات المستخدمة اختبار ADF .
 2. تحديد أعظم رتبة للاستقرار أو التكامل للسلاسل ولتكن $dmax$ حيث يتم اعتماد رتبة الاستقرار الأعلى.
 3. تقدير نموذج VAR .
 4. تحديد درجة التأخير المثلى ولتكن p في نموذج VAR المقدر في الخطوة 3 ويتم بناء على معايير المعلومات المعروفة اكايك و شوارز ..
 5. تقدير نموذج Augmented VAR والذي يستند على رتبة الاستقرار الأعلى $D-MAX$ ودرجة التأخير المثلى p .
- (Toda and Yamamoto, 1995)

9-1 اختبار الاستقرار:

يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل نمو الناتج GR ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI والتأكد من مدى سكونها، ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر استخدام إحدى اختبارات الاستقرار، وفيما يلي سيتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller. (فوقا ل: Elder and Kennedy, 2001) (138) يعتبر هذا الاستخدام هو الأكثر استخداماً بين جميع الدراسات القياسية وتتص الفرضية العدم على وجود جذر وحدة في السلسلة (أي أن السلسلة غير مستقرة) في حين ينص الفرض البديل على أن السلسلة لا تحتوي جذر وحدة (السلسلة مستقرة). من الناحية الإحصائية يتم قبول أو رفض الفرض العدم من خلال مقارنة القيمة المحسوبة للاحتمال $Prob$ مع مستوى الدلالة المعتمد 5% وفي حال كانت $Prob$ أصغر من مستوى الدلالة يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل.

9-1-1 اختبار استقرارية متغير معدل النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل النمو الاقتصادي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GR

Null Hypothesis: GR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.039050	0.0007		
Test critical values:	1% level	-3.808546		
	5% level	-3.020686		
	10% level	-2.650413		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GR) Method: Least Squares Date: 06/18/19 Time: 01:41 Sample (adjusted): 1991 2010 Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR(-1)	-1.169232	0.232034	-5.039050	0.0001
C	0.076282	0.018337	4.160057	0.0006
R-squared	0.585177	Mean dependent var	-0.000748	
Adjusted R-squared	0.562132	S.D. dependent var	0.068442	
S.E. of regression	0.045289	Akaike info criterion	-3.256860	
Sum squared resid	0.036920	Schwarz criterion	-3.157287	
Log likelihood	34.56860	Hannan-Quinn criter.	-3.237422	
F-statistic	25.39202	Durbin-Watson stat	2.028866	
Prob(F-statistic)	0.000085			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *eviews*

تم اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع وبدون اتجاه كون معامل الاتجاه غير معنوية ووفقاً للنتائج الواردة في الجدول 1 نلاحظ أن $Prob^{***} = 0.0007$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل القاضي بأن معدل النمو مستقر في المستوى الأصلي.

9-1-2 اختبار استقراره متغير الاستثمار الاجنبي المباشر:

الجدول رقم (2): اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FDI

Null Hypothesis: FDI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.613802	0.2783		
Test critical values:				
1% level	-4.498307			
5% level	-3.658446			
10% level	-3.268973			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI) Method: Least Squares Date: 06/18/19 Time: 01:42 Sample (adjusted): 1991 2010 Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.567515	0.217122	-2.613802	0.0182
C	0.001236	0.003675	0.336165	0.7409
@TREND("1990")	0.000704	0.000397	1.770622	0.0946
R-squared	0.287200	Mean dependent var	0.000907	
Adjusted R-squared	0.203341	S.D. dependent var	0.008837	
S.E. of regression	0.007888	Akaike info criterion	-6.709532	
Sum squared resid	0.001058	Schwarz criterion	-6.560172	
Log likelihood	70.09532	Hannan-Quinn criter.	-6.680375	
F-statistic	3.424799	Durbin-Watson stat	1.993717	
Prob(F-statistic)	0.056264			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **views**

تم اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه حيث أن مركبة الاتجاه العام معنوية ووفقاً للنتائج الواردة في الجدول 2 نلاحظ أن $Prob = 0.2783$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم بأن السلسلة غير مستقرة في المستوى الأصلي وبالتالي يتم اختبار استقرارية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول.

9-1-3 اختبار استقرارية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول:

الجدول رقم (3): اختبار استقرارية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(FDI)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.548720	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.692358			
5% level	-1.960171			
10% level	-1.607051			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI,2) Method: Least Squares Date: 06/18/19 Time: 01:44 Sample (adjusted): 1992 2010 Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.469499	0.264836	-5.548720	0.0000
R-squared	0.628026	Mean dependent var	-0.001218	
Adjusted R-squared	0.628026	S.D. dependent var	0.013807	
S.E. of regression	0.008421	Akaike info criterion	-6.665042	
Sum squared resid	0.001276	Schwarz criterion	-6.515335	
Log likelihood	64.31790	Hannan-Quinn criter.	-6.656630	
Durbin-Watson stat	1.782354			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **views**

تم اختبار استقرارية السلسلة عند الفرق الأول بدون قاطع وبدون اتجاه كون كل من معلمة القاطع والاتجاه غير معنوية، ويلاحظ من الجدول رقم 3 يلاحظ أن $Prob^{***} = 0.00$ وبالتالي يتم قبول الفرض البديل بأن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر عند الفرق الأول.

بعد أن تبين استقرار إحدى السلسلتين عند المستوى الأصلي $d(0)$ و الأخرى عند المستوى الأول $d(1)$ نذهب باتجاه التأكد من وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرين من خلال اختبار Toda-Yamamoto الذي يعالج اختلاف درجات التكامل.

9-2 اختبار درجة الإبطاء المثلى للسلسلتين:

الجدول رقم (4): اختبار درجة الإبطاء المثلى للمتغيرين

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: FDI GR						
Exogenous variables: C						
Date: 06/18/19 Time: 01:46						
Sample: 1990 2010						
Included observations: 16						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	76.31800	NA*	3.17e-07	-9.289750	-9.193177*	-9.284805
1	81.69841	8.743168	2.69e-07*	-9.462301*	-9.172581	-9.447465*
2	83.86967	2.985485	3.50e-07	-9.233709	-8.750841	-9.208982
3	85.85816	2.237047	4.89e-07	-8.982270	-8.306255	-8.947652
4	88.12401	1.982616	7.19e-07	-8.765501	-7.896339	-8.720993
5	90.54133	1.510830	1.22e-06	-8.567667	-7.505357	-8.513268

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews**

نلاحظ من الجدول أن فترة الإبطاء المثلى في معظم الاختبارات (1)

9-3 اختبار **Augmented VAR** و اختبار **Wald**:

الجدول رقم (5): اختبار **Augmented VAR** و اختبار **Wald** المعدل:

VAR Granger Causality
/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/22/19 Time: 20:50
Sample: 1990 2010
Included observations: 19

Dependent variable: FDI

Prob1.	<i>df</i>	<i>Chi – sq</i>	<i>Excluded</i>
0.8760	1	0.024337	<i>GR</i>
0.8760	1	0.024337	<i>All</i>

Dependent variable: GR

Prob2.	<i>df</i>	<i>Chi – sq</i>	<i>Excluded</i>
0.9827	1	0.000472	<i>FDI</i>
0.9827	1	0.000472	<i>All</i>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **eviews**

نلاحظ أن $prob1 = 0.8760$ وهي أكبر من 0.05 و بالتالي نخلص إلى ان النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل .

كما نلاحظ أن $prob2 = 0.9827$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الناتج المحلي في الأجل الطويل .

10-الاستنتاجات:

1. لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.
2. النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوافق مع فرضية عدم وجود أثر للنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يدل على أن الاستثمار المتدفق إلى سورية لا يستهدف السوق المحلي، وقد يكون ذلك منطقياً في ظل انخفاض مستويات الدخل في سورية.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النمو الاقتصادي، وإذا ما وضع بالحسبان أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في سورية منذ صدور القانون رقم 10/ 1991 وحتى عام 2007 يبلغ 117 مشروع وبتكلفة 93.5 مليار لم يخلق سوى 14 ألف فرصة عمل (بوادجي و الجندي، 2010)، فإن النتيجة المتحصل عليها تكون متوقعة، حيث أن مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل ضعيفة وبالنتيجة فإن مساهمته في النمو الاقتصادي ضعيفة أيضاً، وهذا يعود إلى أن الصناعات الاستخراجية والفنادق والمطاعم تشكل النسبة الأكبر لاهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

استناداً لمراجعة الدراسات السابقة يمكن القول أنه وعلى الرغم من الأسس النظرية والتجريبية والتي تشير إلى نتائج متعارضة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فإن بعض النماذج تشير إلى أن الاستثمار يعزز التنمية الاقتصادية في ظل سياسات وظروف اقتصادية معينة، أي أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل. وأحد هذه العوامل هي "القدرة الاستيعابية للبلد"، وهي التي تحدد قدرة الاقتصاد المضيف على الاستفادة من الآثار التكنولوجية من الدول الأكثر قدرة على التصنيع والقدرة على تجميع التكنولوجيا والمعرفة واستخدامها على أفضل وجه. وتعتبر البنية المؤسسية وجودتها العامل الرئيسي الذي يحدد "القدرة الاستيعابية"، ويؤكد (Maric and Shukarov, 2017: 376) أن البنية المؤسسية هي الكفيلة في تهيئة بيئة عمل مزدهرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن هذه البيئة هي التي توفر القواعد الرسمية (سياسات، إصلاح، حقوق ملكية، ..الخ) وغير الرسمية (الثقافة الاجتماعية) وآليات الإنفاذ لهذه القواعد، والتي تشكل وفقاً لهم قواعد اللعبة في السوق. وتأكيداً على نتائج (Maric and Shukarov, 2017) وفي ظل البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط (ومن بينها سورية) يشير (Abed, 2003)، إلى أن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشترك في تراث ثقافي ومؤسسي مشترك، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة - من بينها ارتفاع معدلات النمو السكاني والقوى العاملة، والنمو الاقتصادي البطيء، وضعف الروابط مع الاقتصاد العالمي-، حيث لم تتلقى المنطقة سوى ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة لدولة نامية ذات حجم معادل (ومعظمها يتركز في قطاعات محددة)، في حين أن استثمارات الحوافز المالية غير موجودة فعلياً لأن أسواق الأسهم غير متطورة، كما أن أقل من نصف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها وصول حقيقي إلى الأسواق المالية، ووفقاً لذلك يعزو (Abed, 2003) النمو الضعيف في المنطقة إلى خمسة عوامل هيكلية رئيسية: ضعف المؤسسات وهيمنة القطاع العام والأسواق المالية المتخلفة وأنظمة التجارة المقيدة للغاية وأنظمة سعر الصرف غير الملائمة. كما يضيف عامل رئيسي آخر وهو عدم قدرة المنطقة على الاستفادة من العولمة المتزايدة. فعلى الرغم من أن العولمة تتطوي على مخاطر، فإن الأبحاث تُظهر أن البلدان التي تجري إصلاحات سياسية ومؤسسية في

مجالات مثل التجارة والقطاع المالي والحوكمة تكون مجهزة بشكل أفضل للاستفادة من زيادة التجارة الدولية وتدفقات رأس المال. ويؤكد (Yousef, 2004: 98)، أن البيئة التنظيمية المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (من ضمن الدول المدروسة سورية) لم تشجع الاستثمار الخاص مما أدى إلى أعاققت تطوير القطاعات الصناعية الموجهة نحو التصدير، وخلق عقبات أمام دمج الاقتصاد المحلي في الأسواق العالمية.

11-التوصيات:

يلاحظ من النتائج عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن هذه النتائج تخص الفترة السابقة للحرب على سورية وما يهم في هذا المجال هو إمكانية الاستفادة القصوى من الاستثمار في مرحلة ما بعد الحرب: يمكن للحكومات جذب الاستثمار حتى في المواقف الهشة والمتأثرة بالحروب، لكن لا يمكن القيام بذلك "كالمعتاد"، حيث يمكن أن تقدم احتياجات إعادة الإعمار فرصاً كبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب. ومع ذلك، فإن الصعوبات المتعلقة بالتصورات أو المخاطر أو المخاوف الأمنية تعيق استغلال هذه الفرص. وبالتالي، يجب توجيه الجهود نحو الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون أو تخفيفها، وتشجيع وتيسير الاستثمار وفيما يلي بعض التوصيات التي قد تساعد في هذا المجال:

- لكي تكون الاستثمارات ناجحة ومرنة في مثل هذه البيئات، يحتاج المستثمرون إلى نهج كلي لإدارة المخاطر بالاستناد إلى كل من النهج القانونية والعلانية. وهذا ما أكدته البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 2005 تحت شعار (مناخ استثمار أفضل للجميع)، والذي استند في استنتاجاته إلى مسوحات شملت 30 ألف شركة في 53 دولة، حيث أشار إلى أن تعقيد الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية الفكرية وتفتيش الفساد وضعف تنفيذ العقود من أهم معوقات الاستثمار التي تؤثر على القرار الاستثماري في الدول النامية وهذا يتطلب من حكومات الدول تركيز الجهود على تبسيط الإجراءات وتحسين آليات إنفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمر، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من مؤشر سهولة أداء الأعمال، والذي يقدم مقارنات مختلفة بين الدول على المستوى العالمي، وذلك من خلال 10 مؤشرات فرعية تقدم صورة واضحة عن البيئة المؤسسية في الدول المختلفة، ويلاحظ من التقارير المختلفة أن ترتيب سورية على المستوى العالمي أخذ بالتراجع، ففي عام 2006 كان ترتيبها 121، ثم تراجع إلى 143 في عام 2010، وبسبب الأوضاع التي فرضتها الحرب تراجع أيضاً حيث تراجع إلى 165 في عام 2014 ثم إلى 174 في عام 2018 وذلك من أصل 190 دولة يغطيها التقرير.
 - تعزيز الإطار القانوني للاستثمار للحد من عدم اليقين وتخفيف المخاطر بالنسبة للمستثمرين وذلك من خلال سن قانون موحد للاستثمار يضمن أن تكون جميع المعاملات المتعلقة بالمستثمرين الأجانب محكومة بهذا القانون، حيث أن وجود عناصر إشكالية في البيئة القانونية في البلد المضيف تمثل أحد المجالات المحتملة التي تثير قلق المستثمرين الأجانب وهي عناصر قد تؤثر سلباً على الأنشطة الاستثمارية وبالتالي تثبط الاستثمار في الدولة المضيفة. وهذا ما أكدته (Al Sewilem, 2012) عند تحليله للإطار القانوني في السعودية وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.
 - تمكين الاستثمارات في قطاع البنية التحتية، حيث أن البنية التحتية عالية الجودة تقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وبالتالي تساعد في الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما أكد عليها (Hong, 2014) عند دراسته لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الصين.
- وجميع التدابير السابقة يجب أن تكون مضمنة في إطار شامل لتحسين الإدارة الاقتصادية، والإصلاحات المناخية الاستثمارية الضرورية لخلق بيئة ملائمة للأعمال، بما في ذلك تبسيط اللوائح، والحد من الروتين، ومكافحة الفساد.

12- المراجع:

12- 1 المراجع العربية

- 1 أبو حمد، رضا، (2004). الاستثمار الأجنبي وأثاره: مع دراسة تحليلية في مسودة القانون الصادر عن سلطة التحالف حول الاستثمار الأجنبي في العراق. *دراسات الكوفة*، 1(1)، 106-138.
- 2 بوادجي، عبد الرحيم،، الجدني، خزامي، (2010)، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – 26 (2)، 609 – 649.
- 3 جباري، شوقي، (2015)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاد، اختصاص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- 4 الحدد، محمد،، جباري، شوقي، (2015)، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا- دراسة حالة (تونس ، ليبيا ، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(31)، 150-173.
- 5 محمد، زايد. (2004). الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 1(1)، 117-148.
- 6 مختار، الفاتح. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2010 م. مجلة أما راباك، 4 (11)، 1-27.
- 7 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2014)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. الكويت.

12- 2 المراجع الأجنبية:

1. Abbes, s., Guellil, B., Seghir, M., Zakarya, Y.,(2015) Causal Interactions Between FDI, And Economic Growth :Evidence From Dynamic Panel Co-Integration, 2nd Global Conference On Business, Economics, Management And Tourism, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic.
2. Abed, T. G. (2003). Why the Middle East and North Africa region has lagged in growth and globalization. *Financ. Dev.*, 40(1), 10-14.
3. Al Nasser, O. M. (2010). How does foreign direct investment affect economic growth? The role of local conditions. *Latin American Business Review*, 11(2), 111-139.
4. Al Sewilem, M. (2012). The legal framework for foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia: theory and practice (Doctoral dissertation, SOAS, University of London).
5. Batten, J. A., Vo, X. V. (2009). An analysis of the relationship between foreign direct investment and economic growth. *Applied Economics*, 41(13), 1621-1641.
6. Bilgic, E., (2007), Causal Relationship Between Foreign Direct Investment And Economic Growth In Turkey, Master Degree Project In Economics And Finance. School Of Technology And Society, Turkey. 1- 28.

7. Blomström, M. ,(1986), Foreign Investment And Productive Efficiency: The Case Of Mexico, *Journal Of Industrial Economics*, 35:117–110.
8. Buchanan, B. G., Le, Q. V., Rishi, M., (2012), Foreign Direct Investment And Institutional Quality: Some Empirical Evidence. *International Review Of Financial Analysis*, 21, 81–89.
9. Dinh, T. T. H., Vo, D. H., & Nguyen, T. C. (2019). Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Short Run and Long Run: Empirical Evidence from Developing Countries. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(4), 176.
10. Elder, J., & Kennedy, P. E. (2001). Testing for unit roots: what should students be taught?. *The Journal of Economic Education*, 32(2), 137–146.
11. Forte, R., & Moura, R. (2013). The effects of foreign direct investment on the host country's economic growth: theory and empirical evidence. *The Singapore Economic Review*, 58(03), 1350017.
12. Hermes, N., & Lensink, R. (2003). Foreign direct investment, financial development and economic growth. *The journal of development studies*, 40(1), 142–163.
13. Herzer, D., & Klasen, S., Nowak–Lehmann, D. (2008). In search of FDI–led growth in developing countries: The way forward. *Economic Modelling*, 25(5), 793–810.
14. Hong, L. (2014). Does and how does FDI promote the economic growth? Evidence from dynamic panel data of prefecture city in China. *IERI Procedia*, 6, 57–62.
15. Iamsiraroj, S., & Doucouliagos, H. (2015). Does growth attract FDI? *Economics E–Journal*, 9, 1–35.
16. IEMS. (2013). FDI flows in the MENA region: Features and impacts. Institute for Emerging Market Studies (IEMS), 13(01).
17. Jensen, N. M., (2003), Democratic Governance And Multinational Corporations: Political Regimes And Inflows Of Foreign Direct Investment. *International Organization*, 57 (3): 587–616.
18. Jiménez, A. (2011). Political risk as a determinant of Southern European FDI in neighboring developing countries. *Emerging Markets Finance and Trade*, 47(4), 59–74.
19. Kandil, M., (2011), Financial Flows To Developing And Advanced Countries: Determinants And Implications. *International Journal Of Development Issues*, 10(1), 60–91.
20. Mamingi, N., & Martin, K. (2018). Foreign direct investment and growth in developing countries: evidence from the countries of the Organisation of Eastern Caribbean States. *CEPAL Review*.

21. Maric, K., & Shukarov, M. (2017). The Role of Institutions in Attracting Foreign Direct Investments. KnE Social Sciences, 374–378.
22. Mohamed, S. E., & Sidiropoulos, M. G. (2010). Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: an empirical investigation. Journal of economic development, 35(2), 75 –95.
23. Simionescu, M.,(2016), The Relation Between Economic Growth And Foreign Direct Investment During The Economic Crisis In The European Union. 34 (1): 187–213.
24. Toda, H., Yamamoto, T., (1995), Statistical Inference In Vector Auto Regressions With Possibly Integrated Processes, Journal Of Econometrics 66: 225–250.
25. Torrisi, C. R. (1985). The determinants of direct foreign investment in a small LDC. Journal of Economic Development, 10(1), 29–45.
26. Yousef, T. M. (2004). Development, growth and policy reform in the Middle East and North Africa since 1950. Journal of Economic Perspectives, 18(3), 91–115.

13- الملحق الإحصائي:

معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	
GR	FDI	year
0.0758	0.0063	1990
0.0653	0.0074	1991
0.0744	0.0065	1992
-0.0166	0.0112	1993
0.0606	0.0211	1994
0.0447	0.0074	1995
0.1178	0.0055	1996
0.0593	0.0049	1997
0.0687	0.0048	1998
0.0761	0.0149	1999
0.1486	0.0138	2000
0.0372	0.0053	2001
0.0592	0.0060	2002
-0.0068	0.0069	2003
0.1293	0.0105	2004
0.1088	0.0166	2005
0.0415	0.0190	2006
0.1266	0.0296	2007
0.0466	0.0278	2008
0.0004	0.0466	2009
0.0609	0.0245	2010

قياس الإجهاد في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري

د. ياسر المشعل**

د. رانيا الزرير*

(الإيداع: 1 حزيران 2020 ، القبول: 16 آب 2020)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تطوير مؤشر يلخص حالة القطاع المصرفي في بلد مثل سورية؛ وتوفير إطار يمكن أن يساعد صناع السياسات على التنبؤ بتطور حالة القطاع المصرفي. تم إنشاء مؤشر الإجهاد بالاعتماد على 11 متغير والتي جمعت بين عدة أنواع من المتغيرات (متغير أسعار السوق لاسهم البنك ومتغيرات محسوبة من بيانات الميزانية العمومية ومتغيرات قياس المخاطر المصرفية)، توصل البحث إلى بناء مؤشر للإجهاد المصرفي والذي يبين حالة القطاع المصرفي على نطاق مستمر يتراوح من فترات هادئة إلى أزمة حادة. ويتميز هذا المؤشر عن المؤشرات الثنائية التقليدية الموجودة في الأدبيات لأنه يصف مجموعة مستمرة من الحالات بدلاً من مجرد تمييز فترات الأزمات عن فترات الهدوء، هذه الخاصية تجعله مناسب بشكل خاص لتصوير القطاعات المصرفية التي نادراً ما كانت تعاني، أو لم تكن تعاني، من أزمات حادة. إنها المرة الأولى التي يتم فيها بناء مؤشر الإجهاد الذي يركز على القطاع المصرفي السوري.

الكلمات المفتاحية: الإجهاد المصرفي-المخاطر المصرفية-الأزمات المصرفية.

*أستاذ مساعد في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

** مدرس في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

Measuring Anxiety in the Banking Sector, An Applied Study on the Syrian Banking Sector

Dr. Rania Alzair*

Dr. Yasser Almishal**

(Received: 1 June 2020, Accepted: 16 August 2020)

Abstract:

The aims of this paper have been to develop a measure that summarizes the banking sector's condition in a country such as Syria; and to provide a framework that could help policymakers to predict the development of the banking sector's condition. The anxiety index was created on the basis of 11 variables, which combined several types of variables (the market price variable for the bank's shares and variables calculated from the balance sheet data and the variables measuring banking risks). Our anxiety index estimates the banking sector's condition on a continuous scale ranging from tranquil periods to severe crisis. It distinguishes itself from the traditional binary indicators found in the literature because it describes a continuous range of states rather than just differentiating crises from tranquil periods. This characteristic makes it particularly appropriate for depicting banking sectors ,which rarely (or never) experience severe crises. It is the first time that anxiety index focusing on the banking sector in Syria has been constructed

Key words: Banking anxiety – banking risks – banking crises.

*Assistant Professor, Department of Banking and Insurance, Faculty of Economics, Damascus University.

**Lecturer in the Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University.

1 . مقدمة

في السنوات القليلة الماضية، كانت الأزمات المصرفية ومحدداتها موضوع بحث تجريبي واسع النطاق في الأدبيات المالية، والتي عملت على وصف حالة القطاع المصرفي في الأسواق الناشئة. بشكل عام، كثيراً ما تم استخدام المتغيرات الثنائية (Binary variables)، التي تشير بشكل بسيط إلى ما إذا كان القطاع المصرفي في أزمة أم لا، ولكن بما أن الأزمات المصرفية هي حالة محتملة الحدوث، فإن المتغيرات الثنائية ذات أهمية نسبية أقل لتصوير حالة القطاعات المصرفية. كما أن واقع عدم وجود أزمات كاملة لا يعني أن حالة القطاع المصرفي دائماً ما تكون سليمة وخالية من الإجهاد، حيث يمثل الإجهاد المصرفي مجموعة من المؤشرات التي تدل على ضعف في القطاع المصرفي تشكل بمجموعها عناصر ضغط على القطاع في حال تراكمت مع صدمات سالبة يمكن أن تؤدي لأزمة مصرفية شاملة. يناقش هذا البحث تطوير مؤشر يبين حالة القطاع المصرفي، ويمكن استخدامه في أي وقت لبيان عناصر الإجهاد المصرفي والتنبؤ بها ومعالجتها قبل أن تؤدي لأزمة مصرفية. يقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام: القسم النظري والقسم المتعلق بتطوير المؤشر، القسم الأخير يتضمن تطبيق المؤشر على القطاع المصرفي السوري ودراسة متانة المؤشر.

2 . مشكلة البحث:

تستخدم البنوك المركزية والهيئات الإشرافية عدة طرق ومؤشرات لتقييم الوضع في القطاع المصرفي بانتظام، وذلك بهدف التأكد من سلامة هذا القطاع وقدرته على القيام بدوره في ظل المتغيرات على المستوى العالمي والمحلي. لكن يجب طرح سؤالين رئيسيين في مركز هذه التقييمات، ويمثلان مشكلة البحث، هما:

- هل يمكن تطوير واستخدام مؤشر شامل يعتمد على المتغيرات المالية ويعبر بشكل صحيح عن إجهاد القطاع المصرفي؟
- ما الوضع الحالي للقطاع المصرفي السوري؟

3 . الدراسات السابقة:

أولاً: باللغة العربية:

A. دراسة الجبوري، حيدر (2017) بعنوان: المرونة المالية ودورها في الحد من هشاشة النظام المصرفي:

هدفت الدراسة للتعرف على مدى اهتمام المصارف التجارية بالمرونة المالية للتأثير في الحد من هشاشة النظام المصرفي، كذلك بيان تأثير المرونة المالية بمقاييسها (الموجودات النقدية، قابلية الدين، صافي التدفق النقدي) كمتغير تفسيري، وهشاشة النظام المصرفي كمتغير تابع. اختبرت الدراسة في القطاع المصرفي العراقي وبالتحديد المصارف التجارية الخاصة. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (4) مصارف تجارية خاصة، توصلت الدراسة إلى أن قدرة المصارف المدروسة على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مستويات مقبولة من العائد لأغلب المصارف سواء كان على مستوى الموجودات أو حقوق الملكية جاء نتيجة اعتمادها على سياسة مالية مرنة جعلتها أفضل من المصارف الأخرى.¹

B. دراسة المشعل، ياسر وكوكش، ربا (2013) بعنوان: نموذج مقترح للتنبؤ بالأزمات المصرفية في سورية:

هدفت الدراسة لتطوير نموذج يتمكن من التنبؤ بشكل مبكر بوجود أزمة مصرفية وذلك انطلاقاً من أهمية الرشد الاقتصادي الذي يستلزم الحيطة والحذر في مواجهة الأزمات المصرفية وضرورة وضع آلية ملائمة للإنذار. وقد تمثلت مقومات وضع هذا التصور في الآتي:

¹ الجبوري، حيدر. 2017، المرونة المالية ودورها في الحد من هشاشة النظام المصرفي "" دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة""، جامعة الكوفة.

أولاً: تحديد العوامل الحاكمة للأزمات المصرفية والتي تمثلت بكل من مؤشرات التقارير المالية ومؤشرات الأسواق المالية وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن أهم المؤشرات التي يمكن أن يتضمنها نموذج التنبؤ هي تلك المتعلقة بمتانة رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة إضافة إلى القيمة السوقية للسهم منسوبة إلى قيمته الدفترية. ثانياً: بناء نموذج ثنائي (مكون من المتغيرات المستخلصة من التقارير المالية والمتغيرات المتعلقة بأداء الأسهم)، قادر على التمييز بين المنشآت المصرفية الواقعة في الأزمة وغير الواقعة، قبل فترة زمنية كافية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنبها.¹ وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق النموذج الثنائي الذي تم استنتاجه باستخدام أسلوب التحليل التمييزي إلى التمييز بين المنشآت المصرفية الواقعة في أزمة وغير الواقعة خلال ثماني فترات زمنية ربعية (2010-2011).

C. دراسة كورتل، فريد، (2008) بعنوان: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية:

هدفت الدراسة إلى التركيز على الأزمة المالية العالمية عام 2007 وآثارها على الاقتصاديات العربية، وقد تناولت الدراسة أسباب الأزمة التي وصفها بأزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي انتقلت آثارها إلى اقتصاد الدول العربية حيث قسم الباحث الدول العربية إلى مجموعتين هما دول ذات درجة الانفتاح المالي والاقتصادي المرتفع ودول ذات درجة الانفتاح المالي والاقتصادي المنخفض والمتوسط. وقد قدم الباحث رؤية إسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية² متمثلة باتباع نهج العمل المصرفي الإسلامي. توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشدة على اقتصاديات مختلف الدول والتي كشفت عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل، ولذلك فإن الخروج منها يتطلب تكاتف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دولياً "أو بوحدة حقوق السحب الخاصة"، وإعادة إصلاح أسس وآليات عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى تدعيم الرقابة المالية على المؤسسات من خلال إدارة وأشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة وتسهر على إعادة الثقة المالية في الأسواق المالية من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي، والعمل على إدارة أفضل للسيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار وذلك باعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية.

D. دراسة الشوربجي، مجدي (2006) بعنوان: أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط³:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر التضخم في أداء القطاع المالي في ست دول من دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وأشارت النتائج إلى وجود أثر سالب معنوي للتضخم في أداء كل من القطاع المصرفي وسوق الأسهم كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سالب قوي للتضخم على أداء القطاع المالي عندما تكون معدلات التضخم السائدة أكبر من المعدل الحرج للتضخم

¹ ياسر المشعل، ربا كوكش: نموذج مقترح للتنبؤ بالأزمات المصرفية في سورية – مجلة رؤى اقتصادية-المجلد الثالث -العدد الخامس ديسمبر 2013- صفحة 7-26

² كورتل، فريد. الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2008.

³ الشوربجي، مجدي. أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة التنمية السياسية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2006.

الذي تم تقديره بحوالي 8%، وتتمثل أهم استنتاجات الدراسة في أن أداء القطاع المالي لن يتدهور طالما كان معدل التضخم الفعلي أقل من هذا المعدل¹.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

E. دراسة (Loloh, Francis et al, 2018)، بعنوان:

Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach

هدفت الدراسة إلى حساب مؤشر الاستقرار المالي الكلي (AFSI) لغانا لقياس أداء النظام المالي منذ اعتماد استهداف التضخم في عام 2017. المؤشر مستمد من أربعة مؤشرات فرعية، وهي مؤشر التنمية المالية (FDI)، مؤشر السلامة المالية (FSI)، مؤشر الضعف المالي (FVI)، ومؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (WECI). توصلت الدراسة من خلال مؤشر AFSI إلى تمييز ثلاثة تطورات متميزة في النظام المالي في غانا. هي (1) فترة الضغط المالي بعد الأزمة المالية العالمية (يونيو 2007 –سبتمبر 2010)؛

(2) فترة من التحسن المستمر في الاستقرار المالي (ديسمبر 2010 –يونيو 2015)؛

(3) العودة إلى الضغوط المالية (سبتمبر 2015 –ديسمبر 2016).²

F. دراسة (Degry , Elahi and Penas, 2013) بعنوان:

Determinants of banking fragility A Regional perspective

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الخصائص المصرفية في هشاشة النظام المصرفي وذلك في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا. وجد الباحثون أن انخفاض الهشاشة المصرفية مقترن مع ارتفاع الأصول السائلة ورأس المال البنوك وعند زيادة درجة المنافسة بينها. وفي آسيا وأمريكا اللاتينية يؤدي وجود المصارف الأجنبية ومؤسسات الائتمان إلى انخفاض الهشاشة المصرفية وذلك على عكس أمريكا. كما قام الباحثون بدراسة احتمال العدوى المالية في هذه المناطق حيث وجد الباحثون أن احتمال انتقال العدوى من أمريكا وأوروبا إلى آسيا أكبر من احتمال انتقالها من آسيا إلى أمريكا اللاتينية³.

G. دراسة (Kadri Mannasoo, 2008) بعنوان:

How to Measure the Early Signals of Banking Fragility, Bank of Estonia

استناداً إلى مشاريع صندوق النقد الدولي في مجال المؤشرات التحذيرية وأنظمة الإنذار المبكر، تم إجراء هذا البحث بهدف رسم خرائط لمؤشرات الهشاشة المصرفية في إستونيا والتحقق منها على مدى العقد الماضي. في حالة إستونيا كدولة صغيرة، فإن الأزمات ترجع إلى حد كبير إلى التأثيرات الخارجية القوية، مثل الآثار الآسيوية والروسية. وفي الوقت نفسه، يعتمد بدء الأزمة وتبعاتها على قوة القطاع المصرفي المحلي. وبالتالي، فإن الهدف من هذه الدراسة هو العثور على مؤشر للهشاشة في القطاع المصرفي بدلاً من مؤشر الأزمة. توصلت الدراسة إلى بناء مؤشر للهشاشة المصرفية مكون من أربع مجموعات من المؤشرات الفرعية –السيولة وكفاية رأس المال ومخاطر الائتمان والمؤشرات الهيكلية. يساهم كل مؤشر فرعي في مؤشر

² Akosah, N.Loloh, F, Lawson, N, and Kumah, C.,2018: Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach. MPRA, <https://mpra.ub.uni.muenchen.de/86634/>

³ Hans Degryse, Muhammad Elahi and Maria Penas. Determinants of banking fragility A Regional perspective, 2013, European Central Bank.

الهشاشة وفقاً للانحراف (الانحراف المعياري) عن المتوسط خلال الفترة من 1997-2003. وعلى الرغم من أن ثقة الجمهور في البنوك أدى إلى تحسن قاعدة تمويل البنوك إلا أن الهشاشة الأساسية بقيت مرتفعة، وهو ما ينعكس أيضاً في مؤشر الهشاشة.¹

H. دراسة Francis, Michael (2003) بعنوان:

Governance and financial fragility Evidence from a cross-section of countries, bank of Canada
هدف الباحث إلى دراسة أثر الحوكمة كوسيلة لتخفيف الهشاشة المالية، حيث قام الباحث أولاً بتطوير نموذج نظري عام والذي من خلاله يتأثر عدم الاستقرار بمشكلة الوكالة الناتجة عن التعارض في المصالح بين المقرض والمقترض وبالأخص عندما تكون الحوكمة ضعيفة وتكاليف العمليات عالية فإن الحصة من الأصول الرأسمالية التي يستطيع الدائنون الحصول عليها كضمان تكون حساسة جداً تجاه الصدمات وبالتالي يوجد هشاشة مالية عالية، أي أن قدرة الوكلاء على تمويل الاستثمارات تكون حساسة تجاه الصدمات، ثانياً قام الباحث وباستخدام بيانات تتضمن 90 اقتصاداً صناعياً وناشئاً باختبار فرضية أن الحوكمة مهمة في تفسير الهشاشة المالية (مقاسة باحتمالية حصول أزمة مصرفية وتقلبات في الاستثمارات) وأشارت النتائج إلى أن المؤسسات والقوانين التي تحكم المؤسسات المالية هي مهمة من أجل استقرار النظام المالي.²

I. دراسة Mark Illing and Ying Liu (2003) بعنوان:

An Index of Financial Stress for Canada

طور المؤلفون مؤشراً للإجهاد المالي للنظام المالي الكندي. يتم تعريف الإجهاد على أنه القوة التي تمارس على العوامل الاقتصادية من خلال عدم اليقين وتغيير توقعات الخسارة في الأسواق والمؤسسات المالية. إنه متغير مستمر مع مجموعة من القيم، حيث تسمى القيم المتطرفة الأزمات المالية، وتم استخلاص المعلومات حول الإجهاد المالي من مجموعة واسعة من المتغيرات المالية (الأزمات المصرفية-أزمات أسعار الصرف-أزمات الديون) باستخدام العديد من التقنيات، بما في ذلك تحليل العوامل، ونموذج (GARCH).³

J. دراسة Vila, Anne (2000) بعنوان:

Asset price crises and banking crises: some empirical evidence

هدف البحث إلى معرفة ما إذا كانت هناك علاقة منتظمة بين انهيارات سوق الأوراق المالية وأزمات النظام المصرفي في عدد من البلدان. أي معرفة ما إذا كان لتحركات أسعار الأصول أي آثار على استقرار النظام المصرفي في البلدان المتقدمة. تم فحص ثلاثة عقود من بيانات أسهم البنوك مأخوذة من 14 دولة. ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية لهذه الورقة على النحو التالي:

أولاً: لا يوجد أي دليل على وجود ارتباط منظم بين أزمات سوق الأسهم والأزمات المصرفية داخل البلدان، وعلى وجه الخصوص، لا يمكن إثبات أن انهيار أسعار الأسهم يؤدي بالضرورة إلى أزمات مصرفية. ثانياً: أنه إذا كان هناك ارتباط، فإن طول أو خطورة انخفاض سعر الأسهم غير ذي صلة.

¹ Mannasoo, Kadri. 2008, How to Measure The Early Signals Of Banking Fragility, Bank of Estonia.

² Francis, Michael.2003, Governance and financial fragility: Evidence from a cross-section of countries, bank of Canada

³ Illing, M and Y Liu (2003): "An index of financial stress for Canada", Bank of Canada Working Papers, no 14, Bank of Canada.

ثالثاً: إن أزمات سوق الأسهم والأزمات المصرفية أصبحت أقل حدة بمرور الوقت، حيث كانت الأزمات في السبعينيات أطول في المتوسط وأدت إلى انخفاض الأسعار بشكل أكبر مما كانت عليه في العقود التالية. رابعاً: لا يمكن إثبات أن فترات الزيادات الكبيرة في سوق الأسهم من المرجح أن تؤدي إلى أزمات متزامنة في سوق الأسهم أو القطاع المصرفي.¹

K. دراسة Hermsillo, González (1999) بعنوان:

Determinants of ex-ante banking system stress: a macro-micro empirical exploration of some recent episodes

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير مجموعة من العوامل الكلية والجزئية على الأزمات المصرفية للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1982-1992 والمكسيك بين عامي 1994-1995 وكولومبيا بين عامي 1982-1987. وجدت الدراسة أن انخفاض حقوق الملكية واحتياطات القروض هما المحددان الأساسيان للتعرض المصرفي، كما أظهرت الدراسة ارتباط التعثر المصرفي بمجموعة من المحددات الكلية والجزئية والمرتبطة بالمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة.²

L. دراسة Demirgüç-Kunt, A and Detragiache (1998) بعنوان:

The determinants of banking crises in developing and developed countries

هدفت الدراسة إلى تمييز العوامل المرافقة للأزمات المصرفية في الدول الناشئة والمتقدمة خلال الفترة 1980-1994 باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي لوجيت، أظهرت النتائج أن الأزمة المصرفية تميل إلى أن تكون أشد عندما تكون البيئة الاقتصادية ضعيفة حيث تعاني من انخفاض نمو الناتج الحقيقي وارتفاع معدلات التضخم، كما أظهرت الدراسة أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي مرتبط بشكل كبير بعمق الأزمات المصرفية.³

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة كما يلي:

اعتمدت اغلب الدراسات السابقة على مؤشر واحد أو مجموعة واحدة من المتغيرات للتنبؤ بالأزمة المصرفية، غالباً ما يشير هذا المؤشر إلى متانة رأس المال في البنوك أو مستوى سيولة المصرف ولكن نظراً لتعدد جوانب الإجهاد المصرفي (السيولة، رأس المال، المخاطر، المرونة المالية، العسر المالي، أسعار الأسهم... الخ) قام الباحثان ببناء مؤشر مركب للإجهاد المصرفي في سورية يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة للإجهاد المصرفي حيث تم إنشاء مؤشر الإجهاد بالاعتماد على 11 متغير والتي جمعت بين عدة أنواع من المتغيرات (متغير أسعار السوق لاسهم البنك ومتغيرات محسوبة من بيانات الميزانية العمومية ومتغيرات قياس المخاطر المصرفية) ويشير بشكل واضح إلى حالة القطاع المصرفي بشكل مستمر وليس فقط تمييز حالة الأزمة عن حالة الهدوء.

4. أهداف البحث:

الهدف الأول من هذا البحث هو تطوير "مؤشر الإجهاد"، بحيث يلخص الوضع الحالي للقطاع المصرفي السوري في مقياس واحد مناسب يصف حالة القطاع المصرفي التي تتراوح من مستويات الإجهاد المنخفضة (حيث يكون القطاع المصرفي هادئاً)، إلى مستويات عالية من التوتر أو الإجهاد (حيث يعاني القطاع المصرفي من أزمة حادة).

1 Vila, A (2000): "Asset price crises and banking crises: some empirical evidence", BIS Conference Papers, no 8, pp 232-52.

2 González-Hermosillo, B (1999): "Determinants of ex-ante banking system stress: a macro-micro empirical exploration of some recent episodes", IMF Working Paper no 99/33, International Monetary Fund.

3 Demirgüç-Kunt, A and E Detragiache (1998): "The determinants of banking crises in developing and developed countries", IMF Staff Papers, 45(1), pp 81-109, International Monetary Fund.

الهدف الثاني هو بيان حالة هذا القطاع خلال فترة الحرب على سورية من خلال هذا المؤشر وتحديد فترات الإجهاد والهدوء فيه.

5. أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية بأن المؤشر الذي تم تطويره في هذا البحث هو محاولة لتمييز التقلبات في إجهاد البنوك. ويمثل المؤشر سلسلة متصلة من الحالات. إنها المرة الأولى التي يتم فيها تطوير مؤشر الإجهاد يركز حصرياً على القطاع المصرفي السوري. والذي بالاعتبار الجوانب المتعددة للإجهاد المصرفي استخدام ثلاثة مجموعات مختلفة من المتغيرات لبناء مؤشر الإجهاد: بيانات مؤشر السوق، وبيانات الميزانية العمومية، والمتغيرات الهيكلية الأخرى المتمثلة بمتغيرات المخاطر المصرفية. تتمثل الأهمية العملية في أن هذا المؤشر يمكن أن يقدم إطار يمكن أن يساعد صناع السياسات على التنبؤ بتطور حالة القطاع المصرفي بشكل مستمر حتى مع عدم وجود دلائل واضحة للأزمة المصرفية وتلافي تطور حالة الإجهاد المصرفي وتحولها إلى أزمة مصرفية.

6. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: يمكن التعبير عن حالة القطاع المصرفي السوري (جيد، سيء) في أي وقت من خلال مؤشر الإجهاد المصرفي.

ويتفرع عنها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الأولى: تشكل متغيرات القوائم المالية ومتغيرات الأسعار السوقية لاسهم البنوك ومتغيرات المخاطر المصرفية مكونات ملائمة لتكوين مؤشر الإجهاد المصرفي.

الفرضية الفرعية الثانية: يتمتع مؤشر الإجهاد المصرفي المحسوب بالمصادقية الأزمة بحيث يمكن التعبير من خلاله عن حالة القطاع المصرفي السوري في أي لحظة زمنية معينة.

7. مجتمع البحث وعينه:

يتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي السوري، والمتمثل بالمصارف العامة والخاصة التقليدية والإسلامية أما عينة البحث فهي القطاع المصرفي الخاص المتمثل بالمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وقد تم استبعاد المصارف العامة من العينة لعدة أسباب، أهمها:

- عدم نشر القوائم المالية للمصارف العامة بشكل ربعي.
- اختلاف السياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة في المصارف العامة عن المصارف الخاصة.
- تطبيق المصارف العامة النظام المحاسبي المصرفي الموحد بينما تطبق المصارف الخاصة معايير المحاسبة الدولية.
- ارتباط المصارف العامة بالسياسات الحكومية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

8. منهج البحث:

اتبع الباحثان المنهج الوصفي، حيث تم تعريف مصطلح الإجهاد المصرفي وبناء مؤشر للإجهاد من خلال المتغيرات المدروسة والتي استمدت من مجموعة أبحاث منفصلة عالج كل بحث فيها جزء من هذه المتغيرات، وتم جمع هذه المتغيرات جميعاً وإضافة متغيرات جديدة لم تذكر في الدراسات السابقة (مثل متغيرات مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية) تم جمعها لتشكيل المؤشر وتحليله خلال فترة الدراسة وبيان متانة المؤشر.

9. حدود البحث:

الحدود المكانية: القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمنية: الميزانية الموحدة المستمدة من البيانات الربعية خلال الفترة من 2010 حتى 2018 حيث تم الحصول على هذه البيانات من مصرف سورية المركزي (بيانات غير منشورة) وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.

10 . محددات البحث:

واجه الباحثان مجموعة من التحديات، أهمها:

يتم جمع معظم بيانات الميزانية العمومية بشكل ربع سنوي، وبالتالي، لا يمكن تحديث المؤشر إلا على أساس ربع سنوي. وبالتالي فالمؤشر المحسوب سيكون قادراً على التقاط فترات إجهاد مع تكرار ربع سنوي ولكن لا يمكنه تحديد فترات الإجهاد الأقل (شهرية –أسبوعية)، حيث، ولكن برأينا لا تقلص هذه المحدودية من أهميته وقدرته على تمييز فترات الإجهاد المحسوبة على أساس ربعي أو سنوي حيث ووفقاً لاستطلاع فريدل (1999)¹، فإن الأزمات المصرفية تتدمج في المتوسط بين سنتين ونصف وأربع سنوات وبالتالي فالمؤشر قادر على تعقب فترات الإجهاد المصرفي في سورية. تم إعطاء وزن نسبي متساوي لكل متغير من متغيرات الدراية عند حساب المؤشر المركب ولمن قد يكون من الضروري أن يكون لكل متغير في المؤشر النهائي وزن مختلف في المؤشر، لكن لم يجد الباحثان في أي دراسة لمخطط ترجيح مناسب اقتصادياً.

أولاً: الإطار النظري للبحث:

ارتفع مستوى المخاطر المالية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008-2009 وأصبحت أنظمتها أكثر عرضة للإفلاس وخاصة بالنسبة للبنوك التي تقع ضمن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً من الناحية المالية والمتكاملة عالمياً، في الوقت الذي كانت فيه البنوك العالمية تواجه اضطرابات مالية عانى النظام المصرفي في الدول النامية مخاطر ليست أقل أهمية من الدول المتقدمة، لذا ازداد توجه الباحثون إلى دراسة ومناقشة إجهاد الأنظمة المصرفية وعواقبه وتداعياته، وركزوا على ضرورة وجود أنظمة مصرفية آمنة وسليمة. لكن الفشل الذي أصاب أغلب البنوك الكبيرة والذي أدى إلى انهيارها وخاصة في أوقات الأزمات يمكن أن يشكل فهماً شاملاً للإجهاد الذي أصاب تلك البنوك، وبالتالي لا بد من التركيز ليس فقط على أوقات الأزمات وإنما على الصدمات السلبية الفجائية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الشامل وغير المتوقع للأنظمة المصرفية، ودراسة تأثيراتها ليس فقط في القطاع المصرفي ككل وإنما في آلية عمل الأسواق المالية عبر قنوات الاتصال التي تربط فيما بينها. عادة، يتوقع المرء أن يكون تقييم البنوك المركزية للقطاع المصرفي بمثابة حكم مكتف، أي هل الوضع جيد، سيء، أفضل أو أسوأ مما كان عليه في الربع الأخير؟ من الناحية المثالية، يجب أن يكون الجواب على هذا السؤال مؤشراً واحداً يلخص الحالة العملية للصناعة المصرفية وبالتالي الوصول لأفضل مقياس يصف حالة القطاع المصرفي. عندما ننظر في الأدبيات الخاصة بمؤشر يصف حالة القطاع المصرفي، نجد عادة مؤشرات ثنائية، تشير إلى ما إذا كان القطاع المصرفي في أزمة في وقت معين أم لا. حيث تولي الأدبيات المتعلقة بالأزمات المصرفية اهتماماً كبيراً لتحديد ووصف مثل هذه الأزمات، لكن هذا النوع من المعلومات ليس مفيداً جداً لتصوير الوضع في معظم الدول، حتى إذا كانت هذه البلدان لا تعاني من أزمات، فهذا لا يعني أن قطاعها المصرفي لا يزال سليماً ومستقرًا باستمرار. تمر المصارف أيضاً بفترات جيدة وسيئة، حيث تعاني من درجات ضغط أو إجهاد أكبر أو أقل. لذلك، من المحتمل أن يعطي قياس إجهاد القطاع المصرفي صورة أفضل عن حالة البنوك من مؤشر أزمة ثنائية بسيط. علاوة على ذلك، للتمييز بين فترة الأزمات والفترة الهادئة، يجب اختيار القيم الحرجة غالباً بشكل شخصي وغير محايد

¹ FrydI, E J (1999): "The length and cost of banking crises", IMF Working Paper no 30, International Monetary Fund.

1. تعريف الإجهاد في القطاع المصرفي:

الإجهاد المصرفي هو مرحلة من المراحل التي يمر بها النظام المصرفي والتي تسبق الإفلاس الذي يجبر النظام المصرفي على الخروج من عالم الأعمال. يعتمد الإجهاد في الأصل على النظريات الأولية ل (Keynes) في ثلاثينيات القرن الماضي بعد الكساد الكبير الذي أصاب اقتصاديات دول العالم، والتي ذكرت أن هنالك عوامل تسهم في ظهور الإجهاد المالي والتي هي تفاقم أزمة الديون، العسر أو الانكماش، تذبذب مستوى الأسعار، انخفاض الأجور، انخفاض الأرباح، انخفاض الإنتاج، اضطرابات معقدة في أسعار الفائدة والتباطؤ في معدلات الاستثمار. ويضيف (Ballester et al,2016)¹ إن إجهاد المصارف يشير إلى زيادة المخاطرة والتي تؤدي إلى ارتفاع احتمال التعثر والفشل. ولتقييم هذا الإجهاد يلجأ المختصون إلى استخدام بيانات الميزانية العمومية فضلاً عن مؤشرات السوق المالي التي تدعم هذه البيانات، فالمخاطر المصرفية لا تقتصر على مصرف واحد فقط وإنما تشمل في الغالب مصارف أخرى ومن ثم بقية النظام المصرفي نتيجة ما يسمى بالعدوى المالية، إذ أن فهم كيفية انتقال العدوى بين المؤسسات المالية في الوقت الراهن تمثل أولوية قصوى بالنسبة للمنظمين وصناع السياسات المالية لوضع أطر تمكنهم للوقاية من الأزمات المالية. ويرى Ballester et al أن إجهاد النظام المصرفي هي نتيجة مرور النظام المالي المصرفي بحالات من الضعف التي تعود إلى عوامل عدة منها هيكل مالي غير مناسب وانخفاض القيمة المتوقعة للأصول، فضلاً عن الاضطرابات في الائتمان والسيولة مما تجعل النظام المالي عرضة للإجهاد في حال تراكمت هذه العوامل مع صدمات سلبية داخلية أو خارجية.

يمثل مؤشر الإجهاد سلسلة متصلة من الحالات التي تصف حالة القطاع المصرفي في وقت معين. ويتم قياس مستوى الإجهاد على نطاق يتراوح من المواقف الهادئة، حيث يكون الإجهاد شبه غائب، إلى الإجهاد الشديد، حيث يمر القطاع المصرفي بأزمة حادة.

من المهم التمييز بين إجهاد القطاع المصرفي وهشاشته. ينشأ الإجهاد من مزيج الصدمات الخارجية والهشاشة في النظام المصرفي. لا يعاني القطاع المصرفي الهش من الإجهاد بشكل منهجي إذا استعاد من بيئة هادئة ومستقرة. على العكس من ذلك، يمكن للنظام المصرفي القوي أن يتعرض لإجهاد إذا واجه صدمات خارجية شديدة. إن تفاعل حجم الصدمة وهشاشة الجهاز المصرفي يحدد مستوى الإجهاد.

2. قياس الإجهاد في القطاع المصرفي:

لا يوجد مقياس وحيد يؤكد في الأدبيات المالية يركز بشكل خاص على تقدير إجهاد القطاع المصرفي. حيث تعددت المقاييس والمؤشرات المستخدمة في الأبحاث والدراسات، مثل الدراسة التي أجريها Liu and Illing (2003)²، اللذان قاما ببناء مؤشر فرعي للقطاع المصرفي (من خلال تقدير بيتا لمحفظة أسهم البنك) واستخدامها في مؤشر الضغط المالي العام. أو Bordo et al (2000)³ الذين استخدموا مؤشر ضغط مالي دون التركيز على القطاع المصرفي.

بعد حساب مؤشر الإجهاد، يجب استكشاف تأثير البيئة الاقتصادية واختلالات الاقتصاد الكلي على الإجهاد، حيث أثبتت الدراسات السابقة المذكورة في البحث حول أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المصرفية وجود علاقة بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي. مما يشير إلى أن البيئة الاقتصادية تنتشر نوع من المخاطر المشتركة لجميع المؤسسات المالية وأن مؤشرات

¹ Ballester, L., Casu, B. and González, A.(2016), Bank Fragility and Contagion: Evidence from the bank CDS market, Journal of Empirical Finance.

² Illing, M and Y Liu (2003): "An index of financial stress for Canada", Bank of Canada Working Papers, no 14, Bank of Canada.

³ Bordo, M D, M J Dueker and D C Wheelock (2000): "Aggregate price shocks and financial instability: an historical analysis", NBER Working Papers, no 7652, National Bureau of Economic Research.

البيئة الاقتصادية لديها القدرة على توقع الإجهاد. وبالتالي، إذا كانت الاختلالات في الاقتصاد الكلي سائدة وكان الاقتصاد ضعيفاً، فإن النظام المصرفي أكثر عرضة لتجربة الأزمات أو الإجهاد في المستقبل القريب.

ثانياً القسم العملي:

1. متغيرات البحث:

تم تشكيل مؤشر الإجهاد المصرفي في هذا البحث بعد دراسة أعراض الأزمات في القطاع المصرفي. عادة، تشير العديد من الأعراض إلى أزمات مصرفية (إفلاس البنوك، انخفاض في سعر أسهم البنوك، إخفاقات البنوك، إلخ). لقياس مستوى الإجهاد، وإذا كانت هذه الأعراض موجودة بحدّة فمن المرجح أن يكون القطاع المصرفي في حالة أزمة، وبالتالي، من المرجح أن يكون الإجهاد مرتفعاً. ركزت العديد من الدراسات على تعريف وتحديد الأزمات المصرفية، تم الاعتماد عليها لتحديد مجموعة من المتغيرات التي تمثل أعراض الأزمة. ثم تم قياس شدتها وجمعها لتشكيل مؤشر الإجهاد النهائي.

حيث تم الجمع بين عدة أنواع من المتغيرات (أي أسعار أسهم البنوك وبيانات الميزانية العمومية)، تم اقتراح معظمها من خلال دراسات سابقة، مع إضافة بعض المتغيرات الضرورية، لتصبح كما يلي:

1- مؤشر أسعار أسهم البنوك: عندما يمر القطاع المصرفي بأزمة تنخفض أسعار أسهم البنوك. وبالتالي، ينبغي أن تترافق فترة الإجهاد المرتفع مع انخفاض مؤشر أسعار أسهم القطاع المصرفي، تم استخدام هذا المعيار من قبل Vila (2000)¹ و كذلك Liu and Illing (2003)² لتحديد الإجهاد وحدوث الأزمات.

2- تذبذب إجمالي الودائع: من أعراض الأزمة المصرفية النموذجية انخفاض مفاجئ في الودائع، مما يعكس فقدان الثقة من جانب المودعين في النظام المصرفي، يستخدم هذا المعيار على نطاق واسع لتحديد الأزمات المصرفية، مثل Kaminsky and Reinhart (1996)³، و Demirgüç Kunt and Detragiache (1998)⁴ و Vila (2000)⁵.

3- حجم التعرض لمخاطر السيولة: تم حسابه من خلال تحديد فجوة التمويل (financing gap) لدى البنوك، وتحسب فجوة التمويل على أنها الفرق بين متوسط قروض البنوك ومتوسط الودائع (الأساسية)، فإذا كانت هذه الفجوة التمويلية إيجابية عندها يجب على البنوك تمويلها باستخدام أصولها النقدية والسائلة و/أو اقتراض الأموال من سوق المال. ويمكننا كتابة هذه المعادلة على النحو التالي: فجوة التمويل + الأصول السائلة = متطلبات التمويل (الأموال المقترضة من السوق المالي)، فكلما كانت فجوة التمويل لدى مؤسسة الإيداع وموجودات الأصول السائلة أكبر، كلما كان حجم الأموال التي تحتاجها للاقتراض من أسواق المال أكبر وكلما زاد تعرضها لمشاكل السيولة ومخاطر أسعار الصرف.

4- العائد على أصول القطاع المصرفي: على الرغم من أن هذا المتغير، لا يستخدم في الأدبيات الخاصة بالإجهاد المصرفي، نعتقد أنه من المعقول أن القطاع المصرفي غير المربح هو علامة على وجود مشكلة وأنه يجب أن يرتبط بالإجهاد العالي.

¹ Vila, A (2000): "Asset price crises and banking crises: some empirical evidence", BIS Conference Papers, no 8, pp 232-52.

² Illing, M and Y Liu (2003): "An index of financial stress for Canada", Bank of Canada Working Papers, no 14, Bank of Canada.

³ Kaminsky, G L and C M Reinhart (1999): "The twin crises: the cause of banking and balance-of-payment problems", American Economic Review, 89(3), pp 473-500.

⁴ Demirgüç-Kunt, A and E Detragiache (1998): "The determinants of banking crises in developing and developed countries", IMF Staff Papers, 45(1), pp 81-109, International Monetary Fund.

⁵ Vila, A (2000): "Asset price crises and banking crises: some empirical evidence", BIS Conference Papers, no 8, pp 232-52.

5-نسبة القروض إلى الودائع والتي تعبر القدرة الاستثمارية للمصرف حيث يشير تدني هذه النسبة إلى تحقيق المصرف لخسائر تشغيلية حيث تزيد مصروفات الفوائد على إيرادات الفوائد. وارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يشير إلى مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة عالية لدى المصرف.

6-نسبة القروض لإجمالي الأصول: تم إضافة المتغيرين الخامس والسادس للتعبير عن الصحة التشغيلية للبنوك ومستوى تعرضها للمخاطر، بحيث أن زيادة هاتين النسبتين دليل على أن البنك معرض بشدة لمخاطر السيولة.

7-التقلب في حقوق الملكية لدى البنوك: تم استخدام هذا المتغير من قبل (1996) and Klingebiel Caprio¹ وكذلك González-Hermosillo (1999)² لتحديد الأزمات المصرفية، فإذا كان البنك في وضع صعب، فسوف تميل حقوق الملكية لديه إلى التقلص، وبالتالي فإن القطاع المصرفي الذي يمر بأزمة يجب أن يعاني من انخفاض في إجمالي حقوق الملكية.

8-نسبة تغطية مؤونات القروض للقروض المتعثرة: تم إضافة هذا المتغير لمؤشر الإجهاد لأن البنوك تقوم عادة بزيادة المؤونات لديها عندما تتوقع أن يتدهور وضعها وبالتالي يمكن اعتباره دليل لأزمة محتملة تواجه البنوك، وقد استخدم هذا المتغير González-Hermosillo (1999)³.

9-مخاطر السوق: تم قياسها باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر (Var)، وهي المخاطر المتعلقة بعدم اليقين بشأن أرباح المؤسسة المالية من محفظتها التجارية الناتجة عن التغيرات، وخاصة التغيرات الشديدة، في ظروف السوق مثل سعر الأصل، وأسعار الفائدة، تذبذب الأسواق (market volatility) وسيولة السوق⁴

10-المخاطر التشغيلية: تم استخدام حجم التعرض للمخاطر التشغيلية كمعيار لقياس معدل الفشل المصرفي من قبل Bordo et al (2000)⁵. يتم قياس المخاطر التشغيلية في كل مصرف من خلال نماذج داخلية خاصة بكل مصرف والتصريح بقيمة هذه المخاطر من خلال تقارير ربعية.

11- معدل خسارة القروض: تظهر بشكل متكرر المعلومات المتعلقة بالقروض المتعثرة كمتغير في الدراسات المتعلقة بالأزمات المصرفية، فقد استخدم نسبة القروض المتعثرة كدليل على الأزمة

¹ Caprio, Jr, G and D Klingebiel (1996): "Bank insolvencies: cross country experience", Policy Research Working Paper no 1620, World Bank

² González-Hermosillo, B (1999): "Determinants of ex-ante banking system stress: a macro-micro empirical exploration of some recent episodes", IMF Working Paper no 99/33, International Monetary Fund.

³ González-Hermosillo, B (1999): "Determinants of ex-ante banking system stress: a macro-micro empirical exploration of some recent episodes", IMF Working Paper no 99/33, International Monetary Fund.

⁴ Saunders, A and M. M, Cornett (2018): Financial Institutions Management A Risk Management Approach Ninth Edition, McGraw-Hill Education, New York.

⁵ Bordo, M D, M J Dueker and D C Wheelock (2000): "Aggregate price shocks and financial instability: an historical analysis", NBER Working Papers, no 7652, National Bureau of Economic Research.

González–Hermosillo و²(1998) Corsetti et al و¹ (1998)Demirgüç–Kunt and Detragiache (1999)³ ، بينما استخدم Bordo et al (2000)⁴ معدل خسارة القروض.

ويمكن تلخيص المتغيرات السابقة مع رموزها المستخدمة في البحث وكيفية حسابها بالجدول التالي:

الجدول رقم (1): طريقة حساب المتغيرات الداخلة في حساب مؤشر الإجهاد وترميزها

الرمز	طريقة الحساب	المتغير
K1	CMAX = المؤشر / القيمة الأقصى للمؤشر خلال آخر 12 شهرًا	مؤشر أسعار أسهم البنوك
K2	مجموع قيم الودائع في القطاع المصرفي	إجمالي الودائع
K3	متوسط الودائع – متوسط القروض	فجوة التمويل
K4	صافي الربح/إجمالي الأصول	العائد على أصول القطاع المصرفي
K5	إجمالي القروض/إجمالي الودائع	نسبة القروض إلى الودائع
K6	القروض/إجمالي الأصول	نسبة القروض لإجمالي الأصول
K7	الديون المعدومة/إجمالي الاحتياطيات	نسبة تغطية مؤونات القروض للقروض المتعثرة
K8	مجموع المخاطر التشغيلية لدى المصارف محسوبة على أساس النماذج الداخلية لكل مصرف	المخاطر التشغيلية
K9	القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه الأصول المالية المعدة للتداول	مخاطر السوق
K10	القروض المتعثرة/إجمالي القروض	معدل خسارة القروض
K11	معدل التغير في حقوق الملكية	التقلب في حقوق الملكية لدى البنوك

المصدر: من إعداد الباحثين

2. بناء مؤشر الإجهاد المصرفي:

قام الباحثان بدمج المتغيرات الموصوفة في الجدول رقم (1) في مؤشر واحد للإجهاد المصرفي وبالاعتماد على طريقة التثقيل المتساوي التباين (variance–equal weight method) لحساب المؤشر، هذه التقنية هي الأكثر شيوعًا في الأدبيات المالية، حيث يتم أولاً توحيد المتغيرات للتعبير عنها بنفس الوحدات، ثم تجميعها باستخدام أوزان متطابقة.

¹ Demirgüç-Kunt, A and E Detragiache (1998): "The determinants of banking crises in developing and developed countries", IMF Staff Papers, 45(1), pp 81-109, International Monetary Fund.

² Corsetti, G, P Pesenti and N Roubini (1998): "Paper tigers? A model of the Asian crisis", NBER Working Papers, no 6783, National Bureau of Economic Research.

³ González-Hermosillo, B (1999): "Determinants of ex-ante banking system stress: a macro-micro empirical exploration of some recent episodes", IMF Working Paper no 99/33, International Monetary Fund.

⁴ Bordo, M D, M J Dueker and D C Wheelock (2000): "Aggregate price shocks and financial instability: an historical analysis", NBER Working Papers, no 7652, National Bureau of Economic Research.

وذلك بتطبيق الصيغة التالية للمؤشر:

$$I_t = \sum_{i=1}^k \frac{X_{i,t} - \bar{X}_i}{\sigma_i}$$

حيث: k هو عدد المتغيرات في المؤشر، \bar{X}_i هو متوسط المتغير X_i و σ_i انحرافه المعياري. نقوم أيضًا بتوحيد المؤشر النهائي للتعبير عنه من حيث الانحرافات عن متوسطه.

بعد تشكيل مؤشر الإجهاد المصرفي من الضروري تقييم مصداقية هذا المؤشر، وقد اقترح Illing و Liu (2003)¹ مقارنة المؤشر المحسوب بنتائج وصف الخبراء وتقييمهم لمستوى الإجهاد التاريخي، حيث يعد تحديد الأزمات باستخدام تقييمات الخبراء أمرًا شائعاً في الأدبيات.

كما استخدم Bordo (1999) و Dziobek and Pazarbasioglu (1997)³ و Caprio and Klingebiel (1996)² و Lindgren et al⁴ (1996)، هذه التقنية.

لكن في بعض الأحيان قد تختلف الأزمات المكتشفة من خبير إلى آخر، وبعد مقارنة العديد من الدراسات، وجد Frydl (1999)⁶ و Eichengreen and Arteta (2000)⁷ أن توقيت الأزمات يختلف اختلافاً كبيراً من دراسة إلى أخرى. لكن يبقى معيار آراء الخبراء أفضل معيار من الممكن استخدامه لتقييم مدى معقولية النتائج.

ثالثاً: تطبيق مؤشر الإجهاد على القطاع المصرفي السوري

عرف القطاع المصرفي منذ عام 2012 فترات مستمرة من الضغط الكبير نتيجة للحرب على سورية والعقوبات الاقتصادية الدولية عليها وخاصة على القطاع المصرفي بالإضافة إلى توجه السلطات الإشرافية خلال السنوات الأولى للحرب إلى تجميد نسبي للأعمال المصرفية المتمثلة بالإقراض والحفاظ على سيولة القطاع المصرفي.

ونظراً لأن هدفنا في هذا البحث هو الوصول لمؤشر كمي ومستمر، تم الأخذ بالمتغيرات الكمية فقط بحيث يعكس كل متغير عرضاً محتملاً للإجهاد المصرفي، ونظراً للتكرار الربعي لبعض المتغيرات، تم حساب مؤشراً ربعياً للقطاع المصرفي السوري من عام 2010 إلى عام 2019 باستخدام أربعة أنواع من المعلومات: مؤشر السوق المالي، وبيانات الميزانية العمومية المجمعة، والمعلومات غير العامة (التقارير المصرفية الشهرية والربعية الخاصة بالنسب الاحترازية المفروضة من قبل المصرف المركزي)، وغيرها من البيانات الهيكلية الخاصة بإدارة المخاطر.

¹ Illing, M and Y Liu (2003): "An index of financial stress for Canada", Bank of Canada Working Papers, no 14, Bank of Canada.

² Caprio, Jr, G and D Klingebiel (1996): "Bank insolvencies: cross country experience", *Policy Research Working Paper* no 1620, World Bank.

³ Dziobek, C and C Pazarbasioglu (1997): "Lessons from systemic bank restructuring: a survey of 24 countries", *IMF Working Paper* no 161, International Monetary Fund.

⁴ Bordo, M and B Eichengreen (1999): "Is our current international financial environment unusually crisis prone?", in D Gruen and L Gower (eds), *Capital flows and the international financial system*, Reserve Bank of Australia, Sydney, pp 18-75.

⁵ Lindgren, C-J, G Gillian and M I Saal (1996): *Bank soundness and macroeconomic policy*, International Monetary Fund, Washington DC.

⁶ Frydl, E J (1999): "The length and cost of banking crises", *IMF Working Paper* no 30, International Monetary Fund.

⁷ Eichengreen, B and C Arteta (2000): "Banking crises in emerging markets: presumptions and evidence", *CIDER Working Paper* no 115, Center for International and Development Economics Research, University of California.

ويبين الجدول رقم (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ولمؤشر الإجهاد المحسوب وفق المعادلة على هذه المتغيرات.

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ولمؤشر الإجهاد المصرفي

	K1	K2	K3	K4	K5	K6	K7	K8	K9	K10	K11	I
Mean	0.016679	0.637133	2.96E-16	-1.36E-16	-7.34E-16	3.45E-16	1.28E-15	-4.93E-17	2.56E-16	3.02E-16	-0.047621	0.604338
Median	0.481750	0.533893	-0.208401	-0.529399	-	-	-	-	-	0.298668	-	0.663272
Maximum	0.865666	1.281001	1.511453	2.339957	1.874428	1.727620	2.320748	2.569588	1.879876	1.383657	1.573265	7.313497
Minimum	-	-0.335089	-1.288607	-1.751788	-	-	-	-	-	-	-	-
Std. Dev.	0.985569	0.374249	1.014185	1.014185	1.014185	1.014185	1.014185	1.014185	1.014185	1.014185	1.040019	3.123574
Skewness	-	-0.019041	0.256201	1.032060	0.555706	0.502813	1.038286	0.539357	0.566948	-	0.400333	0.080962
Kurtosis	3.040114	2.548672	1.495773	3.003190	1.689046	1.621490	2.630975	3.589336	1.882398	1.670042	1.581761	2.489878
Jarque-Bera	8.192442	0.307720	3.787882	6.390903	4.430756	4.367358	6.672494	2.266410	3.802135	3.717644	3.978703	0.429666
Probability	0.016635	0.857392	0.150478	0.040948	0.109112	0.112626	0.035570	0.322000	0.149409	0.155856	0.136784	0.806676
التوزيع	غير طبيعي	طبيعي	طبيعي	غير طبيعي	طبيعي	طبيعي	غير طبيعي	طبيعي	طبيعي	طبيعي	طبيعي	طبيعي
Sum	0.533727	22.93679	9.99E-15	-3.89E-15	-2.08E-14	1.37E-14	4.29E-14	-8.88E-16	6.55E-15	9.27E-15	-	21.75615
Sum Sq. Dev.	30.11175	4.902189	36.00000	36.00000	36.00000	36.00000	36.00000	36.00000	36.00000	36.00000	37.85741	341.4850

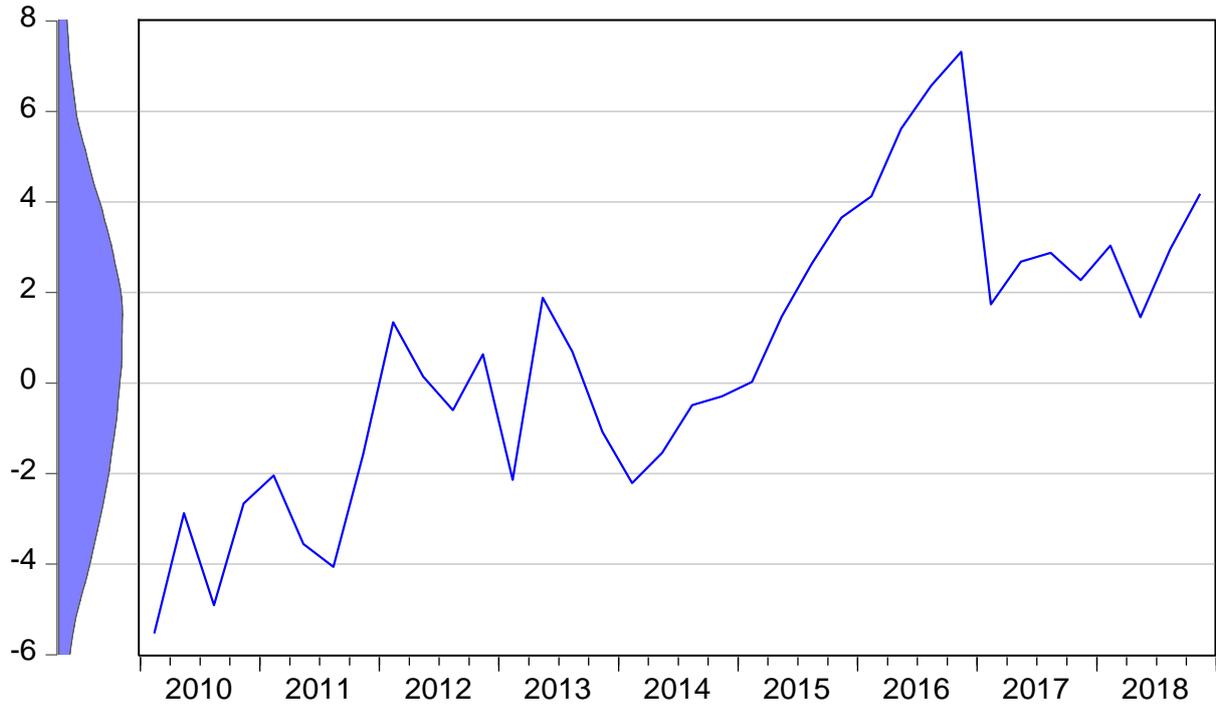
المصدر: من مخرجات برنامج EViews 10¹

يظهر الجدول أعلاه الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة ولمؤشر الإجهاد المصرفي المركب، حيث سجل مؤشر الإجهاد أعلى قيمة بواقع 7.3 وأقل قيمة بواقع -5.5 وقيمة متوسطة مقدارها 0.6، وبالتالي يمكن القول بأن القطاع المصرفي السوري يعاني من إجهاد مستمر خلال الفترة المدروسة 2010-2018، حيث إن هناك قيمة متطرفة للمؤشر (القيمة القصوى) والتي تدل بشكل واضح على قابلية النظام المصرفي للوقوع في أزمة مصرفية.

¹ بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي غير المنشورة وبيانات سوق دمشق للأوراق المالية

كما أظهر المؤشر المركب توزيعاً طبيعياً مما يدل على سلامة المؤشر من الناحية الإحصائية حيث يشير التوزيع الطبيعي إلى احتمالية قوية للعشوائية وعدم ارتباط المؤشر بالقيم السابقة له وهو ما يمكن أن يكون مفيداً في حال إجراء أية علاقة ارتباطية بين هذا المؤشر والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن دراسة تطور مؤشر الإجهاد المحسوب للقطاع المصرفي السوري بين عامي 2011 و2018 وبشكل ربعي من خلال الشكل البياني رقم (1)، بحيث إنه إذا كانت قيمة المؤشر فوق الصفر يعني أن الإجهاد أعلى من المتوسط. أو أن الإجهاد موجب وبالتالي يعاني القطاع المصرفي من إجهاد أكبر كلما كانت قيمة المؤشر أعلى.



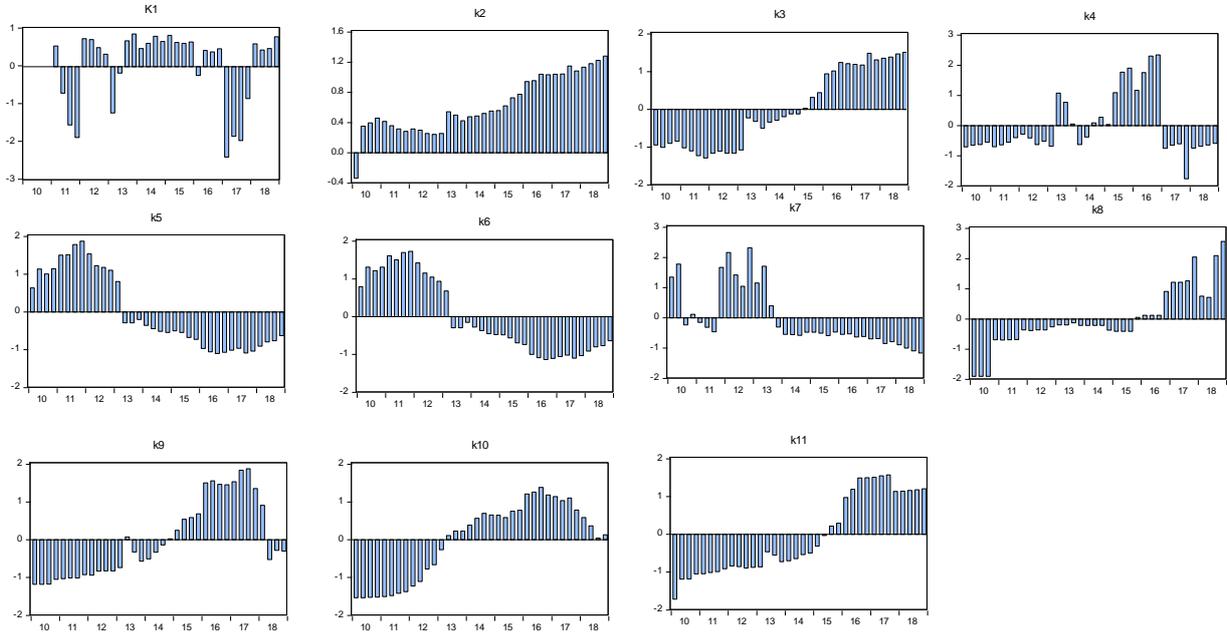
الشكل البياني رقم (1)، تطور قيمة مؤشر الإجهاد المصرفي في سورية

المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS 10 بعد حساب المؤشر وفق المعادلة أعلاه¹

من الشكل البياني السابق نجد أن قيمة المؤشر تحدد ثلاث فترات يكون فيها الضغط أعلى من المتوسط: من الربع الأخير لعام 2011 إلى نهاية الربع الثاني من عام 2012؛ في الربع الثاني من عام 2013 إلى نهاية الربع الثالث 2013؛ وفي بداية الربع الثاني من عام 2015 إلى نهاية الفترة المدروسة. هذا يتوافق مع وصف القطاع المصرفي السوري مع تطور عمر الحرب على سورية. لوحظت أعلى درجة من الإجهاد في الربع الثالث من عام 2016. كما لوحظ تذبذب الإجهاد بين عامي 2012 و2014 حيث كانت درجة عدم اليقين عالية في القطاع المصرفي السوري. كما لوحظ استقرار الإجهاد المصرفي في عام 2017 بأدنى من مستواه في عام 2016 وشهدت نهاية عام 2018 بداية جديدة من حلقات الإجهاد المصرفي المرتفع.

¹ يمكن الرجوع للملحق رقم (1) الذي يبين آلية حساب المتغيرات والمؤشر

من الممكن تحليل مؤشر الإجهاد وعزل مساهمة كل عامل من العوامل المدروسة في مؤشر الإجهاد. يعرض الشكل البياني رقم (2) تحليل لمؤشرنا، حيث تشير القيمة الموجبة إلى أن المتغير أعلى من متوسط العينة وأنه يشير إلى إجهاد أكبر على القطاع مما يفعله في المتوسط، والعكس صحيح.



الشكل البياني رقم (2): تطور المتغيرات الداخلة في تركيب مؤشر الإجهاد

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 بعد تطبيق المعادلة أعلاه على كل متغير يظهر من التحليل السابق ما يلي:

- في بداية الفترة المدروسة أظهرت ثمان متغيرات هي: (K1,K2,K3,K4,K8,K9,K10,K11) إجهاد سلبياً مما انعكس على مؤشر الإجهاد الإجمالي وبين بأن الإجهاد الإجمالي كان سلبياً حيث لم تعان المصارف في عام 2011 من إجهاد بل على العكس كانت تمر بفترات من الاستقرار إلا فيما يتعلق بالناحية التشغيلية، حيث عانت من عدم تناسب القروض إلى الودائع وتناسب القروض للأصول أي أنها كانت تعاني من فوائض كبيرة في السيولة ولم تكن قادرة على استثمار الأصول بالشكل الكفء.

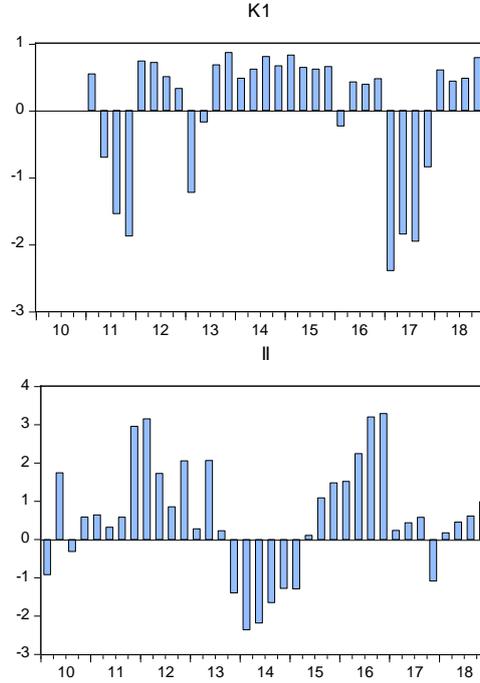
- كما أظهرت خمسة متغيرات (K8,K9,K11، K4،K3) إجهاداً إيجابياً بدأ من عام 2015، والتي تمثل ارتفاع المخاطر في القطاع المصرفي السوري.

- أربعة متغيرات هي (K5,K6,K7,k10) انتقلت إلى الإجهاد الموجب بدأ من عام 2013 مما يعني أن الفترة 2013-2015 تشكل بداية تأثر القطاع المصرفي بالحرب على سورية وبأجواء عدم التأكيد والتبعات الاقتصادية والمالية للحرب.

- بشكل عام تشير كافة المتغيرات إلى إجهاد أكثر من المتوسط.

- مؤشر أسعار أسهم البنوك شهد تذبذب بين الإجهاد الموجب والسالب خلال فترة الدراسة بالإضافة أن مؤشر الودائع K2 كان قد شهد إجهاداً موجباً منذ بداية الفترة تقريباً. تشير هذه المتغيرات إلى أن زيادة الودائع بشكل كبير في القطاع المصرفي وانخفاض القروض وانخفاض ربحية المصارف وارتفاع المخاطر كانت أهم أسباب الإجهاد المصرفي الذي عاناه خلال الفترة المدروسة.

ذكرنا سابقاً أنه يتم استخدام نوعين من المعلومات بشكل شائع لتحديد الأزمات المصرفية في الأدبيات المالية، وهي: أسعار السوق وبيانات الميزانية العمومية، وقد تعتمد المؤشرات على نوع واحد من هذه المتغيرات. يعرض الشكل البياني (3) نتائج مؤشر الإجهاد عند استخدام أسعار السوق أو بيانات الميزانية فقط على التوالي.



الشكل البياني رقم (3): مقارنة بين قيمة المؤشر باستخدام متغير السوق وبين قيمته باستخدام متغيرات الميزانية العمومية

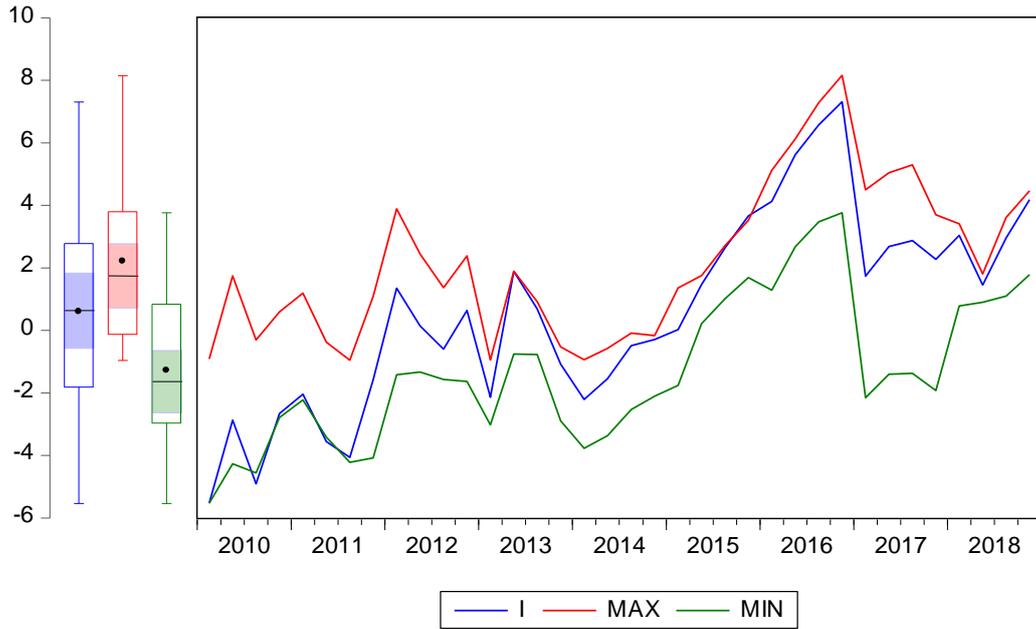
المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 بعد تطبيق المعادلة أعلاه على كل متغير

يوضح الشكل البياني رقم (3) أن تحديد فترات الإجهاد يعتمد إلى حد كبير على نوع المتغيرات المستخدمة، حيث يُظهر "مؤشر سعر السوق" خمس فترات من الإجهاد (ربع أول 2011، عام 2012 كاملاً، الربع الثاني 2013 لغاية الربع الثالث 2015، وعام 2018 كاملاً)، بقيمة إجهاد قصوى لا تتجاوز 1، كما يشير "مؤشر بيانات الميزانية" إلى فترات إجهاد أربع، بحد أقصى تجاوز المؤشر القيمة 3، وفترة استقرار بين عامي 2013 و2015.

باستثناء بعض الفترات، يختلف المؤشران بشكل كبير. كما يفشلان في إعطاء نمط إجهاد متناسب. تشير هذه النتيجة إلى أن أسعار السوق وبيانات الميزانية العمومية لا تقدم سوى جزء من الصورة الكاملة، فعلى سبيل المثال، لا يكشف مؤشر أسعار السوق، الذي يعكس حالة المؤسسات المدرجة، عن الإجهاد في منتصف عام 2016. مما يدل على أن أسعار الأسهم لا تعكس جميع المعلومات العامة والخاصة مما يشكك في كفاءة السوق. وبالتالي، فإن الجمع بين مصدري المعلومات يحسن المؤشر من خلال السماح بتحديد العديد من أعراض الإجهاد.

متانة المؤشر (التأكد من مصداقية المؤشر)

للتحقق من مدى حساسية نتائجنا تجاه اختيار المتغيرات، قمنا بحساب المؤشر باستخدام جميع تركيبات المتغيرات الممكنة. وهذا يوضح ما إذا كانت نتائج المجموعات المختلفة تتجمع حول نفس القيمة أم أنها منتشرة على نطاق واسع. يوضح الشكل البياني رقم (4) النطاقات المقطوعة لهذا المؤشر باستخدام كافة التركيبات المختلفة من المتغيرات المدروسة (لكل ربع).



الشكل البياني رقم (4): فحص متانه مؤشر الإجهاد المصرفي المحسوب

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

من الشكل البياني السابق تبين أن قيمة المؤشر تعتمد بشكل كبير نسبياً على مزيج المتغيرات، حيث إن قيمة المؤشر تنحصر بين أعلى قيمة للمؤشر باستخدام تركيبات مختلفة من المتغيرات وأقل قيمة، مما يدل على متانة مؤشرنا بتمثيل جميع المتغيرات الداخلة في الدراسة وبالتالي تمثيل الإجهاد المصرفي في القطاع المصرفي السوري. مما يثبت صحة فرضيات البحث بالقدرة على بناء مؤشر يبين حالة القطاع المصرفي بشكل مستمر وملائمته للقطاع المصرفي السوري.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1- تم تطوير مؤشر يلخص حالة القطاع المصرفي في سورية؛ مما يوفر إطار يمكن أن يساعد صناع السياسات على التنبؤ بتطور حالة القطاع المصرفي.
- 2- يُقدّر مؤشر الإجهاد لدينا حالة القطاع المصرفي على نطاق مستمر يتراوح من فترات هادئة إلى أزمة حادة. ويصف مجموعة مستمرة من الحالات بدلاً من مجرد تمييز الأزمات عن فترات الهدوء. هذه الخاصية تجعلها مناسبة بشكل خاص لتصوير القطاعات المصرفية التي نادراً (أو لم تكن) تعاني من أزمات حادة.
- 3- مؤشر الإجهاد الخاص بنا يجمع العديد من المتغيرات، كل منها يمثل أحد الأعراض المحتملة للأزمات المصرفية. بحيث انه كلما كانت هذه الأعراض أكثر شدة، كلما زاد الإجهاد.
- 4- جمع مؤشر الإجهاد بين أنواع مختلفة من المتغيرات: أسعار السوق وبيانات الميزانية العمومية ومتغيرات المخاطر المصرفية، فبعد أن وجدنا أن قيمة المؤشر تختلف اختلافاً جوهرياً عند استخدام نوع واحد فقط من المعلومات (أسعار السوق أو بيانات الميزانية العمومية) ويفشل في اكتشاف التسلسل الكامل لنوبات الإجهاد. وهذا يؤكد حقيقة أن الأزمات المصرفية يمكن أن تظهر بطرق تختلف عما هو موجود في الأدبيات.
- 5- من النتائج الملموسة أنه من أجل الكشف عن الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها الأزمة المصرفية، يجب بناء مؤشر الإجهاد على عدة متغيرات وتضمين أنواع مختلفة من المعلومات. استطاع مؤشر الإجهاد المحسوب استناداً إلى

بيانات القطاع المصرفي السوري تمثل الإجهاد المصرفي في القطاع المصرفي السوري. مما يثبت صحة فرضيات البحث بالقدرة على بناء مؤشر يبين حالة القطاع المصرفي بشكل مستمر وملائمته للقطاع المصرفي السوري.

التوصيات:

- 1- الأخذ بعين الاعتبار نتائج هذه المؤشر لبيان حالة القطاع المصرفي السوري نظراً لاشتماله على عدد من المتغيرات قدره على عكس الحالة الحقيقية للقطاع المصرفي وعدم الارتهاق فقط إلى متغير أو اثنين منها للتخطيط للقطاع المصرفي أو لمعالجة حالات الضعف فيه. حيث إن الأزمات المصرفية يمكن أن تظهر بطرق مختلفة وبالتالي لا بد من مؤشر قادر على جمع عدة متغيرات وتضمين أنواع مختلفة من المعلومات للتنبؤ بالأزمات المصرفية.
- 2- عدم النظر إلى حالة القطاع المصرفي بشكل صوري أو شكلي أو الاطمئنان بأنه في حالة عدم إفلاس أي بنك فإن القطاع المصرفي جيد بل يجب النظر بعمق إلى حالة ما قبل الأزمات وخاصة الإجهاد والهشاشة المصرفية التي تعد الأرض الخصبة لنمو الأزمات المصرفية.
- 3- بعد سنوات الحرب على سورية وتعرض القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام لعدد من الصدمات لا بد من تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي ليكون قادراً على تحمل أعباء عملية إعادة الإعمار وبالتالي لا بد من تخفيف أسباب إجهاد القطاع المصرفي من خلال معالجة أسبابه المبينة في البحث.

المراجع:

1. الجبوري، حيدر (2017)، المرونة المالية ودورها في الحد من هشاشة النظام المصرفي "" دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة""، جامعة الكوفة.
2. الشوربجي، مجدي(2006) أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة التنمية السياسية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثاني.
3. كورتل، فريد.(2008) الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة ، الجزائر .
4. ياسر المشعل، ربا كوكش، (2013) نموذج مقترح للتنبؤ بالأزمات المصرفية في سوريا – مجلة رؤى اقتصادية-المجلد الثالث -العدد الخامس -ديسمبر-صفحة 7-26
1. Akosah, N.Loloh, F, Lawson, N, and Kumah, C.,(2018): Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach. MPRA, <https://mpra.ub.uni.muenchen.de/86634/>
2. Ballester, L., Casu, B. and González, A.(2016), Bank Fragility and Contagion: Evidence from the bank CDS market, Journal of Empirical Finance.
3. Bordo, M D, M J Dueker and D C Wheelock (2000): "Aggregate price shocks and financial instability: an historical analysis", NBER Working Papers, no 7652, National Bureau of Economic Research.
4. Bordo, M and B Eichengreen (1999): "Is our current international financial environment unusually crisis prone?", in D Gruen and L Gower (eds), Capital flows and the international financial system, Reserve Bank of Australia, Sydney, pp 18-75.

5. Borio, C and P Lowe (2002a): “Asset prices, financial and monetary stability: exploring the nexus”, BIS Working Papers, no 114, Bank for International Settlements.
6. Borio, C and P Lowe (2002b): “Assessing the risk of banking crises”, BIS Quarterly Review, Bank for International Settlements, December, pp 43–54.
7. Caprio, Jr, G and D Klingebiel (1996): “Bank insolvencies: cross country experience”, Policy Research Working Paper no 1620, World Bank.
8. Corsetti, G, P Pesenti and N Roubini (1998): “Paper tigers? A model of the Asian crisis”, NBER Working Papers, no 6783, National Bureau of Economic Research.
9. Demirgüç–Kunt, A and E Detragiache (1998): “The determinants of banking crises in developing and developed countries”, IMF Staff Papers, 45(1), pp 81–109, International Monetary Fund.
10. Dziobek, C and C Pazarbasioglu (1997): “Lessons from systemic bank restructuring: a survey of 24 countries”, IMF Working Paper no 161, International Monetary Fund.
11. Eichengreen, B (2002): Predicting and preventing financial crises: where do we stand? What have we learned?, paper prepared for the Kiel Week annual conference, Germany, 24–25 June.
12. Eichengreen, B and C Arteta (2000): “Banking crises in emerging markets: presumptions and evidence”, CIDER Working Paper no 115, Center for International and Development Economics Research, University of California.
13. Francis, Michael.2003, Governance and financial fragility: Evidence from a cross–section of countries, bank of Canada
14. Frydl, E J (1999): “The length and cost of banking crises”, IMF Working Paper no 30, International Monetary Fund.
15. Goldstein, M, G L Kaminsky and C M Reinhart (2000): Assessing financial vulnerability: an early warning system for emerging markets, Institute for Financial Economics, Washington DC.
16. González–Hermosillo, B (1999): “Determinants of ex–ante banking system stress: a macro–micro empirical exploration of some recent episodes”, IMF Working Paper no 99/33, International Monetary Fund.
17. Hans Degryse, Muhammad Elahi and Maria Penas. Determinants of banking fragility A Regional perspective, 2013, European Central Bank.
18. Illing, M and Y Liu (2003): “An index of financial stress for Canada”, Bank of Canada Working Papers, no 14, Bank of Canada.

19. Kaminsky, G L and C M Reinhart (1999): “The twin crises: the cause of banking and balance-of-payment problems”, American Economic Review, 89(3), pp 473–500.
20. Lindgren, C–J, G Gillian and M I Saal (1996): Bank soundness and macroeconomic policy, International Monetary Fund, Washington DC.
21. Mannasoo, Kadri. 2008, How to Measure The Early Signals Of Banking Fragility, Bank of Estonia.
22. Saunders,A and M. M, Cornett (2018): Financial Institutions Management A Risk Management Approach Ninth Edition, McGraw–Hill Education, New York.
23. Vila, A (2000): “Asset price crises and banking crises: some empirical evidence”, BIS Conference Papers, no 8, pp 232–52.

الملاحق: ملحق رقم 1: حساب المتغيرات والمؤشر

	k1	k2	k3	k4	k5	k6	k7	k8	k9	k10	k11	I
3/2010		-0.33509	-0.94312	-0.69996	0.636274	0.792722	1.349273	-1.90279	-1.17719	-1.53701	-1.71436	-5.53125
6/2010		0.354294	-1.0022	-0.64312	1.134709	1.309144	1.776857	-1.90279	-1.17906	-1.53711	-1.1851	-2.87437
9/2010		0.398747	-0.89748	-0.62599	1.004035	1.219438	-0.23222	-1.90279	-1.17115	-1.52074	-1.17687	-4.90501
12/2010		0.460627	-0.84426	-0.54778	1.143058	1.312489	0.116513	-0.68936	-1.04541	-1.51405	-1.05047	-2.65864
3/2011	0.54545	0.417376	-1.01677	-0.69162	1.506843	1.611803	-0.14468	-0.70016	-1.029	-1.50197	-1.03974	-2.04247
6/2011	-0.69872	0.358569	-1.09984	-0.6328	1.517394	1.50133	-0.30813	-0.69091	-1.0124	-1.47805	-1.01363	-3.5572
9/2011	-1.54064	0.31728	-1.22428	-0.54565	1.78436	1.698424	-0.45969	-0.68217	-1.00849	-1.4137	-0.98609	-4.06065
12/2011	-1.87464	0.283437	-1.28861	-0.39328	1.874428	1.72762	1.669777	-0.36459	-0.92542	-1.37048	-0.91223	-1.57399
3/2012	0.738849	0.315715	-1.16239	-0.27877	1.534144	1.419746	2.158511	-0.38726	-0.93706	-1.22308	-0.8331	1.345309
6/2012	0.716945	0.301098	-1.1044	-0.40657	1.222418	1.151498	1.418849	-0.36441	-0.83164	-1.10235	-0.85601	0.145429
9/2012	0.504747	0.257079	-1.15868	-0.62013	1.176478	1.048904	1.044556	-0.36421	-0.82343	-0.77321	-0.8899	-0.59781
12/2012	0.327856	0.245107	-1.15978	-0.51314	1.102734	0.935414	2.320748	-0.26341	-0.82325	-0.66147	-0.87393	0.636869
3/2013	-1.22389	0.257616	-1.07117	-0.68001	0.80341	0.680513	1.151991	-0.2008	-0.73432	-0.26052	-0.8629	-2.14008
6/2013	-0.17165	0.544593	-0.22431	1.079404	-0.28737	-0.29226	1.708122	-0.2008	0.077293	0.114805	-0.46164	1.886193
9/2013	0.682746	0.498926	-0.31829	0.775835	-0.28871	-0.29296	0.402077	-0.12753	-0.32491	0.229895	-0.54741	0.689674
12/2013	0.865666	0.424765	-0.499	0.056055	-0.19695	-0.15103	-0.30598	-0.21423	-0.56705	0.231536	-0.72158	-1.07779
3/2014	0.481551	0.479175	-0.33684	-0.62252	-0.35853	-0.27749	-0.54314	-0.21415	-0.5074	0.38636	-0.69616	-2.20915
6/2014	0.616722	0.489134	-0.28891	-0.36986	-0.44225	-0.36971	-0.55606	-0.21415	-0.33277	0.566138	-0.64405	-1.54577
9/2014	0.804627	0.523192	-0.19249	0.097247	-0.51335	-0.4482	-0.57284	-0.21415	-0.13625	0.701141	-0.53822	-0.4893
12/2014	0.668102	0.553087	-0.1175	0.277994	-0.54359	-0.47701	-0.47577	-0.36896	0.027313	0.656392	-0.4926	-0.29254
3/2015	0.826062	0.559049	-0.12057	0.039975	-0.49799	-0.47864	-0.47857	-0.41271	0.252239	0.647691	-0.3111	0.025445
6/2015	0.643483	0.622365	0.032213	1.092812	-0.54232	-0.56256	-0.5048	-0.41078	0.542896	0.586976	-0.02968	1.47061
9/2015	0.618115	0.728247	0.31681	1.775243	-0.67445	-0.6919	-0.58253	-0.41078	0.585743	0.753959	0.21803	2.636491
12/2015	0.655334	0.773533	0.440079	1.903938	-0.72681	-0.7385	-0.466	0.054558	0.685186	0.779877	0.295738	3.656928
3/2016	-0.23054	0.943143	0.941563	1.167997	-0.96937	-0.99589	-0.54348	0.123904	1.503887	1.210265	0.974473	4.125953
6/2016	0.426502	0.956348	1.015464	1.752653	-1.05441	-1.0848	-0.52951	0.123904	1.558473	1.259124	1.192082	5.615829
9/2016	0.391898	1.040969	1.240493	2.300188	-1.10003	-1.13272	-0.63339	0.123904	1.464786	1.383657	1.489441	6.569196
12/2016	0.473292	1.034673	1.208786	2.339957	-1.06897	-1.10236	-0.61552	0.908075	1.455629	1.182654	1.497285	7.313497
3/2017	-2.3905	1.040163	1.189244	-0.74442	-1.00857	-1.0535	-0.6943	1.211937	1.534849	1.144302	1.510035	1.739242
6/2017	-1.8454	1.042897	1.170234	-0.64975	-0.9615	-1.01912	-0.68898	1.211937	1.843097	1.033887	1.546655	2.683956
9/2017	-1.95281	1.147935	1.486369	-0.5976	-1.08393	-1.09659	-0.84673	1.259528	1.879876	1.10562	1.573265	2.874935
12/2017	-0.84098	1.084233	1.309519	-1.75179	-1.03857	-1.03019	-0.79027	2.051168	1.353607	0.789204	1.135516	2.271455
03/2018	0.604548	1.135025	1.353627	-0.74332	-0.90697	-0.90967	-0.88979	0.753647	0.909424	0.587636	1.139609	3.033775
06/2018	0.43898	1.179258	1.38779	-0.67983	-0.7924	-0.80121	-0.99804	0.713285	-0.52361	0.365801	1.162452	1.452478
09/2018	0.481948	1.223222	1.467237	-0.6373	-0.75942	-0.76744	-1.09341	2.09846	-0.28374	0.043925	1.181681	2.955174
12/2018	0.790079	1.281001	1.511453	-0.58409	-0.62381	-0.6353	-1.16347	2.569588	-0.30077	0.132899	1.206146	4.183716

تقويم متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم عن بعد في الجامعات السورية

سناء هاشم الشوا**

أ.د. باسم غدير* غدير*

(الإيداع: 4 حزيران 2020 ، القبول: 17 آب 2020)

الملخص:

إن التطورات التكنولوجية الحديثة والتزايد الكبير في الإقبال على التعلم دون التقيد بالزمان والمكان، بالإضافة إلى توجه التعليم العالي عامةً نحو التدويل والعالمية، ساهمت كل هذه العوامل في ظهور نموذج جديد للتعليم العالي سمي بالتعليم الافتراضي أو الرقمي أو التعليم عن بعد. بناءً عليه هدفت هذه الدراسة إلى تقييم متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم عن بعد في الجامعات السورية خاصةً بعد أزمة تفشي فيروس كورونا التي أكدت على ضرورة التوجه لمثل هذا النوع من التعليم نتيجة الإغلاق الشامل الذي فرضته. وباستخدام المنهج الوصفي ومن خلال البيانات التي تم جمعها من موقعي ويوميتركس واليكسا، خلصت هذه الدراسة إلى أن متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم عن بعد غير متوفرة في المواقع الإلكترونية الحالية للجامعات السورية وهي بصورتها الحالية غير قادرة على تحمل أعباء الانتقال من التعليم المادي إلى التعليم الإلكتروني التي تفرضها جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: التسويق الإلكتروني، المزيج التسويقي الإلكتروني، الموقع الإلكتروني، التعليم عن بعد، فايروس كورونا، ويوميتركس.

* أستاذ -عضو هيئة تدريسية في قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

** طالبة دكتوراه -قسم إدارة الأعمال -اختصاص تسويق -كلية الاقتصاد -جامعة تشرين -اللاذقية -سورية.

Evaluating The E–marketing Requirements Necessary to Activate Distance Education in Syrian Universities

Sanaa Hashem Al Showa*

Dr. Basem G GHADEER**

(Received: 4 June 2020 , Accepted: 17 August 2020)

Abstract:

The recent technological developments and the great increase in the demand for learning without being bound by time and space, in addition to the trend of higher education in general towards internationalization and globalization, all these factors contributed to the emergence of a new model of higher education called virtual or digital education or distance education. Accordingly, this study aimed to assess the requirements of e–marketing necessary to activate distance education in Syrian universities, especially after the crisis of the Corona Virus outbreak, which emphasized the need to go to such kind of education because of the comprehensive closure imposed. Using the descriptive approach and through the data collected from the Webometrics and Alexa websites, this study concluded that the e–marketing requirements needed to activate distance education are not available in the current websites of Syrian universities and they are currently unable to bear the burdens of moving from physical education to e–learning Imposed by the Corona pandemic.

Key Words: E– Marketing, E– Marketing Mix, Website, Corona Virus, Distance Education, Webometrics.

*Assistant Professor, Department of Banking and Insurance, Faculty of Economics, Damascus University.

**Lecturer in the Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University.

1. مقدمة:

في ظلّ التطور الكبير والانتشار السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات أصبحت شبكة الإنترنت أكثر نضوجاً، وأصبحت واحدة من أقوى مصادر المعلومات، وهي تمثل الملاذ الآمن الذي يلجأ إليه معظم الباحثين عن المعلومات، وقد تجلّى هذا بقوة خلال أزمة تفشي فيروس كورونا التي نعيشها اليوم والتي أدت إلى الإغلاق العام، واضطرار غالبية سكان الأرض للالتزام بالحجر الصحي داخل منازلهم متسمرين أمام هذه الشبكة العالمية لمتابعة مجريات الأحداث. هذا الإغلاق فرض واقعاً قاسياً وآثاراً سلبية على العديد من المجالات ومنها قطاع التعليم العالي مجال دراستنا الحالية، وعلى الرغم من الانحسار التدريجي لهذا الإغلاق والبدء بعودة الحياة الطبيعية إلى مجراها في مختلف بلدان العالم. إلا أن العالم بعد ظاهرة فايروس كورونا بالتأكيد لن يكون كما كان قبلها، إذ أنّ ظاهرة الإغلاق وما ترتب عنها من آثار سلبية سلطت الضوء على العديد من العيوب والنواقص في الحالة التعليمية للعديد من البلدان، وستفرض بالتأكيد اتباع منهجيات جديدة لسدّ الثغرات التي أظهرتها أزمة كورونا، ولعلّ الحالة الرقمية والتعليم عن بعد وشبكة الإنترنت ستكون محور هذه المنهجيات من خلال التوجه للاستثمار الأمثل للمواقع الإلكترونية للجامعات، لذلك فإن الجامعات ستولي أهمية بالغة لبناء وتصميم مواقعها الإلكترونية وتقويمها بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدماتها التعليمية عن بعد، من خلال وضع خطط إستراتيجية واضحة المعالم وفعالة على الإنترنت، واتباع خطة تسويقية شاملة تهدف من خلالها إلى التعريف بالمؤسسة الجامعية وخدماتها.

2. مشكلة البحث:

خلال الأزمة الحالية التي يعيشها العالم والمتمثلة بانتشار فايروس كورونا وما ترتب عليه من الإغلاق الشامل لكافة نواحي الحياة كان قطاع التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة من أكثر المتضررين من هذا الإغلاق وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة حول العالم، إذ أن الجامعات التي جهزت نفسها تكنولوجياً استمرت الحالة التعليمية فيها بصورة طبيعية عن بعد انطلاقاً من الموقع الإلكتروني لها. بينما الجامعات التي افتقرت إلى حضور إلكتروني أكاديمي كانت من أكثر الجامعات تضرراً، حيث تعطلت العملية التعليمية بصورة شبه كاملة أحياناً وبصورة كاملة أحياناً أخرى بحسب إمكانيات مواقعها الإلكترونية، وبحسب التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية فإن الفايروس قد يبقى لفترات زمنية طويلة قد تصل لعدّة سنوات. الأمر الذي سيفرض نفسه على واقع التعليم العالي الذي قد يشهد نقلة بصورة جزئية أو حتى كاملة اتجاه التعليم عن بعدّ ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: ماهي متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم عن بعد في الجامعات السورية؟

3. أهداف البحث:

تسعى الباحثة إلى تقييم متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم العالي عن بعد في الجامعات السورية، من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- 1) تحديد الواقع الحالي للمواقع الإلكترونية للجامعات السورية كأداة من أدوات التعليم عن بعد.
- 2) تحديد الوضع الحالي لعناصر المزيج التسويقي الإلكتروني المتوفرة في مواقع الجامعات على الإنترنت.
- 3) تحديد إمكانيات المواقع الإلكترونية للجامعات السورية في تقديم الخدمات الجامعية كافة بما يتناسب مع الوضع الحالي الذي يفرضه انتشار فايروس كورونا.

4. أهمية البحث:**1.4 الأهمية النظرية:**

تكمن أهمية هذا البحث في أنه أخذ بعين الاعتبار متغير الأزمة الحالية التي يعاني منها العالم وهي أزمة فايروس كورونا وانعكاسها على الواقع التعليمي في مؤسسات التعليم العالي، من حيث فرض أدوات التعليم عن بعد، وذلك من خلال ربط

هذا المتغير بمتغير التسويق الإلكتروني وبالنتيجة تقديم مقترحات حول متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم عن بعد في الجامعات السورية.

2.4 الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في الوقوف على الإمكانيات الحقيقية للجامعات السورية للتعامل مع الوضع العام الذي يفرضه انتشار فيروس كورونا من خلال إغلاق مؤسسات التعليم العالي بشكلها المادي، والحاجة إلى التعليم عن بعد من خلال المواقع الإلكترونية للجامعات، وأثر تواجد هذه الإمكانيات، وتحديد الآليات الواجب اتباعها من قبل الجامعات ودور عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في ذلك.

5. فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية: يلعب التسويق الإلكتروني للجامعة من خلال موقعها على الإنترنت، في ظل جائحة كورونا دوراً معنوياً ذو دلالة في تحسين الخدمات التعليمية عن بعد في الجامعات السورية. ينبثق عنها الفرضيات الفرعية: الفرضية الفرعية الأولى: تمتلك المواقع الإلكترونية للجامعات السورية محتوى علمي يؤهلها لتقديم خدمات التعليم عن بعد. الفرضية الفرعية الثانية: تتسم مواقع الجامعات السورية على الإنترنت بتصميم برمجي وبصري يساعدها في تقديم خدمات التعليم عن بعد.

الفرضية الفرعية الثالثة: تقدم مواقع الجامعات السورية على الإنترنت خدمات تسهم في زيادة عدد الزوار لهذه المواقع.

الفرضية الفرعية الرابعة: تقوم مواقع الجامعات السورية على الإنترنت بالترويج لخدمات التعليم عن بعد فيها.

الفرضية الفرعية الخامسة: توفر مواقع الجامعات السورية على الإنترنت معايير الأمان والخصوصية لمستخدميها.

6. منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطية كمنهج في التفكير، وعلى المنهج الوصفي كمنهج إجرائي للوصول إلى إجابة على إشكالية الدراسة.

7. حدود البحث:

الحدود الزمنية: التصنيف العالمي لمواقع الجامعات السورية في عام 2020.

الحدود المكانية: المواقع الإلكترونية للجامعات السورية على الإنترنت.

8. الدراسات السابقة:

1.8 دراسة (Feldy, 2015) بعنوان (Internet Website as a Tool of Communication In Scientific Institutions)

تمثلت مشكلة الدراسة في كون التغيرات التي تحدث في قطاع العلوم تخلق الحاجة إلى بناء علامات تجارية قوية، إذ أصبحت صورة المؤسسات العلمية أداة لتحقيق ميزة تنافسية في السوق، إلا أن المؤسسات المدروسة لا يزال إدراكها لهذه التغيرات بطيئاً ولا تستعد بشكل كافٍ من إمكانات مواقعها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لجمع البيانات اللازمة حول متغيرات الدراسة وتحليلها إحصائياً والكشف عن العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة المختلفة. من خلال مراجعة مواقع الإنترنت على 617 مؤسسة علمية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل استخدام المواقع الإلكترونية للجامعات في أنشطة التواصل وبناء صورة للمؤسسات العلمية الوطنية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الموقع الإلكتروني يشكل وحدة اتصال فعالة في المؤسسات العلمية، ومع هذا فإن عدداً قليلاً نسبياً من المؤسسات العلمية تستغل إمكانات المواقع الإلكترونية في أنشطة العلاقات العامة، والعديد منها لا يقوم بتحديث مواقعه الإلكترونية بانتظام.

2.8 دراسة (قران وفاطمة، 2016) بعنوان (تشكيل الصورة الذهنية لجامعة قاصدي مرباح من خلال موقعها الإلكتروني دراسة مسحية على عينة من طلبة قسم الإعلام والاتصال بجامعة قاصدي مرباح "ورقلة")

تركزت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: ماهي الصورة الذهنية المشكلة لدى طلبة قسم علوم الإعلام والاتصال من خلال استخدامهم للموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة ورقلة؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة على عينة تكونت من 76 طالب وطالبة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع استخدام الطلبة لخدمات الموقع الإلكتروني الرسمي للجامعة، ومعرفة الأسباب التي تدفع الطلبة لاستخدام خدمات موقع الجامعة، بالإضافة إلى تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه الطلبة في استخدام خدمات الموقع الإلكتروني الرسمي للجامعة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الطلبة يعتمدون على موقع الجامعة بصورة رئيسة لمعرفة آخر التطورات، والاطلاع على البرامج الدراسية، ويقرون بأهمية الموقع الإلكتروني للجامعة في الرفع من مستوى الطلبة، وأن الموقع الإلكتروني لجامعة ورقلة له دور كبير لدى الطلبة في تكوين الصورة الذهنية.

3.8 دراسة (سمير والهام، 2019) بعنوان (رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر PROGRES نموذجاً)

تلخصت مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: ما مدى نجاح رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؟ وكيف يظهر ذلك من خلال النظام الإعلامي المدمج "PROGRES"؟ وذلك باستخدام المنهج الوصفي، وهدفت الدراسة إلى التعريف بنظام PROGRES، والأهداف المسطرة له، والمراحل التي مرَّ بها، من خلال تحديد ماهية الرقمنة بقطاع التعليم العالي، وتوظيف الرقمنة في قطاع التعليم العالي بالجزائر. وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد PROGRES، مكن من تسهيل الإجراءات، وإضفاء الشفافية وحوكمة قطاع التعليم العالي.

4.8 دراسة (حسين وزكي، 2019) بعنوان (متطلبات تطبيق التسويق الإلكتروني للخدمات البحثية بالجامعات المصرية)

تركزت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: كيف يمكن تطبيق التسويق الإلكتروني لتسويق الخدمات البحثية بالجامعات المصرية؟ وذلك باستخدام المنهج الوصفي، وهدفت الدراسة إلى تحديد الإطار الفكري للخدمات البحثية من حيث مفهومها وتصنيفها بالجامعات المصرية، وكذلك تحديد الأسس النظرية للتسويق الإلكتروني من حيث المفهوم، ومراحل التسويق الإلكتروني، ومعايير تطبيقه، ومجالاته وفوائده، بغية التوصل إلى إجراءات مقترحة لتطبيق التسويق الإلكتروني للخدمات البحثية بالجامعات المصرية. وخلصت الدراسة إلى أن التسويق الإلكتروني للخدمات البحثية يعد بمثابة حلقة وصل بين الجامعة والمستفيدين منها، ويساعد الجامعات في جذب قاعدة عريضة من المستخدمين، كما أنه وسيلة اتصال ثنائية الاتجاه مما يتيح للجامعات الحصول على تغذية مرتدة مباشرة من المستخدمين.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تجد الباحثة أن مجمل هذه الدراسات تتفق مع دراستها من حيث هدف الدراسة وهو التأكيد على دور التسويق الإلكتروني للجامعات من خلال موقعها الإلكتروني في اختيار أصحاب المصلحة لهذه الجامعات. وتختلف عنها باستخدام متغير جديد فرضته الظروف الراهنة وهو فايروس كورونا والدور الذي يلعبه هذا المتغير في سرعة تبني مفهوم التسويق الإلكتروني للجامعات.

9. الإطار النظري للبحث:

1.9 أزمة كورونا العالمية:

وفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية أزمة كورونا الحالية كانت قد بدأت في كانون الأول من عام 2019 عندما أُبلغ عن تفشي ذات الرئة في ووهان بالصين. في 31 من شهر كانون الأول عام 2019، أُعزي التفشي إلى سلالة جديدة من فيروسات كورونا، وسميت رسمياً بواسطة منظمة الصحة العالمية بـ NCOV-2019. بحلول السادس من شهر آذار عام

2020، أبلغ عن 3383 حالة وفاة مؤكدة وأكثر من 98372 إصابة مؤكدة. وفي 11 آذار 2020 صنّفته منظمة الصحة العالمية "جائحة".

من أبرز الخصائص المرعبة لهذا الفيروس سرعة انتشاره بين البشر حيث انتشر على كامل جغرافية العالم، وتعدى اليوم عدد المصابين به أربعة عشر مليون وثمانمائة ألف إصابة¹ وعدد الوفيات ستمائة ألفاً، وتجلت الإجراءات الأساسية لمكافحة هذا الفيروس "بالعزل الاجتماعي". إذ تمّ إغلاق الحدود بين الدول وتعليق الرحلات الجوية، بالإضافة إلى فرض الإغلاق والحظر الكلي أو الجزئي للتنقل ضمن الدول نفسها. الأمر الذي انعكس بقسوة على كافة مناحي الحياة، ومن أبرز القطاعات المتضررة كانت قطاعات السياحة والخدمات والتعليم حيث أغلقت المدارس والجامعات بشكلها المادي عالمياً واقتصرت وجودها على الوجود الإلكتروني عبر مواقعها الإلكترونية. الأمر الذي أدى إلى توقف العملية التعليمية بالكامل في العديد من الدول ومنها الجمهورية العربية السورية كما أثر هذا الفيروس على الوضع الاقتصادي لدول العالم كافة، والذي يندرج بحلول انهيار اقتصادي كبير قد يزلزل كيانات دول بأكملها.

2.9 مفهوم التعليم عن بعد:

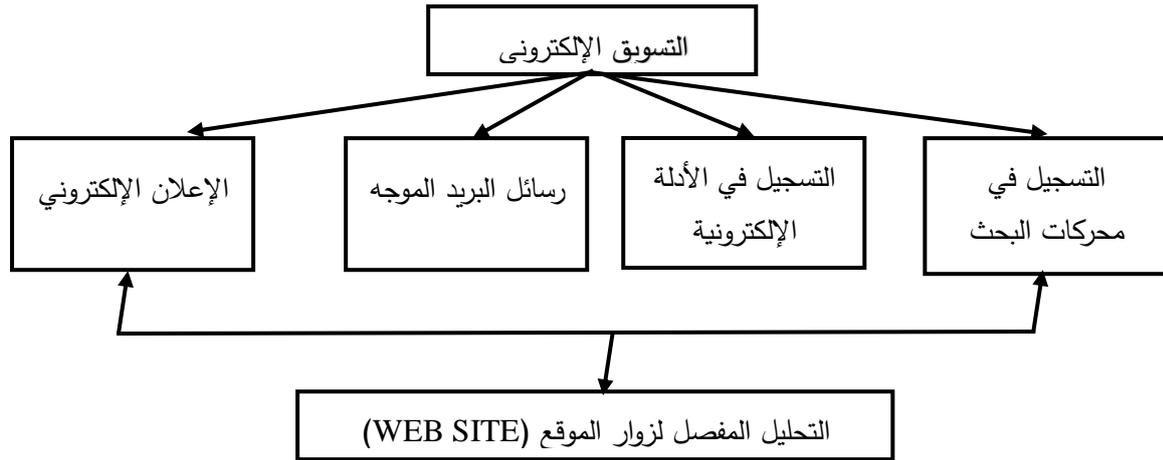
يهدف التعليم عن بعد إلى توفير خدمة التعليم متخطين بذلك حواجز الزمان والمكان، ووصولاً إلى توفير محاضرات في مختلف المجالات بصيغتها الإلكترونية القابلة للتصفح والتحميل مجاناً أو مقابل رسوم معينة ويعرّف بأنه: مشروع يركز بشكل أساسي على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الويب، برامج التشارك الجماعي، والبريد الإلكتروني، والتقييمات القائمة على الحاسوب وغيرها في بث محاضرات ودروس (سمير والهام، 2019، ص 92).

وأكد (سلامي، 2018، 864) على أهمية التعليم عن بعد كونه يمكن الطالب من تحمل مسؤولية أكبر في العملية التعليمية عن طريق الاستكشاف والتعبير والتجربة فتتغير الأدوار، حيث يصبح الطالب متعلماً بدلاً من متلق والمعلم موجهاً بدلاً من خبير. بما يؤكد دور التعليم الإلكتروني في الرفع من كفاءة العملية التعليمية ويجعله أحد أبرز المساهمات التي يمكن تقديمها لمهنة كانت ولا تزال تعتمد على الجهد البشري المكثف.

3.9 مفهوم التسويق الإلكتروني:

إن التسويق الإلكتروني كمفهوم عام يدل على أنه التسويق الذي يستخدم أي من الوسائل الإلكترونية المتاحة (تلفاز، راديو، لوحات طرقية إلكترونية... الخ)، أما مصطلح التسويق الإلكتروني المتداول حالياً في جميع الأدبيات الاقتصادية، فإنه يشير وفقاً لـ (غدير، 2017) و(حسين وزكي، 2019) إلى التسويق عبر شبكة الإنترنت، وذلك لأن هذه الشبكة هي أحدث تلك الوسائل الإلكترونية وأكثرها تطوراً ورقمية. بينما وجد (رماس، 2017، ص 352) أن التسويق الإلكتروني يعني توصيل الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة لأكثر نسبة من العملاء المرتقبين للمؤسسة والمستخدمين. ويتم ذلك باتباع الخطوات المبينة بالشكل أدناه:

¹ وفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية وهي موقوفة بتاريخ 2020/7/20، الساعة التاسعة مساءً ونشير هنا إلى أن هذه الأرقام تتغير كل دقيقة.

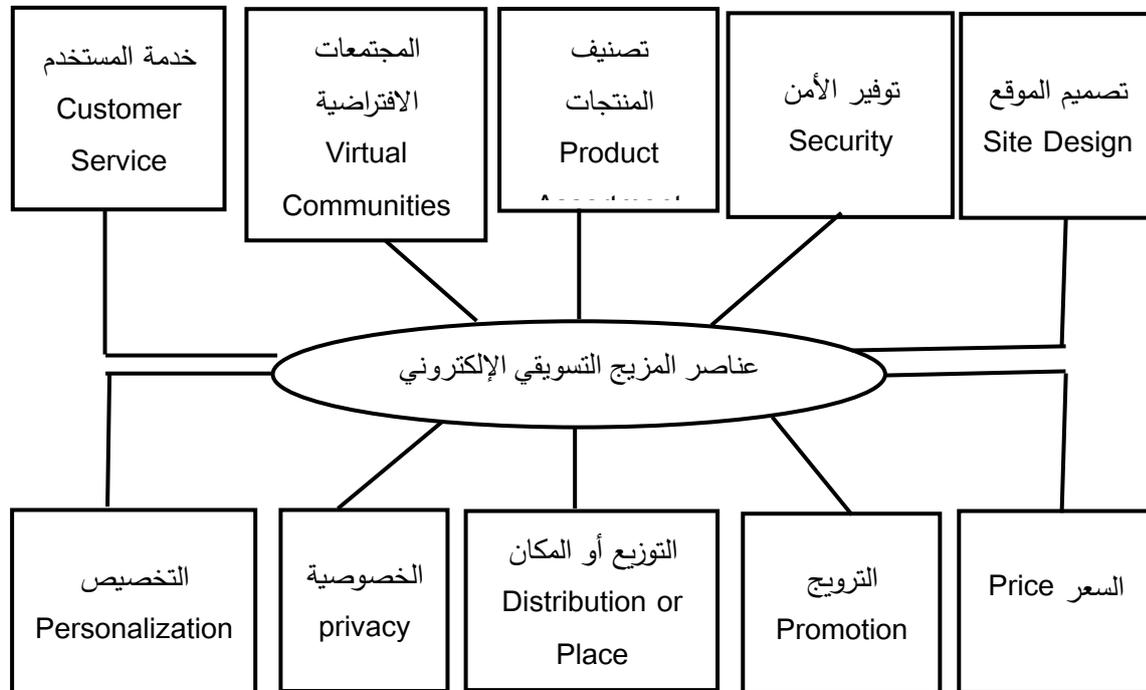


الشكل رقم (1): خطوات التسويق الإلكتروني

المصدر: رماس، محمد أمين (2017). التسويق الإلكتروني قراءة في الأسس والمفاهيم، ص 353. إن معظم تعريفات التسويق الإلكتروني تنصب على استخدام شبكات الاتصالات بأنواعها لتحقيق رضا المستخدم. كما أن هذا الاستخدام ينصب على عناصر المزيج التسويقي وعلى الوظائف التسويقية الأخرى. كالإنتاجية وإعادة هندسة التسويق والفاعلية التسويقية وغيرها، إضافة إلى إجراء عملية التبادل سواء في عمليات البيع أو الشراء.

4.9 عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني ودورها في العملية التسويقية الإلكترونية:

لقد مرّ المزيج التسويقي بعدد من المراحل حسب تطور عمليات التسويق وبحوثه، وحسب رؤية المفكرين والباحثين، وتعدّ عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني المرحلة الثالثة من هذه المراحل، حيث يتألف المزيج التسويقي الإلكتروني من 10 عناصر موضحة بالشكل الآتي:



الشكل رقم (2): عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني

المصدر: كتاب التسويق الإلكتروني للدكتور باسم غدير غدير ص (95).

ويتفق كل من (غدير، 2017) و(الصباغ، 2016) مع الكثير من الباحثين على شرح عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني كالاتي:

- 1) تصميم الموقع (Site Design): يعد تصميم الموقع من أهم عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني إن لم نقل أهمها على الإطلاق، فهو المكان الافتراضي الحقيقي للنشاط التسويقي، وهو منفذ التوزيع، والتوضيب، والتغليب، والتعاقد... الخ، لذلك فإن تصميم الموقع يعدّ ذا أهمية بالغة من الناحيتين، البرمجية التقنية، والفنية الشكلية، لما يلعب من دور في جذب المستخدمين، وبالتالي إدارة النشاط التسويقي من تلك النافذة. ويتميز تصميم الموقع بالأمور الآتية:
 - 1) التحول من البيئة المؤلفة من المباني والساحات المادية والمكاتب في العالم الواقعي إلى بيئة افتراضية مؤلفة من عتاد حاسوب وبرمجيات (hardware & software).
 - 2) ظهور تقنيات الوسائط المتعددة (multimedia) للتعويض عن البيئة المادية، حيث أصبحت الخدمات تقدم بالكامل من خلال هذه البيئة الافتراضية.
 - 3) ظهور تقنيات الواقع الافتراضي (virtual Reality) وهي عبارة عن تقنيات تجسد الواقع بشكل مصطنع من خلال الاستخدام الفاعل للصور والرسومات والصوت. فالمؤتمرات واللقاءات وجلسات النقاش، وتوجيه مندوبي المبيعات، والباحثين وغيرهم تتم عبر شبكات مختلفة في الوقت عبر قارات العالم المختلفة.
 - 2) توفير الأمن (Security): يتعلق موضوع توفير الأمن، بأمن وسرية البيانات والمعلومات المتواجدة على الموقع والمتبادلة مع المستخدم، إضافةً إلى أمن الموقع نفسه وحصانته من الهجمات الفيروسية وغيرها. بالطريقة التي تكفل تشغيله بالطريقة المثلى.
 - 3) المنتج (Product): يعدّ هذا العنصر جوهر العملية التسويقية وبالتالي أساس جميع عناصر المزيج التسويقي، وللمنتج الذي يباع عبر الإنترنت مجموعة من الخصائص والصفات تتعلق بكيفية عرضه (العلامة التجارية، البيانات والمعلومات، القيمة...) وآلية الحصول عليه، ويعدّ موقع الجامعة على الإنترنت مثلاً على التعليم الإلكتروني عن بعد (Distance Education)، وهو يمثل خدمة إلكترونية محضّة، حيث إن الخدمة الإلكترونية المحضّة هي: تلك الخدمة التي يحصل عليها العميل دون أي اتصال مادي مع المزود، حيث تتم كافة العمليات المترتبة على إنتاج الخدمة وتوصيلها وما بعدها بالوسائل الإلكترونية حصرياً.
 - 4) المجتمعات الافتراضية (Virtual Communities): يعد المجتمع الافتراضي مكافئاً للمجتمع التقليدي إلا أنه على الشبكة، ويتميز بالاتساع والشمولية وتعدد الأطراف وتجاوز مشاكل المجتمعات التقليدية من حيث الجنس والإقليم، وتتجاوز فيه الأطراف التفاوت الزمني والجغرافي، ويمكن أن يكون مجتمعاً ترفيهياً أو اجتماعياً أو له أهداف سياسية أو اقتصادية أو أكاديمية، يسود بين أعضائه جو من الحوار والنقاش والتفاهم، وهو في النهاية يشكل بيئة جذابة للمسوقين بطرقهم الذكية والمبتكرة. لقد أثر التسويق الإلكتروني على مزودي الخدمة حيث استبدلهم بالأجهزة والمعدات والبرمجيات، ولم يعد هناك حاجة إلى مزودي خدمة من البشر. أما بخصوص متلقي الخدمة، فقد أصبح اتصالاتهم مع مزودي الخدمة يتم عبر البرمجيات والأجهزة والمعدات مما قلص من احتمالات المواجهة الشخصية المباشرة أو التأخر في الاستجابة، أو التباين في جودة الخدمة إذا ما تم تقديمها من قبل مزودي خدمة من البشر.
 - 5) خدمة المستخدم (Customer Service): إن موضوع خدمة المستخدم يهدف إلى الحفاظ على الزبائن الحاليين والعمل على كسب زبائن جدد، إذ يمثل موقع الجامعة على الإنترنت مثلاً عن "الخدمة الإلكترونية" فالاتصال والتواصل مع العملاء، والاستجابة لطلباتهم بالكامل أصبح يتم عبر الشبكات في الوقت الحقيقي، حيث أصبحت عملية توصيل أو تسليم الخدمة تتم عبر تقنيات الاتصال المختلفة بدلاً من الاتصال الشخصي المباشر. إلا أن من

الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا التحول ليس تحولاً بسيطاً من طرف إلى آخر أو استبدال عنصر بعنصر آخر فطبيعة عناصر الخدمة الإلكترونية تختلف بشكل جوهري عن الخدمة التقليدية. فالخدمة الإلكترونية تمنح العملاء رقابة وسيطرة، كما إن عناصر الخدمة الإلكترونية تشمل العديد من خصائص الخدمة الذاتية، ناهيك عن أن بيئة الخدمة الإلكترونية مختلفة تماماً.

- (6) السعر (Price): تمنح عملية التسويق الإلكترونية للمؤسسة مرونة كبيرة بعملية تسعير منتجاتها وتحقيق الأرباح الإضافية، حيث أنه من الممكن تضمين موقع الجامعة نشرة عن أسعار الخدمات التي تقدمها الجامعة بكافة اختصاصاتها، الأمر الذي يسمح للمستخدم بإجراء المقارنات السعريّة عند الاختيار.
- (7) الترويج (Promotion): وهو من أكثر عناصر المزيج التسويقي تأثيراً بالتسويق الإلكتروني، لدرجة إن اسمه قد تغير ليصبح التسويق المباشر (Direct marketing) والذي يشير إلى كافة نشاطات الوسيلة (medium) التي تولد سلسلة من الاتصالات والاستجابات مع العملاء الحاليين والمرتبين.
- (8) التوزيع أو المكان (Distribution or Place): يمثل موقع الجامعة خدمة بأكملها غير ملموسة: فإن عمليات التسليم تتم إلكترونياً عبر الشبكة باستخدام كلمات السر (المورر)، أو عمليات التحميل Download، أو البريد الإلكتروني E-mail. ويلعب تصميم الموقع الدور الأكبر بعملية التوزيع.
- (9) الخصوصية (privacy): وهي ما يتعلق بخصوصية المستخدم بشكل عام كالبيانات والمعلومات الخاصة به، حيث يجب أن يضمن موقع الجامعة لمستخدميه الخصوصية اللازمة.
- (10) التخصيص (Personalization): وهذا يعني تخصيص خبرات المستخدم في موقع الإنترنت والاستفادة منها وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار لكل ما هو متوقع من المستخدم، أو مجموعة البيانات والمعلومات المستقاة من المستخدم والتي تخصه وتلبي حاجاته بدقة عالية، حيث يعتمد عليها في إنتاج الخدمة المناسبة بما يرضي المستخدم.

5.9 دور الموقع الإلكتروني:

بعد استعراض عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني تظهر الأهمية الكبيرة لعنصر تصميم الموقع إذ تتركز فيه كافة عناصر المزيج الأخرى لذلك ستركز عليه هذه الدراسة بالتحديد لكونه وكما ذكرنا أعلاه المكان الافتراضي الحقيقي للنشاط التسويقي، والمطلب الأساس في التحول لعملية التعليم عن بعد.

تؤكد (مصطفى، 2017) أن الموقع الإلكتروني الجامعي لكي يرقى إلى الحاجة أو الغاية من تصميمه، يجب أن يجذب المستخدمين المستهدفين مما يعني أن يكون الأمثل من خلال توفير وعرض الخدمات للمستخدمين بأفضل وأسهل الطرق وأكثرها جاذبية بالإضافة إلى أهمية توظيف العناصر الجرافيكية في تصميمه بشكل هادف لتحقيق قابلية الاستخدام (Usability)، وتوفير تجربة مستخدم ذات كفاءة عالية للحصول على رضا المستخدم. لكون تطوير قابلية الاستخدام للمواقع الإلكترونية تساعد الطلاب على الاستمتاع بالتعلم وزيادة ثقتهم، بالإضافة إلى تشجيعهم على استخدام الموقع الإلكتروني. ومن مبادئ سهولة الاستخدام: (سهولة التعلم (Learnability): إمكانية المستخدم من إتمام المهام الأساسية بسهولة عند تفاعله مع التصميم لأول مرة. والفعالية (Efficiency): عندما يتعلم المستخدم كيف يستخدم الموقع هل سيصل لما يبحث عنه داخل الموقع بسرعة؟ التذكر (Memorability): مدى سهولة أن يعود المستخدم إلى استخدام النظام بكفاءة بعد فترة من عدم استخدامه. الأخطاء (Errors): كمية الأخطاء التي يقوم بها المستخدم، ودرجة خطورتها بالإضافة إلى إمكانية معالجتها. الرضا (Satisfaction): كم هو جذاب وممتع استخدام التصميم؟ وهل المستخدم راضي عن الموقع أم لا). لتتفق بذلك أيضاً مع دراسة (Karhu, et al., 2012)

وخلصت دراسات كل من (Ahmadi, *et al.*, 2013، ورياب وقدي، 2016. والهابل والسر، 2017. ومشقق، 2018) إلى وجود دور معنوي ذو دلالة لاستعمال الموقع الإلكتروني للجامعة سواء من حيث المحتويات التي يحتاجها الطلبة وسهولة التنقل والاستجابة، ومراعاة الجانب الجمالي في التصميم، ومحتواه من حيث سهولة الوصول إلى المعلومة عبر الموقع، وملائمة لغة الموقع، والقيمة الخدمية لموقع الجامعة، وحيويته، وجودة خدماته في تحسين الخدمات التعليمية للجامعة وتحسين سمعتها وتعزيز مكانتها التنافسية.

وترى الباحثة أن العالم ونتيجة التطور التقني الكبير يتجه شيئاً فشيئاً نحو الحالة الرقمية وأن أزمة كورونا الحالية سواء بطريقة مقصودة أم غير مقصودة تقوم بتسريع عملية الانتقال هذه، وهذا ما يفرض على مؤسسات التعليم العالي مواكبة هذا التطور من خلال تصميم مواقع إلكترونية ديناميكية تمثل الجامعة نفسها بمختلف مساراتها على الإنترنت، وتقديم حالة تعليمية بجودة عالية عن طريق الشبكة تتناسب مع متطلبات أصحاب المصلحة وترضي رغباتهم.

6.9 أهمية التسويق الإلكتروني للمؤسسات التعليمية:

تقضي فيروس كورونا حول العالم والتداعيات التي أوجدها من حتمية الانتقال من الحالة المادية إلى الحالة الافتراضية نتيجة العزل الاجتماعي والانقطاع عن التواصل المادي واضطرار مؤسسات التعليم العالي لتقديم خدماتها إلكترونياً حصراً عبر مواقعها الإلكترونية. فرض واقعاً تنافسياً جديداً بين مؤسسات التعليم العالي، حيث أن أصحاب المصلحة قد يتجهون نحو الجامعات التي تستطيع أن تقدم خدماتها افتراضياً، وبالتالي هذا لا بد أن يستدعي استراتيجيات جديدة لتسويق الخدمات الجامعية الإلكترونية. وهنا تأتي أهمية التسويق الإلكتروني من حيث أنه وعبر عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني يقدم إطاراً متكاملًا لتسويق الخدمة الإلكترونية الجامعية.

وفي هذا السياق ترى (الروبي، 2018، ص495) أن تسويق الخدمات الجامعية يعمل كقوة دافعة للجامعات لدعم قدرتها التنافسية للبقاء بين مصاف الجامعات المتقدمة، كما أنه يعمل على تعميق العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال تقديم حلول لمشكلات المجتمع وتحقيق متطلبات التنمية لأن التسويق يعمل في ضوء احتياجات العملاء ومطالبهم، ومع نجاح السياسات التسويقية تتحول الجامعات من الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي إلى جامعات لها توجه استثماري إنتاجي. ويشير (حسين وزكي، 2019، ص 311) إلى أنه إذا أرادت الجامعات التغلب على المشكلات والتحديات لتعزيز قيمة الخدمات البحثية لدى المستفيدين منها بشكل يضمن لها مركزاً أكاديمياً يليق بها، فإنه يجب عليها أن تولي اهتماماً خاصاً بالتوجه نحو التسويق الإلكتروني للخدمات البحثية لما له من دور مهم في زيادة قدرة الجامعة على إدارة خدماتها وتحسين جودتها وزيادة قدرتها على التكيف مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة، فضلاً عن توفير مصدر مالي إضافي للجامعة من خلال تسويق إنتاجها الفكري من بحوث ورسائل علمية وتقديم استشارات للمستفيدين منها، وهو يساعد الجامعات في جذب قاعدة عريضة من المستفيدين نتيجة إمكانية الدخول اللحظي والدائم لموقعها فهو متاح للجميع وعلى مدار الساعة سنوياً. ويتحدث (راضي وإبراهيم، 2010، ص 65) عن تسويق الخدمات الجامعية إلكترونياً ويقولون: لا يكفي أن تقدم الجامعة خدمات تعليمية متميزة بل ينبغي أن يكون المستفيدون على علم بمستوى جودة هذه الخدمات التي تقدمها الجامعة، وهذه قاعدة تسويقية أساسية.

وقد خلصت دراسة كل من (قران وفاطمة، 2016) و(Feldy, 2015) إلى أن مواقع المؤسسات التعليمية تعكس صور هذه المؤسسات ونشاطها العلمي والتعليمي والإداري المستمر، وأن الموقع الإلكتروني للجامعة نجح في تكوين صورة ذهنية جيدة عن الجامعة ودعم سمعتها، من خلال تنوع الخدمات المقدمة، وتوسع وتدعيم نشاط الاتصال في الموقع ومعرفة ما يحتاجه ويتطلع إليه الطلبة، وهو وسيلة اتصال ثنائية الاتجاه مما يتيح للجامعات الحصول على تغذية مرتدة مباشرة من المستفيدين.

ركزت دراسة (مسلم، 2018) على أهمية ودور التسويق الإلكتروني بشكل عام والإعلان بشكل خاص وخلصت إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة بين الإعلان الإلكتروني (نوع الإعلان، خصائص الإعلان، مدة عرض الإعلان، طبيعة المواقع التي يظهر عليها الإعلان) وتحقيق التميز المؤسسي (جودة تقديم الخدمة، التميز القيادي) للجامعات.

10. المواد وطرائق البحث مع المناقشة:

إذا رجعنا للسياق النظري لهذا البحث فإن تصميم الموقع يُعدّ من أهم عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني إن لم نقل أهمها على الإطلاق، فهو المكان الافتراضي الحقيقي للنشاط التسويقي، وهو منفذ التوزيع، والتوضيب والتغليف، والتعاقد... إلخ، وهو يمثل الجامعة نفسها على الإنترنت، لذلك فإن تصميم الموقع يعدّ ذا أهمية بالغة من الناحيتين، البرمجية التقنية، والفنية الشكلية. وهنا للحكم على موقع الجامعة يمكن الاعتماد على تصنيف ويبوميترس الذي يقدم ترتيباً لموقع الجامعة وفقاً لمدى ثراء محتواه وتصميمه. ويهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حثّ الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت وبالتالي فهو ليس ترتيباً أو تصنيفاً للجامعات، بل ترتيباً للمواقع الإلكترونية للجامعات (محلياً، إقليمياً، وعالمياً) من حيث المحتوى. ولا بد أن أصحاب المصلحة عند اختيارهم لمؤسسة تعليمية معينة لن يكون لديهم الوقت الكافي لاستعراض مجمل مواقع الجامعات على الإنترنت عالمياً، بل يمكنهم استعراض ترتيب هذه الجامعات عالمياً، ومن ثم اختيار الجامعة التي تناسبهم.

أولاً: تصنيف مواقع الجامعات السورية عالمياً وعربياً على الإنترنت وفقاً لوبوميترس

الجدول (1) تصنيف الجامعات السورية عالمياً وعربياً على الإنترنت بتاريخ كانون الثاني 2020

الجامعة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الحضور Presence	التأثير Impact	الانفتاح Openness	التميز Excellence
1 دمشق	3535	127	505	8832	3227	3566
2 حلب	4520	183	1415	14131	4131	3718
3 تشرين	4584	188	1097	12602	3328	4332
4 المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا	5424	218	10383	7666	5287	5341
5 البعث	5742	223	4085	12880	3984	5022
6 الافتراضية	8591	283	344	11279	5958	6084
7 الجامعة السورية الخاصة (الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا)	10290	314	2046	15388	4037	6084
8 المعهد الفرنسي للشرق الأدنى دمشق	10478	320	12969	8390	7356	6084
9 الدولية العربية بدمشق	10772	325	4605	14351	5031	6084
10 القلمون	11019	337	17747	14246	4352	6084

المصدر: <http://www.webometrics.info/> 8.00 am/ 20/7/2020

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جامعة دمشق تأتي بالمركز الأول محلياً، 3535 عالمياً و127 عربياً وهي تسبق كل من جامعة حلب وتشرين وباقي الجامعات الخاصة في سورية تبعاً، وعلى الرغم من كون الجامعة الافتراضية السورية تُعد أول الجامعات السورية التي تقدم خدمات التعليم عن بعد، إلا أنها متراجعة عموماً بالترتيب حتى مقارنةً بنظيراتها السورية ويعود هذا الأمر: لعدم اهتمام الجامعة بموضوع النشر الدولي والمستودعات الرقمية كونها من أبرز المعايير التي يعتمد عليها تصنيف ويبوميترس، وتشير الباحثة أنه في حال اهتمت الجامعة بهذه النواحي فإنها ستمتلك ميزة نسبية كبيرة مقارنةً بباقي الجامعات السورية.

وبكل الأحوال يعدّ ترتيب الجامعات السورية العالمي والعربي متأخراً إذا ما قيس بالترتيب العالمي لجامعات عالمية وعربية الأمر الذي يعني ضعف اهتمام الجامعات السورية بمواقعها الإلكترونية ومحتواها، ويظهر ذلك من خلال مقارنتها بترتيب بعض الجامعات العربية والأجنبية كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) تصنيف بعض الجامعات العربية عالمياً وعربياً على الإنترنت بتاريخ كانون الثاني 2020

الجامعة	الترتيب العالمي	الحضور Presence	التأثير Impact	الانفتاح Openness	التميز Excellence
1 الملك سعود	428	638	1117	524	230
2 الملك عبد العزيز	474	467	2223	666	102
3 الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا	496	1719	1358	214	294
4 القاهرة	668	1023	1418	761	521
5 الأمريكية في بيروت	731	706	1182	505	804
6 الملك فهد للبترول والمعادن	833	2554	2218	620	622
7 قطر	922	543	3137	612	681
8 الإسكندرية	1016	2012	2603	930	837
9 الإمارات العربية المتحدة	1153	4682	2675	722	1011
10 الأردن	1160	90	2540	843	1286

المصدر: <http://www.webometrics.info/> 8.00 am/ 20/7/2020

نلاحظ من الجدول السابق أن جامعة الملك سعود تحظى بالترتيب 428 عالمياً والأولى عربياً يليها كل من جامعتي الملك عبد العزيز والملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا، وهنا نلاحظ أن ترتيب جامعة دمشق التي تنصدر الترتيب المحلي متأخرة عربياً (127) وعالمياً (3535)، وذلك مقارنةً بجامعات دول عربية مثل الأردن وقطر مثلاً رغم عراقية جامعة دمشق وقدمها مقارنةً بهذه الجامعات

ولمعرفة أكثر شمولية لمواقع الجامعات السورية على الخارطة العالمية، نستعرض هذا الجدول الذي يظهر ترتيب التصنيف ومؤشراته سابقة الذكر لأهم مواقع الجامعات العالمية والتي تنصدر بترتيبها الموقع الأول من بين جامعات العالم:

الجدول رقم (3) تصنيف بعض الجامعات غير العربية عالمياً على الإنترنت بتاريخ كانون الثاني 2020

الجامعة	الحضور Presence	التأثير Impact	الانفتاح Openness	التميز Excellence	
هارفارد	1	2	1	1	1
ستانفورد	3	3	2	2	2
معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا	2	1	4	8	3
كاليفورنيا بيركلي	18	4	3	17	4
واشنطن	25	5	56	10	5
ميتشيغان	12	8	11	7	6
أوكسفورد	21	15	8	4	7
كولومبيا نيويورك	57	9	7	14	8
كورنيل	9	6	17	22	9
بنسلفانيا	41	12	10	15	10

المصدر: <http://www.webometrics.info/8.00am/20/7/2020>

نلاحظ من الجدول السابق أن جامعة هارفارد تصدر الترتيب الأول عالمياً ومن ثم ستانفورد وبعدها ماساتشوستس معهد التكنولوجيا.

ثانياً: تصنيف المواقع الإلكترونية للجامعات السورية عالمياً على الإنترنت من حيث الزوار:

من خلال هذا التصنيف يمكننا التعرف على (تصميم الموقع، جودة البرمجيات) والتي تصنف الموقع حسب عدد الزوار وتفضيلاتهم، أكثر من المحتوى التفصيلي للموقع الذي قدمه ويوميتركس، حيث تعمل جودة الموقع برمجياً وجودته من حيث التصميم على جذب عدد كبير من الزوار مما يزيد من ترتيب الموقع عالمياً. وكما أشار (رماس، 2017) فإن التحليل المفصل لزوار الموقع الإلكتروني تمثل الخطوة الأخيرة من خطوات التسويق الإلكتروني.

لقياس تصميم الموقع وجودة برمجته تمت الاستعانة بموقع Alexa.com الشهير جداً والذي يقوم بعرض العديد من المؤشرات الإحصائية عن كل المواقع العالمية ولحظة بلحظة، يعدّ موقع أليكسا التابع لموقع Amazon.com موقعاً عالمياً متخصصاً في ترتيب وتصنيف المواقع عالمياً بحيث يتيح الترتيب حسب البلد واللغة. ويعتمد على ترتيب أليكسا كثيراً في المواقع العالمية، حيث يعتمد على شريط الأدوات (toolbar) الذي يقوم بإرسال معلومات الزوار إلى سيرفر أليكسا بحيث يبين رقم IP والصفحة التي يتواجد بها الزائر، ويعتمد الترتيب على عدد الزيارات (أو عدد الصفحات المشاهدة) من طرف الزوار وعلى معايير أخرى.

يعدّ موقع أليكسا من أدقّ المواقع التي تقدم معلومات عن ترتيب المواقع على الإنترنت. حيث يظهر ترتيب أليكسا ترتيب المواقع بين مواقع العالم من حيث الزوار ومن حيث الانتشار، فكلما زاد عدد زوار الموقع كلما تحسّن ترتيبه بين المواقع وزادت شهرته على الإنترنت مما يزيد أكثر من زواره وانتشاره. عند إضافة عنوان الموقع المراد الحصول على مؤشرات عنه في موقع أليكسا تظهر الكثير من المؤشرات العامة والفرعية الدقيقة عن الموقع، حيث يصعب استعراضها جميعاً في هذا البحث، لذلك سيتم وضع أهمّ المؤشرات التي يعتمد عليها المؤشر. علماً أن الترتيب الذي يظهره موقع أليكسا لا يقارن بين موقع وآخر إلا من حيث عدد الزوار بغض النظر عن محتوى الموقع وطبيعة خدماته.

الجدول رقم (4) مقارنة بعض مؤشرات مواقع بعض الجامعات السورية التي يعرضها موقع أليكسا العالمي بتاريخ
2020/7/20

الوقت المقضي يومياً على الموقع	المواقع التي تصل إلى هذا الموقع	الكلمات المستخدمة للبحث عن الموقع	نسبة الجمهور جغرافياً	الترتيب المحلي	الترتيب العالمي	اسم الجامعة وموقعها على الإنترنت
3:06	iasj.net damascusuniversity.edu.sy mohe.gov.sy shamaa.org damasuniv.edu.sy	جامعة دمشق damascus university التعليم المفتوح دمشق مجلة جامعة دمشق	26.2% سوريا 15.5% السعودية 13.9% مصر	501	81.425	damascusuniversity.edu.sy
1:41	mohe.gov.sy alepuniv.edu.sy damasuniv.edu.sy	University of Aleppo جامعة حلب Aleppo university	غير متوفر	غير متوفر	3.574.898	حلب alepuniv.edu.sy
2:21	damascusuniversity.edu.sy mohe.gov.sy tishreen.edu.sy shamra.sy alepuniv.edu.sy	جامعة تشرين تشرين Tishreen university	44.5% سورية 10.9% مصر	582	206.514	تشرين www.tishreen.edu.sy
6:19	mohe.gov.sy hiast.edu.sy	Hiast it للمعلومات www.hiast.edu.sy	98.9% سورية	119	140.434	المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا hiast.edu.sy
11:20	mohe.gov.sy albaath-univ.edu.sy damasuniv.edu.sy	جامعة البعث albaath university al-baath university	88.7% سورية	583	135.792	البعث albaath-univ.edu.sy

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الرجوع إلى Alexa traffic

نلاحظ من الجدول أن جامعة دمشق تنصدر الترتيب محلياً أيضاً وفق مؤشرات اليكسا يليها كل من البعث والمعهد العالي وتشرين ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الترتيب العالمي لجامعة دمشق (81.425) نجد أنها متأخرة جداً بالترتيب وبالتالي بناءً على النتائج فإن تصميم الموقع وجودة برمجياته للجامعات السورية غير محققين قياساً بالمواقع العربية والأجنبية.

11. الاستنتاجات

- 1) التطورات العالمية التي يشهدها العالم حالياً وخاصة أزمة تفشي فيروس كورونا الحالية والتي قد تستمر لعدة سنوات. تعدُّ بتغيرات جذرية قد يشهدها العالم من أهمها قد يكون التحول الكامل للحالة الرقمية والعمل إلكترونياً. الأمر الذي يفرض على جامعاتنا التحرك بسرعة أكبر لمواكبة هذه المستجدات
- 2) قدرة مؤسسات التعليم العالي على تقديم خدماتها بصورة كاملة إلكترونياً عن طريق مواقعها الإلكترونية سيشكل ميزة تنافسية كبيرة لهذه المؤسسات مستقبلاً.
- 3) تعدُّ مواقع الجامعات السورية متأخرة بالنسبة لمواقع الجامعات الأجنبية والعربية فيما يخص تصنيف مواقع الجامعات على الإنترنت من حيث المحتوى. وذلك لقلة نشر الأبحاث العلمية المحكمة ومشاريع البحوث المنجزة، وعدم الاهتمام بتحديثها بشكل مستمر.
- 4) تعدُّ الجامعات السورية متأخرة بالنسبة لمواقع الجامعات الأجنبية والعربية فيما يخص تصنيف مواقع الجامعات على الإنترنت من حيث عدد الزوار. وذلك لضعف خدماتها المقدمة وعدم وجود حالة تفاعلية حقيقية ما بين الموقع والزائر له خاصة وأن الوقت اليومي على الموقع هو بالمتوسط 3 ساعات فقط وفقاً لأليكسا.
- 5) يظهر تأخر ترتيب مواقع الجامعات السورية ضعفاً في عنصر (تصميم الموقع) كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. وذلك بسبب الضعف الشكلي والبرمجي في تصميم المواقع. الأمر الذي يشكل العامل الأبرز الذي يحظى بالوزن النسبي الأكبر لتأخر المواقع السورية كون التصنيف يركز أساساً على الموقع.
- 6) من خلال الملاحظة الناتجة عن مراقبة مواقع الجامعات السورية خلال فترة الدراسة هناك ضعفاً في عنصر (الأمن) كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. وذلك من خلال حدوث توقفات مستمرة وطويلة في الموقع ناتجة عن الخروقات الأمنية تؤدي إلى خسارة بيانات كثيرة تم تحميلها على الموقع الأمر الذي يفسر أيضاً تأخر ترتيب الموقع.
- 7) أظهرت الملاحظة والمتابعة أيضاً بالإضافة إلى المقابلة الشخصية مع المستخدمين ضعف في عنصر (خدمة المستخدم) كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. وذلك بسبب اقتصار خدمات الموقع على عرض القرارات وبعض البيانات والمعلومات، وعدم وجود تفاعل حقيقي بين الموقع والمستخدم يؤسس لتفعيل حالة من الرضا والتعاون بين الموقع والزائر له وبالتالي فقدان التغذية العكسية كأداة أساسية تفيد في تطوير الموقع ورفع تصنيفه.
- 8) يظهر تأخر ترتيب مواقع الجامعات السورية ضعفاً في عنصر (الترويج) كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. بسبب عدم الاهتمام بهذه الناحية من جهة وقلة الروابط التي تصل للموقع من جهة أخرى.
- 9) يظهر تأخر ترتيب مواقع الجامعات السورية ضعفاً في عنصر (المجتمعات الافتراضية) كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. وذلك بسبب القصور الكبير بالاعتماد على هذا العنصر رغم الأهمية الكبيرة له. وخاصة في هذه الأيام التي تحتل بها مواقع التواصل الاجتماعي هامشاً كبيراً في حياة الناس.

12. التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة تجد الباحثة أن متطلبات التسويق الإلكتروني اللازمة لتفعيل التعليم عن بعد غير متوفرة في المواقع الإلكترونية الحالية للجامعات السورية وهي بصورتها الحالية غير قادرة على تحمل أعباء الانتقال من التعليم المادي إلى التعليم الإلكتروني التي تفرضها الأزمة. وهذا الأمر ظهر جلياً من خلال عدم قدرة وزارة التعليم العالي من الاستفادة من هذه المواقع خلال فترة الحجر إلا بأمور بسيطة جداً الأمر الذي أدى إلى توقف العملية التعليمية بصورة كاملة والدخول في إشكاليات تعويض الفاقد الفصلي للطلاب. وهذا بالتأكيد سيؤثر على تصنيف هذه المواقع. وتشير الباحثة في هذا السياق لدراسة (غدير، 2014) والتي تمحورت حول أبعاد الجودة الإلكترونية في مواقع الجامعات السورية وخلصت لنتائج مشابهة

لهذه الدراسة التي تحدثت بعد ستة سنوات. هذا يشير إلى أن المواقع الإلكترونية للجامعات السورية لا تحتاج فقط إلى الولوج إلى التكنولوجيا، بل يجب العمل على الاستثمار فيها بالشكل الأمثل بالشكل الذي يؤدي لامتلاك مواقع إلكترونية ديناميكية بعيدة عن الحالة الشكلية غير المجدية.

وبالتالي توصي الباحثة في ضوء أزمة نقشي فايروس كورونا وما نتج عنها من تطورات بإعادة النظر بالكيفية التي يتم فيها تصميم المواقع الحالية للجامعات السورية والعمل على تحسين تصميم هذه المواقع وجعلها أكثر ديناميكية بالشكل الذي يمكنها من القيام بالعملية التعليمية كاملة، وذلك بالاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية التي تزخر بها جامعاتنا من خلال التركيز على:

- (1) الاستفادة من الخبرات الفنية المتواجدة في الجامعات السورية، ومن تجربة الجامعة الافتراضية وتعميمها على باقي الجامعات بالشكل الذي يمكن هذه الجامعات من تقديم الحد الأدنى مبدئياً من العملية التعليمية عن بعد.
- (2) إيلاء دور كبير لمتطلبات التسويق الإلكتروني في السياسات الجامعية في ضوء التعامل مع ظاهرة نقشي فايروس كورونا وتشكيل لجان من أصحاب الخبرة والباحثين في مجال التسويق لتحسين الواقع التسويقي للجامعات السورية.
- (3) التركيز على عنصر (تصميم الموقع) كعنصر جوهري من عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني ومطلب أساسي لتحقيق عملية التعليم عن بعد، من خلال التركيز بالبداية على تحسين الهوية البصرية لمواقع الجامعات وجعلها أكثر جمالية، بالإضافة إلى تحسين جودة البناء الفني والتقني لمواقع الجامعات وجعلها أكثر ديناميكية بالشكل الذي يسمح بنقل كامل التعليمية من الحالة المادية إلى الحالة الإلكترونية على الموقع.
- (4) العمل على تحسين عنصر (الأمن) كعنصر من عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. من خلال استخدام أنظمة حماية (الجدار الناري) أقوى من المستخدمة حالياً، أو استخدام خوارزميات في البناء التقني للموقع تجعل من الصعب اختراقه. مما يسمح بإيجاد حلول لمشكلات التوقفات المتكررة لمواقع الجامعات السورية.
- (5) العمل على تحسين عنصر (خدمة المستخدم) كعنصر من عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. من خلال إدارة المحتوى بطريقة تسمح بوجود حالة تفاعلية أكبر بين الموقع والمستخدمين، والتفعيل الأقوى لبند شكاوى العملاء ضمن الموقع.
- (6) يجب العمل على تحسين عنصر (المجتمعات الافتراضية) كعنصر من عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. من خلال زيادة الروابط بين الموقع ومواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما الفيسبوك كونه الأكثر استخداماً وشعبية. بالإضافة للروابط الفعالة على اليوتيوب بالشكل الذي يسمح بنقل المحاضرات والفعاليات التعليمية بجودة عالية للطلاب في أي زمان ومكان.
- (7) يجب العمل على تحسين عنصر (الترويج) كعنصر من عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني. وهنا يمكن الاستفادة من تنشيط البند السابق (المجتمعات الافتراضية)، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات Google في هذا المجال.
- (8) دراسة معايير التصنيف التي تتبعها أنظمة التصنيف العالمية للجامعات بغية الاستفادة منها في تحسين تصنيف الجامعات السورية في التصنيفات العالمية الأمر الذي سينعكس بالتأكيد على الترويج لهذه الجامعات وبالتالي يزيد من فرص اختيارها من قبل أصحاب المصلحة.
- (9) الاهتمام بالمحتوى لمواقع الجامعات السورية وبالتحديد العمل على إدارة المحتوى من خلال التحديث المستمر وزيادة الاهتمام بعمليات النشر، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب الجامعات الأخرى المتطورة.

13. الأبحاث المقترحة:

من خلال الدراسة تنصح الباحثة بالاستمرار في البحث ضمن هذا المجال وتقتراح المحاور الآتية:

- (1) متطلبات الانتقال من التعليم المادي إلى التعليم الإلكتروني.
- (2) أثر تصميم المواقع الإلكترونية على تحسين التصنيف العالمي للمؤسسات التعليمية.
- (3) تأثير الترويج كأحد عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في تحسين الترتيب العالمي لمؤسسات التعليم العالي.

14. المراجع:

- (1) حسين، سلامة عبد العظيم وزكي، فاطمة أحمد ومحمد، سمر مصطفى (2019). متطلبات تطبيق التسويق الإلكتروني للخدمات البحثية بالجامعات المصرية. مجلة كلية التربية، 30: (120) 308-325.
- (2) راضي، محمد وإبراهيم، علي (2010). واقع تسويق جودة الخدمات التعليمية (دراسة تطبيقية في كلية المأمون). مجلة الإدارة والاقتصاد مصر: (85) 63-111.
- (3) رباب، رابع وقدي، عبد الرحمن (2016). أنشطة التعليم العالي في المواقع الإلكترونية الجامعية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: (24) 63-80.
- (4) رماس، محمد أمين (2017). التسويق الإلكتروني قراءة في الأسس والمفاهيم. مجلة دفاتر الاقتصادية جامعة عاشور زيان الجلفة، 8: (14) 351-360.
- (5) الروبي، حنان أحمد (2018). آليات مقترحة لتسويق الخدمات التعليمية الجامعية في ضوء إقتصاد المعرفة: دراسة تطبيقية بجامعة بني سويف. مجلة كلية التربية، (18): (2) 425-506.
- (6) سلامي، أسعيداني (2018). العولمة وإشكالية الانتقال من التعليم الورقي إلى التعليم الإلكتروني. مجلة علوم الإنسان والمجتمع: (26) 863-889.
- (7) سمير، بن عياش والهام، غالم (2019). رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر نظام "PROGRES" نموذجاً. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، (5): (4) 89-108.
- (8) الصباغ، نور (2016). أثر التسويق الإلكتروني على رضا الزبائن في قطاع الاتصالات (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة. قسم إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية: سورية.
- (9) غدير، باسم غدير (2014). أبعاد الجودة الإلكترونية في مواقع الجامعات السورية على الإنترنت. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية سورية، 36: (6) 9-28.
- (10) غدير، باسم غدير، (2017)، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، منشورات جامعة تشرين، سورية، 312.
- (11) فراج، عبد الرحمن أحمد والشهري، سليمان بن سالم (2010). الجامعات السعودية ودورها في دعم الوصول الحر (دراسة استكشافية). مجلة المكتبات والمعلومات العربية: (1) 5-32.
- (12) قران، آسيا وفاطمة، شعباني (2016). تشكيل الصورة الذهنية لجامعة قاصدي مرياح من خلال موقعها الإلكتروني دراسة مسحية على عينة من طلبة قسم الإعلام والاتصال بجامعة قاصدي مرياح "ورقلة". رسالة ماجستير في تكنولوجيا الاتصال الجديدة. قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرياح- ورقلة: الجزائر.
- (13) مصطفى، هديل محمد أحمد (2017). أثر التصميم الجرافيكي في قابلية استخدام المواقع الإلكترونية للجامعات الأردنية. رسالة ماجستير في التصميم الجرافيكي. قسم التصميم الجرافيكي، كلية العمارة والتصميم، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

- 14) مشقق، مصعب (2018). دور الموقع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات التعليمية من منظور طلبة كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة. رسالة ماجستير في علم التسيير. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة: الجزائر.
- 15) مسلم، عبد القادر أحمد (2018). دور الإعلان الإلكتروني في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة حالة كلية فلسطين التقنية. جامعة الجنان مركز البحث العلمي: (11) 265-301.
- 16) الهابيل، وسيم اسماعيل والسر، أحمد عبد الكريم (2017). جودة الخدمات الإلكترونية وتأثيرها على الميزة التنافسية للجامعات الفلسطينية في قطاع غزة "من وجهة نظر الطلبة". مجلة جامعة الأقصى: (1) 259-292.
- 17) الوكيل، وسام حسن (2017). البوابات الإلكترونية للجامعات: دراسة تقييمية مقارنة لعينة من الجامعات العربية والأجنبية لوضع مواصفات معيارية تحقق الإفادة من بوابة جامعة بني سويف. Cybraians Journal مصر: (47) 21.

- 18) Feldy, M, (2015). Internet Website as a Tool of Communication in Scientific Institutions. Marketing of scientific and research organizations. (18), 38-76.
- 19) Karhu, M., Hilera, J. R., Fernández, L., Rios., (2013). Accessibility and Readability of University Websites in Finland. Journal of Accessibility and Design for all. (2), PP 178-190.
- 20) Ahmadi, S. A., Barkhordar, N., Firoozabadi, A. M., Dolatkhah, A., (2013). Measurement of E-service Quality in University Website. World of Sciences Journal. (3), PP 107-113
- المواقع الإلكترونية: تم الرجوع إليها بتاريخ 2020/7/20 بين الساعة 8.00-9.00 مساءً.

- 21) تصنيف ويبوميتركس: <http://www.webometrics.info>
- 22) موقع منظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/ar>
- 23) موقع أليكسا: Alexa Traffic Rank
- 24) ويكيبيديا.

أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية

د. أسمهان خلف* د. عثمان نقار** لانا زاهر***

(الإيداع: 9 حزيران 2020 ، القبول: 24 آب 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، ولتحقيق هذا الهدف تم تجميع البيانات السنوية لعينة مكونة من أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2018. وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من التقارير المالية للمصارف المدروسة.

تم قياس المتغير المستقل المتمثل بمخاطر السيولة باستخدام نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين تم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة الرفع المالي. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام نماذج ال Data Panel لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10) في عملية تحليل البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لكل من نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع في معدل العائد على حقوق الملكية، بينما أظهرت وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع في معدل العائد على الأصول، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي تأثير لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي، مما يدل على أن لمخاطر السيولة أثر في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، الأداء المالي، المصارف التجارية.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

*** طالبة دكتوراه في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

The Effect of Banking Liquidity Risk in the Financial Performance of Private Commercial Banks in Syria

Dr. Asmahan Khalaf * Dr. Osman Nakkar ** Lana Zaher***

(Received: 9 June 2020 , Accepted: 24 August 2020)

Abstract:

The study aimed to identify the role of Liquidity risk in the financial performance of private commercial banks in Syria. To achieve this purpose, the annual data have collected from eleven private commercial banks during the period between 2008 –2018. The data were collected mainly from the financial reports of the banks.

The independent variable represented by Liquidity risk was measured using the ratio of stable deposits to total deposits and the ratio of net loans to total deposits, while the dependent variable of financial performance was measured using the rate of return on equity, the rate of return on assets and the percentage of financial leverage. For the purpose of analyzing the study data, data panel models were used to test the relationship between independent and dependent variables, and a statistical program (Eviews 10) was used in the data analysis process.

The results of the study showed a negative effect for both the ratio of stable deposits to total deposits and the ratio of net loans to total deposits in the rate of return on equity, while it showed a positive effect for both the ratio of stable deposits to total deposits and the ratio of net loans to total deposits in the rate of return on assets, on the other hand, the results of the study found that there is no effect of liquidity risk in the percentage of financial leverage, which indicates that liquidity risk has an impact in the financial performance of private commercial banks in Syria.

Keywords: Liquidity Risk, Financial Performance, Commercial Banks.

* Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.

** Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.

*** Postgraduate Student (phd), Faculty of Economics, Hama University, Syria.

1 - المقدمة:

نمت المصارف التجارية في سورية وتزايد دورها في الاقتصاد السوري حيث أسهمت بما تملكه من إمكانيات مالية ومدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، فهي تؤدي دور الوساطة المالية الذي يتمثل بتحويل الودائع القصيرة الأجل إلى قروض واستثمارات طويلة الأجل مما يجعل المصارف التجارية معرضة لمخاطر السيولة التي تعد أحد أهم أنواع المخاطر المالية التي تواجهها، فعدم توفر سيولة في المصارف التجارية يعد من الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس المصرف، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية للمصرف يعد تجميد لأموال كان بالإمكان استثمارها في مجالات تؤدي إلى حصول المصرف على أرباح إضافية، لذلك يتوجب على المصارف الاحتفاظ بالسيولة الملائمة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

هذا وتعد مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية التي تسعى المصارف إلى تحسينه لضمان استمراريتها وعملها، فالسيولة هي عامل أساسي في تحقيق الأمان وكسب ثقة المودعين والمتعاملين ومواجهة السحوبات والالتزامات، لذلك إن إدارة مخاطر السيولة المصرفية بشكل جيد تشير إلى مدى الكفاءة الإدارية للمصرف في تحقيق أهدافه وتحسين أدائه المالي.

2 - مشكلة البحث:

بناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تظهر من خلال طرح السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
2. ما أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
3. ما أثر مخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟

3 - أهداف البحث وأهميته:

3-1- أهداف البحث: إن الهدف الرئيس من هذا البحث هو معرفة الدور الذي تؤديه إدارة مخاطر السيولة في تحسين

الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
2. قياس أثر مخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
3. قياس أثر مخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

3-2- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من خلال إبراز الإجراءات والآليات التي تقوم بها المصارف التجارية الخاصة في سورية لمنع مخاطر السيولة، وذلك لتحقيق أرباح تسهم في تحسين الأداء المالي للمصرف من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، مما يزيد من قدرة إدارة المصارف على اتخاذ القرارات المناسبة في تحديد نسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها بحسب معدل الأرباح المطلوبة ودرجة مخاطر السيولة التي تكون فيها هذه المصارف مستعدة لتحملها.

4 - فروض البحث:

انطلاقاً من السؤال الرئيس للبحث تقترض الباحثة الفرض الرئيسي التالي:

لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

5 - منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي (التحليلي) والذي تم بوساطته استعراض الأدبيات ذات الصلة بمخاطر السيولة التي تواجهها المصارف التجارية الخاصة في سورية وتأثيرها في الأداء المالي، وشرح المفاهيم والجوانب النظرية المرتبطة بموضوع البحث، وتوصيف الظاهرة المدروسة بدقة. ولبيان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع تم الاعتماد على نماذج بيانات بانل (Panel Data) نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل.

6 - متغيرات البحث:

➤ المتغيرات المستقلة: وتتمثل بمخاطر السيولة، حيث تم قياس هذه المخاطر باستخدام النسب المالية التالية:

$$\text{نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع (LR1)} = \frac{\text{الودائع المستقرة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

$$\text{نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع (LR2)} = \frac{\text{صافي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

➤ المتغير التابع: تمثل بالأداء المالي، وتم قياسه من خلال:

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق المساهمين.

- معدل العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

- نسبة الرفع المالي (EM) = إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

7 - حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة الزمنية الممتدة من بداية عام (2008) وحتى عام (2018).

- **الحدود المكانية:** تمثلت في أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية.

8 - مجتمع البحث والعينة:

يتمثل مجتمع البحث في كافة المصارف التجارية الخاصة التي تعمل في الجمهورية العربية السورية، في حين تتمثل عينة البحث في المصارف التجارية الخاصة في سورية التي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2008 وحتى 2018، وعددها أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً في سورية وهي (البنك العربي، بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، الدولي للتجارة والتمويل، بيبيلوس، عودة، سورية والخليج، الأردن، فرنسبنك، الشرق، قطر الوطني)، وذلك بعد أن تم استبعاد المصارف الإسلامية الخاصة لاختلاف الأنظمة والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية.

9 – أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية بالاعتماد على التقارير الدورية والقوائم المالية للمصارف التجارية المدروسة على مدى سنوات الدراسة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، وتم الحصول على التقارير والقوائم المالية من الموقع الرسمي لكل مصرف من المصارف التجارية المدروسة.

10 – الدراسات السابقة:

دراسة (الخنيسة، 2016): وهي بعنوان: " أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في سورية "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من السيولة ومخاطرها في ربحية المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، كما هدفت إلى بيان فيما إذا كان هناك فروق في درجة تأثير السيولة والمخاطرة في معدل الربحية بين المصارف التجارية الخاصة والإسلامية. طبقت الدراسة على عينة مكونة من عشرة مصارف تجارية خاصة ومصرفين إسلاميين خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و 2014. ولتحقيق غرض الدراسة تم تطبيق نماذج (Panel Data) على بيانات المصارف المدروسة وطُبقت ثلاثة نماذج خاصة بتحليل بيانات (Panel)، وهي: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية. مثلت الربحية المتغير التابع، وتم قياسها باستخدام نسبي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). في حين مثلت مخاطر السيولة ونسبة السيولة القانونية المتغيرات المستقلة حيث تم قياسها باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، ونسبة الموجودات السائلة وشبه السائلة إلى الودائع وما في حكمها على التوالي. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير جوهري وعكسي لنسبة السيولة في ربحية المصارف المدروسة. بالمقابل أظهرت الدراسة وجود تأثير جوهري وطردى لمخاطر السيولة في الربحية. كما تبين عدم وجود أية فروقات جوهريّة في تأثير نسب السيولة والمخاطرة في الربحية فيما بين المصارف التجارية الخاصة والمصارف الإسلامية.

دراسة (المرسومي، 2016): وهي بعنوان: " تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم الآثار المباشرة لكل من إدارة مؤشرات مخاطر السيولة في الأداء المالي لعينة مكونة من أربعة عشر مصرفاً تجارياً في العراق خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005-2014). حيث تم قياس مخاطر السيولة (المتغير المستقل) باستخدام نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات ونسبة السيولة النقدية، في حين تم قياس الأداء المالي (المتغير التابع) من خلال نسبي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية مقارنة بنسبة القروض إلى الودائع المنخفضة لدى المصارف المدروسة بسبب الاعتماد الكبير على بيع وشراء العملات دون منحها للقروض وذلك لعدم وجود الضمانات الكافية التي جعلت هذه المصارف أكثر تحفظاً، مما أثر بشكل كبير على نسب الأداء المالي وهذا يدل على افتقار المصارف المدروسة لخطط حقيقية لاستثمار أموالها.

دراسة (كاظم، 2014): وهي بعنوان: " أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1991-2011) "

تجلى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في الأداء المصرفي في عينة مكونة من أربعة مصارف تجارية عامة في العراق، وشملت الدراسة الفترة الممتدة بين عامي 1997 و 2011. ولتحقيق غرض الدراسة تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على البيانات المدروسة، ومثلت السيولة النقدية المتغير المستقل وتم قياسها باستخدام كل من نسب الودائع إلى إجمالي الموجودات، التسهيلات المصرفية إلى إجمالي الودائع، التسهيلات المصرفية إلى إجمالي

الموجودات، الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع. في حين مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها من خلال تطبيق ثلاث نسب هي معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسب السيولة النقدية ترتبط بعلاقة غير جوهرية مع كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على الودائع، بالمقابل ترتبط جميع نسب السيولة النقدية بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع معدل العائد على حقوق الملكية، باستثناء نسبة التسهيلات المصرفية إلى إجمالي الودائع حيث ظهرت العلاقة بينها وبين معدل العائد على حقوق الملكية علاقة جوهرية عكسية.

دراسة (Harelimana, 2017): وهي بعنوان: **"The Role of Risk Management on Financial Performance of Banking Institutions in Rwanda"**

" دور إدارة المخاطر في الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في رواندا "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور إدارة المخاطر في الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا، حيث اقتصر العينة المدروسة على مصرف أونجوكا خلال الفترة الممتدة بين عامي (2012-2016). وقد استخدمت الدراسة البيانات الكمية والنوعية وذلك من خلال تصميم استبانة وزعت على ثلاثين موظف في المصرف بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية مع رؤساء الأقسام في المصرف، بينما كانت البيانات الكمية من خلال التقارير المالية. مثلت كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة المتغيرات المستقلة، في حين كان العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول المتغير التابع (الأداء المالي)، ولقياس العلاقة بين المتغيرات المتعددة تم استخدام نماذج الانحدار لتحديد طبيعية هذه العلاقة وذلك من خلال البرنامج الإحصائي SPSS. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير جوهري وعكسي لكل من مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل وأسعار الفائدة في الأداء المالي. وأوصت الدراسة بالتشديد على تدريب الموظفين في إدارة المخاطر من أجل تمكينهم من تطبيق الأدوات الممكنة لإدارة المخاطر بطريقة مهنية للوصول إلى أداء مالي جيد.

دراسة (Tabari, etal., 2013): وهي بعنوان: **"The Effect of Liquidity Risk on the Performance of Commercial Banks"**

"أثر مخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر السيولة في أداء المصارف التجارية مقاساً بالربحية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2010 على عينة مكونة من 15 مصرفاً تجارياً إيرانياً. تم استخدام نموذج (Panel Data) لقياس أثر المتغيرات الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية، معدل كفاية رأس المال) في الربحية. وتم قياس المتغير التابع باستخدام معدل العائد على الأصول، بالمقابل تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لقياس حجم المصرف، وقيست المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة باستخدام نسبي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، والفرق بين الالتزامات وودائع العملاء إلى إجمالي الأصول على التوالي. في حين تم قياس معدل كفاية رأس المال باستخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ربحية المصارف التجارية في إيران ترتبط إيجاباً مع حجم هذه المصارف، ومعدل كفاية رأس المال، وكذلك مع التضخم والناتج المحلي الإجمالي. كما بينت الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية من جهة وبين الربحية من جهة أخرى.

دراسة (Tafri, et al., 2009): وهي بعنوان: "The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996–2005"

" أثر المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية في ماليزيا: 1996 – 2005 "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في كل من المصارف التجارية الخاصة والإسلامية في ماليزيا، وقد شملت عينة البحث 36 مصرفاً (22 مصرف تجاري خاص و14 مصرف إسلامي). تم اختبار العلاقة بين الربحية والمخاطر المالية من خلال استخدام نموذج (Panel Data)، حيث مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها باستخدام نسبتي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). في حين مثلت مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر الائتمانية المتغيرات المستقلة وتم قياسها باستخدام نسب فجوة سعر الفائدة إلى إجمالي رأس المال، الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض على التوالي. وقد أظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية ترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبتي ROA و ROE في المصارف المدروسة، كما أظهرت النتائج أن مخاطر تغير سعر الفائدة ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبة ROA، وترتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الربحية مقاسة بنسبة ROE، وذلك في المصارف التجارية. بالمقابل ظهرت الربحية في المصارف الإسلامية غير متأثرة بمخاطر أسعار الفائدة. كما توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة معنوية بين مخاطر السيولة والربحية مقاسة بكل من نسبة ROA و ROE وذلك في حال كون المصرف إسلامي أو تجاري.

11 – الإطار النظري للبحث:

11 – 1 – مفهوم مخاطر السيولة:

يعد التوازن بين السيولة والربحية من الأهداف الأساسية لأي مؤسسة مالية بشكل عام وخصوصاً المصرفية منها، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وممارسة أنشطتها الاستثمارية بشكل جيد، وبالتالي فقد تتعرض المصارف إلى مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل نتيجة لنقص السيولة المطلوبة، أو عدم إمكانية توظيف الأموال السائلة بشكل ملائم، أو قد تتعرض في بعض الأحيان إلى مشاكل تمويلية نتيجة صعوبة الحصول على الأموال اللازمة في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة ومن هنا تنشأ مخاطر السيولة (الخطيب، 2005، ص56)، وبالتالي تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة (Bareik & Kauliene, 2014, 65). وبذلك يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها عدم القدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بدون تحقيق خسائر ملموسة، أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب، أو ضعف إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة للتقديرة، أو تعذر بيع أصول وتحويلها إلى أموال سائلة بسرعة وفي الوقت المطلوب بدون تحقيق خسائر في القيمة (Eric, 2014, p25). وهذا ما أكده (كنجو وأسهمان، 2014، ص145) أن مخاطر السيولة توضح العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحبيات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسهيل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية.

وقد اهتمت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بمخاطر السيولة بحيث حددت وثيقة خاصة بشأنها لضمان احتفاظ المصرف بسيولة كافية بشكل يضمن سلامة الوضع المالي للمصرف من خلال مراعاة النقاط التالية (عياش، 2013، ص478):

1. الاحتفاظ بمقدار كاف من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.
 2. إعداد سياسة ملائمة الاستحقاق للتدفقات النقدية.
 3. توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع العملاء.
- واستكمالاً لمبادئ وسياسات إدارة مخاطر السيولة، ومن أجل معالجة أوجه القصور في تنظيم العمل المصرفي فقد نصت اتفاقية بازل/3 على ضرورة تعزيز إطار السيولة من خلال تطوير اثنين من المعايير العالمية للسيولة التمويلية وهما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، إن هذين المعيارين قد وضعا لتحقيق هدفين منفصلين ولكنهما متكاملين، إحداهما يتعلق بتعزيز السيولة على المدى القصير والآخر يتعلق بتعزيز السيولة على المدى الطويل، وذلك بهدف ضمان احتفاظ المصارف بسيولة كافية لمواجهة التزاماتها واستمرار أعمالها وتدعيم حمايتها ضد الأزمات المالية المختلفة (Mosnova,2014,p89).

11 - 2 - مصادر مخاطر السيولة:

تظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، ونذكر أهم هذه العوامل (Walter,2011, p28):
أولاً: العوامل الداخلية:

- أ. ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الموجودات والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
 - ب. سوء توزيع الموجودات على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
 - ج. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- ثانياً: العوامل الخارجية:

- أ. حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يترتب عليه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للمصارف الدائنة في مواعيد استحقاقها.
- ب. الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

11 - 3 - معايير إدارة مخاطر السيولة ورقابتها:

إن الهدف من إدارة مخاطر السيولة هو التأكد من قدرة المصرف على مواجهة جميع الالتزامات التعاقدية مواجهة تامة، ويتم ذلك من خلال عدة معايير وهذا ما أوضحه مجلس النقد والتسليف (قرار 74/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2004/9/19) وهي:
أولاً: تهيئة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر السيولة: ويتم ذلك عن طريق:

- ✓ إنشاء هيكلية مناسبة لإدارة مخاطر السيولة وتطويرها.
- ✓ العمل على تأمين خطط بديلة حتى يتمكن المصرف من مواجهة أزمات السيولة التي كان من الممكن أن يتعرض لها.
- ✓ يجب على كل مصرف يتعامل بالعملة الأجنبية أن يكون لديه نظام محدد لقياس وضع السيولة بالعملة الأجنبية التي يتعامل بها بشكل نشط ومراقبتها وضبطها.

ثانياً: اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة: ويتم ذلك من خلال:

- ✓ مراجعة سياسة السيولة وتفعيلها وجعلها ملائمة بما يتناسب مع تطور تغير أوضاع المصرف ونشاطاته.
- ✓ تأمين التواصل والتنسيق التام في المصرف بين الجهة التي تضع سياسة السيولة وبين الجهات الأخرى التي يتوافر لديها معلومات لها تأثير في وضع السيولة كمدراء وإدارة المخاطر وغيرها من الجهات التنفيذية في المصرف.
- ✓ وضع حدود دنيا لحجم السيولة الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة وعلى ألا تتدنى هذه الحدود عن النسب التي يحددها مجلس النقد والتسليف.
- ✓ إجراء اختبار لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة، ووضع حدود لمخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار.

✓ وضع نظام ضبط داخلي يعمل على التحقيق من كفاية السياسة الموضوعة للسيولة وسلامتها وحسن تنفيذها.

ثالثاً: وجود رقابة لمخاطر السيولة وضبطها:

يجب أن يكون لدى كل مصرف نظام ضبط داخلي كاف لإدارة مخاطر السيولة بحيث يعمل على مراجعة هذا النظام بشكل دوري وتقييمه وذلك للتأكد من مدى سلامته وفعالته، وهذا الأمر يتطلب مايلي:

✓ وجود بيئة رقابية لدى المصرف.

✓ توفر إجراءات كافية لتحديد مخاطر السيولة وتقييمها.

✓ وجود نشاطات رقابية شاملة بما في ذلك تحديد السياسات ووضع الإجراءات الخاصة بمخاطر السيولة.

✓ الاعتماد على أنظمة معلومات وافية.

✓ القيام بمراجعة مستمرة لهذا النظام للتأكد من مدى التقييد والتزام السياسات والإجراءات الموضوعة.

✓ تحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

✓ وضع حدود لمبالغ التعامل لكل عملية ولكل نوع من العمليات على حدة.

✓ يجب على المصرف أن يلتزم نظاماً محدداً يضمن وجود درجة إفصاح عالية، مما يقضي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية لديه بجميع العملات الرئيسة التي يتعامل معها.

11 - 4- أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مخاطر السيولة:

يوجد العديد من النسب المالية التي تستخدم لقياس مخاطر السيولة المصرفية، وفيما يلي عرض لأبرز هذه النسب وأكثرها استخداماً:

➤ نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع:

تعد هذه النسبة أكثر النسب شيوعاً لقياس مخاطر السيولة للمصرف في أي وقت من الأوقات من خلال قسمة الودائع المستقرة (وهي تمثل الودائع التي لا تتصف بحساسية عالية لأسعار الفوائد، أي الودائع الأقل حساسية لمعدلات الفائدة المدفوعة لكن أكثر حساسية لمصاريف العمولات، والودائع المستقرة تشمل الودائع تحت الطلب، وودائع الادخار التي يتوقع المصرف بقاءها على الرغم من تقلب دورات الأعمال) إلى إجمالي الودائع، وكلما زادت هذه النسبة دلّ ذلك على تحسن موقف سيولة المصرف وانخفاض مخاطر السيولة فيه لكون نسبة كبيرة من وديع المصرف هي وديع مستقرة (كنجو وأسمهان، 2014، ص149).

$$\text{نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الودائع المستقرة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

➤ نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع:

تستخدم هذه النسبة لتقييم مخاطر السيولة لدى المصرف، ويشير ارتفاع هذه النسبة بصورة كبيرة إلى أن المصرف لا يملك السيولة الكافية لتغطية متطلبات السحب المفاجئة، حيث يدل هذا الارتفاع على زيادة نسبة القروض التي يصعب تصفيتها عند الحاجة إلى سيولة وذلك لمواجهة طلبات سحب الودائع (كنجو وأسمهان، 2014، ص149).

$$\text{نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

➤ نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

يتم من خلال هذه النسبة قياس حجم الأموال المستثمرة في القروض بالنسبة إلى حجم الأموال المستثمرة في الأصول، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض سيولة المصرف وزيادة حجم تعرضه لمخاطر السيولة، ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي مبلغ القروض الممنوحة من قبل المصرف إلى إجمالي أصول المصرف (Eric,2014,p50).

$$\text{نسبة القروض إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

قامت الباحثة بالاعتماد على نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع كمقياس لمخاطر السيولة، وذلك بسبب توفر البيانات المالية للعيينة المدروسة.

11 - 5- تعريف الأداء المالي:

تعددت التعريفات الواردة حول الأداء المالي بسبب الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه من طرف المدراء والمؤسسات، فمن وجهة نظر بعض الباحثين عُرف الأداء المالي بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة (ساسي وقريشي،2006،ص40). وفي تعريف آخر فإن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية (الخطيب،2010،ص45).

كما تم تعريف الأداء المالي بأنه عبارة عن الأهداف والخطط والسياسات المالية التي تساهم في نمو واستقرار المؤسسة المالية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية، لتحقيق الزيادة في معدلات الأرباح وتغطية المصروفات وزيادة القدرة على تحمل أو تخفيض المخاطر المالية المرتبطة بأنشطة ووظائف المؤسسة المالية (دادن وكماسي،2005، ص478).

11 - 6- مؤشرات في قياس الأداء المالي:

تعد المؤشرات المالية من أفضل الأساليب المستعملة في عملية قياس الأداء المالي، ويتم ذلك إما من خلال قياس أدائها خلال فترة معينة ومقارنته بين مؤشرات المؤسسات المنافسة، أو من خلال مقارنة الأداء المالي للمؤسسة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف قياس وتقييم أدائها المالي، وتعددت المؤشرات نظراً لكثرة الاستعمال واتساع دائرة القياس في المؤسسة، لذلك تحتاج المؤسسة دائماً إلى قياس أدائها المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات (قريشي، 2004، ص90)، ومن أهم هذه المؤشرات:

➤ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، فهو يعبر عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي المؤسسة والعوائد المتولدة عنها (العلاقة بين صافي الأرباح وحجم الاستثمارات المقدمة من جانب مالكي المؤسسة) بشكل يعكس أداء كل من الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية معاً، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد جيد للمساهمين، وأداء مالي جيد، ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل مبسط من خلال (Bragg,2007,p280):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي حقوق المساهمين}$$

➤ معدل العائد على الأصول (ROA):

يعتبر العائد على الأصول من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوياً، حيث يعبر عن العلاقة بين صافي الدخل بعد الضريبة وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض

النظر عن طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية المؤسسة (الخلايلة، 2007، ص45)، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$$

➤ نسبة الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية EM):

تعد نسبة الرفع المالي أحد المؤشرات المهمة لقياس الأداء المالي وتسمى أيضاً مضاعف حقوق الملكية، فهي تبين عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية، وإن نسبة الأصول إلى حقوق الملكية هي مقياس غير مباشر للالتزامات المصرف، فمن خلال تحليل هذه النسبة يمكن معرفة إلى أي مدى يتم تمويل الأعمال بوساطة حقوق الملكية أو الدين (علي، 2009، ص238)، وتعطى بالعلاقة التالية:

➤ معدل العائد على الاستثمار (ROI):

يعد معدل العائد على الاستثمار مقياس لمدى ربحية الأموال المستثمرة في المؤسسات المالية، وهو يعكس أداء الإدارة في استثمار رأس المال، إلا أن هذا المقياس يعاني من نقاط ضعف تحد من قيمته وأبرزها أن معدل العائد المحسوب لا يتأثر فقط بكفاءة الإدارة في توليد الأرباح بل يتأثر بالهيكل المالي، وطالما أن الهيكل المالي قد يختلف من مؤسسة إلى أخرى، كما وقد يختلف من وقت لآخر بالنسبة للمؤسسة الواحدة، فإنه يصبح من غير المقبول القول بأن التفاوت في معدلات العائد على الاستثمار بين المؤسسات يعود فقط إلى تفاوت في قدرتها على توليد الأرباح من الأصول، وبالتالي فإن هذا المقياس لا يعد مؤشراً كافياً يمكن الاعتماد عليه في الحكم على كفاءة إدارة الأصول (هندي، 2000، ص71)، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار (ROI)} = \text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{إجمالي رأس المال المستثمر}$$

12 - الدراسة التطبيقية:

12-1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية المدروسة خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، تم تفرغ هذه البيانات بواسطة برنامج Excel على برنامج E-views 10 وقد تم التحليل بعد إصلاح البيانات وتنقيتها من القيم المفقودة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة للسلاسل الزمنية التي أمكن التطبيق عليها، حيث بلغ عدد المشاهدات/121/ مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة. استخدم في وصف البيانات مجموعة من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري. وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة					
	LR1	LR2	ROE	ROA	EM
Mean المتوسط الحسابي	0.581363	0.552208	0.068617	0.020402	8.833112
Median الوسيط	0.543475	0.495506	0.055000	0.005900	7.131700
Maximum أكبر قيمة	0.934618	0.811492	0.512500	0.286900	83.68000
Minimum أصغر قيمة	0.056986	0.263619	-2.066100	-0.125800	1.201200
Std. Dev الانحراف المعياري	0.185769	0.154386	0.295768	0.057003	0.890368
Skewness الالتواء	-0.656720	0.537814	-3.980195	2.191000	5.301277
Kurtosis التفرطح	2.177292	2.340913	27.91407	10.20466	43.10799
Observations عدد المشاهدات	121	121	121	121	121

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع (LR1):

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط لنسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قيمة 18.57%، كما تبين أن المصارف التجارية الخاصة في سورية لديها نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ما متوسطه 58%، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 93.46% كانت من نصيب مصرف فرنسبنك وذلك خلال عام 2010 وأقل قيمة بلغت 5.69% كانت من نصيب بنك قطر، ويشير الجدول إلى أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) 2.177292 وهي أقل من 3 مما يدل على أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، كما ظهرت قيمة معامل الالتواء (-0.656720) وهي تقترب من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي قليلاً نحو اليسار.

- نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع (LR2):

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع مقدار 55%، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 81% حيث كانت من نصيب مصرف سوريا والمهجر ويشير ارتفاع هذه النسبة بصورة كبيرة إلى أن المصرف لا يملك السيولة الكافية لتغطية متطلبات السحب المفاجئة. كما يتضح من الجدول السابق إلى وجود اختلاف في حجم تعرض المصارف عينة الدراسة لمخاطر السيولة من خلال قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط البالغة 15.43%، وتجدر الإشارة بأن منحنى التوزيع الخاص بنسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع يأخذ شكلاً مفرطحاً حيث بلغ معامل التفرطح (Kurtosis) 2.340913 مما يدل على أن المنحنى تقريباً معتدل وملتوي قليلاً نحو اليمين لأن قيمة معامل الالتواء (Skewness) 0.537814.

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين حدي 51.25% كحد أعلى و 206.61%- كحد أدنى، كما تشير الأرقام الواردة فيما سبق إلى أن المصارف التجارية تكسب في المتوسط 6.86% من الاستثمار في حقوق المساهمين. كما يبين الجدول أن قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط بلغت 29.57% مما يعني وجود تفاوت بين قيم معدل العائد على حقوق الملكية التي تكسبها المصارف التجارية الخاصة على مدى سنوات الدراسة، ويظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) بلغت 27.91407 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة، كما وظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) -3.980195 وهي أصغر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليسار.

- معدل العائد على الأصول (ROA):

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول قيمة 5.7% وهي أقل قيمة للانحراف المعياري بالنسبة لبقية المتغيرات، مما يشير ذلك إلى وجود تقارب في قيم معدل العائد على الأصول التي تكسبها المصارف التجارية الخاصة على مدى سنوات الدراسة. كما يتبين من الجدول السابق أن متوسط ما تكسبه هذه المصارف يقدر بـ 2% من استثماراتهم في الأصول. كما بلغت أعلى قيمة لمعدل العائد الأصول 28.69% حيث كانت من نصيب بنك قطر وذلك في نهاية عام 2015، ويشير الجدول السابق إلى أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) بلغت 10.20466 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة، كما وظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 2.191000 وهي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين.

- نسبة الرفع المالي (EM):

يشير المتوسط الحسابي لنسبة الرفع المالي إلى ارتفاع هذه النسبة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة مقدار 883%، وبلغت أعلى قيمة 836% وأقل قيمة 120%. ويتبين أن هناك تذبذبت حيث أن قيمة الانحراف المعياري تقدر بـ 89%، كما أن قيمة معامل الالتواء (Skewness) 5.301277 التي هي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحني التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين من خلال قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) التي بلغت 43.10799 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحني التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة.

12-2- تحليل الارتباط:

يفيد تحليل الارتباط في اكتشاف ما إذا كان هناك مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، كما يتم من خلاله اكتشاف مقدار وطبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة دون أن يبين سببية العلاقة الترابطية بين تلك المتغيرات، ويعرض الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة					
	LR1	LR2	ROE	ROA	EM
LR1	1.000000	0.389163	-0.201464	-0.192816	-0.089715
LR2	0.389163	1.000000	-0.365726	-0.151987	-0.095213
ROE	-0.201464	-0.365726	1.000000	0.936951	0.266065
ROA	-0.192816	-0.151987	0.936951	1.000000	-0.083450
EM	-0.089715	-0.095213	0.266065	-0.083450	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد ما يلي:

- ترتبط نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع (LR1) بعلاقة طردية ضعيفة مع نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع (LR2) وذلك بمقدار 38.91% وهي غير دالة معنوياً، وترتبط بعلاقة عكسية مع كل من معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ونسبة الرفع المالي على الترتيب (20% - 19% - 8.9%) وهذه الارتباطات معنوية.
- ترتبط صافي القروض إلى إجمالي الودائع (LR2) بعلاقة عكسية مع كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ونسبة الرفع المالي على الترتيب (36.57% - 15% - 9.5%) وهذه الارتباطات معنوية.
- يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بشكل طردي مع معدل العائد على الأصول ارتباطاً قوياً جداً تبلغ نسبته 93.69%، ويرتبط ارتباطاً ضعيفاً مع نسبة الرفع المالي بنسبة 26.6%، وهذه الارتباطات معنوية.
- تتفي مصفوفة الارتباط وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، فقد بلغت أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات المستقلة ما نسبته 38.91% غير معنوية، وهي تمثل ارتباط نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع مع نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع. وبالتالي، ظهرت كافة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة أقل من 90% وهو ما يحقق شرط غياب وجود مشكلة التعدد الخطي.

12-3- اختيار نموذج الدراسة الملائم:

وتم تطبيق نماذج بانل (Panel) الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وسيتم استعراض معادلة الدراسة الخاصة بكل نموذج من خلال مايلي:

➤ نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model:

$$P_{i,t} = a_0 + a_1LR1_{i,t} + a_2LR2_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

➤ نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effect Model:

$$P_{i,t} = \beta_0 + \sum_{d=1}^N \beta_d D_d + a_1LR1_{i,t} + a_2LR2_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

➤ نموذج التأثيرات العشوائية (REF) Random Effect Model:

$$P_{i,t} = \mu + a_1LR1_{i,t} + a_2LR2_{i,t} + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

12-3-1- المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي PRM والتأثيرات الثابتة FEM:

للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يتم استخدام اختبار F المقيد بالصيغة التالية:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM}) / (N - 1)}{(1 - R^2_{FEM}) / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

R^2_{FEM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

R^2_{PRM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

N : تمثل عدد المصارف المدروسة، K : تمثل عدد المعلمات المقدرة باستثناء الحد الثابت، T : تمثل عدد الفترات الزمنية.

بعد حساب قيمة F المحسوبة تتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$F(a, N - 1, NT - N - K)$$

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر أو مساوية لقيمة F الجدولية، عندها يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، عدا عن ذلك يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

▪ نموذج معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

$$F(0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105 \quad \underline{F \text{ الجدولية}}$$

$\underline{F \text{ المحسوبة}}$:

$$F = \frac{(0.387254 - 0.153462) / (11 - 1)}{(1 - 0.387254) / (121 - 11 - 2)} = 4.5022$$

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

▪ نموذج معدل العائد على الأصول ROA:

$$F(0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105 \quad \underline{F \text{ الجدولية}}$$

$$F = \frac{(0.281574 - 0.022587) / (11 - 1)}{(1 - 0.281574) / (121 - 11 - 2)} = 3.8934 \quad \underline{F \text{ المحسوبة}}$$

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على الأصول ROA.

▪ نموذج نسبة الرفع المالي EM:

$$F(0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105$$

F الجدولية:

F المحسوبة:

$$F = \frac{(0.4215738 - 0.2192864) / (11 - 1)}{(1 - 0.4215738) / (121 - 11 - 2)} = 3.7769$$

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع نسبة الرفع المالي EM.

12-3-2- المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة FEM والتأثيرات العشوائية REM:

تتم عملية المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك من خلال تطبيق اختبار Hausman وفرضياته:

الفرضية العدم H_0 : إن النموذج random effects هو المقبول.

الفرضية البديلة H_1 : إن النموذج Fixed Effects هو المقبول.

▪ نموذج معدل العائد على الحقوق الملكية ROE:

الجدول رقم (7): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج ROE			
Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: ROEEQ0301 Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.853730	2	0.5236

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 1.853730 عند مستوى الدلالة 0.5236 أكبر من $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

▪ نموذج معدل العائد على الأصول ROA:

الجدول رقم (8): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج ROA			
Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: ROAEQ03 Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.462913	2	0.6435

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 1.462913 عند مستوى الدلالة 0.6435 أكبر من $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول فرضية عدم القائل بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

■ نموذج نسبة الرفع المالي EM:

الجدول رقم (9): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نمذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج EM			
Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EMEQ0301			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.457262	2	0.4361

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 0.457262 عند مستوى الدلالة 0.4361 أكبر من $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول

فرضية عدم القائل بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة. إذاً، في ضوء نتائج الاختبارات السابقة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية الأكثر ملائمة لدراسة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية سواء عند تطبيق معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الأصول أو نسبة الرفع المالي كمتغيرات تابعة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على حقوق الملكية 0.428622 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 42.8% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ROE)، بينما بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على الأصول 0.203251 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 20.3% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ROA)، ومن جهة أخرى بلغت قيمة معامل التحديد في حالة نسبة الرفع المالي 0.152674 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 15.26% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (EM). بناءً على ما سبق، يمكن كتابة معادلات الانحدار الخاصة بالبحث كما يلي:

$$\hat{ROE}_{i,t} = 3.162572 - 0.015236LR1_{i,t} - 0.023751LR2_{i,t}$$

$$\hat{ROA}_{i,t} = 2.715623 + 0.027147LR1_{i,t} + 0.031628LR2_{i,t}$$

$$\hat{EM}_{i,t} = 4.432186 + 0.034761LR1_{i,t} + 0.074585LR2_{i,t}$$

12-4- اختبار الفرضيات:

12-4-1- نموذج معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (10): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.162572	0.042078	1.471260	0.0584
LR1	-0.015236	0.015362	-1.310470	0.0075
LR2	-0.023751	0.003854	-1.274821	0.0062
Weighted Statistics				
R-squared	0.428622	Mean dependent var		0.032374
Adjusted R-squared	0.351071	S.D. dependent var		0.263732
S.E. of regression	0.061459	Sum squared resid		7.427139
F-statistic	1.053731	Durbin-Watson stat		1.685747
Prob(F-statistic)	0.007135			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (10) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.007135 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (10) فإن القيمة تبلغ 1.685747، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات $n=121$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون $dl=1.502$ و $du=1.582$ وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

12-4-2- نموذج معدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على الأصول، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (11): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على الأصول كمتغير تابع

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.715623	0.001094	0.005923	0.0504
LR1	0.027147	0.005712	-1.237412	0.0136
LR2	0.031628	0.003726	-1.314284	0.0358
Weighted Statistics				
R-squared	0.203251	Mean dependent var	0.023614	
Adjusted R-squared	0.176125	S.D. dependent var	0.061427	
S.E. of regression	0.061493	Sum squared resid	0.472372	
F-statistic	2.003527	Durbin-Watson stat	1.826174	
Prob(F-statistic)	0.015473			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (11) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على الأصول أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.015473 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (11) فإن القيمة تبلغ 1.826174، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات $n=121$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون $dl= 1.502$ و $du= 1.582$ ، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

12-4-3- نموذج نسبة الرفع المالي (EM) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (12): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لنسبة الرفع المالي كمتغير تابع

Dependent Variable: EM				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.432186	1.835124	1.326572	0.0567
LR1	0.034761	0.026415	-1.532195	0.1154
LR2	0.074585	0.072532	-1.617894	0.2326
Weighted Statistics				
R-squared	0.152674	Mean dependent var	2.437165	
Adjusted R-squared	0.102325	S.D. dependent var	6.756484	
S.E. of regression	6.532816	Sum squared resid	2.841356	
F-statistic	1.621572	Durbin-Watson stat	1.724513	
Prob(F-statistic)	0.030623			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (12) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.030623 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (12) فإن القيمة تبلغ 1.724513، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات $n=121$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون $dl=1.502$ و $du=1.582$ ، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

12-4-4- نتائج اختبار الفرضيات:

➤ نتائج اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة معامل نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.015236- وذلك عند مستوى 0.0075 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة معامل نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.023751- وذلك عند مستوى 0.0062 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أنه يوجد تأثير سلبي لمخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني رفض الفرضية الأولى.

➤ نتائج اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة معامل نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.027147 وذلك عند مستوى 0.0136 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة معامل نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.031628 وذلك عند مستوى 0.0358 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أنه يوجد تأثير إيجابي لمخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول، وهذا يعني رفض الفرضية الثانية.

➤ **نتائج اختبار الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع قد بلغت 0.034761 وذلك عند مستوى 0.1154 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة معامل نسبة القروض غير العاملة قد بلغت 0.074585 وذلك عند مستوى 0.2326 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي، وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة.

13 - النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود تأثير سلبي لمخاطر السيولة في الأداء المالي مقياساً بمعامل العائد على حقوق الملكية، مما يعني أنه كلما ازداد حجم مخاطر السيولة انخفض معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن إرجاع التأثير السلبي لمخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية مقياساً بمعامل العائد على حقوق الملكية إلى توجه المودعين إلى سحب إيداعاتهم بالليرة السورية بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد وبقاء أسعار فائدة الودائع على حالها حيث بلغت نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة ما متوسطه (58%).

2- وجود تأثير إيجابي لمخاطر السيولة في الأداء المالي مقياساً بمعامل العائد على الأصول، مما يعني أنه كلما ازداد حجم مخاطر السيولة ارتفع معدل العائد على الأصول، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال القول أن المصارف التجارية الخاصة اتجهت خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2018 إلى الاحتفاظ بنسبة عالية من الأصول السائلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لنسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع مقدار (55%) مما يعني أن إجمالي الودائع أكبر من صافي القروض الممنوحة وذلك بسبب توقف المصارف المدروسة في منح قروض جديدة خلال فترة الأزمة، مما وفر فائض سيولة كبير قابل للاستثمار لاحقاً.

3- لا يوجد تأثير لمخاطر السيولة في الأداء المالي مقياساً بنسبة الرفع المالي، وذلك لعدم استثمار فائض السيولة واتجاه المصارف التجارية المدروسة إلى المحافظة على درجات أمان عالية لمواجهة السحوبات المحتملة للأموال المودعة لدى هذه المصارف نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد.

14 - التوصيات:

1- تطوير سياسة إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع نظام محدد يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها تساعد في اتباع استراتيجية فعالة وشاملة لإدارة مخاطر السيولة لتشمل إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم بمعنى الإدارة المتوازنة.

2- يجب على المصارف التجارية الخاصة في سورية القيام بإدارة السيولة بكفاءة عالية والتي من شأنها أن تضمن تحقيق هدف في تعظيم الربح والحفاظ على السيولة ضمن المعدلات التي تفي بالالتزامات المحتملة والطارئة.

3- على المصارف التجارية الخاصة في سورية استقطاب ودائع جديدة واستغلالها في عملياتها الاستثمارية لما في ذلك تأثير إيجابي في أدائها المالي.

4- تشجيع التعاون بين المصارف التجارية الخاصة في سورية لإدارة مخاطر السيولة من خلال تسوية بعض المعاملات بينها، وذلك بإتاحة إمكانية قيام المصارف التجارية ذات الفائض النقدي بتحويل جزء منه إلى المصارف التجارية ذات العجز التي بحاجة إليه، وذلك بشكل ودائع استثمار تأخذ عنها عائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عائد.

15 - قائمة المراجع:

15 - 1- المراجع العربية:

1. الخطيب، سمير، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق علمي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص56.
2. الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص45.
3. الخلايلة، محمود عبد الحليم، (2007)، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، ص 45.
4. الخنيسة، خليل، (2016)، أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية. سورية.
5. دادن، عبد الغني؛ كمامي، محمد؛ (2005)، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 304.
6. ساسي، إلياس؛ قريشي، يوسف؛ (2006)، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 40.
7. علي، محمود فهد، (2009)، أثر الرافعة المالية في تكلفة التمويل ومعدل العائد على حقوق الملكية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 21، كربلاء، العراق، ص ص 238-260.
8. عياش، زبير، (2013)، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد30، ص478.
9. كاظم، شيماء، (2014)، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1991-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية. العراق.
10. كنجو، كنجو؛ خلف، أسهمان، (2014)، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، حمص، سورية، ص190.
11. محمد الجموعي، قريشي، (2004)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 3، ص 90.
12. المرسومي، مروج، (2016)، تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 20، بغداد، العراق، ص ص 73-100.
13. هندي، منير إبراهيم، (2000)، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، دار المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 71.

15 - 2- المراجع الأجنبية:

1. Banks, Eric, (2014), **Liquidity Risk Managing Funding and Assets Pricing**, second edition, USA, Palgrave Macmillan, p25.
2. Banks, Eric, (2014), **Liquidity Risk Managing Funding and Assets Pricing**, second edition, USA, Palgrave Macmillan, p25.

3. Bareik, A. & Kauliene, E., (2014), **Liquidity Risk and Its Management in Lithuanian Banking System**, MOKSLAS– Lietuvos Ateitis Science, Lithuania, Vol, 6(1), pp. 64–71.
4. Bragg, S. M., (2007), **Business Ratios and Formulas a Comprehensive Guide**, John Wiley & Sons, Inc., 2 ed., Canada, pp. 280–288.
5. Harelimana, JB, (2017), **The Role of Risk Management on Financial Performance of Banking Institutions in Rwanda**, Business and Economics Journal, Volume 8, Issue 1, pp. 260–284.
6. Mosnova, Alzbeia, (2014). **Liquidity Risk under Basel III in the EU**, Published Master thesis, Institute of Economic Studies, Faculty of Social Sciences, Charles University: Prague, p89.
7. Tabari, Naser; Ahmadi, Mohammad: Emarn i, Ma'sorneh, (2013), **The Effect of Liquidity Risk on the Performance of Commercial Banks**, International Research Journal of Applied and Basic Sciences. Vol, 4 (6), pp. 1624–1631.
8. Tafri. Fauziah; I-lamid; Zarinah; Mecra. Aharncd; Omar, Mohd, (2009), **The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996–2005**, International Journal of Social, Management, Economics and Business Engineering. No.6, pp. 26 – 282.
9. Walter, Stefan, (2011), **Basel III: Stronger Banks and a More Resilient Financial System**, Conference on Basel III, Financial Stability Institute, Basel, Switzerland, p 28.

جودة خدمات الصراف الآلي وأثرها في رضا العميل: دراسة مقارنة بين فروع المصارف العامة والخاصة في مدينة حماة

أ.د. كنجو كنجو*
علاء محمد**

(الإيداع: 12 آب 2020 ، القبول: 22 أيلول 2020)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في كل من مصارف القطاعين العام والخاص في مدينة حماة، بالإضافة إلى تحديد الاختلاف في تقييم كل من جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل بين هذين القطاعين. وسعيًا لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبانة تتضمن محوراً يغطي بنود قياس جودة خدمات الصراف الآلي، بالإضافة إلى محور خاص برضا العميل. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي إذ تم وضع الفرضيات واختبارها بمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.20.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جودة خدمات الصراف الآلي تؤثر في رضا العميل إيجاباً في مصارف القطاعين العام والخاص، وأن جودة خدمات الصراف الآلي ذات مستوى متوسط في كل من القطاعين العام والخاص، ولكنها أعلى في القطاع الخاص، وكذلك فقد تبين أن مستوى رضا العميل كان متوسطاً في كلا القطاعين وهو أعلى في القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمات المصرفية، جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، جودة خدمات الصراف الآلي، رضا العميل.

*أستاذ في قسم التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة حماة.

**طالب دكتوراه في قسم التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة حماة.

Automated Teller Machine Service Quality and Its Impact on Customer Satisfaction: A Comparative Study Amongst of Public and Private bank branches in the city of Hama

Prof. Kanjo Kanjo*

Alaa Mohammed **

(Received: 12 August 2020, Accepted: 22 September 2020)

Abstract:

This study aimed at identifying the impact of Automatic Teller Machine (ATM) service quality on customer satisfaction amongst of public and private bank branches in the city of Hama, it also aimed to identifying the difference in assessing both of ATM service quality and customer satisfaction among these two sectors. In order to achieve the research objectives, a questionnaire was designed consisting of field covering dimensions of an ATM service quality scale developed by this study. In addition to a field specific to customer satisfaction.

The study adopted the descriptive method, where few hypotheses are developed and tested using statistical tests in the SPSS 20 package.

The study results show that ATM service quality positively affects customer satisfaction in both the case of public banks and that of private ones. Furthermore, ATM service quality seems to be moderate in both cases, but its higher in the case of private banks. Likewise, the customer satisfaction is moderate in both cases, but its higher in the private banks.

Key words: Banking Service Quality, Electronic Banking Service Quality, ATM Service Quality, Customer Satisfaction.

*Professor at Department of Finance and Banking in Faculty of Economics at Hama University

**Phd Student at Department of Finance and Banking in Faculty of Economics at Hama University

1. المقدمة: شهد القطاع المصرفي في سورية في العقدین الأخيرین عدداً من التطورات في مجال الخدمات الإلكترونية، إذا عملت المصارف العامة والخاصة في سورية على تطوير بعض من خدماتها الإلكترونية، ومن بينها خدمات الصراف الآلي وذلك في إطار سعيها لتلبية احتياجات العملاء وتحسين قدراتها التنافسية. وتتبع أهمية خدمات الصراف الآلي من أنها تتيح للعملاء الحصول على بعض الخدمات المصرفية ذاتياً، وخارج أوقات الدوام الرسمي لها، وبتكلفة مقبولة، وبوقت سريع، وبأقل جهد من العملاء، بالإضافة إلى أنها تمكن المصرف من الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء. وعليه فإن جودة خدمات الصراف الآلي قد تؤثر في رضا العميل الأمر الذي يمكن أن ينعكس على الأداء المالي للمصرف، فحسب النظرية كلما زادت جودة الخدمات المصرفية زاد معها رضا العميل، وهذا قد يسهم بدوره في تحسين الأداء المالي للمصرف، والأمر معكوس في حال انخفاض جودة هذه الخدمات، ومن هنا كان لابد من دراسة جودة خدمات الصراف الآلي في المصارف العامة والخاصة في مدينة حماة السورية والوقوف على أثرها في رضا العميل، والتعرف على الاختلاف في جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل بين المصارف العامة والخاصة.

2. مشكلة البحث: تحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى قدرة المصارف العامة والخاصة في مدينة حماة على تقديم خدمات الصراف الآلي بجودة عالية، وأثر جودة هذه الخدمات في رضا العميل، ومعرفة الاختلاف في جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل بين مصارف القطاعين العام والخاص.

وبناء على ذلك فإن مشكلة البحث تتضمن التساؤلات الآتية:

- ما أثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في المصارف العامة والخاصة في مدينة حماة؟
- هل يوجد تباين في جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين المصارف العامة والخاصة؟
- هل يوجد تباين في رضا العميل بين المصارف العامة والخاصة؟

3. أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث في القضايا التالية:

- قياس مستوى جودة خدمات الصراف الآلي في كل من مصارف القطاعين العام والخاص في مدينة حماة.
- قياس مستوى رضا العميل في كل من مصارف القطاعين العام والخاص في مدينة حماة.
- قياس أثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في كل من المصارف العامة والخاصة العاملة في مدينة حماة.
- تحديد جوانب الاختلاف في مستوى جودة خدمات الصراف الآلي، ومستوى رضا العميل بين مصارف القطاعين العام والخاص.

4. أهمية البحث: تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

- قلة الدراسات العربية حول جودة خدمات الصراف الآلي، وعليه فمن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في إغناء الأدبيات العربية المعنية بهذا الموضوع.
- هذا البحث يمهد للمزيد من الدراسات في سورية حول جودة الخدمات الإلكترونية عامةً وجودة خدمات الصراف الآلي خاصةً، ومثل هذه الدراسات ستسهم في التحسين من جودة خدمات المصارف السورية، وهذا يزيد من قدرتها التنافسية، ويحسن من رضا العميل.
- يتوقع أن تخرج هذه الدراسة بنتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في القطاعين المصرفيين العام والخاص في مدينة حماة حول كيفية رفع جودة خدمات الصراف الآلي في كل قطاع، وذلك من خلال تحديد نقاط الضعف في جودة خدمات الصراف الآلي، وكيفية تحسينها، بالإضافة إلى تحديد نقاط قوة ليتم العمل على تعزيزها، وذلك من أجل تحسين رضا العملاء.

5. فرضيات البحث:

- H1: لا تؤثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في المصارف العامة.
 H2: لا تؤثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في المصارف الخاصة.
 H3: لا تختلف جودة خدمات الصراف الآلي بين المصارف العامة والخاصة.
 H4: لا يختلف رضا العميل بين المصارف العامة والخاصة.

6. المراجعة الأدبية:

1.6. الصراف الآلي (ATM): تعدّ الصيرفة الإلكترونية بأشكالها المختلفة (الصراف الآلي- نقاط البيع الإلكترونية - الصيرفة عبر الهاتف المحمول - البنك الناطق - الصيرفة عبر الإنترنت...) من الخدمات التي تقدمها المصارف إلى عملائها، ومن أهم قنوات الصيرفة الإلكترونية قناة الصراف الآلي، والتي تتيح للعميل الحصول على بعض الخدمات المصرفية ذاتياً وبأقل جهد، ودون الحاجة للرجوع إلى موظفي المصرف، بالإضافة إلى تكلفتها المقبولة، وسرعتها، وإمكانية استخدامها خارج أوقات الدوام الرسمية للمصرف، وهذا يمكن المصرف من الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء (الشمري والعبد اللات، 2008)، كذلك يُعرف الصراف الآلي بأنه: "جهاز إلكتروني يوفر لعملاء المصرف إمكانية الولوج إلى حساباتهم، والقيام بالسحب منها بالإضافة إلى إجراء بعض المعاملات المالية الأخرى دون الحاجة إلى زيارة فروع المصرف" (Asabere *et al*; 2012).

2.6. جودة خدمات الصراف الآلي (مفهومها - طرق قياسها):

تُعرف جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية (Automated Banking Service Quality) بشكل عام بأنها: "التقييم العام للعملاء لمدى امتياز الخدمة المقدمة عبر الشبكات القنوات الإلكترونية من مثل الإنترنت، وجهاز الصراف الآلي، والصيرفة الهاتفية" (Al-Hawari & Ward, 2006)، وعليه يمكن القول إن جودة خدمات الصراف الآلي (ATM Service Quality) هي التقييم العام للعملاء لمدى امتياز الخدمة المقدمة عبر قناة الصراف الآلي. وقد أدرك كل من المديرين والأكاديميين أهمية قياس جودة الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية سواء التقليدية منها أو الإلكترونية وأهمية مراقبتها، لما تؤديه من دور مهم في بناء الميزة التنافسية (Bauer *et al*; 2005)، وقد انعكس ذلك في عدد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية خلال العقدين الأخيرين وبعضها اهتم بجودة خدمات قناة الصراف الآلي بالتحديد، وهذه الدراسات يمكن إرجاعها إلى الأعمال المبكرة في هذا المجال من مثل (Rust & Lemon, 2001).

وفيما يتعلق بالمقاييس المستخدمة في قياس جودة خدمات الصراف الآلي فهناك مقاييس عدة مستخدمة لهذا الغرض، لعل من أهمها مقياس ATMqual، ومقياس (Kumbhar, 2011).

3.6. رضا العميل وعلاقته بجودة الخدمة:

يعد رضا العميل موضوعاً مهماً وركناً أساسياً من أركان التسويق الحديث، وذلك لدوره المهم في المحافظة على العميل وكسب ولائه، وتحسين السمعة وزيادة الأرباح (Reichheld, 1996) وعليه يمكن القول إن تحقيق رضا العميل هو هدف حيوي للمؤسسات الخدمية، وانطلاقاً من ذلك فإن قياس رضا العميل باستمرار وانتظام أمر ضروري للغاية، وذلك لضمان تحسين الأداء المالي.

ويعرف رضا العميل بأنه "إحساس الفرد بالإشباع عند حصوله على ما يتوقعه من خدمة أو سلعاً ما" (Kotler & Armstrong, 2010)، كما يعرف أيضاً بأنه: "شعور أو نتيجة تترافق مع تجربة العميل لمنتج أو لخدمة ما"

(Solomon, 1998). وفيما يخص العلاقة بين جودة الخدمة ورضا العميل يؤكد عدد من الباحثين وجود علاقة قوية بينهما (Parasuraman *et al*; 1985)، وأما ما يتعلق باتجاه العلاقة بين رضا العميل وجودة الخدمة فتوجد أكثر من وجهة نظر، فوفق (Yavas *et al*; 1997) فبعض الدراسات تعتقد بأن جودة الخدمة هي مخرج لرضا العميل، لكن الدراسات الحديثة أشارت إلى أن جودة الخدمة تسبق رضا العميل، ذلك أن العميل لا يستطيع أن يحكم على الخدمة (بالرضا من عدمه) إلا بعد أن يستخدمها ويدرك جودتها، وفي هذا الخصوص فإن كثيراً من الباحثين الذين درسوا جودة الخدمة ورضا العميل أظهروا أن جودة الخدمة تؤثر في رضا العميل، فكلما ارتفعت جودة الخدمة المدركة نتج عن ذلك زيادة في رضا العميل، وكلما انخفضت جودة الخدمة المدركة انخفض معها رضا العميل (Cornin & Taylor, 1992) (Al-Hawari & Ward, 2006).

4.6. الدراسات السابقة: فيما يأتي نعرض لأهم الدراسات التي تطرقت لجودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل:

- دراسة (Jha *et al*, 2014): أجريت هذه الدراسة على عينة مؤلفة من 100 عميل من عملاء مصارف القطاعين العام والخاص في مدينة بيهار (Bihar) في الهند، وكان الهدف منها هو معرفة مستوى رضا العميل عن جودة خدمات الصراف الآلي التي تقدمها مصارف هذه المدينة، بالإضافة إلى معرفة الأبعاد الأكثر أهمية لجودة خدمات الصراف الآلي. وتوصلت هذه الدراسة إلى ستة أبعاد لجودة الخدمات المقدمة عبر جهاز الصراف الآلي، هي الآتية: (سهولة الوصول، الملاءمة، الكفاءة، الاستجابة، الأمن والخصوصية، الاعتمادية).
- دراسة (Narteh, 2013): صممت هذه الدراسة مقياساً لجودة خدمات الصراف الآلي سمته (ATMqual)، وقد أجريت على عينة مؤلفة من 540 عميلاً من عملاء خدمات الصراف الآلي المقدمة من قبل 15 مصرفاً عاملاً في غانا، وتمت عملية جمع البيانات باستخدام استبانة تضم أبعاد مقياس (ATMqual) الآتية: (الاعتمادية، الاستجابة، سهولة الاستخدام، الملاءمة، الاستيفاء، الأمن، الدقة)، إذ بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي 530 استبانة. واستخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية الآتية: ألفا كرونباخ، والتحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي، والانحدار المتعدد. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن الاعتمادية والاستجابة وسهولة الاستخدام والملاءمة لها أثر معنوي في جودة خدمات الصراف الآلي.
- دراسة (Sangeetha, 2012): وقد هدفت إلى تطوير نموذج شامل يمكنه أن يقيس مدركات العميل من جودة الخدمة المرتكزة على الوسائط التكنولوجية (الخدمات المصرفية الإلكترونية) التي تستخدمها المصارف التجارية في سلطنة عُمان. وقامت هذه الدراسة بطرح سبعة عناصر قد تؤثر فيما يدركه العملاء عموماً من جودة الخدمة المصرفية المرتكزة على الوسائط التكنولوجية وهي: (الصراف الآلي، والبنك الناطق، والصيرفة عبر الإنترنت، وخدمة العملاء من خلال الهاتف، وأنظمة الطابور، والسعر، والخدمة الجوهرية). وتم تحديد هذه العوامل من خلال مقابلات معمقة تم إجراؤها مع بعض العملاء وبعض مديري المصارف، وقد تم جمع البيانات اللازمة لاختبار المقياس من خلال مسح بواسطة استبانة مضممة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي. ولتحليل البيانات تم الاعتماد على برنامج SPSS. وقد توصلت الدراسة إلى أن أبعاد المقياس المقترح Service Quality Technology Interfaces (TISQ) يمكن استخدامها في قياس جودة الخدمة المصرفية عبر الوسائط التكنولوجية (القنوات الإلكترونية) المختلفة، كما توصلت إلى أن جودة الخدمة المصرفية تؤثر إيجاباً في رضا العميل.

• دراسة (Al-Hawari & Ward, 2006):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية والأداء المالي للمصرف، وذلك في أستراليا، كما عملت على اختبار الدور الوسيط الذي يؤديه رضا العميل في هذه العلاقة. وكانت عناصر جودة الخدمة الإلكترونية التي اعتمدها الدراسة هي: (الصراف الآلي، والصيرفة عبر الهاتف المحمول، والصيرفة عبر الإنترنت، والسعر، والخدمة الأساسية أو الجوهرية (Core Product))، إذ تم استخلاص هذه العناصر من الدراسات السابقة.

وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال استبانة مصممة لقياس متغيرات الدراسة، وتم توزيعها على عينة مؤلفة من 600 عميل، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للاختبار الإحصائي 442، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

لا توجد علاقة مباشرة بين جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية والأداء المالي، وتوجد علاقة إيجابية مباشرة بين جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية ورضا العميل، كما توجد علاقة إيجابية مباشرة بين رضا العميل والأداء المالي، وعليه فرضا العميل يؤدي دور الوسيط بين جودة الخدمات الإلكترونية والأداء المالي.

مما سبق يمكن القول بأن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تدرس أثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل ضمن فروع المصارف العاملة في مدينة حماة في سورية، مع إجراء مقارنة بين المصارف العامة والخاصة ضمن هذا الإطار، وسيتم ذلك باستخدام مقياس مصمم لجودة خدمات الصراف الآلي يتناسب مع البيئة المصرفية في سورية عموماً وفي مدينة حماة خصوصاً.

7. مواد وطرائق البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتم وضع الفرضيات بناءً على الإطار النظري وأهداف البحث، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج SPSS.20 الإحصائي. ولعدم توفر معلومات كافية عن ماهية الأبعاد المهمة في قياس جودة خدمات الصراف الآلي في البيئة المصرفية السورية، تم العمل على استكشاف طبيعة خدمات الصراف الآلي التي توفرها المصارف العاملة في مدينة حماة، بالإضافة إلى محاولة فهم احتياجات العملاء وتوقعاتهم في المدينة فيما يخص هذا النوع من الخدمات، وصولاً إلى تصميم مقياس لجودة خدمات الصراف الآلي.

1.7. تصميم أداة لتقييم جودة خدمات الصراف الآلي:

بعد مراجعة للمقاييس المستخدمة لقياس جودة الخدمات المصرفية تم التوصل إلى أن هذه المقاييس لا يمكن اعتمادها كما هي من أجل قياس جودة خدمات الصراف الآلي في البيئة المصرفية السورية، ومن هنا كانت هناك حاجة لتصميم مقياس لجودة خدمات الصراف الآلي يتلاءم مع البيئة المصرفية في سورية عموماً وفي مدينة حماة خصوصاً، وقد تم اتباع الخطوات المذكورة أدناه، وهي خطوات مشابهة للخطوات المتبعة في تصميم أداة القياس في مجموعة من الدراسات السابقة مثل دراسة (Sangeetha, 2012) ودراسة (نور الله، 2013)، وفيما يأتي نعرض لهذه الخطوات:

- **الخطوة الأولى: زيارة فروع المصارف العاملة في مدينة حماة:** تمت زيارة عدد من فروع المصارف العاملة في مدينة حماة بقطاعيها العام والخاص ولقاء المديرين وبعض الموظفين العاملين في قسم الخدمات الإلكترونية، وذلك للوقوف على قناة الصراف الآلي ومدى تطورها في هذه المصارف، ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة من خلالها.
- **الخطوة الثانية: مقابلة العملاء المصرفيين:** تمت مقابلة مجموعة من العملاء المصرفيين ممن يتعاملون بخدمات الصراف الآلي التي توفرها مصارف القطاعين العام والخاص في مدينة حماة، وضمت مختلف الشرائح العمرية

والاجتماعية والاقتصادية. وقد تم تسجيل العبارات النصية التي استخدمها العملاء المصرفيون والتي تشير إلى صفات معينة متعلقة بجودة خدمات الصراف الآلي.

- **الخطوة الثالثة: تحديد أبعاد المقياس:** بما يتناسب مع طبيعة خدمات الصراف الآلي التي تقدمها كل من المصارف العامة والخاصة العاملة في مدينة حماة، وبما ينسجم مع البنود التي ركز عليها العملاء، وبعد إجراء تقاطعات مع مجموعة من الدراسات السابقة، قام الباحث بالتوصل إلى ثلاثة أبعاد لجودة خدمات الصراف الآلي هي الآتية: (الملاءمة وسهولة الاستخدام – الاعتمادية – الاستجابة والتعويض).

2.7. تحديد مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من جميع عملاء فروع المصارف العاملة في مدينة حماة بقطاعها العام والخاص، والذين يتعاملون بخدمات الصراف آلي. ولأخذ العينة تم الاعتماد على أسلوبين: الأول هو أسلوب العينة المقصودة (Purposive Sampling) وذلك لاختيار الأفراد أو الحالات التي تمثل مجتمع البحث وتخدم أهداف البحث وتوفر أجوبة عن أسئلة البحث (Cooper & Schindler, 2013)، أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب كرة الثلج (Snowball sampling)، وتم استخدام هذا الأسلوب لتسهيل الوصول إلى مجتمع البحث (Saunders et al; 2009)، وفيما يخص عملية توزيع الاستبانة فقد تمت إدارتها ذاتياً (Self-administered) بالاعتماد على طريقة تسليم الاستبانة وجمعها باليد، أما حجم العينة التي وزعت الاستبانة عليها فبلغ 110 وذلك لأن حجم العينة عندما يكون 30 أو أكثر يعطي قوة أكبر لنتائج الاختبارات الإحصائية (Cooper & Schindler, 2013). استرد من الاستبانات الموزعة 95 استبانة، بنسبة مقدارها 81.4%، وكان عدد الاستبانات التي وزعت على عملاء المصارف العامة 55 استبانة استرجع منها 50 استبانة صالحة للاختبار، وكذلك الأمر للاستبانات التي وزعت على عملاء المصارف الخاصة التي بلغ عددها 55، استرجع منها 45 استبانة صالحة للاختبار.

3.7. أدوات جمع البيانات:

فيما يخص جمع البيانات فقد تم الاعتماد على أسلوبين، الأسلوب الأول كان أسلوب المقابلات المعمقة (Depth Interviews) وغير المهيكلة (Unstructured Interviews) والذي يتناسب مع الدراسات الاستكشافية (Cooper & Schindler, 2013)، فقد كان الغرض من استخدام هذا الأسلوب هو الوصول إلى أكبر فهم ممكن لطبيعة خدمات الصراف الآلي التي توفرها المصارف العامة والخاصة، وصولاً إلى تصميم مقياس لجودة الخدمات خدمات الصراف الآلي يتناسب مع طبيعة هذه الخدمات وطبيعة حاجات العملاء وتوقعاتهم في مدينة حماة بشأنها، أما الأسلوب الثاني فكان بتصميم استبانة مبنية على مقياس الجودة الذي تم الوصول إليه من خلال الدراسة الاستكشافية، وكان الغرض من فقرات هذه الاستبانة قياس جودة خدمات الصراف الآلي، وقياس مدى رضا العميل، ولأجل تصميم الاستبانة تم الاعتماد على طريقة الأسئلة المغلقة، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي وذلك بتحديد خمسة مستويات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وتم اختيار مقياس ليكرت (Likert Scale) لأنه أكثر مقاييس الاتجاهات شيوعاً (سيكاران، 1998)، وتكوّنت الاستبانة من قسمين. القسم الأول تضمن المعلومات الديموغرافية للمشاركين في العينة، أما القسم الثاني فقد تضمن محوراً يتضمن (15) بنوداً حول عنصر الصراف الآلي تم أخذها من المقياس الذي صمّمته الدراسة، وتضمن محوراً آخر مكوناً من (3) بنود حول رضا العميل تم أخذها من دراستي (الردايدة، 2011) و (Belbi, 2012)، ولمزيد من التفاصيل حول بنود الاستبانة المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة يمكن النظر إلى الملحق رقم (1). وقد تم تقسيم المقياس الخماسي إلى ثلاثة مستويات (وذلك وفقاً لمستوى الموافقة، الجودة، الرضا) بالاعتماد على قانون الأهمية النسبية، وذلك للضرورة التي يقتضيها تحليل بيانات البحث:

الأهمية النسبية= (الحد الأعلى للبدال- الحد الأدنى للبدال) ÷ عدد المستويات
 الأهمية النسبية= (5-1) ÷ 3 = 1.33
 وبناء على ذلك كانت مجالات المستويات كما تبدو في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): توزيع مستويات الجودة والرضا

المجال	مستوى الجودة	مستوى الرضا
[من 1 حتى 2.33]	منخفض	منخفض
[من 2.34 حتى 3.66]	متوسط	متوسط
[من 3.67 حتى 5]	مرتفع	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث

4.7. اختبار ثبات أداة الدراسة:

يقصد بالثبات من وجهة نظر الاتساق الداخلي (Internal consistency) الحصول على النتائج نفسها عند إعادة تطبيق مقياس أو اختبار مرتين أو أكثر في ظروف مماثلة، ومن أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وذلك لأنه أكثر الطرق استخداماً في اختبار الاتساق الداخلي (Saunders *et al*; 2009)، إذ تم العمل على حساب معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة على حدة، ومن ثم حساب معامل الثبات للمقياس المصمم لقياس جودة الخدمات الصراف الآلي، وبعد ذلك تم حساب معامل الثبات لبنود الاستبانة ككل (أي بنود مقياس الجودة و بنود مقياس الرضا)، وتم كل ذلك مع مراعاة نوع المصرف.

الجدول رقم (2): قيمة ألفا كرونباخ لكل محور من بنود الاستبانة الخاصة بمصارف القطاع العام

المحور	عدد البنود لكل محور	قيمة ألفا
جودة الصراف الآلي	15	0.8
رضا العميل	3	0.853
الدرجة الكلية للبنود	18	0.859

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معاملات ألفا كرونباخ لمحوري جودة الصراف الآلي ورضا العميل أعلى من القيمة المقبولة 0.7 وفق (Cronk, 2006)، وأما الدرجة الكلية لبنود الاستبانة في عينة المصارف العامة فقد بلغت 0.859 الأمر الذي يدل على وجود اتساق داخلي مرتفع ومقبول بالنسبة للاستبانة في عينة القطاع العام.

الجدول رقم (3): قيمة ألفا كرونباخ لكل محور من بنود الاستبانة الخاصة بمصارف القطاع الخاص

المحور	عدد البنود لكل محور	قيمة ألفا
جودة الصراف الآلي	15	0.884
رضا العميل	3	0.863
الدرجة الكلية للبنود	18	0.911

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة ارتفاعاً مقبولاً، إذ إنها أعلى من 0.7 في جميع محاور الاستبانة، كما أن قيمة ألفا كرونباخ الكلية لبنود الاستبانة في عينة القطاع الخاص قد بلغت 0.911، الأمر الذي يدل على وجود اتساق داخلي مرتفع ومقبول بالنسبة للاستبانة في عينة القطاع الخاص. بناء على ما سبق يمكن القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي مما يجعله أداة صالحة لجمع البيانات ويعطي مصداقية عالية للنتائج*.

8. النتائج والمناقشة:

1.8. الوصف الإحصائي لعينة البحث:

عند النظر إلى الشرائح العمرية لعينتي القطاعين العام والخاص، يلاحظ أن نحو 52% من عملاء خدمات الصراف الآلي في القطاع العام هم من الشريحة العمرية 45 سنة فأكثر، وأن 16% من هؤلاء العملاء هم من الشريحة العمرية من 35 إلى أقل من 45 سنة، وفيما يخص عملاء هذه الخدمات في القطاع الخاص فإن 64.44% منهم ينتمون إلى الشريحة العمرية من 25 إلى أقل من 35 سنة، وعليه يمكن القول إن التركيب العمري لعملاء خدمات الصراف الآلي في القطاع الخاص أصغر منه من عملاء هذا النوع من الخدمات في القطاع العام، الأمر الذي يشير إلى أن شريحة الشباب في مدينة حماة يميلون إلى التعامل بخدمات الصراف الآلي التي توفرها المصارف الخاصة.

وفيما يخص المستوى التعليمي لعملاء خدمات الصراف الآلي في القطاعين العام والخاص، يلاحظ أن نحو 70% من عملاء هذه الخدمات في المصارف العامة هم من حملة الإجازة الجامعية على الأقل، و6% منهم من حملة شهادة الدراسات العليا، أما عملاء هذه الخدمات في المصارف الخاصة فإن 64.4% منهم كانوا من حملة الإجازة الجامعية على الأقل، ونحو 11.1% كانوا من حملة شهادة الدراسات العليا، وعليه يمكن القول بارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى المتعاملين بخدمات الصراف الآلي في المصارف العاملة في مدينة حماة بقطاعها العام والخاص، الأمر الذي يظهر ميل العملاء ذوي المستوى التعليمي المرتفع إلى استخدام قناة الصراف الآلي.

وفيما يتعلق بجهة العمل لأفراد عينتي القطاعين العام والخاص، فإن معظم مستخدمي الصراف الآلي في المصارف العامة هم من العاملين في القطاع العام إذ بلغت نسبتهم 72%، بينما في المصارف الخاصة فإن 82.2% من عملاء الصراف الآلي هم من العاملين في القطاع الخاص، الأمر الذي يشير إلى أهمية دور القطاع الذي يعمل فيه العميل في تحديد نوع المصرف الذي سوف يتعامل معه (مصرف عام أم خاص) ويمكن ربط ذلك بظاهرة توطين الرواتب.

2.8. اختبار الفرضيات:

تم تطبيق اختبار Kolmogorov-Smirnov لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. وأظهرت النتائج أن البيانات لا تتبع للتوزيع الطبيعي، وعليه فإن الاختبارات الإحصائية المستخدمة ستنتج للاختبارات اللامعلمية.

اختبار الفرضية الأولى: لا تؤثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في المصارف العامة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho correlation) بدايةً لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في المصارف العامة، ثم بعد التأكد من وجود الارتباط تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لقياس أثر جودة الخدمات الصراف الآلي في رضا العميل في القطاع العام.

* فيما يتعلق بالصلاحية الظاهرية (Face Validity) لأداة القياس فقد تم التأكد منها وذلك عن طريق عرض الاستبانة على أساتذة مختصين وخبراء بالجودة، وآخرين مختصين وخبراء بالإحصاء، حتى تم التوصل إلى قناعة بأن الاستبانة لديها قدرة جيدة على قياس الظاهرة موضوع الدراسة.

الجدول رقم (4): معامل الارتباط بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في القطاع العام

Correlations

		الصراف الآلي جودة	رضا العميل
Spearman's rho	Correlation	1.000	.716**
	Coefficient		
	جودة الصراف الآلي		
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	50	50
	Correlation	.716**	1.000
رضا العميل	Coefficient		
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	50	50

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في المصارف العامة يبلغ 0.716، ومن ثمّ فهناك علاقة ارتباط قوية وفق (EVANS, 1996)، إذ إن معامل الارتباط كان ضمن المجال من [0.6,079]، وبما أن معامل الارتباط موجب فهذا يعني أن العلاقة طردية، بينما تدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى الدلالة 0.01، أي أنه يعبر تعبيراً حقيقياً عن العلاقة بين المتغيرين. وبعد أن توصلنا إلى أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل، تم العمل على اختبار الانحدار البسيط بينهما، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Residuals) * (سيكاران، 1998). وفيما يأتي نعرض لنتائج اختبار الانحدار:

الجدول رقم (5): ملخص نموذج الانحدار البسيط بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.681 ^a	.464	.453	.70071

a. Predictors: (Constant), جودة الصراف الآلي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

* قام الباحث بإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لاختبار اعتدالية بواقي الانحدار بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المدركة ورضا العميل في القطاع العام، وأظهرت النتائج أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي ومن ثم الاعتماد على نتائج اختبار الانحدار.

بالنظر إلى قيمة R Square في الجدول السابق نجد أن 46.4% من التغير الحاصل في المتغير التابع (رضا العميل) يمكن تفسيره بالتغير في المتغير المستقل (جودة خدمات الصراف الآلي) وذلك في القطاع العام.

الجدول رقم (6): تحليل ANOVA لاختبار الانحدار البسيط بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في القطاع العام

العام
ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20.390	1	20.390	41.528	.000 ^b
	Residual	23.568	48	.491		
	Total	43.958	49			

a. Dependent Variable: العميل رضا

b. Predictors: (Constant), جودة الصراف الآلي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتبين أن مستوى دلالة الاختبار أصغر من 0.05، وبناء على ذلك فإنه يوجد انحدار معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبناء عليه نقبل الفرضية القائلة بأن جودة خدمات الصراف الآلي تؤثر في رضا العميل في مصارف القطاع العام.

الجدول رقم (7): تحليل الانحدار بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في القطاع العام

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.351	.501		-.700	.488
	عنصر الصراف الآلي	1.037	.140	.750	7.429	.000

a. Dependent Variable: العميل رضا

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول السابق أن التغير في جودة خدمات الصراف الآلي في القطاع العام بمقدار وحدة واحدة سيعمل على زيادة رضا العميل بمقدار 1.037، كما يلاحظ من الجدول السابق معنوية أثر المتغير المستقل (جودة خدمات الصراف الآلي)، إذ بلغت P-Value=0.00 وهي أقل من $\alpha=0.05$ ، وعليه ومما سبق فإن المتغير المستقل (جودة خدمات الصراف الآلي) يؤثر في رضا العميل.

اختبار الفرضية الثانية: لا تؤثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في المصارف الخاصة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان (Spearman's rho correlation) بدايةً لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في المصارف الخاصة، ثم بعد التأكد من وجود الارتباط تم استخدام

اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لمعرفة أثر جودة خدمات الصراف الآلي في رضا العميل في القطاع الخاص.

الجدول رقم (8) : معامل الارتباط بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في القطاع الخاص

Correlations

		جودة الصراف لآلي	رضا العميل
جودة الصراف الآلي	Correlation	1.000	.734**
	Coefficient		
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	45	45
رضا العميل	Correlation	.734**	1.000
	Coefficient		
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	45	45

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في المصارف الخاصة تبلغ 0.734، وعليه فهناك علاقة ارتباط قوية (EVANS, 1996)، لأن معامل الارتباط كان ضمن المجال من [0.6,0.79]، وبما أن معامل الارتباط موجب فهذا يعني أن العلاقة طردية، بينما تدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى الدلالة 0.01، أي أنه يعبر تعبيراً حقيقياً عن العلاقة بين المتغيرين.

وبعد أن توصلنا إلى أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية ورضا العميل، تم العمل على اختبار الانحدار البسيط بينهما، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Residuals). * وفيما يلي نعرض لنتائج اختبار الانحدار:

* قام الباحث بإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لاختبار اعتدالية بواقي الانحدار بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية المدركة ورضا العميل في القطاع الخاص، وأظهرت النتائج أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي وعليه يمكن الاعتماد على نتائج اختبار الانحدار.

الجدول رقم (9): ملخص نموذج الانحدار البسيط بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في القطاع الخاص

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.750 ^a	.562	.552	.55060

a. Predictors: (Constant), جودة الصراف الآلي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

بالنظر إلى قيمة R Square في الجدول السابق نجد أن 56.2% من التغير في المتغير التابع (رضا العميل) يمكن تفسيره بالتغير في المتغير المستقل (جودة الصراف الآلي) وذلك في مصارف القطاع الخاص.

الجدول رقم (10): تحليل ANOVA لاختبار تحليل الانحدار البسيط بين جودة الصراف الآلي ورضا العميل في القطاع الخاص

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	16.732	1	16.732	55.193	.000 ^b
1 Residual	13.036	43	.303		
Total	29.768	44			

a. Dependent Variable: رضا العميل

b. Predictors: (Constant), جودة الصراف الآلي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة معنوية الاختبار أصغر من 0.05، وبناء على ذلك فإن يوجد انحدار معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع، عليه نقبل الفرضية القائلة بأن جودة خدمات الصراف الآلي تؤثر في رضا العميل في القطاع الخاص*.

* من نتائج اختبار الفرضيتين الأولى والثانية تبين أن جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية تؤثر إيجاباً في رضا العميل، وهذا يتطابق مع النظرية السائدة القائلة بأن جودة الخدمة تؤثر في رضا العميل، وعليه يمكن القول بأن أداة القياس المصممة تتمتع بصلاحية المفهوم أو البناء (Construct Validity)، والتي يقصد بها أن أداة القياس تعطي نتائج تتطابق مع النظرية.

الجدول رقم (11): تحليل الانحدار بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في القطاع الخاص

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-1.552	.675		-2.298	.026
1 جودة الصراف الآلي	1.408	.218	.681	6.444	.000

a. Dependent Variable: الرضا العميل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول السابق أن التغير في جودة خدمات الصراف الآلي في القطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة سيعمل على زيادة رضا العميل بمقدار 1.408، كما يلاحظ من الجدول السابق معنوية أثر المتغير المستقل (جودة خدمات الصراف الآلي)، إذ بلغت P-Value=0.00 وهي أقل من $\alpha=0.05$ ، وعليه ومما سبق فإن المتغير المستقل (جودة خدمات الصراف الآلي) يؤثر في رضا العميل.

اختبار الفرضية الثالثة: لا تختلف جودة خدمات الصراف الآلي بين المصارف العامة والخاصة.

تم الاعتماد على اختبار Mann Whitney في اختبار هذه الفرضية، وفيما يأتي نعرض لنتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (12): مجموع ومتوسط الرتب لجودة خدمات الصراف الآلي حسب نوع المصرف

Ranks

المصرف نوع	N	Mean Rank	Sum of Ranks
(عام) حكومي	50	37.36	1868.00
خاص جودة الصراف الآلي	45	59.82	2692.00
Total	95		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (13): اختبار Mann Whitney لجودة خدمات الصراف الآلي حسب نوع المصرف

Test Statistics^a

	جودة الصراف الآلي
Mann-Whitney U	593.000
Wilcoxon W	1868.000
Z	-3.970-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Grouping Variable: نوع المصرف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بالنظر إلى الجدول (13) نجد أن قيمة اختبار Mann Whitney لرضا العميل هي 593، ومستوى دلالة الاختبار هو 0.00 وهو أصغر من مستوى الدلالة ألفا = 0.05، وعليه نقبل الفرضية القائلة بوجود اختلاف في جودة خدمات الصراف الآلي بين المصارف العامة والخاصة، وبالنظر إلى الجدول (13) نجد أن متوسط الرتب لجودة خدمات الصراف الآلي بلغ 37.36 في القطاع العام وهو أصغر منه في القطاع الخاص والذي بلغ 59.82.

اختبار الفرضية الرابعة: لا يختلف رضا العميل بين المصارف العامة والخاصة.

تم الاعتماد على اختبار Mann Whitney في اختبار هذه الفرضية، وفيما يأتي نعرض لنتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (14): مجموع ومتوسط الرتب لرضا العميل حسب نوع المصرف

Ranks

نوع المصرف	N	Mean Rank	Sum of Ranks
حكومي (عام)	50	39.80	1990.00
خاص	45	57.11	2570.00
Total	95		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (15): اختبار Mann Whitney لرضا العميل حسب نوع المصرف

Test Statistics^a

	رضا العميل
Mann-Whitney U	715.000
Wilcoxon W	1990.000
Z	-3.084-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.002

a. Grouping Variable: نوع المصرف

بالنظر إلى الجدول (15) نجد أن قيمة اختبار Mann Whitney لرضا العميل هي 715، أما بالنسبة إلى قبول أو رفض الفرضية فإن مستوى دلالة الاختبار هو 0.002 وهو أصغر من مستوى الدلالة ألفا = 0.05، وعليه نقبل الفرضية القائلة بوجود اختلاف في رضا العميل بين المصارف العامة والخاصة، وبالنظر إلى الجدول (14) نجد أن متوسط الرتب لرضا العميل بلغ 39.80 في القطاع العام وهو أصغر منه في القطاع الخاص والذي بلغ 57.11، وعليه يمكن القول بأن رضا العميل في القطاع الخاص أعلى منه في القطاع العام، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن جودة خدمات الصراف الآلي في القطاع الخاص كانت أعلى منها في القطاع العام كما تبين عند اختبار الفرضية الثالثة.

9. الاستنتاجات:

- تميل الشريحة العمرية الشبابية في مدينة حماة إلى التعامل بخدمات الصراف الآلي التي تقدمها المصارف الخاصة، وتبين أن معظم مستخدمي الصرافات الآلية في مدينة حماة هم من الشريحة الاجتماعية التي تتصف بالتحصيل العلمي المرتفع.
- يتأثر عملاء خدمات الصراف الآلي في مدينة حماة بالقطاع الذي يعملون فيه، إذ يُلاحظ أن غالبية عملاء المصارف الخاصة هم ممن يعملون في القطاع الخاص، وفي المقابل فغالبية عملاء المصارف العامة يعملون في القطاع العام، ويمكن إرجاع ذلك إلى ظاهرة توطين الراتب في سورية إذ يعمل القطاع الخاص على توطين الراتب في مصارف القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تعامل الموظف مع مصرف خاص، الأمر الذي يدفعه إلى التوجه لهذا المصرف عند رغبته في الحصول على خدمات مصرفية بما فيها خدمات الصراف الآلي، والأمر ذاته ينطبق على عملاء القطاع العام.
- يقمّ عملاء المصارف في مدينة حماة جودة خدمات الصراف الآلي التي تقدمها مصارف القطاعين العام والخاص بمستوى متوسط، مع الإشارة إلى أن جودة هذه الخدمات لدى المصارف الخاصة أعلى منها في المصارف العامة التي يكاد يصل فيها مستوى الجودة إلى المستوى الضعيف.
- يقدر مستوى رضا عملاء المصارف العامة والخاصة في مدينة حماة بمستوى متوسط، مع الإشارة إلى أن رضا العملاء في المصارف الخاصة أعلى منه في المصارف العامة.

- توجد علاقة طردية بين جودة خدمات الصراف الآلي ورضا العميل في كل من المصارف الخاصة والعامّة العاملة في مدينة حماة، فكلما ارتفعت جودة خدمات الصراف الآلي ارتفع معها رضا العميل، وبالعكس في حال انخفاضها.

10. التوصيات والمقترحات:

- من المهم العمل على تصميم مقاييس لقياس وتقييم جودة الخدمات المصرفية سواء التقليدية منها أو الإلكترونية في السنوات القادمة، وذلك لمتابعة ما يمكن أن يطرأ من تغيرات على الخدمات المصرفية، ولمواكبة التطورات التي يمكن أن تحصل على توقعات وحاجات العملاء.
- نوصي بالعمل على زيادة عدد الصرافات الآلية، ومواكبة تطوراتها التكنولوجية الحديثة، والعمل على زيادة عدد الخدمات المقدمة بوساطة هذه القناة وذلك بما يتلاءم مع احتياجات العملاء، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تقوية العلاقة مع العميل وكسب عملاء جدد، والحصول على ميزة تنافسية والاستمرار في السوق.
- ضرورة قيام المصارف العامة والخاصة بنشر الوعي بالخدمات المصرفية الإلكترونية بما فيها خدمات الصراف الآلي، والعمل على تفعيل مزايا هذه الخدمات وفي مقدمتها السرعة في إنجاز المعاملات.

11. المراجع العلمية:

المراجع باللغة العربية:

1. الردايدة، رمزي، 2011. أثر جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية في تقوية العلاقة بين المصرف والزبائن (دراسة مقارنة على عينة من زبائن المصارف الأردنية والمصارف الأجنبية في مدينة عمان)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
2. الشمري، ناظم ؛ العبد اللات، عبد الفتاح، 2008. الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات و معيقات التوسع) . دار وائل، الأردن.
3. سيكاران، أوما، 1998. طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية. (ترجمة إسماعيل بسيوني وعبد الله العزاز). مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية. 600 صفحة.
4. نور الله، مصطفى، 2013. تقييم جودة الخدمات المصرفية في المصارف السورية (دراسة ميدانية مقارنة بين القطاع العام والخاص)، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة تشرين، سورية.
5. AL-HAWARI, M; WARD, T ,2006. The Effect of Automated Service Quality on customer Satisfaction. Marketing Intelligence and Planning. Vol 24, 2, 127-147.
6. ASABERE, N; BAAH, R; ODEDIYAH, A, 2012. Measuring Standards and Service Quality of Automated Teller Machines (ATMs) in the Banking Industry of Ghana. International Journal of Information and Communication Technology Research. Vol 2-3. 216-226.
7. BAUER, H; HAMMERSCHMIDT, M; FALK, T, 2005. Measuring the Quality of E-banking Portals. International Journal of Bank Marketing. Vol 23, 2, 153-175.
8. BELBI, R, 2012, The Impact of Internet Banking Service Quality on customer Satisfaction in the Banking Sector of Ghana, Master's Thesis, Blekinge Institute of Technology, Sweden.

9. COOPER, D; SCHINDLER, P, 2013 Business Research Method, 11th Edition, McGraw–Hill/Irwin, USA, 761p.
10. CRONK, B, 2006 .How to use SPSS, 4th Edition. Pyrczak Publishing, USA, 122p.
11. CRONIN, J; TAYLOR, A, 1992 . Measuring Service Quality: a Reexamination and Extension. Journal of Marketing. VOL 56, 3, 55–68.
12. EVANS, J, 1996. Straightforward Statistics for the Behavioral Sciences. Brooks/Cole Publishing, Calif. 600 p.
13. JHA, B; SUREKA, S; SHITIKA 2014. Customer's Satisfaction For ATM Services in Bihar, India. International Journal of Interdisciplinary and Multidisciplinary Studies, Vol.1, No.4, 42–49
14. KOTLER, P ; ARMSTRONG, G, 2010. Principles of Marketing ,13TH Edition, Pearson Education, London. 716p.
15. KUMBHAR, V 2011. Reliability and Validity of " eBankQual" Scale in ATM Service Settings: A Study. Vinimaya (National Institute of Bank Management, Vol.31, No.4, 4–26.
16. NARTEH, B 2013. Service Quality in Automated Teller Machines: an Empirical Investigation. Managing Service Quality: An International Journal . Vol.23, 62–89.
17. PARASURAMAN, P; ZEITHMAL, V; BERRY, L ,1985 .A Conceptual Model of Service Quality and Its Implications for Future Research. Journal of Marketing. Vol.49, 41–50.
18. REICHHELD, F, 1996 .The Loyalty Effect .Harvard Business School Press. Boston, MA. 323 p.
19. RUST, R; LEMON, K, 2001. E–service and the Consumer. International Journal of Electronic Commerce. Vol5, 3, 85–101.
20. SANGEETHA. J, 2012. Development of a Service Quality Scale for Multiple Technology Interfaces in Commercial Banking. Journal of Internet Banking and Commerce. Vol 17, 3, 1–13.
21. SAUNDERS, M; LEWIS, P; THORNHILL, A, 2009. Research Methods for Business Students, 5th Edition. Pearson Education Limited, England, 614p.
22. SOLOMON, R.C (1998) .The Moral Psychology of Business: Care and Compassion in The Corporation,. Business Ethics Quarterly, Vol.8, 515–533.
23. YAVAS, U; BILGINM, Z; SHEMWELL, J, 1997. Service Quality in the Banking Sector in an Emerging Economy: a Consumer Survey. International Journal of Bank Marketing. Vol 15, 6, 217–223.

الملحق رقم (1): بنود الاستبانة المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة

المحور	بنود قياس المحور
جودة خدمات الصراف الآلي	يوفر المصرف عدداً كافياً من أجهزة الصراف الآلي.
	أجهزة الصراف الآلي موجودة في أماكن ملائمة.
	جهاز الصراف الآلي لديه نظام سهل الاستخدام من قبل العملاء.
	خدمات الصراف الآلي متوفرة في أي وقت.
	جهاز الصراف الآلي متصل دائماً بالشبكة.
	الصراف الآلي التابع للمصرف دائماً يحوي نقود.
	جهاز الصراف الآلي لا يعاني من التوقف القصير أو المتقطع بعد إدخال تفاصيل المعاملة المراد تنفيذها.
	جهاز الصراف الآلي ينفذ المعاملات بالدقة المطلوبة.
	تتم معالجة المعاملة المصرفية بسرعة عبر الصراف الآلي.
	المعاملات المنفذة من خلال جهاز الصراف الآلي دائماً آمنة.
	يحتوي الصراف الآلي على لغة دعم مناسبة وملائمة.
	الصراف الآلي يُريح من الانتظار في طابور طويل.
	المصرف يعالج المشكلات المتعلقة بالصراف الآلي بشكل سريع وفوري.
المصرف يُوقف العمل ببطاقة الصراف الآلي فوراً عند طلبنا لذلك.	
المصرف دائماً ما يعوضني عن المشكلات المرتبطة بخلل نظام الصراف الآلي.	
رضا العميل	مدى تلبية الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يحصل عليها العميل لتوقعاته.
	الرضا التام من قبل العميل عن الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يتعامل بها.
	توصية العميل زملائه بالتعامل بالخدمات المصرفية الإلكترونية التي يوفرها المصرف.

تقييم مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية

-دراسة ميدانية على قطاع الصحة في محافظة حماة-

سامر فياض**

د. شيراز طرابلسية*

(الإيداع: 26 تموز 2020 ، القبول: 27 أيلول 2020)

- الملخص -

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية من خلال دراسة ثلاث أبعاد لمرونة الموارد البشرية (مرونة المهارة، مرونة السلوك، مرونة الممارسات)، ولقد شملت عينة البحث على (50) استبانة تم توزيعها بشكل عشوائي على رؤساء الشعب والأقسام في بعض المشافي والمراكز الصحية التابعة للقطاع الصحي في محافظة حماة. وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها: عدم تمتع الموارد البشرية في القطاع الصحي محل الدراسة بالمرونة الكافية للتكيف مع الأزمات الصحية من حيث مرونة سلوكها، ومرونة ممارساتها؛ باستثناء مرونة المهارة فقد دلت إجابات عينة البحث على توفرها بشكل جيد.

ومن أهم التوصيات التي تم تقديمها: ضرورة منح العاملين الحرية في تصرفاتهم وخياراتهم لاتخاذ القرارات الصحيحة وتجنب الأخطاء، ويجب إجراء تغييرات مستمرة في ممارسات الموارد البشرية لتحقيق المواءمة بين نظام الموارد البشرية وتغييرات العمل التي فرضتها الأزمة الصحية.

الكلمات المفتاحية: مرونة الموارد البشرية، الأزمة الصحية.

* أستاذ مساعد- عضو هيئة تدريسية في قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

** طالب دكتوراه - قسم إدارة الأعمال- اختصاص إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

Evaluating the Extent of flexibility of human resources in adapting to health crisis

–A field study on the health sector in Hama Governorate–

D. Shiraz Traboulsi *

Samer Fayad**

(Received: 21 July 2020 , Accepted: 28 September)

Abstract :

This research aims to determine the extent of human resource flexibility in adapting to health crisis by examining three dimensions of human resource flexibility (skill flexibility, behavior flexibility, flexibility of practices), and the research sample included(50) questionnaires distributed randomly to the heads of the divisions and departments in some hospitals and health centers of the health sector in the governorate of Hama.

The most important findings were: The human resources in the health sector under study do not have sufficient flexibility to adapt to health crisis in terms of the flexibility of their behavior and the flexibility of their practices; With the exception of skill flexibility, the answers of the research sample showed that they are well available.

Among the most important recommendations that were presented: The need to give workers freedom in their behavior and options to make the right decisions and avoid mistakes, and continuous changes must be made in human resources practices to achieve compatibility between the human resources system and work changes imposed by the health crisis.

Keywords: Human resource flexibility, health crisis.

*Assistant Professor–Teaching Staff Member in Department of Business Administration – Faculty of Economics–Tishreen University–Lattakia–Syria.

**PhD student–Department of Business Administration–Specialization in Business Administration– Faculty of Economics–Tishreen University–Lattakia–Syria.

1- المقدمة:

يعد القطاع الصحي بمختلف الدول من القطاعات الهامة أثناء حدوث الأزمات ولا سيما الصحية منها فهو المسؤول عن تقديم رعاية صحية كاملة للسكان علاجية كانت أو وقائية، وتمتد خدماته إلى الأسرة في بيئتها المنزلية، كما أنه مركز لتدريب العاملين الصحيين والقيام بالبحوث الاجتماعية والطبية حيث إن تعرض القطاعات بمختلفها للأزمات وتراجع أدائها أو توقفها عن العمل قد يتسبب بأضرار اقتصادية أو مادية أو أمنية أو سياسية يمكن معالجتها مع الأيام؛ إلا أن توقف قطاع الصحة أو تراجع أدائه بمختلف الظروف وخاصة الأزمات قد يسبب فقدان أرواح لا يمكن استرجاعها، وحالات نفسية صعب التعامل معها وحالات مرضية قد تصبح متوارثة، بالإضافة لإرباك الأفراد وزيادة القلق مما يؤدي للفوضى التي تتعكس بشكل سلبي على كافة المجالات وبمختلف القطاعات.

حيث أثبتت التجربة أن قطاعات الصحة بمختلف أنحاء العالم تقريباً ومنها سورية تعيش في بيئة ديناميكية شديدة التغير تسببت بأزمات صحية متزايدة ومستمرة ومصاحبة لتغيرات، وظروف، وتحديات غير متوقعة يصعب التعامل معها وإدارتها بالشكل الجيد كأزمة فيروس كوفيد 19(فيروس كورونا) الذي نشر الخوف والقلق والاضطراب بين الأفراد والدول، وسبب خسائر مادية وبشرية كبيرة، مطيحاً باقتصاد بعض الدول، ومؤدياً لزيادة مرعبة في نسبة العاطلين عن العمل بمعظم القطاعات حيث تم توقف العمل في معظمها باستثناء قطاع الصحة الذي استمر بالعمل بكامل طاقته البشرية والمادية والتقنية المتوفرة، لذلك كان من اللازم على قطاع الصحة ضرورة الانتباه والإسراع للعمل على تطوير قدراته ومناهجه وأساليب عمله ليتكيف مع الأزمات الصحية الطارئة، ويجاري التحديات والظروف التي تخلقها تلك الأزمات للحد من آثارها حيث كلما استطاع ذلك القطاع التكيف مع المتغيرات غير المتوقعة، والظروف المفاجئة المصاحبة للأزمات الصحية كان لديه القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية بثبات واتزان واستمر عمله وكان داعماً لمختلف القطاعات الأخرى.

وبما أن خاصية المرونة تعمل على تهيئة الموارد البشرية للاستجابة للتغيرات اللاحقة، وتحضيرها لمواجهة الظروف والحالات المستعجلة وغير المتوقعة بسرعة وبطريقة صائبة، وعلى اعتبار إن مرونة الموارد البشرية تعد إحدى استراتيجيات الإدارة الحديثة المتبعة للتكيف مع الأزمات ومنها الصحية والتمكّن من التعامل معها، وإن مرونة الموارد البشرية تمثل القدرة التي من خلالها يمكن للقطاع أن يتكيف بسهولة أكبر مع التغيرات البيئية الطارئة فتزيد قدراته الديناميكية مما يساهم في التعامل مع مختلف التحديات والتغيرات الحاصلة، وبما أن مرونة الموارد البشرية تساعد القطاع الصحي على التكيف مع الأزمات الصحية بالاعتماد على قدرته الداخلية المتمثلة بما تمتلكه الموارد البشرية من مهارات وقدرات وسلوكيات تساهم في زيادة مقدرة القطاع الصحي على التكيف بفاعلية وفي الوقت المناسب مع التغيرات والتحديات المتنوعة وغير المتوقعة التي تحدث في بيئة العمل والبيئة المحيطة، وفي إطار العمل على تطوير أساليب للتعامل والتكيف مع الأزمات الصحية، والعمل على استثمار الموارد البشرية لتعزيز الاستفادة منهم حاول هذا البحث تحديد مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة.

2- مشكلة البحث:

عانى قطاع الصحة في سورية ومازال يعاني من تداعيات الحرب التي سببت ضعفاً بالبنى التحتية المادية والتقنية، وعدم القدرة على تجديد التجهيزات الصحية وتأمين القطع التالفة لترميم أضرار الحرب، الأمر الذي سبب تراجعاً في أداء القطاع الصحي وبالتالي في قدرته على التعامل مع الأزمات ولا سيما الصحية، ولقد أكد بعض الباحثين السوريين على ضرورة تحسين طريقة التعامل مع الأزمات وكيفية إدارتها في القطاع الصحي كدراسة(عبد الرحمن وإبراهيم، 2018)، ثم ظهرت أزمة فيروس كوفيد 19 التي زادت الخناق على القطاع الصحي السوري سواء من خلال صعوبة احتوائه وعدم وجود لقاح له أو من خلال زيادة عدد المصابين به، وعلى اعتبار أن قطاع الصحة مثله مثل باقي القطاعات السورية يحاول تطوير قدراته ومناهجه

وأساليبه لمجابهة التغيرات ومتطلباتها ومجاراة التطورات الحاصلة؛ كان لا بد من تفحص الأساليب والاستراتيجيات التي تساعد ذلك القطاع على التكيف مع الأزمات الصحية، وبما أن التحديات والظروف التي تخلقها الأزمات يمكن مواجهتها والتكيف معها من خلال موارد بشرية مرنة متميزة بمهارات وسلوكيات وممارسات تواكب وتساير التغيرات والتحديات التي حدثت وتحدث وستحدث؛ كان من اللازم والضروري تقييم مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية على اعتبار أن مرونة الموارد البشرية تعد إحدى الاستراتيجيات المطبقة لتحسين القدرة على التكيف مع الأزمات، وبناء عليه قام الباحث بدراسة استطلاعية لعينة من العاملين في القطاع الصحي في محافظة حماة قوامها 10 عاملين، وذلك لملء استبانة يضم عدداً من الأسئلة تركزت حول مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية ومن أهم تلك الأسئلة:

- هل يمتلك العامل مهارات متنوعة تساعد في التعامل مع الأزمات الصحية؟
 - هل يوجد اهتمام بالتدريب المستمر للتعامل مع الأزمات الصحية المحتملة؟
 - هل يتم تشكيل فرق عمل مختلفة ومتعددة للتعامل مع الأزمات الصحية؟
 - هل يتم اتباع نفس السلوك في التعامل مع الأزمات الصحية المختلفة؟
 - هل يوجد حرية في الاختيار والتصرف عند التعامل مع الحالات المستعجلة؟
 - هل يتم تشجيعكم مادياً أو معنوياً للتخفيف من الضغوطات التي تحدث نتيجة الأزمات الصحية؟
- وكانت الإجابات متفاوتة بين الموافق وغير الموافق وهذا يدل على وجود مؤشرات لمشكلة بحثية هامة حول مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية، حيث لاحظ الباحث من خلال الإجابات والمقابلات مع العاملين وجود بعض جوانب الضعف في مرونة المهارات وسلوكيات العاملين المتبعة للتعامل مع الأزمات الصحية، ووجود بعض جوانب القصور في مرونة ممارسات الموارد البشرية التي تتبعها الإدارة للتكيف مع الأزمات الصحية.
- وبناءً على ما سبق وبالإعتماد على المراجعة الأدبية التي قام بها الباحث يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل البحثي الآتي: **ما مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة؟** وينتفع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى مرونة مهارة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة؟
- ما مدى مرونة سلوك الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة؟
- ما مدى مرونة ممارسات الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة؟

3- أهمية البحث:

- **الأهمية النظرية:** تتبع أهمية البحث من الناحية النظرية من خلال النقاط الآتية:
- تسليط الضوء على كل من مفهوم مرونة الموارد البشرية، ومفهوم الأزمة الصحية.
- إن الأزمات الصحية وكيفية مواجهتها والتعامل معها هي مسألة على قدر كبير من الأهمية ولا سيما في الوقت الراهن، حيث يواجه العالم تحديات صحية خطيرة.
- أهمية مرونة الموارد البشرية التي أثبتت دورها المهم في ظل البيئة الديناميكية، فقد أشارت الأبحاث أن المنظمات التي تتمتع مواردها البشرية بالمرونة لديها قدرة على التطور والاستمرار بمختلف الظروف وحالات عدم التأكد.
- **الأهمية العملية:** تتبع أهمية البحث من الناحية العملية من خلال النقاط الآتية:
- يعد القطاع الصحي من أكثر القطاعات عرضة للأزمات الصحية المختلفة، ويؤدي دوراً مهماً في تقديم مختلف الخدمات الصحية، وفي التعامل مع الأزمات على اختلافها ولا سيما الصحية.

- إن القطاع الصحي السوري يعيش ضمن بيئة شديدة التغير تخلق أزمات صحية متتالية ومتزايدة مما توجب عليه البحث بشكل مستمر عن أساليب جديدة للتكيف مع تلك الأزمات.
- يمكن أن تعود نتائج وتوصيات هذا البحث بالفائدة على القطاع الصحي، وذلك من خلال وضع الخطط والسياسات المناسبة لاستثمار الموارد البشرية وتعظيم مرونتها الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على قدرة القطاع الصحي في التكيف مع الأزمات الصحية.

4- أهداف البحث: سعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مدى مرونة مهارة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة.
 - تحديد مدى مرونة سلوك الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة.
 - تحديد مدى مرونة ممارسات الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة.
- 5- فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية: لا توجد مرونة موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة. وينبثق عنها ثلاث فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد مرونة مهارة موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد مرونة سلوك موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد مرونة ممارسات موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة.

6- منهجية البحث: يتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم جمع البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على مختلف الكتب والأبحاث والمجلات، وتم جمع البيانات الأولية باستخدام استبانة تم تنظيمها بالعودة إلى الأدبيات المنشورة، وتم توزيعها عشوائياً على عينة البحث، وتم تحليل إجابات العينة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

7- حدود البحث:

- الحدود الزمنية: بين شهري تموز وآب من عام 2020.
- الحدود المكانية: القطاع الصحي في محافظة حماة في الجمهورية العربية السورية.
- الحدود البشرية: رؤساء الشعب والأقسام في القطاع الصحي (مشافي، مراكز صحية، عيادات صحية،...) انطلاقاً من دورهم في التعامل المستمر مع العاملين من حيث المتابعة والإشراف وتقييم الأداء بمختلف الظروف والتحديات والأزمات، وكونهم على تواصل مستمر مع الإدارة العليا واطلاع على ما تجرّه من تغيرات.

8- الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية:

1- دراسة: الفرحاني (2019) بعنوان: دور مرونة الموارد البشرية في فاعلية إدارة الأزمات (دراسة استطلاعية لعينة من مدراء الأقسام ورؤساء الشعب في ديوان محافظة الديوانية).

أهداف الدراسة: تحديد مدى مرونة الموارد البشرية وفاعلية إدارة الأزمات في ديوان محافظة المدينة في العراق، والعلاقة التي تربط بين مرونة الموارد البشرية وفاعلية إدارة الأزمات.

منهجية الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليل في دراسته، تمثل مجتمع الدراسة بمدراء الأقسام ورؤساء الشعب في ديوان محافظة الديوانية في العراق، تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الثانوية حيث تم توزيع (44) استبانة

بشكل قصدي على مجتمع البحث، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.V.20) و (SMART PLS) لتحليل البيانات والنتائج.

بعض نتائج الدراسة: تبين وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة لمرونة الموارد البشرية بأبعاده (مرونة المهارة، مرونة السلوك، مرونة ممارسة الموارد البشرية) في فاعلية إدارة الأزمات.

بعض توصيات الدراسة: ضرورة اهتمام المنظمة المبحوثة (ديوان المحافظة) بمهارات وممارسات الموارد البشرية لزيادة المرونة والوصول بها إلى المستوى المطلوب لإدارة الأزمات، ومن أجل تحقيق الفاعلية في إدارة الأزمات على المنظمة المبحوثة (ديوان المحافظة) الاهتمام بمرونة الموارد البشرية لوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة.

2- دراسة: العنزي (2020) بعنوان: العلاقات العامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وإدارة الأزمة الصحية (دراسة تحليلية لإدارة أزمة فايروس كوفيد19 عبر صفحة وزارة الصحة في فيسبوك للمدة من 2020/3/31 حتى 2020/4/21).

أهداف الدراسة: تحديد الجهود الاتصالية التي قامت بها العلاقات العامة في وزارة الصحة والبيئة العراقية في إدارة الأزمة الصحية الخاصة بانتشار فيروس (كوفيد19) عبر موقع الفيسبوك.

منهجية الدراسة: اتبعت الباحثة المنهج المسحي في دراستها، وتحدد مجتمع البحث في الصفحة الرسمية لوزارة الصحة والبيئة العراقية على موقع الفيسبوك، وتم استعمل أسلوب الحصر الشامل لما نشر في الموقع الرسمي للوزارة، تم استخدام أدواتي الملاحظة العلمية وتحليل المضمون كأدوات للبحث.

بعض نتائج الدراسة: تبين وجود للعلاقات العامة في وزارة الصحة والبيئة العراقية دوراً في إدارة الأزمة الصحية رغم طابع الأزمة المفاجئ، امتلاك ممارسي العلاقات العامة في الوزارة المهارات الاتصالية اللازمة للتأثير في الجمهور رغم حالة الضغط والاضطراب.

بعض توصيات الدراسة: الإعداد المسبق لبرامج علاقات عام وقائية وعلاجية خاصة بالأزمات الصحية، الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة في مجال العلاقات العامة ومواجهة الأزمات الصحية.

- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Alibakhshi و Mahmoudi (2016) بعنوان: The relation between flexibility of human resources and performance indexes of selected hospitals of Tehran Medical Sciences University.

(العلاقة بين مرونة الموارد البشرية ومؤشرات الأداء للمستشفيات مختارة من جامعة طهران للعلوم الطبية)

أهداف الدراسة: تقييم معدل المرونة في الموارد البشرية ومؤشرات الأداء في مستشفيات جامعة طهران للعلوم الطبية وتحديد العلاقة المحتملة بين هذه المتغيرات.

منهجية الدراسة: اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في دراستهم، تمثل مجتمع البحث بالعاملين في خمس مستشفيات في جامعة طهران للعلوم الطبية، اعتمدت الاستبانة لجمع البيانات حيث تم استخدام طريقة العينات العشوائية الطبقيّة لأخذ العينة التي بلغت (317) استبانة.

بعض نتائج الدراسة: هناك تأثير لمرونة الموارد البشرية في مؤشرات الأداء في المستشفيات المبحوثة.

بعض توصيات الدراسة: يجب على السلطات وواضعي السياسات اعتماد سياسات إدارة الموارد البشرية لخلق المرونة في الموارد البشرية وتحسين أداء المستشفيات وتعديل حالة المستشفيات.

2- دراسة: Mirzapour وآخرون (2019) بعنوان: The strategic role of human resource management in crisis management considering the mediating role of organizational culture

(الدور الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية في إدارة الأزمات مع مراعاة الدور الوسيط للثقافة التنظيمية).
أهداف الدراسة: تحديد دور إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية في إدارة الأزمات مع مراعاة وجود الثقافة التنظيمية ورأس المال الفكري كمتغيرات وسيطة.

منهجية الدراسة: اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في دراستهم، وتمثل مجتمع البحث بالعاملين في محافظة ثران في إيران، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغت (225) عاملاً.
بعض نتائج الدراسة: يوجد تأثير إيجابي وكبير لإدارة الموارد البشرية الاستراتيجية والثقافة التنظيمية ورأس المال الفكري في إدارة الأزمات، وتؤكد على الدور الوسيط للثقافة التنظيمية ومتغيرات رأس المال الفكري في النموذج.
بعض توصيات الدراسة: يجب على المنظمة توفير بيئة مناسبة للمبدعين، ويجب جذب والحفاظ على القوى القادرة على التكيف مع الثقافة التي تحكم المنظمة، ويجب على مسؤولي المنظمة العمل على توفير خطة لتعزيز قدرة العاملين على التكيف.

من خلال المراجعة الأدبية التي قام بها الباحث **لاحظ:** أن الدراسات السابقة أكدت على أهمية تعظيم قدرة المنظمات على التكيف مع الأزمات، وعلى أهمية مرونة الموارد البشرية في التأثير على أداء المنظمة وتعزيز مقدرات العاملين للتكيف مع البيئة الديناميكية المتغيرة، وحددت الدور الإيجابي الذي تلعبه مرونة الموارد البشرية في التأثير على إدارة الأزمات، ولقد تشابهت دراسة الباحث مع الدراسات السابقة من حيث التركيز على أهمية مرونة الموارد البشرية ودورها في مواجهة الأزمات، وكان الاختلاف من حيث محاولة تقييم مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي السوري محل الدراسة.

9- المواد وطرائق البحث:

1- مرونة الموارد البشرية:

1-1- مصطلح المرونة:

عرف Nikkha و آخرون (2019: 37) المرونة بأنها متغير يجعل المنظمة تعمل بشكل أفضل ضد التغييرات واتخاذ القرار الصحيح في حالات عدم اليقين وتجعل الجو صحياً وتنافسياً في نفس الوقت مما يمكن من زيادة القدرة على العمل والنشاط على الرغم من التغييرات المتتالية في البيئة، وبما أن أي تغيير يتطلب طاقم عمل وإدارة قابلة للتكيف ومتوافقة مع ذلك التغيير، ويؤكد Volberda (1996: 362) فإن المرونة تفرض خلق وتطوير وتحريك حافظة متنوعة ومتجددة من الكفاءات؛ هذه الحافظة من المفترض أن تحسن قدرة التأقلم المحلية في المنظمة فكل فرد في جميع المستويات التنظيمية يمكن أن يساهم بفعل كفاءته وتوسيع مجال قراره وتحفيزه على مواجهة الظروف والحالات المستعجلة وغير المتوقعة بسرعة وبطريقة صائبة، حيث بحسب rezaei وآخرون (2015: 491) تعمل المرونة على تقوية الموارد البشرية للاستجابة للتغيرات اللاحقة وتزويدهم بالقدرة على إجراء التغييرات اللازمة داخلهم لإجراء التنسيق مع التغييرات المنفذة في إجراءات العمل، فالسبتي (2017: 46) يؤكد على أن الموارد البشرية في المنظمة الحديثة تمثل المصدر الحقيقي لتكوين القدرة التنافسية وتعزيزها، حيث يشير العديد من الخبراء في مجال الإدارة إلى أن تحقيق التميز في أداء منظمة القرن الواحد والعشرين لن يستند لمجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب بل يستند في المقام الأول إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة من هذه الموارد، حيث أشار Pulakos وآخرون (2000) إلى أن عملية التطوير والتجديد والتطبيق لهذه الموارد هي التي تستطيع أن تقدم المرونة التي تقود إلى تعزيز القدرات الديناميكية للمنظمة وبالتالي تحقيق الأداء التنظيمي المستدام في البيئة المتغيرة، فقد أصبحت هنالك حاجة متزايدة لتوظيف العاملين الذين يتصفون بالقدرة على التكيف لكي يؤديوا أعمالهم بشكل فاعل وبمهارات متنوعة ومتعددة وفي مختلف المواقف.

1-2- تعريف مرونة الموارد البشرية:

بحسب Ngo وآخرون (2011: 2) فقد عرف كل من Wright و Snell المرونة في إدارة الموارد البشرية على أنها مدى امتلاك الموارد البشرية للمنظمة المهارات والمراجع السلوكية التي يمكن أن توفر خيارات ثابتة لمتابعة البدائل الاستراتيجية في البيئة التنافسية للمنظمة، وكذلك مدى إمكانية تحديد ممارسات إدارة الموارد البشرية الضرورية وتطويرها وتنفيذها بسرعة لزيادة المرونة المتأصلة في تلك الموارد البشرية، وبحسب الطائي والتميمي (2016: 42) فقد أكد كل من Glinow و Milliman إلى أن مرونة الموارد البشرية تشير إلى قدرة إدارة الموارد البشرية في تسهيل ومساعدة المنظمة على التكيف بصورة فاعلة في الأوقات المناسبة وحسب المتغيرات البيئية الخارجية والداخلية للمنظمة.

وبحسب محمد (2018: 173) فإن Sanchez و آخرين يؤكدون على أن مرونة الموارد البشرية تمثل قدرة نظام الموارد البشرية على الاستفادة من المهارات والسلوكيات الحالية للعاملين في مجموعة متنوعة من الوسائل من خلال إعادة تشكيل أو إعادة التخصيص لاستعمال ممارسات الموارد البشرية ذات الصلة، ووفقاً للطائي والتميمي (2016: 43) فإن Zolin وآخرين يؤكدون على أنها قدرة المنظمة على التكيف بفاعلية مع المتطلبات المتنوعة لبيئتها الخارجية والداخلية ويتوقعات محسوبة، وبحسب Garcia وآخرون (2017: 5) فإن مرونة الموارد البشرية تمثل القدرة التي من خلالها المنظمة يمكن أن تتكيف بسهولة أكبر مع التغيرات الطارئة البيئية، ومن وجهة نظر الباحث فإن مرونة الموارد البشرية تمثل مقدرة الموارد البشرية في تسهيل قابلية المنظمة على التكيف مع مختلف التغيرات الخاصة من خلال امتلاك العاملين لمجموعة من المهارات والسلوكيات التي تمكنهم من اختيار عدة بدائل استراتيجية لمجابهة ومجاراة مختلف التغيرات، وتكون تلك المهارات والسلوكيات مدعومة بجملة من الممارسات التي تعظم مرونة المهارات والسلوكيات كالتحفيز، والتشجيع المعنوي، والدورات التدريبية... الخ.

1-3- أبعاد مرونة الموارد البشرية:

أكد Ngo وآخرون (2011: 2) على أن معظم الباحثين ومنهم Bhattacharya et al و Wright & Snell أتفقوا على أن مرونة الموارد البشرية تتكون من ثلاثة أبعاد، فبحسب الطائي والتميمي (2016: 44) يمكن للمنظمة التي تمتلك مرونة الموارد البشرية الحفاظ على الملاءمة الديناميكية التي تغير الاحتياجات الاستراتيجية التي تفرضها البيئة من خلال إعادة توزيع مهارات الموارد البشرية وتعديل سلوكيات وممارسات الموارد البشرية، وإن تلك الأبعاد هي كالاتي:

- مرونة مهارة الموارد البشرية: أكد Ngo وآخرون (2011: 2) بأنها تشير إلى عدد الاستخدامات البديلة المحتملة التي يمكن تطبيق مهارات الموظف عليها وكيف يمكن إعادة توزيع الأفراد ذوي المهارات المختلفة بسرعة، فإذا كان موظفو المنظمة يمتلكون مجموعة متنوعة من المهارات ويمكنهم أداء واجبات وظيفية مختلفة عند الطلب يقال أن المنظمة تتمتع بدرجة عالية من المرونة لمهارات الموظفين، وبحسب الفرحاني (2019: 26) فإن مرونة المهارة تشير إلى قابلية العاملين للحصول على المهارات والقدرات المطلوبة لتنفيذ المهام أو الواجبات الجديدة وهذا من خلال التدريب واستغلال الفرص لتعلم أشياء جديدة تتفهم في المستقبل.
- مرونة سلوك الموارد البشرية: والتي تشير بحسب Ngo وآخرون (2011: 2) إلى مدى امتلاك الموظفين لمجموعة واسعة من النصوص السلوكية التي يمكن تكييفها مع المتطلبات الخاصة بالوضع فإذا كان الموظفون قادرين على تطبيق هذه النصوص السلوكية بشكل مناسب في ظل ظروف مختلفة بدلاً من اتباع إجراءات العمل نفسها يمكن للمنظمة تعديل المواقف المتغيرة والاستجابة لها وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية، ووفقاً للفرحاني (2019: 27) فإنها تشير إلى قابلية العاملين على تكييف استجاباتهم للمواقف والظروف الجديدة بالاعتماد على الارتجالية والبدئية وليس باعتماد نمط ثابت من الفعل من خلال تعديلهم لسلوكهم.

- مرونة ممارسات الموارد البشرية: ووفقاً لـ Ngo وآخرين (2011: 2) فقد تم تعريفها من قبل Bhattacharya وآخرين على أنها مدى تكييف ممارسات الموارد البشرية للمنظمة وتطبيقها عبر مجموعة متنوعة من المواقف أو عبر مواقع أو وحدات مختلفة من المنظمة، والسرعة اللازمة لذلك التكيف والتطبيق، وأن المنظمة التي تمتلك هذا النوع من المرونة لا تخلق فقط قيمة مثل تحقيق الاتساق الاستراتيجي عبر وحدات مختلفة وتعزيز الاستجابة للتغيرات البيئية، ولكن أيضاً بناء قدرة يصعب تقليدها وغير قابلة للاستبدال، وأكد الفرحاني (2019: 28) إلى أنها تشير إلى قابلية العاملين على العمل الجماعي والتشارك بالآراء والأفكار لتحقيق الأهداف المشتركة في العمل، وفي بعض الأحيان يتضمن نشاطات تعاونية وتشاركية خارج المنظمة مثل مع المستفيدين.

2- الأزمات الصحية:

2-1- مصطلح الأزمة:

بحسب اليوسفي (2015: 32) يشير التعريف اللغوي لمصطلح الأزمة وفق معجم Webster إلى أنها نقطة تحول إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، وأنها لحظة حاسمة أو وقت حرج، وأنها وضع أو موقف بلغ مرحلة حرجية، وبحسب كل من عبد الرحمن وإبراهيم (2018: 416) فإنه يمكن تعريفها على إنها موقف يواجهه متخذ القرار يفقد فيه القدرة على السيطرة عليه أو على اتجاهاته المستقبلية، ويشير حمدونة إلى إنها لحظة فاصلة وحرجية في حياة المنظمة تنشأ في ظل حالة من التوتر وضعف الثقة وعدم الاستقرار، ووفقاً لليوسفي (2015: 34-35) فقد عرفها Booth بأنها موقف يواجه الفرد أو الجماعة أو المنظمة، ولا يمكن مواجهته بالأساليب الروتينية المعتادة لديهم، ويكون هناك ضغط أو توتر بسبب التغيير المفاجئ، وقد أكد أبو قحف على أنها حدث وموقف مفاجئ وغير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء، وهي حدث فجائي غير متوقع يتضمن عنصر المفاجأة. **ومن وجهة نظر الباحث فإن الأزمة حدث طارئ لا تستطيع المنظمة السيطرة عليه ويسبب توقف أو تراجع حرج في حركة العمل مهدداً تحقيق الأهداف المطلوبة للمنظمة في الوقت المحدد، ويتطلب اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد معتمداً العامل على مهارته وثمار تدريبه لهذه المواقف، وسلوكه السريع في التكيف مع التغيرات الحاصلة والعمل الجماعي.**

2-2- أنواع الأزمات:

يشير سليطين (2017: 153) إلى وجود العديد من التقسيمات للأزمات تختلف بحسب مصدر الأزمة وآثارها ومدتها ومن تلك التصنيفات تصنيفات Brent والتي كانت كالاتي: أزمة فورية: لا يمكن أن تجهز المنظمة لها خطة، وأزمة صاعدة: قد تكون المنظمة قادرة على أن تحدها أو توقفها، وأزمة ثابتة: لأسابيع أو شهور أو سنوات، ووفقاً لسليطين (2017: 154) فقد قدم Gundel نموذجاً مصنفاً للأزمات إلى أربعة أنواع تبعاً لقابلية التنبؤ بالأزمة، وإمكانية التأثير فيها؛ فكانت الأنواع الآتية:

- الأزمات التقليدية: إمكانية التنبؤ وقابلية التأثير فيها معروفة كأزمة انفجار مصنع كيماوي.
- الأزمات غير المتوقعة: نادرة الحدوث لا يمكن التنبؤ بها، وقابلية التأثير فيها معروفة كحوادث الحرائق.
- الأزمات العنيفة: يمكن توقع حدوثها، إلا أنه من النادر التأثير فيها كالهزة الأرضية.
- الأزمات الأساسية: نادرة الحدوث ومجهولة كونها تجمع بين غياب القدرة على التنبؤ وإمكانيات التأثير المقيدة كالهجمات الإرهابية.

وبحسب الرويلي (2013: 17-20) فإن الأزمات تصنف إلى كل من أزمة سياسية، وأزمة اجتماعية، وأزمة اقتصادية، وأزمة صحية، وأزمة أخرى ناتجة عن كوارث بيئية.

2-3- تعريف الأزمة الصحية:

أشار العنزى (2020: 471) إلى أن الأزمات الصحية هي حالة من الخوف والتوتر والقلق تصيب الأفراد نتيجة أوبئة وأمراض خطيرة في ظل استجابة ضعيفة ورعاية صحية غير كافية من أجهزة ومنظمات الدولة المعنية وقد تكون ناتجة عن أمراض أو حالات نفسية أو كوارث، وإن الأزمة الصحية الناتجة من انتشار الأمراض سرعان ما تتحول إلى أزمة إقليمية ثم دولية وهو ما أسهم في أزمة انتشار فيروس كوفيد19، حيث وضعت منظمة الصحة العالمية الخطط والبرامج الخاصة لمواجهتها وحشدت الجهود من الأطباء والفرق الصحية لتقديم الدعم لدول العالم المختلفة للحد من تزايد الأزمة الصحية والتقليل من مخاطرها (العنزى، 2020: 471)، وبحسب موقع ويكيبيديا (2020) فإنها حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية، وقعت أساساً في الأخطار الطبيعية، من مكان معين لتشمل الكوكب بأسره. للأزمات الصحية عموماً آثار كبيرة على صحة المجتمع، والخسائر في الأرواح والاقتصاد. قد تنجم عن الأمراض أو العمليات الصناعية أو سوء السياسات (www.wikipedia.org 2020/7/20).

ومن وجهة نظر الباحث فالأزمة الصحية هي أزمة ناتجة عن حالات نفسية أو أمراض منتشرة يصعب السيطرة عليها واحتوائها قد تسببها الكوارث في بعض الأحيان، وتسبب حالة من الخوف والقلق والإرباك بين أفراد المجتمع، وتراجع في أداء مختلف قطاعات المجتمع المصاب، وقد تنتشر محلياً ودولياً لتؤدي إلى خسائر مادية واقتصادية، وتغير بالعادات والتقاليد، وتتطلب إجراءات صحية صارمة في محاولة لمواجهتها.

2-4- خصائص الأزمات: رغم اختلاف الباحثين في تصنيف الأزمات إلا أنها تتميز بخصائص يتفق عليها معظم الباحثين حيث بحسب الحدراوي والخفاجي (2010: 195) فإن الأزمات تتميز بالخصائص الآتية:

- 1- نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى مواجهة الظروف الطارئة.
- 2- تسود فيها حالة عدم التأكد ونقص المعلومات.
- 3- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود وقت لإصلاح الخطأ.
- 4- تنقص فيها التحكم في الأحداث والسيطرة عليها.
- 5- المفاجئة والسرعة التي تحدث بها.
- 6- التهديد الشديد للمصالح والأهداف.

3- دور مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية:

وفقاً للحدراوي والخفاجي (2010) فإن الأزمات على اختلافها تفرض ظروفاً طارئة وحالة عدم تأكد، وتحدث بسرعة؛ الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات بشكل سريع مع عدم وجود احتمال للخطأ، فقد أكد اليوسفي (2015) على أنها حدث فجائي غير متوقع يتضمن المفاجأة فلا يمكن مواجهتها بالأساليب الروتينية المعتادة، لذلك أشار الفرحاني (2019) إلى ضرورة الاستعداد دائماً للتعامل مع الأزمات لكن لا يمكن للفرد أبداً أن يكون على استعداد تام للتعامل مع مثل هذه الأحداث بنجاح ما لم يتم العمل على تدريبه وتطويره بشكل جيد؛ وأن يكون استباقياً ويركز على الأساليب التي تتسم بالمرونة والمتانة باستمرار.

وكما أكد العنزى (2020) فإن الأزمات الصحية الناتجة عن أمراض أو حالات نفسية أو كوارث سرعان ما تتحول إلى أزمة إقليمية ثم دولية الأمر الذي يفرض على منظمة الصحة العالمية أن تضع الخطط والبرامج الخاصة لمواجهتها وحشد الجهود من الأطباء والفرق الصحية لتقديم الدعم لدول العالم المختلفة للحد من تزايد الأزمة الصحية والتقليل من مخاطرها، ولكن وفقاً للرويلي (2013) فإن التعامل مع الأزمات الصحية يتطلب وجود موارد (قياديين، وخبراء، وفنيون، الخ) تتوفر فيها الخصائص الآتية: (تحقيق مستوى عالي من التنسيق والاتصالات الأفقية والرأسية، تنوع التخصصات وتكاملها، القدرة على التعاون والعمل المشترك، المرونة والقدرة على التحرك السريع) حيث أكد Garcia وآخرون (2017) على أن قدرة المنظمة على

التكيف بفاعلية وفي الوقت المناسب مع المطالب المتغيرة أو المتنوعة من بيئتها يتم من خلال تطبيق مرونة الموارد البشرية، وبما إن دراسة الفرحاني(2019) تؤكد على أن مرونة الموارد البشرية بأبعادها(مرونة المهارة، مرونة السلوك، مرونة ممارسة الموارد البشرية) تلعب دور إيجابي في فعالية إدارة الأزمات والتكيف معها، لذلك من وجهة نظر الباحث فإنه من اللازم والضروري على الموارد البشرية في القطاع الصحي التمتع بدرجة عالية من المرونة لتتمكن من مسابرة التغيرات الحاصلة والتكيف معه؛ فالتعامل مع الأزمات الصحية يتم من خلال الاعتماد بشكل أساسي على الموارد البشرية التي تكون على اتصال مباشر مع المصابين، وتعمل بشكل مستمر لمعالجة المصابين وإيجاد العلاج المناسب في ظل ظروف صعبة ومتغيرة باستمرار، ولا سيما الظروف التي عاشها ويعيشها القطاع الصحي السوري، وبالاعتماد على الأدبيات المنشورة حول هذا الموضوع يمكن توضيح دور مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية من وجهة نظر الباحث كالآتي:

- إن الأزمات الصحية تفرض تحديات مفاجئة قد تكون متعلقة بحياة أو موت تتطلب اتخاذ القرارات بسرعة بالاعتماد على ما يمتلكه المورد البشري من مهارات وخبرات، وأن يقدم العامل أكثر من خدمة في وقت واحد، أو أن يضطر إلى الانتقال لقسم آخر أو العمل خارج منظمته أو العمل ضمن فرق، وإن ذلك يمكن تحقيقه من خلال تعظيم مرونة مهارة الموارد البشرية لزيادة تنوع مهارات الموارد البشرية، واكتساب مهارات جديدة تمكنهم من التعامل مع مختلف المتغيرات الحاصلة في بيئة العمل والبيئة المحيطة التي تفرضها الأزمات.
- إن الأزمات الصحية تصاحبها تحديات وحالات غير متوقعة تسبب حالة من الضغط والقلق، وتغيرات مستمرة في ظروف العمل فيجب على الموارد البشرية أن تتمتع بمرونة في السلوك لتكون قادرة على تقبل التغيرات الحاصلة من خلال اتباع سلوكيات مختلفة تتناسب مع مختلف متطلبات العمل المتغيرة، والتمتع بحرية التصرف وفقاً للظروف والمتغيرات الحاصلة الأمر الذي يشجعها على الإبداع في التعامل مع مختلف الحالات المفاجئة وغير المؤكدة، وبالتالي تقبل التغيرات بسهولة مما يساهم في تقليل الضغوط التي تحدثها الأزمات الصحية.
- إن مجاراة الأزمات الصحية والاستمرار في التكيف معها يتطلب تعظيم مرونة مهارة وسلوك الموارد البشرية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مرونة ممارسات الموارد البشرية التي تتضمن تشجيع العمل الجماعي بين الأفراد والتشارك بالأراء والأفكار فتبادل المعلومات والتواصل المستمر بين الأفراد خلال الأزمات عنصر هام لزيادة فعالية التعامل معها، ويساهم في زيادة خبرات ومهارات العاملين وبالتالي تعظيم مرونة المهارات، بالإضافة إلى أن العمل على تشجيع العاملين وتحفيزهم ليكونوا قادرين على مجابهة كافة الظروف غير المتوقعة بروح معنوية عالية تساهم في زيادة الثقة باتخاذ القرارات الصحيحة واختيار أنسب البدائل لإتباعها وبالتالي تعظيم مرونة السلوك لديهم.

10- النتائج والمناقشة:

- 1- **مجتمع البحث وعينته:** يتمثل مجتمع الدراسة برؤساء الشعب والأقسام في قطاع الصحة في محافظة حماة(المشافي، مراكز الصحة، العيادات الصحية، الخ) لكن بسبب الحجم الكبير لمجتمع البحث، والتجانس الكبير في مجتمع البحث عمد الباحث لأخذ عينة عشوائية ميسرة من رؤساء الشعب والأقسام في كل من(المشفى الكندي الخاص في السقيلية، مشفى مصياف الوطني، مشفى السقيلية الوطني، مركز الصحة الإشرافي في السقيلية، مركز الصحة الإشرافي في محردة، مركز الصحة الإشرافي في مصياف) التي بلغ حجمها(70)استبانة، وبعد جمعها وفحصها كان الصالح منها للتحليل(50)استبانة.
- 2- **أداة الدراسة** استخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية مع عينة البحث حيث تم وضع عبارات لقياس المتغير بالاعتماد على الدراسات السابقة من خلال تنظيم استبانة حول مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية مكونة من 15 عبارة، وقسمت الاستبانة إلى ثلاث محاور (مرونة المهارة، مرونة السلوك، مرونة ممارسات

الموارد البشرية) لكل محور خمس أسئلة، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي حيث قابل كل عبارة خمس درجات من الموافقة أو عدمها، وقسم الباحث الدراسة الميدانية إلى قسمين رئيسيين كالآتي:

2-1- اختبار ثبات وصدق المقياس: لحساب ثبات المقياس تمّ حساب معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة حيث يوضح الجدول (1) إن قيمة معامل ألفا كرونباخ الكلية يساوي 0.706 وهي أكبر من 0.70، وهذا يدل على ثبات البيانات وصلاحياتها للدراسة، ولا داعي لحذف أي من العبارات.

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ للاستبانة Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.706	15

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

ولاختبار صدق محتوى عبارات الاستبانة قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة، حيث يظهر الجدول (2) أن جميع العلاقات الناتجة كانت معنوية وذلك مؤشراً على صدق المقياس، وبذلك يكون الباحث تأكد من صدق وثبات الاستبانة، وأصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق.

الجدول رقم (2): معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة والمتوسط الإجمالي للاستبانة

المحور	معامل الارتباط بيرسون	احتمال الدلالة
مرونة مهارة الموارد البشرية	.545**	.000
مرونة سلوك الموارد البشرية	.466**	.001
مرونة ممارسات الموارد البشرية	.775**	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

2-2- اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد مرونة مهارة موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة: بالاعتماد على اختبار t لعينة واحدة وبالمقارنة مع متوسط الحياد/3 في مقياس ليكرت تبين للباحث من خلال الجدول (3) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها حيث كان قيمة المتوسط لكل من العبارات رقم (1، 4، 5) أكبر من (3)، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على قيام العامل بعدة وظائف بوقت واحد، وتنقل العاملين بسرعة بين الوظائف بمختلف الأقسام، واستخدام فرق العمل للتعامل مع متطلبات الأزمة الصحية، وفي حين أنّ قيمة المتوسط لباقي العبارات رقم (2، 3) كانت أقل من (3) هذا يعني عدم موافقة أفراد العينة على قدرة العاملين خلال الأزمة الصحية على اكتساب المهارات الجديدة بسرعة، واستخدام تلك المهارات الجديدة بسرعة.

الجدول رقم (3): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور مرونة مهارة الموارد البشرية

العبارة	Mean	Sig.(2-tailed)
1.ينجز العامل خلال الأزمة الصحية مجموعة واسعة من الوظائف المتاحة في وقت واحد.	4.140	.000
2.يكتسب العاملون المهارات الجديدة بسرعة عالية خلال الأزمة الصحية.	2.360	.000
3.يستطيع العاملون وضع المهارات الجديدة موضع الاستخدام بسرعة عالية للتعامل مع متغيرات الأزمة الصحية.	2.420	.000
4.تستخدم فرق العمل بالاعتماد على مهارات العاملين المتنوعة في إدارة تقلبات وتغيرات العمل التي أحدثتها الأزمة الصحية.	3.920	.000
5.يتنقل العاملون بين مختلف الوظائف في مختلف الأقسام بسرعة للتعامل مع الظروف المتغيرة للأزمة الصحية.	4.000	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية: للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث بالاعتماد على اختبار ستوديننت T لعينة واحدة لمحور مرونة مهارة الموارد البشرية، وظهرت النتائج كما هي وارده في الجدول رقم(4).

الجدول رقم (4): اختبار T لعينة واحدة (مرونة مهارة الموارد البشرية) One-Sample Statistic

مرونة المهارة	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Sig.(2-tailed)	T
	3.368	.68852	.09737	.000	3.779

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يظهر من الجدول رقم(4) الآتي: إن قيمة المتوسط لمحور مرونة مهارة الموارد البشرية(3.368)أعلى من قيمة المتوسط الحياد وبالتالي الأفراد يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الأول(مرونة مهارة الموارد البشرية)، وإن قيمة احتمال الدلالة(sig=0.000)أصغر من مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)بالتالي يوجد فروق معنوية ذات دلالة بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحياد لذلك يمكن اعتماد متوسط الحياد للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها. وبناء على ما سبق يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة المصاغة على النحو الآتي: توجد مرونة مهارة الموارد البشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية.

2- الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد مرونة سلوك الموارد البشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة: بالاعتماد على اختبار t لعينة واحدة وبالمقارنة مع متوسط الحياد/3 في مقياس ليكرت يظهر الجدول(5) أنّ قيمة احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها حيث نجد أن قيمة متوسط كل من العبارات رقم(7، 9) أكبر من(3) هذا يعني موافقة أفراد العينة على أن العاملون يجرون تغييرات مستمرة في طريقة تنفيذ الأعمال والأنشطة اليومية بما يتناسب مع المتغيرات، ويستجيبون بسرعة لمتغيرات بيئة العمل خلال الأزمة الصحية، في حين أنّ قيمة المتوسط لكل من العبارات(6، 8، 10)كانت أقل من(3)هذا يعني عدم موافقة أفراد العينة على أن العاملين يستخدمون حريتهم الشخصية في اتخاذ القرار، وإنهم يبدون المرونة في سلوكهم، ويتكيفون مع متطلبات العمل المتغيرة خلال الأزمة الصحية.

الجدول رقم (5): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور سلوك مهارة الموارد البشرية

العبارة	Mean	Sig.(2-tailed)
6. يستخدم العاملون خلال الأزمة الصحية حريتهم الشخصية في التصرف والاختيار لتجنب الأخطاء.	1.560	.000
7. يجري العاملون تغييرات مستمرة في الطريقة التي يتم فيها تنفيذ الأعمال والأنشطة اليومية لتتناسب مع ظروف الأزمة الصحية المتغيرة.	3.480	.001
8. يتكيف العاملون خلال الأزمة الصحية مع متطلبات العمل المتغيرة في غضون مدة قصيرة.	1.800	.000
9. يستجيب العاملون بسرعة لمتغيرات بيئة العمل التي أحدثتها الأزمة الصحية.	3.420	.021
10. يبدي العاملون مرونة في سلوكياتهم من أجل تلبية التغيرات التي أحدثتها الأزمة الصحية.	1.760	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية: للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث بالاعتماد على اختبار ستودينت T لعينة واحدة لمحور مرونة سلوك الموارد البشرية، وظهرت النتائج كما هي وارده في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): اختبار T لعينة واحدة (مرونة سلوك الموارد البشرية) One-Sample Statistic

T	Sig.(2-tailed)	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	مرونة السلوك
-7.785	.000	.07656	.554134	2.404	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يظهر من الجدول رقم (6) الآتي: إن قيمة لمتوسط محور مرونة سلوك الموارد البشرية (2.404) أصغر من المتوسط الحياد (3) وبالتالي الأفراد يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات المحور الثاني (مرونة سلوك الموارد البشرية)، وإن قيمة احتمال الدلالة (sig=0.000) أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بالتالي يوجد فروق معنوية ذات دلالة بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحياد لذلك يمكن اعتماد متوسط الحياد للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها. بناء على ما سبق يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة المصاغة على النحو الآتي: توجد مرونة سلوك الموارد البشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية.

3- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد مرونة ممارسات موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة: بالاعتماد على اختبار t لعينة واحدة وبالمقارنة مع متوسط الحياد/3 في مقياس ليكرت يظهر الجدول (7) أن قيمة احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لجميع العبارات، وبالتالي يمكن الاعتماد على متوسط الحياد للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها حيث كان قيمة متوسط كل من العبارات رقم (11، 12) أكبر من (3)، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على أن العاملون يعملون بشكل جماعي، ويتشاركون الأفكار والآراء خلال الأزمة الصحية، والمرونة المتوفرة في ممارسات العاملين تساعد على التكيف مع الأزمة الصحية، وفي حين أن قيمة المتوسط لباقي العبارات (13، 14، 15) كانت أقل من (3) هذا يعني عدم موافقة أفراد العينة على أنه يتم إجراء تغييرات مستمرة في ممارسات الموارد البشرية، وأنه يتم منح العاملين الحوافز المناسبة خلال الأزمة الصحية، وإن المرونة المتوفرة في ممارسات العاملين تساعد على التكيف مع الأزمة الصحية.

الجدول رقم (7): الإحصائيات واختبار t لعينة واحدة لعبارات محور مرونة ممارسات الموارد البشرية

العبرة	Mean	Sig.(2-tailed)
11. يعمل العاملون بشكل جماعي خلال الأزمة الصحية لتحقيق الأهداف المشتركة بالعمل.	3.720	.000
12. يتشارك العاملون الأفكار والآراء لمواجهة التحديات والتغيرات التي أحدثتها الأزمة الصحية.	3.660	.000
13. يتم منح العاملون حوافز مناسبة تساعدهم على مواجهة مختلف الضغوط المصاحبة للأزمة الصحية.	1.580	.000
14. تساعد المرونة المتوفرة في ممارسات العاملين على التكيف مع المتطلبات التي فرضتها الأزمة الصحية.	1.760	.000
15. يتم إجراء تغييرات مستمرة في ممارسات الموارد البشرية لتحقيق الموائمة بين نظام الموارد البشرية وتغييرات العمل التي فرضتها الأزمة الصحية.	1.560	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

نتيجة اختبار الفرضية: للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث بالاعتماد على اختبار ستيودينت T لعينة واحدة لمحور مرونة ممارسات الموارد البشرية، وظهرت النتائج كما هي وارده في الجدول رقم(8).

الجدول رقم (8): اختبار T لعينة واحدة (مرونة ممارسات الموارد البشرية) One-Sample Statistic

T	Sig.(2-tailed)	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	مرونة الممارسات
-4.784-	.000	.11372	.80411	2.456	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يظهر من الجدول رقم(8) الآتي: إن قيمة المتوسط لمحور مرونة ممارسات الموارد البشرية(2.456) أصغر من قيمة متوسط الحياد وبالتالي الأفراد يميلون لا يوافقون على عبارات المحور الثالث(مرونة ممارسات الموارد البشرية)، وإن قيمة احتمال الدلالة(sig=0.000) أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) أي يوجد فروق معنوية ذات دلالة بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحياد لذلك يمكن اعتماد متوسط الحياد للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها. بناء على ما سبق يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة المصاغة على النحو الآتي: توجد مرونة ممارسات الموارد البشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية.

4- اختبار الفرضية الرئيسية للبحث: لا توجد مرونة موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة: للحكم على نتيجة الفرضية قام الباحث بالاعتماد على اختبار ستيودينت T لعينة واحدة لمرونة الموارد البشرية وبالمقارنة مع متوسط الحياد/3 في مقياس ليكرت ظهرت النتائج كما هي وارده في الجدول رقم(9).

الجدول رقم (9): اختبار T لعينة واحدة (مرونة الموارد البشرية) One-Sample Statistic

T	Sig.(2-tailed)	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	مرونة الموارد البشرية
-4.367-	.000	.05892	.41666	2,742	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20

يظهر من الجدول رقم(9) الآتي: إن قيمة المتوسط لمرونة الموارد البشرية(2.742) أصغر من قيمة متوسط الحياد وبالتالي الأفراد يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات مرونة الموارد البشرية، وإن قيمة احتمال الدلالة (sig=0.000) أصغر من

مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) أي يوجد فروق معنوية ذات دلالة بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث حول (مدى مرونة الموارد البشرية في التكيف مع الأزمات الصحية) والمتوسط الحيادي (3).
بناء على ما سبق يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة المصاغة على النحو الآتي: توجد مرونة موارد بشرية كافية للتكيف مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة.

11- الاستنتاجات والتوصيات:

- 1- **الاستنتاجات:** من خلال الدراسة الميدانية والاختبارات الإحصائية توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:
 - لا تتمتع الموارد البشرية في القطاع الصحي محل الدراسة بالمرونة الكافية للتكيف مع التغيرات التي تفرضها الأزمات الصحية حيث كانت متوسط مرونة الموارد البشرية البالغ (2.742) منخفض عن المتوسط المعتمد، ويظهر ذلك من خلال انخفاض في مدى توفر بعدين من أبعاد مرونة الموارد البشرية كالاتي:
 - ❖ يوجد انخفاض في مرونة سلوك الموارد البشرية المتبع للتعامل مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة وبمتوسط بلغ (2.404).
 - ❖ يوجد انخفاض في مرونة ممارسات الموارد البشرية المتبعة للتعامل مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة وبمتوسط بلغ (2.456).
 - باستثناء مرونة مهارة الموارد البشرية فقد أشارت إجابات أفراد العينة إلى ارتفاع في مرونة مهارة الموارد البشرية المتبعة للتعامل مع الأزمات الصحية في القطاع الصحي محل الدراسة وبمتوسط بلغ (3.368).
- 2- **التوصيات:** يوصي الباحث بضرورة العمل على تحسين مستوى مرونة الموارد البشرية المتبع في القطاع الصحي محل الدراسة للتكيف مع التغيرات والظروف التي تفرضها الأزمات الصحية، وذلك من خلال الآتي:
 - ضرورة العمل على تحسين مرونة سلوك الموارد البشرية المتبع في القطاع الصحي محل الدراسة، وذلك من خلال: العمل على تشجيع العاملين على استخدام حريتهم الشخصية في التصرف والاختيار، والعمل على تحسين المرونة في سلوكيات العاملين من أجل تلبية التغيرات التي أحدثتها الأزمة الصحية، والعمل على تحسين تكيف العاملين خلال الأزمة الصحية مع متطلبات العمل المتغيرة في غضون مدة قصيرة.
 - ضرورة العمل على تحسين مرونة ممارسات الموارد البشرية المتبعة في القطاع الصحي محل الدراسة للتعامل مع الأزمات الصحية، وذلك من خلال: العمل على إجراء تغييرات مستمرة في ممارسات الموارد البشرية لتحقيق الموائمة بين نظام الموارد البشرية وتغيرات العمل التي فرضتها الأزمة الصحية، والعمل على منح العاملين حوافز مناسبة تساعدهم على مواجهة مختلف الضغوط المصاحبة للأزمة الصحية، والعمل على تحسين المرونة المتوفرة في ممارسات العاملين من أجل التكيف مع المتطلبات التي فرضتها الأزمة الصحية.
 - يجب الاستمرار في تعظيم مرونة مهارة الموارد البشرية المتبعة في القطاع الصحي محل الدراسة، وذلك من خلال: العمل على تحسين قدرات العاملين لاكتساب مهارات جديدة بوقت قصير، واستخدام المهارات الجديدة المكتسبة بسرعة عالية للتعامل مع متغيرات الأزمات الصحية.

12- المراجع:

المراجع العربية:

- 1- الحدراوي، حامد كريم؛ والخفاجي، كرار صالح (2010). أسباب نشوء الأزمات وإدارتها "دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 5(1): 192-214.

- 2- الرويلي، علي لهلول (2013). إدارة اللزمات واستراتيجيات المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- 3- السبتي، جريبي، (2017). سياسات مرونة الموارد البشرية في المؤسسة وأثرها على الأداء التنظيمي- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في الشرق الجزائري-. رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عناية، الجزائر، ص1-346.
- 4- سليطين، سوما (2017). تقييم مدى تطبيق المنهج العلمي المتكامل في إدارة الأزمات في المنظمات الصناعية السورية(دراسة حالة المؤسسة العامة للتبغ- فرع المنطقة الساحلية). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 4(39): 147-162.
- 5- الطائي، علي حسن؛ والتميمي، محمد ياسين (2016). أثر مرونة الموارد البشرية في أداء فرق العمل دراسة استطلاعية في ديوان الرقابة المالية. مجلة كلية التراث الجامعة، العدد(20): 35-67.
- 6- عبد الرحمن، نسرين؛ وإبراهيم، علي (2018). تقييم واقع التخطيط لإدارة الأزمة في القطاع الصحي(دراسة ميدانية على المستشفيات الحكومية في محافظة اللاذقية). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 40(4): 411-424.
- 7- العنزي، نهلة نجاح عبد الله (2020). العلاقات العامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وإدارة الأزمة الصحية(دراسة تحليلية لإدارة أزمة فايروس كوفيد 19 عبر صفحة وزارة الصحة في فيسبوك للمدة من 2020/3/21 حتى 2020/4/21). مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 38(3): 462-486.
- 8- الفرحاني، مالك حسين خربوت، (2019). دور مرونة الموارد البشرية في فاعلية إدارة الأزمات- دراسة استطلاعية لعينة من مدراء الأقسام ورؤساء الشعب في ديوان محافظة الديوانية-. رسالة دبلوم العالي في الإدارة المحلية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 1-92.
- 9- محمد، محسن علوان (2018). دور ممارسات مرونة الموارد البشرية في تعزيز مقدرات الموارد البشرية (دراسة تحليلية لآراء عينة من رؤساء الأقسام العملية في جامعة القادسية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 4(10): 157-175.
- 10- اليوسفي، رنيم سمير، (2015). تصور مقترح لإدارة الأزمات في مدارس التعليم الثانوي العام في الجمهورية العربية السورية في ضوء بعض التجارب العالمية. رسالة دكتوراه منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، ص 1-393.
- 1 :- Alibakhshim, N. and Mahmoudi, G. (2016). The relation between flexibility of human resources and performance indexes of selected hospitals of Tehran Medical Sciences University. International Journal of Medical Research. Vol. 5, No. 12, 349– 355.
- 2- Garcia. M. U; Cortes. E. C; Lajara. B. M; Saez. P. Z. (2017). Human Resource flexibility and performance in the hotel industry: the role of organizational ambidexterity. Emeraldinsight. Vol. 46, No. 4, 1- 40.
- 3- Mirzapour, M., Toutian, S.S., Mehrara, A., and Khorrapour, S., (2019). The strategic role of human resource management in crisis management considering the mediating role of organizational cultureInternational Journal of Human Capital in Urban Management, 4(1):43–50.

4– Ngo. HY; Loi. R and Foley. S. (2011). HUMAN RESOURCE FLEXIBILITY IN FOREIGN SUBSIDIARIES: AN EMPIRICAL INVESTIGATION IN HONG KONG. International Journal of Business Studies. VOL.19, No.2: 1– 15.

5– Nikkhah, M., Niya, H, M., and Moradi, A., (2019). Human Resources Flexibility and Labor Productivity in Ahvaz Gas Company. MANAGEMENT STUDIES JOURNAL,,1(1): 35–47.

6– Pulakos, E.D., Arad, S., Donovan, M.A., and Plamondon, K.E., (2000). Adaptability in the workplace: Development of a taxonomy of adaptive performance. Journal of Applied Psychology, 85(4):612–624.

7– Rezaei, Z., Veisheh, S., and Shiri, A., (2015). An Examination of Effect of Human Resource Flexibility on Organizational Performance: A Case Study in Petroleum, Gas, and Petrochemical Companies in Province of Ilam. International Journal of Management Sciences, 5(7): 490–497.

8– Volberda, H.W., (1996). Toward the Flexible Form: how to remain vital in hypercompetitive environments. Organization Science, 7(4): 359– 374.

– المواقع الإلكترونية:

1– www.wikipedia.org 20/7/2020.

أثر المنافسة في مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية

مي الدعبول* د. أبي محمود**

(الإيداع: 21 تموز 2020 ، القبول: 28 أيلول 2020)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس المنافسة السائدة بين البنوك التجارية التقليدية الخاصة في سورية باستخدام مؤشر القوة السوقية Lerner، إضافةً إلى دراسة أثر المنافسة في عدد من المخاطر التي تتحملها هذه البنوك وهي مخاطر الائتمان والعسر المالي. وذلك باستخدام عينة من عشرة مصارف تجارية خاصة وبيانات نصف سنوية ممتدة خلال الفترة 2008 وحتى النصف الأول لعام 2018، واستخدام نماذج بانيل المتعددة لتحقيق أهداف البحث. أظهرت النتائج بأن المنافسة بين البنوك التجارية التقليدية الخاصة، مقاسة بمؤشر Lerner للقوة السوقية، منخفضة وبعيدة عن حالة المنافسة التامة. كما تقدم الدراسة أدلة تدعم نظرية المنافسة-الهشاشة، حيث أن زيادة المنافسة بين البنوك تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان والعسر المالي.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي السوري، منافسة، مؤشر Lerner، مؤشر HHI، مخاطر الائتمان، مخاطر العسر المالي، منافسة-هشاشة، منافسة-استقرار، نماذج بانيل المتعددة.

* طالبة ماجستير - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** أستاذ - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

The Impact of Competition on Credit and Insolvency Risks: Applied Study on Conventional Private Banks Operating in Syria

Mai Aldaboul*

Dr. Oubay Mahmoud**

(Received: 21 July 2020, Accepted: 28 September 2020)

Abstract:

This study examines and measures competition between conventional private banks operating in Syria and its impact on their risks namely: credit and insolvency risks. Using semi-annual bank-level data of 10 private commercial banks through the period 2008–2018, panel data analysis is employed to achieve the study objectives.

Our main findings suggest that the degree of competition among banks, measured using Lerner index for market power, is low and far from perfect competition. Moreover, our empirical findings support the competition-fragility paradigm. Increased competition among banks tends to increase their incentive for risk-taking to maximize their profits, which leads to higher credit and insolvency risks.

Keywords: Syrian banking sector, Competition, Lerner index, HHI index, Financial risks, Competition-Fragility, Competition-Stability, Panel data models.

*Master student – Department of Banking and Financial Sciences – Faculty of Economics – Tishreen University – Lattakia – Syria.

**Lecturer – Department of Banking and Financial Sciences – Faculty of Economics – Tishreen University – Lattakia – Syria.

. مقدمة

تشغل المصارف مكانة جوهرية في الاقتصاد نظراً لدورها الهام في جذب المدخرات وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال نحو مختلف المشاريع وقطاعات الأعمال والإسهام في عملية التنمية الاقتصادية. لذلك، فإن الحفاظ على السلامة المالية واستقرار هذه المؤسسات يأخذ حيزاً واسعاً من الاهتمام من قبل الهيئات المنظمة لعمل البنوك في كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية، لا سيما أن القطاع المصرفي يمكن أن يشكل قناة رئيسية تنتقل من خلالها حالة عدم الاستقرار إلى بقية القطاعات العاملة في الاقتصاد عن طريق تعطيل سوق الإقراض بين البنوك والحد من توافر الائتمان وتجميد الودائع (Berger et al., 2009).

لتحفيز هذه المؤسسات على أداء دورها بكفاءة وتطوير أعمالها وجودة خدماتها، لا بد من توافر مناخ من المنافسة فيما بينها، حيث يستعرض (Amidu & Wolfe (2013 في هذا السياق ستة أسباب تجعل من المنافسة عاملاً هاماً في القطاع المالي. فالمنافسة ضرورية من أجل تمكين الشركات والقطاع العائلي من الوصول إلى الخدمات المالية، تحسين قدرة السلطات في تطبيق السياسات النقدية، تطوير آلية العمل في القطاع المالي، تحسين كفاءة الإدارات في المؤسسات المالية، زيادة النمو الصناعي والاقتصادي بشكل عام. وأخيراً، المنافسة ضرورية لاستقرار النظام المالي. لكن في الحقيقة، إن أثر المنافسة في استقرار النظام المالي ومخاطر البنوك لا يزال موضع جدل نظري وعملي كبير في الأدبيات.

تشتمل الأدبيات المتعلقة بدراسة أثر المنافسة في مخاطر البنوك على نظريتين متناقضتين هما "المنافسة-عدم الاستقرار" competition-instability والتي تسمى أيضاً "المنافسة-الهشاشة" competition-fragility، ونظرية "المنافسة-الاستقرار" competition-stability. يقترح أصحاب النظرية الأولى وجود علاقة موجبة بين المنافسة والمخاطر التي تتحملها البنوك وذلك بناءً على عدة أسباب منها انخفاض "قيمة الامتياز" franchise value وانخفاض أرباح البنوك في الأسواق ذات درجة المنافسة المرتفعة مما يولد الحافز لديها لتحمل المزيد من المخاطر. فيما يدافع المؤيدون لنظرية المنافسة-الاستقرار عن وجود علاقة سلبية بين المنافسة والمخاطر حيث أن ازدياد المنافسة يخفض من أسعار الفائدة على القروض وبالتالي يعزز من قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم ويخفض من مخاطر البنوك.

انطلاقاً من أهمية المنافسة في القطاع المصرفي والجدل القائم حول أثرها على استقرار وسلامة المصارف، سيتم في هذا البحث اختبار أثر المنافسة، مقاسة بمؤشر Lerner للقوة السوقية ومؤشر HHI للتركز المصرفي Banking Concentration، على نوعين من المخاطر وهما مخاطر الائتمان ومخاطر العسر المالي التي تواجهها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

2. مشكلة البحث

أظهرت عمليات التحرير المالي والمصرفي وما رافقها من أزمات مالية هزت اقتصادات دول عدة كأزمة الرهن العقاري عام 2008 الأثر الكبير للقرارات الناظمة لعمل القطاع المصرفي والمؤثرة على هيكل القطاع على استقرار القطاع المصرفي واستقرار النظام المالي ككل. بكلمات أخرى، فإن الأثر المترتب لعمليات التحرير المصرفي على درجة المنافسة سواء بين البنوك المحلية العاملة أو بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية قد كان له أثر كبير على سلامة عمل هذه البنوك وصحتها المالية. وعليه، فإن التطورات الكبيرة التي شهدتها هيكل القطاع المصرفي السوري من حيث انفتاحه على البنوك الخاصة منذ عام 2001 ودخول عدد من البنوك الكبيرة والتمرسية في العمل المصرفي لتتنافس فيما بينها يطرح التساؤل التالي:

ما أثر المنافسة في المخاطر التي تتحملها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟

يتفرع عنه التساؤل التاليين:

1. ما أثر المنافسة في مخاطر الائتمان التي تتحملها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟
2. ما أثر المنافسة في مخاطر العسر المالي التي تتحملها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟
3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في قياس المنافسة في القطاع المصرفي السوري الخاص وأثرها على مخاطر البنوك، إضافة إلى ما سيقدمه البحث من توصيات مفيدة للقائمين على إصدار التشريعات الرقابية والناظمة لعمل البنوك لاتخاذ إجراءات مبنية على أسس علمية لضمان الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، خصوصاً وأن التوجهات الحديثة تسعى إلى تطوير هذا القطاع وتفعيل دوره في عملية التنمية الاقتصادية.

4. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد أثر المنافسة في المخاطر التي تواجهها المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية، ويتفرع عنه الأهداف التالية:

1. قياس درجة المنافسة بين البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية باستخدام مؤشر القوة السوقية Lerner.
2. تحديد أثر المنافسة في مخاطر الائتمان التي تتحملها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية.
3. تحديد أثر المنافسة في مخاطر العسر المالي التي تتحملها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

5. فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث بما يلي:

1. تزداد مخاطر الائتمان التي تتحملها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية مع ازدياد المنافسة بينها.
2. تزداد مخاطر العسر المالي التي تتحملها البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية مع ازدياد المنافسة بينها.

6. الإطار النظري للبحث

ترافقت عملية التحرير المالي خلال العقود الثلاثة الماضية مع العديد من الأزمات المالية سواء في الدول المتقدمة أو الناشئة. وهو ما أثار قلق صناعات السياسات والأكاديميين حول تأثير المنافسة في الاستقرار المالي للنظام المصرفي. تتمثل النظرة التقليدية السائدة في أن اشتداد المنافسة يزيد من مخاطر البنوك ويزعزع استقرارها، إلا أن بعض الدراسات [مثل دراسة (Menh et al., 2020)] توصلت إلى نتائج مخالفة لذلك وهي أن ازدياد درجة المنافسة في القطاع المصرفي يعزز من استقراره. سنستعرض فيما يلي عدة نظريات حول العلاقة بين المنافسة ومخاطر البنوك.

نظرية "المنافسة-الهشاشة" Competition-Fragility: يمكن القول إن بذور نظرية المنافسة-الهشاشة أو كما تدعى أيضاً المنافسة-عدم الاستقرار ترجع إلى المقالة التي طرحها (Keeley 1990) والتي قدم من خلالها ما يعرف بنظرية "قيمة الامتياز" Franchise Value، حيث قدم أدلة نظرية وعملية تظهر أن عمليات التحرير المالي وتخفيض القيود والضوابط المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف 1960 أدى إلى ازدياد درجة المنافسة بين البنوك مما سبب انخفاض قوتها السوقية وانخفاض أرباحها وبالتالي تآكل قيمة الامتياز لها. هذا الأمر شكل لدى البنوك حافزاً لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل زيادة العائد وهو ما نتج عنه خسائر وحالات فشل واسعة خلال الثمانينات. وفقاً لهذه النظرية فإن الأرباح الاحتكارية التي تحقّقها البنوك في الأسواق ذات درجة المنافسة المنخفضة سوف تكون مصحوبة بقيمة امتياز أعلى وهو ما سيولد الحافز لدى البنوك للتصرف بعقلانية فيما يتعلق بتحمل المخاطر عن طريق الاحتفاظ برأس مال أكبر ومحفظة قروض أقل خطورة، وهو ما سيعزز بدوره من استقرار النظام المالي. المدافعون عن نظرية "المنافسة-الهشاشة" يقدمون أدلة عملية ونظرية تبرر وجهة نظرهم بأن ازدياد المنافسة في القطاع المصرفي سيكون له أثر سلبي على الاستقرار المالي. أحدها أن البنوك الكبيرة التي تعمل في أسواق ذات درجة منافسة منخفضة سيكون لها قدرة أكبر على الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتنوع محافظهم

بالتالي سيتعرضون لمخاطر أقل عما سيكون عليه في حال وجود عدد أكبر من البنوك الصغيرة في سوق تنافسي. إضافة إلى أن وجود عدد قليل من البنوك الكبيرة سيجعل عملية الإشراف عليها وضبطها أسهل وأكثر كفاءة من وجود عدد كبير في الأسواق التنافسية (Noman et al., 2017).

تقترح نظرية المنافسة-الهشاشة وجود مبادلة Trade-off بين المنافسة واستقرار النظام المصرفي، ما قد يشجع صناع السياسات على تفضيل التركيز المصرفي على حساب سياسة المنافسة خصوصاً مع عدم وضوح تكلفة التركيز المصرفي فيما يتعلق بالكفاءة في حين أن تكلفة عدم الاستقرار المالي كبيرة وواضحة (Allen & Gale (2004). لكن، وعلى الرغم من تأييد العديد من الدراسات لنظرية المنافسة-الهشاشة، أظهرت دراسات أخرى نتائجاً معاكسة وهي أن المنافسة تعزز من الاستقرار المالي للمؤسسات المالية وتسهم في تخفيض مخاطر البنوك. بالتالي تدعم هذه الدراسات نظرية مناقضة هي "المنافسة-الاستقرار" Competition-Stability.

نظرية "المنافسة-الاستقرار" Competition-Stability: تعتبر نظرية المنافسة-الاستقرار حديثة نسبياً، حيث قدم (Boyd & De Nicolo (2005) و (Boyd et al. (2006) مناقشة نظرية وأدلة عملية تظهر بأن ازدياد التركيز المصرفي وبالتالي انخفاض المنافسة يؤدي إلى ازدياد مخاطر البنوك. فالبنوك في الأسواق غير التنافسية تتمتع بقوة سوقية أكبر في سوق الإقراض وهو ما سيضعهم على فرض فوائد مرتفعة على المقترضين. من ناحية فإن هذه الفوائد المرتفعة سوف تزيد من مخاطر الأخلاق لدى المقترضين وتدفعهم إلى الانخراط في نشاطات خطيرة مما سيزيد من احتمالية فشلهم في سداد هذه القروض ويزيد من مخاطر الائتمان التي يتحملها البنك. من ناحية أخرى فإن الفوائد المرتفعة ستعرض البنك إلى مشكلة "الاختيار المضاد" Adverse Selection وذلك أن هذه الفوائد سوف تجذب المقترضين الخطرين وهو ما سيزيد بدوره من حجم القروض المتعثرة ويهدد ملاءة واستقرار البنك. المدافعون عن هذه النظرية يقدمون تبريراً آخر لها وهو أن البنوك الكبيرة في الأسواق ذات درجة التركيز العالية سوف تتلقى الدعم من قبل الحكومة في حال تعرضها للفشل وذلك لاعتبارها "أكبر من أن تفشل" Too-Big-To-Fail، وهو ما سيزيد من "المخاطر الأخلاقية" Moral Hazard لدى البنوك ويدفعها لتحمل المزيد من المخاطر لمعرفتهم بأنهم محميون بواسطة شبكات الأمان Safety nets التي ستوفرها الحكومة في حال تعثرهم (Amidu & Wolfe (2013).

المنافسة-المخاطر: علاقة غير خطية

يقدم (Martinez-Miera & Repullo (2010) وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بالعلاقة بين المنافسة والمخاطر، وهي أن هذه العلاقة غير خطية وإنما هي علاقة "شكل U" U-Shape حيث يوجد تأثيران متعارضان من الممكن أن يظهر. التأثير الأول هو "أثر انتقال المخاطر" Risk-shifting Effect وهو أن ازدياد المنافسة سوف يؤدي إلى أسعار فائدة أقل بالتالي تتخفض مخاطر عدم السداد من قبل المقترضين وتتنخفض مخاطر البنوك. الأثر الآخر هو "أثر الهامش" Margin Effect وهو أن ارتفاع المنافسة سيخفض من أسعار الفائدة بالتالي يخفض من العوائد التي يحصل عليها البنك من القروض الجيدة والتي تعبر وسادة لامتناهات الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع مخاطر البنك. ظهور أحد هذين الأثرين يعتمد على درجة المنافسة في السوق. فالنتائج التي قدموها تظهر بأن أثر نقل المخاطر يكون مسيطراً في الأسواق ذات المنافسة الاحتكارية أي التي تكون فيها المنافسة منخفضة، بالتالي ازدياد المنافسة سيخفض من مخاطر البنك. ولكن من ناحية أخرى فإن أثر الهامش سيكون مسيطراً في الأسواق ذات درجة المنافسة المرتفعة بالتالي فإن انخفاض المنافسة سيخفض من مخاطر البنك وهو ما يجعل العلاقة بين المنافسة والمخاطر علاقة U-Shape.

أيضاً يرى (Berger et al. (2009) أن كلتا النظريتين يمكن أن تتواجدا في الوقت ذاته. حيث أن ارتفاع القوة السوقية وما يسببه من ارتفاع الفوائد وازدياد مخاطر محفظة القروض، لن يزيد بالضرورة من المخاطر الكلية للبنك، حيث يمكن أن يحتفظ

برأس مال أكبر لحماية نفسه. لذلك، يوصي باستخدام عدة متغيرات تابعة لتعكس مخاطر الائتمان والمخاطر الكلية للبنك. وهو ما ستقوم به هذه الدراسة حيث سيتم استخدام نسبة القروض غير المنتجة كمتغير يعبر عن المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى استخدام مؤشر Z-index كمتغير يعبر عن احتمال فشل البنك، أي يعكس المخاطر الكلية التي يواجهها ومدى استقراره المالي.

7. الدراسات السابقة

- دراسة (Menh et al., 2020) بعنوان: “Does Banking Market Power Matter on Financial Stability?” (هل تؤثر القوة السوقية البنكية في الاستقرار المالي؟).

هدف الباحثون إلى دراسة أثر القوة السوقية البنكية على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الفيتنامي باستخدام بيانات سنوية لـ 24 بنكاً خلال الفترة 2008-2017. لقياس القوة السوقية اعتمد الباحثون على مؤشر Lerner، في حين تم اعتماد مؤشر Z-index لقياس الاستقرار المالي إضافة إلى استخدام عدة متغيرات لضبط خصائص المصرف وهي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى الودائع، معدل نمو القروض واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. لدراسة أثر القوة السوقية على الاستقرار المالي استخدم الباحثون نماذج بانيل الديناميكية وذلك باستخدام طريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moments (GMM).

توصلت الدراسة إلى أدلة تدعم نظرية المنافسة-الاستقرار، حيث أن انخفاض القوة السوقية للبنوك يعزز من الاستقرار المالي لها.

- دراسة (Marchionne & Zazzaro, 2018) بعنوان: “Risk and Competitiveness in the Italian Banking Sector” (الخطر والتنافسية في القطاع المصرفي الإيطالي).

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين المخاطر والمنافسة في القطاع المصرفي الإيطالي باستخدام عينة مكونة من 748 بنك وبيانات سنوية للفترة 2006-2010، حيث تم الحصول على البيانات من جمعية المصارف الإيطالية. من أجل قياس المنافسة تم استخدام مؤشر Lerner كمتغير مستقل، ومؤشر Z-index كمتغير تابع لقياس مخاطر العسر المالي للبنك. بالإضافة إلى ذلك تم استخدام عدة متغيرات أخرى ضابطة لخصائص البنك مثل هيكل التمويل، حجم البنك، معدل نمو الأصول، مزيج الأصول، تنوع العوائد والمتطلبات القانونية لرأس المال. لتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، نموذج بانيل للتأثيرات الثابتة (FE) ونموذج التأثيرات العشوائية (RE).
توصلت الدراسة إلى نتائج تتوافق مع نظرية المنافسة-الهشاشة حيث يوجد علاقة إيجابية بين مؤشر Lerner ومؤشر Z-index. بالتالي قوة سوقية أعلى ومنافسة أقل تؤدي إلى انخفاض مخاطر البنك.

- دراسة (Sarkar & Sensarma, 2016) بعنوان: “The Relationship Between Competition and Risk-Taking Behavior of Indian Banks” (العلاقة بين المنافسة وسلوك تحمل المخاطر لدى البنوك الهندية).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المنافسة ومخاطر البنوك في القطاع المصرفي الهندي باستخدام عينة مكونة من 37 بنك وبيانات سنوية خلال الفترة 1999-2013 تم الحصول عليها من المنشورات السنوية لبنك الاحتياطي الهندي. لقياس المنافسة تم استخدام مقاييس هيكلية (مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر HHI)، والمقياس غير الهيكلي H-statistic. أما المتغيرات التي تقيس المخاطر فقد اشتملت على: نسبة القروض غير العاملة لقياس مخاطر الائتمان، نسبة مؤونة خسائر القروض لقياس مخاطر الأصول، نسبة الاقتراض بين البنوك لقياس مخاطر السوق، نسبة حقوق الملكية لقياس مخاطر رأس المال ونسبة الأصول السائلة لقياس مخاطر السيولة. كما تم استخدام متغيرات ضابطة لحجم البنك وربحيته،

ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ضابط للحالة الاقتصادية. لتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان نموذج بانيل للتأثيرات الثابتة (FE).

بينت نتائج هذه الدراسة أن أثر المنافسة يختلف باختلاف نوع المخاطر. في حين أن زيادتها تؤدي إلى تخفيض مخاطر الائتمان، مخاطر الأصول ومخاطر السوق إلا أنها تزيد من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال وبالتالي تؤثر سلباً على ملاءة البنك تجاه الصدمات.

• دراسة (Labidi & Mensi, 2015) بعنوان: **“Does Banking Power Matter on Financial (In) Stability? Evidence from the Banking Industry MENA Region”**

الاستقرار/ عدم الاستقرار المالي؟ دليل من الصناعة المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

هدف الباحثان إلى دراسة العلاقة بين المنافسة والاستقرار لعينة من البنوك العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA. شملت العينة 157 بنك تجاري في 18 دولة من دول منطقة MENA. حيث استخدم الباحثان بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2000-2008 تم الحصول عليها من مصدرين: قاعدة بيانات Bankscope والبنك الدولي. من أجل دراسة أثر المنافسة في مخاطر البنوك استخدم الباحثان مؤشر Lerner كمتغير مستقل لقياس المنافسة، مؤشر Z-index كمتغير تابع لقياس مخاطر فشل البنوك، بالإضافة إلى ضبط خصائص البنك والحالة الاقتصادية من خلال المتغيرات التالية: إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض، إجمالي الأصول، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم. كما تم تقدير النموذج بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطرق المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares. توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أن السوق المصرفي في منطقة MENA هي سوق تسود فيه المنافسة نظراً لانخفاض القوة السوقية، إلا أن المنافسة لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على مخاطر البنوك والاستقرار المالي.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال المراجعة الأدبية للدراسات السابقة توضح لدينا جدلية العلاقة بين المنافسة والمخاطر التي تتحملها البنوك. حيث توصلت بعض الدراسات إلى نتائج تدعم وجهة النظر التقليدية في أن المنافسة تزيد من مخاطر وعدم استقرار البنوك. إلا أن دراسات أخرى توصلت إلى نتائج معاكسة، وهي أن المنافسة تزيد من استقرار البنوك وتخفض مخاطرها. ما يزيد من جدلية هذه العلاقة هو تقديم بعض الدراسات لنتائج تخلص إلى اختلاف أثر المنافسة في المخاطر المختلفة، حيث تزداد بعض المخاطر بازدياد المنافسة إلا أنه في الوقت ذاته تتخفض مخاطر أخرى. بالتالي يكمن إسهام هذا البحث في اختبار أثر المنافسة في نوعين من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية الخاصة في سورية وهي مخاطر الائتمان ومخاطر العسر المالي. كما يتميز عن غيره في المنهجية المتبعة من حيث إجراء اختبارات الاستقرار للبيانات للتوصل إلى النموذج الأمثل للتقدير وهو ما لم تقم به الدراسات السابقة.

8. منهجية البحث

1.8 البيانات ومجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية والذي بلغ عددها 11 بنك في نهاية النصف الأول من عام 2018. فيما يخص عينة البحث، فقد تضمنت كامل مجتمع الدراسة باستثناء بنك قطر نظراً لتأخر دخوله ومباشرة العمل في السوق المصرفي السوري ما سبب بدوره تأخره في استقرار بياناته وعدم انسجامها مع بقية البنوك وهو ما سيؤدي إلى مشاكل إحصائية في حال تضمينه في عينة البحث لذلك تم استبعاده. توصلنا في النهاية إلى عينة مؤلفة من عشرة مصارف

تقليدية خاصة وهي: البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبيلوس، بنك سورية والخليج، بنك الأردن، بنك الشرق وفرنسبنك.

كما استخدمت الدراسة بيانات نصف سنوية خلال الفترة 2008 وحتى النصف الأول من عام 2018. ويمكن تصنيفها إلى متغيرات خاصة بالمصارف ومتغيرات خاصة بالاقتصاد الكلي. فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بالمصارف فقد تم الحصول على البيانات المطلوبة لقياسها من نشرات الإفصاح الخاصة بمصارف العينة والمنشورة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي. بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات "الاحتياطي الفيدرالي للبيانات الاقتصادية" Federal Reserve Economic Data (FRED) وقاعدة بيانات مؤسسة Bruegel.

2.8 حساب متغيرات الدراسة

• مؤشر المنافسة Lerner

يعتبر مؤشر Lerner واحداً من أكثر المقاييس استخداماً في الأدبيات كمقياس مباشر للمنافسة، حيث يقيس القوة السوقية للبنك من خلال التعرف على مدى قدرة البنك على تحديد أسعار مخرجاته بما يزيد عن التكلفة الحدية التي يتحملها. من المزايا التي يوفرها هذا المقياس هو إمكانية حساب القوة السوقية لكل بنك والمقارنة بين البنوك. إضافة إلى إمكانية حسابه عبر الزمن وبالتالي تحليل تطور المنافسة خلال فترة الدراسة [Amidu & Wolfe (2013); Berger et al. (2009)]. يتم حساب قيمة المؤشر كالتالي:

$$\text{Lernerit} = (\text{Pit} - \text{MCit}) / \text{Pit} \quad (1)$$

حيث أن Pit هو سعر مخرجات البنك i في الزمن t مقاساً بنسبة إجمالي إيرادات البنك إلى إجمالي الأصول، و MCit هو التكلفة الحدية للبنك i في الزمن t. نظرياً، تتراوح قيمة المؤشر بين 0-1، حيث أنه مع ازدياد درجة المنافسة تتخفف القوة السوقية للبنوك وتتخفف قدرتها على فرض أسعار تزيد عن تكاليفها الحدية فتقترب قيمة المؤشر من الصفر، في حين يقترب المؤشر من الواحد مع ازدياد القوة السوقية للبنوك وانخفاض المنافسة. كما تبين المعادلة (1) فإن حساب مؤشر Lerner يتطلب حساب التكلفة الحدية للبنوك MC والذي يتم عن طريق تقدير ما يدعى "بدالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية" Transcendental Logarithmic Cost Function المعروفة اختصاراً بـ Translog cost function.

تعد دالة التكاليف اللوغارتمية صيغة معممة عن دالة كوب-دوغلاس، وهي دالة من الدرجة الثانية ومرنة حيث أنها بعكس دالة كوب-دوغلاس لا تفرض قيوداً على مرونة الإحلال، وتأخذ الصيغة العامة لهذه الدالة الشكل الآتي (Titotto & Ongena, 2017):

$$\ln TC = \alpha_0 + \sum_j \alpha_j \ln q_j + \sum_m \beta_m \ln p_m + \frac{1}{2} \sum_j \sum_i \gamma_{ji} \ln q_j \ln q_i + \frac{1}{2} \sum_m \sum_n \delta_{mn} \ln p_m \ln p_n + \sum_j \sum_m \rho_{jm} \ln q_j \ln p_m + \varepsilon \quad (2)$$

حيث أن TC هي التكاليف الكلية للبنك، q_j هي قيمة المخرجات وتقاس بإجمالي الأصول، p_m هي أسعار عناصر الإنتاج أو المدخلات وهي ثلاثة للبنوك: سعر العمل p_l ويقاس بإجمالي نفقات الموظفين إلى إجمالي الأصول، سعر رأس المال الثابت p_k ويقاس بإجمالي المصاريف التشغيلية والإدارية إلى إجمالي الأصول الثابتة وسعر التمويل p_f ويقاس بإجمالي الفوائد المدينة إلى إجمالي الودائع.

بتطبيق قاعدة شيفرد¹ Shephard's lemma على الصيغة العامة لدالة التكاليف اللوغارتمية رقم (2)، فإننا نحصل على عدد m من المعادلات الخطية الممثلة لحصص مشاركة عناصر الإنتاج، وذلك عن طريق اشتقاق الدالة بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج كما يلي (Greene, 2018):

$$S_m = \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln p_m} = \beta_m + \sum_{n=1}^m \delta_{mn} \ln p_m + \rho_{qm} \ln q + \varepsilon_m \quad (3)$$

حيث أن S_m هي حصة مشاركة عنصر الإنتاج m من إجمالي التكاليف TC وإن مجموع الحصص يساوي الواحد. للحصول على استنتاجات منطقية من دالة التكاليف اللوغارتمية فإن هذه الدالة لا بد من أن تحقق مجموعة من الشروط التنظيمية، وهي الاستمرارية والرتابة التصاعدية والتجانس الخطي في أسعار المدخلات. مما يتطلب فرض القيود التالية على معاملات الدالة:

$$\sum \delta_{mn} = 0 \quad \sum \rho_{qm} = 0 \quad \sum \beta_m = 1$$

بعد تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية يتم استخدام معاملات الدالة المقدر في حساب التكلفة الحدية من خلال الصيغة التالية (Greene, 2018):

$$(4) \text{Marginal Cost (MC)} = \frac{\partial TC}{\partial q} = \frac{TC}{q} [\alpha_q + \gamma_{qq} \ln q + \sum_{n=1}^m \rho_{qm} \ln p_m]$$

كما توضح المعادلات السابقة، يتم تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المستقلة وإجمالي التكاليف. إلا أنه قبل البدء بعملية التقدير كان لا بد من إجراء تحويل على المتغيرات المستقلة بسبب وجود ارتباط خطي متعدد "Multicollinearity" قوي جداً بين كل متغير مستقل ومربعه، حيث تعذرت معه عملية التقدير. لحل هذه المشكلة، وتبعاً لكل من [Musisi (2006); Agoraki (2011)] فقد تم إجراء عملية توسيط "Centering" للمتغيرات المستقلة وذلك عن طريق حساب انحراف قيم المتغير عن متوسطه واعتمادها في التقدير بدلاً من المشاهدات الأصلية. على سبيل المثال تم تحويل متغير اللوغاريتم الطبيعي للمخرجات وفقاً لما يلي: $[\ln q_{it} = \ln q_{it} - \ln(\bar{q})]$ ، وكذلك الأمر لأسعار المدخلات.

• مؤشر التركيز المصرفي (Herfindahl-Hirschman Index (HHI))

من أجل تدعيم النتائج وتحقيق دراسة أشمل لهيكل القطاع المصرفي السوري ودرجة المنافسة، تم أخذ المقاييس الهيكلية² بعين الاعتبار وذلك باستخدام مؤشر (HHI) الذي يعد من أحد أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة التركيز المصرفي. إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يشير إلى ارتفاع التركيز المصرفي وانخفاض المنافسة، في حين يشير انخفاض قيمته إلى ارتفاع درجة المنافسة. تم حساب المؤشر لكل فترة زمنية وفقاً للصيغة التالية (Sarkar & Sensarma, 2016):

$$(5) HHI = \sum_{i=1}^N s_i^2$$

حيث أن N هو عدد البنوك التي تدخل في حساب المؤشر ويساوي عدد بنوك العينة العاملة في فترة حساب المؤشر، و s_i هو الحصة السوقية للبنك i ويساوي نسبة حجم أصول المصرف إلى إجمالي أصول العينة في كل فترة زمنية محسوبة

1 تنص هذه القاعدة على أنه إذا كانت الدالة $TC(q,p)$ هي الدالة المخفضة لتكاليف الإنتاج فإن المشتق الأول لهذه الدالة بالنسبة لسعر كل مدخل من مدخلات الإنتاج يساوي الكميات المطلوبة x_m من هذا المدخل $x_m = \partial TC / \partial p_m$. بالتالي فإنه بالاشتقاق لوجارتمياً سنحصل على حصة التكاليف للمدخل حيث أن (Greene, 2018):

$$\frac{\partial \ln TC}{\partial \ln p_m} = \frac{p_m}{TC} \frac{\partial TC}{\partial p_m} = \frac{p_m x_m}{TC} = S_m$$

2 تدعى هذه المقاييس أيضاً بالمقاييس غير المباشرة للمنافسة، وتستند إلى نموذج "الهيكل-السلوك-الأداء" Structure-Conduct-Performance (SCP) والذي يفترض أن ارتفاع درجة التركيز المصرفي سوف يشجع السلوك التأمري لدى البنوك ويخفض من المنافسة، مما سيمكن هذه البنوك من فرض أسعار أعلى وتعتيم أرباحها (Berger et al, 2009).

للمؤشر. تتراوح قيمته بين 1 و $\frac{1}{N}$ ، حيث يقترب من حدوده الدنيا (مقلوب عدد البنوك العاملة في السوق) عندما تكون جميع البنوك العاملة في السوق ذات أحجام متساوية، بينما يكون مساوياً للواحد في حالة الاحتكار.

• مؤشرات المخاطر

لقياس مخاطر الائتمان تم استخدام نسبة القروض المباشرة غير المنتجة إلى إجمالي القروض المباشرة. كما تم استخدام مقياس Z-index لقياس مخاطر العسر المالي والذي يعتبر مقياساً معاكساً *inverse indicator*، بمعنى أن ارتفاعه يشير إلى صحة مالية أفضل للبنوك ومخاطر أقل، في حين أن انخفاضه يدل على ارتفاع مخاطر البنك. يأخذ المؤشر الصيغة العامة التالية:

$$(6) Z - index = \frac{ROA+E/TA}{\sigma_{ROA}}$$

حيث أن *ROA* هو معدل العائد على الأصول، و E/TA هي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول و σ_{ROA} هو الانحراف المعياري للعائد على الأصول. المبدأ الرئيسي لهذا المقياس هو التعرف على قدرة الأموال الخاصة بالمصرف على امتصاص الصدمات الناتجة عن تقلبات العوائد والتي يتم قياسها بالانحراف المعياري للعائد على الأصول σ_{ROA} في المقام. في حين يجمع البسط بين معدل العائد على الأصول *ROA* ونسبة حقوق الملكية E/TA بناءً على الافتراض القائل بأن هذان المكونان هما الداعمان لاستمرار عمل البنك وامتصاص خسائره. وفقاً لهذا الافتراض، فإن البنك يفشل مالياً عندما ينخفض مستوى الأموال الخاصة به إلى الصفر. ويفسر هذا المقياس على أنه عدد الانحرافات المعيارية التي يجب أن ينخفض بها معدل العائد على الأصول عن القيمة المتوقعة له حتى يفشل البنك مالياً وتنتهي أعماله (Li et al., 2017).

يوجد عدة طرق لحساب هذا المؤشر، إلا أنه في هذه الدراسة تم استخدام الصيغة المتحركة عبر الزمن¹ *Time Varying Z-index* وذلك باستخدام متوسط متحرك لثلاث فترات زمنية للعائد على الأصول $\mu_{ROA,it(3)}$ ، وانحراف معياري متحرك لثلاث فترات زمنية $\sigma_{ROA,it(3)}$ والقيم الحالية لنسبة حقوق الملكية E/TA_{it} وفق المعادلة التالية [Micco & Yeyati (2007); Karkowska & Acedański (2019)]:

$$(7) Z - score_{it} = \frac{\mu_{ROA,it(3)}+E/TA_{it}}{\sigma_{ROA,it(3)}}$$

نظراً للقيم المرتفعة التي يمكن أن يأخذها هذا المؤشر، ولتخفيض تشتت قيمه وتذبذباته فقد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي له تبعاً ل Karkowska & Acedański (2019).

3.8 نماذج الدراسة: بعد حساب المتغيرات التي تقيس مخاطر البنوك، تم استخدام كل متغير منها في نموذج منفصل لاختبار أثر المنافسة عليه بالتالي توصلنا إلى نموذجين. يتضمن النموذج الأول مخاطر الائتمان *CR* كمتغير تابع، في حين يتضمن النموذج الثاني مخاطر العسر المالي *DR* كمتغير تابع. كلا النموذجين تضمننا مؤشر المنافسة *Lerner* كمتغير مستقل والذي سيتم اختبار فرضيات البحث وفقاً لنتائجه، إضافة إلى مؤشر التركيز المصرفي *HHI*. كما تم إدخال متغيرات المخاطر في الفترات السابقة كمتغيرات مستقلة في النموذجين لحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، حيث أظهرت المتغيرات الخاصة بالمخاطر ارتباطاً قوياً بالقيم السابقة لها. أيضاً، وبالاستناد إلى الدراسات السابقة، تم إضافة عدة متغيرات ضابطة للحالة الاقتصادية وخصائص البنوك والتي تؤثر في المخاطر التي تواجهها.

¹ تم استخدام الصيغة المتحركة عبر الزمن باستخدام الانحراف المتحرك والمتوسط المتحرك للعائد على الأصول لأن هذه الطريقة في حساب المؤشر كانت أكثر قدرة على التقاط أثر عدم استقرار عوائد البنوك الخاصة العاملة في سورية وتقلباتها الكبيرة وحساسيتها لتغيرات أسعار الصرف من خلال الارتفاع الكبير في قيمة الانحراف المعياري المتحرك.

النموذج الأول:

$$CR_{it} = C + \beta_1 LERNER_{it} + \beta_2 HHI_t + \beta_3 CAR_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 GDP_t + \beta_6 REER_t + \beta_7 CR(-1)_{it} + \epsilon_{it}$$

النموذج الثاني:

$$DR_{it} = C + \beta_1 LERNER_{it} + \beta_2 HHI_t + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 AG_{it} + \beta_5 GDP_t + \beta_6 REER_t + \beta_7 DR(-1)_{it} + \beta_8 DR(-2)_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث أن CAR هو نسبة كفاية رأس المال للبنك ويقاس بنسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، $SIZE$ حجم المصرف مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، AG معدل نمو إجمالي الأصول، ROA نسبة العائد على الأصول، GDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و $REER$ هو سعر الصرف الحقيقي الفعال لليرة السورية مقابل 143 شريك تجاري.

4.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة

• النماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية

تم تقدير معلمات دالة التكاليف اللوغارتمية على شكل نظام من المعادلات يشمل كل من المعادلة العامة للدالة (1) ودوال مشاركة حصص عناصر الإنتاج (2)، حيث نحصل بعد توسيع هذه المعادلات على أربعة معادلات، المعادلة الأولى هي معادلة التكاليف العامة والمعادلات الثلاثة الأخرى هي معادلات حصص مشاركة عناصر الإنتاج الثلاثة: العمالة، رأس المال الثابت والتمويل. تشكل هذه المعادلات مع بعضها ما يسمى "بنموذج انحدار غير مرتبط ظاهرياً" *Seemingly Unrelated Regression Model*. وسميت بذلك لأنه بالرغم من أن كل معادلة من النظام تبدو مستقلة حيث لها متغير تابع خاص بها، إلا أن هذه المعادلات ترتبط مع بعضها نتيجة ارتباط الأخطاء العشوائية لكل معادلة مع أخطاء المعادلات الأخرى (Moon & Perron, 2008). يمثل هذا الارتباط معلومات إضافية يمكن الاستفادة منها من خلال تقدير النموذج باستخدام طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهرياً. تعتبر هذه الطريقة شائعة الاستخدام لتقدير دالة التكاليف اللوغارتمية مع دوال المشاركة، إلا أنه عند تطبيق (SUR) على دالة التكاليف اللوغارتمية مع دوال المشاركة تظهر حالة خاصة في التقدير وهي مشكلة الأحادية¹ "Singularity" في مصفوفة بواقي معادلات حصص المشاركة نتيجة قيود التجانس الخطي المفروضة على الدالة لتتماشى مع النظرية الاقتصادية. لحل هذه المشكلة يمكن إسقاط أحد معادلات مشاركة الحصص والقيام بعملية التقدير، ولكن في هذه الحالة ستتغير نتائج طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهرياً بتغيير المعادلة التي يتم حذفها من النظام. وهذا ما يجعلنا ننقل إلى طريقة تقدير أخرى وهي طريقة الانحدار المكرر غير المرتبط ظاهرياً *Iterative Seemingly Unrelated Regression (ISUR)*.

عند التعامل مع بيانات من نوع بانيل أو مع السلاسل الزمنية، من الممكن ظهور مشكلة الارتباط الذاتي *Autocorrelation* في بواقي التقدير، بحيث تكون البواقي مرتبطة بقيمتها عبر الزمن. إهمال مشكلة الارتباط الذاتي في حال وجودها سيؤثر على النتائج المتحصل عليها. لذلك، في حال ظهور مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، لا بد من تعديل طريقة التقدير لأخذها بعين الاعتبار. عند تطبيق طريقة الانحدار المكرر غير المرتبط ظاهرياً فإنه وفقاً ل (Greene 1993) يمكن معالجة هذه المشكلة والوصول إلى نتائج كفاءة عن طريق إضافة مرحلة في البداية يتم فيها تقدير معامل ارتباط البواقي لكل معادلة في النظام، ومن ثم تحويل البيانات لإزالة الارتباط الذاتي. لكن عنده ستختلف النتائج باختلاف المعادلة التي سيتم حذفها من

¹ إن مجموع حصص المشاركة يساوي الواحد $\sum S_m = 1$ ، ومع فرض قيود التجانس الخطي $\sum \rho_{qm} = 0$ ، $\sum \delta_{mn} = 0$ ، $\sum \beta_m = 1$ يصبح مجموع الطرف الأيسر من معادلات الحصص مساوياً لمجموع الطرف الأيمن ومجموع البواقي مساوياً للصفر عند كل نقطة زمنية وتتعدى عملية التقدير (Greene, 2002).

النظام. لحل هذه المشكلة يوصي Karlaftis et al. (1999) بضرورة تقييد معامل الارتباط ليكون ذاته في جميع معادلات الحصاص مما يضمن عدم تأثر النتائج بالمعادلة المحذوفة.

بناءً على المناقشة السابقة تم تقدير النظام باستخدام طريقة الانحدار المكرر غير المرتبط ظاهرياً المعدل بالارتباط الذاتي من الدرجة الأولى Iterative Seemingly Unrelated Regression Modified for 1st Order Autocorrelation (ISURE(AR1)) مع حذف معادلة حصة مشاركة التمويل وتقييد معاملات الارتباط الذاتي لبواقي معادلتني حصة مشاركة العمل وحصة مشاركة رأس المال الثابت ليكون ذاته وذلك لضمان عدم اختلاف النتائج مع المعادلة المحذوفة.

• الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج الخاصة بدراسة أثر المنافسة في المخاطر

تم بدايةً إجراء اختبارات الاستقرار لمتغيرات النماذج والتي بينت نتائجها بأن المتغيرات تختلف في درجة الاستقرار حيث كانت مزيجاً من متغيرات مستقرة عند المستوى وأخرى مستقرة عند الفرق الأول. بالتالي، ولتجنب مشكلة الانحدار الزائف، كان لا بد من التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. لتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات الموزعة Autoregressive Distributed Lags (ARDL) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النماذج. تم الانتقال بعدها إلى تقدير هذه العلاقة باستخدام نماذج بانيل المتعددة بناءً على نتائج مجموعة من الاختبارات الخاصة بتحديد النموذج الأمثل. وفي النهاية تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية على بواقي النماذج المقرة للتأكد من جودتها.

9. نتائج الدراسة التطبيقية: جاءت نتائج تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية¹ ونتائج حساب مؤشر Lerner متوافقة مع النظرية الاقتصادية (بين ال 0 وال 1) ما عدا (11) مشاهدة سالبة من أصل 190 مشاهدة، تركزت بشكل أساسي لدى بنكين هما بنك سورية والخليج وبنك الأردن. ظهر هذا الأمر لدى العديد من الدراسات الأخرى [Bosiu (2018); Cuestas et al., (2019)]، وتم تفسيره على أنه ناتج عن انخفاض أسعار البنك عن تكاليفه الحدية، مما يشير إلى أن البنك يحقق خسائر في أعماله. بلغت قيمة وسطي المؤشر خلال فترة الدراسة (0.418) مما يشير إلى انخفاض المنافسة بين البنوك، حيث أنها بعيدة عن القيمة التي يجب أن تكون في حالة المنافسة التامة والتي تساوي الصفر. كما أن التفاوت في قيمة المؤشر على المستوى الجزئي للبنوك يدل على تمتع عدد من البنوك بقوة سوقية أعلى من نظيراتها وهو ما يخالف أيضاً شروط المنافسة التامة. بعد حساب مؤشر Lerner أصبح بإمكاننا الانتقال إلى الخطوة التالية وهي تقدير النماذج الخاصة بأثر المنافسة في المخاطر التي تتحملها بنوك العينة.

1.9 نتائج اختبارات الاستقرار: تم في هذه الدراسة تطبيق ثلاثة اختبارات لجذر الوحدة وهي LLC، ADF وPP، إلا أنه سيتم عرض نتائج اختبار ADF فقط². تنص الفرضية العدم لهذه الاختبارات على وجود جذر الوحدة في سلسلة المتغير، وفي حال عدم قبول هذه الفرضية تكون سلسلة المتغير مستقرة. في البداية سيتم إجراء الاختبارات عند المستوى باستخدام المعادلة الأشمل التي تحتوي على ثابت واتجاه، من ثم المعادلة التي تحتوي ثابت فقط. فإذا لم نتمكن من رفض الفرضية العدم عند مستوى دلالة 5%، يتم إعادة الاختبارات باستخدام الفرق الأول للمتغير. كما تم استخدام معيار Schwarz info criterion لتحديد عدد فترات التباطؤ لاختباري LLC وADF. يوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبار ADF لجميع متغيرات الدراسة.

¹ نتائج تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية متوفرة عند الطلب من قبل المهتمين.

² نتائج اختبارات LLC وPP متوفرة عند الطلب من قبل المهتمين، مع الأخذ بالعلم بأن النتيجة النهائية المعروضة في الجدول مبنية على نتائج الاختبارات الثلاثة، حيث سيتم الحكم على درجة استقرار المتغير بما يتوافق مع نتيجة اثنين على الأقل من الاختبارات.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

النتيجة النهائية	ثابت		ثابت واتجاه		المتغير
	p- value	قيمة t	p- value	قيمة t	
I(1)	0.12	27.2	0.56	18.38	عند المستوى
	0.0***	60.19	0.0***	47.75	عند الفرق الأول
I(0)	0.682	16.54	0.074*	29.69	عند المستوى
I(1)	0.31	22.53	0.03**	33.44	عند المستوى
	0.0***	87.72	0.0***	74.28	عند الفرق الأول
I(0)	0.0***	39.71	0.0***	86.19	عند المستوى
I(0)	0.08	29.38	0.0***	41.08	عند المستوى
I(1)	0.91	12.16	0.47	19.79	عند المستوى
	0.0***	125.6	0.0***	103.85	عند الفرق الأول
I(0)	0.0***	112.93	0.0***	107.1	عند المستوى
I(0)	0.0***	38.78	0.0***	39.54	عند المستوى
I(0)	0.02**	37.23	0.0***	70.04	عند المستوى
I(1)	0.99	4.23	0.85	13.43	عند المستوى
	0.0***	45.18	0.0***	44.36	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. *، **، *** تشير إلى مستويات دلالة

10%، 5%، 1% على التوالي

يتضح من الجدول السابق اختلاف درجة الاستقرار لمتغيرات الدراسة. حيث أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول I(1). بالتالي، يجب اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. مع اختلاف درجة استقرار المتغيرات يكون الأكثر ملاءمة هو اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهجية (ARDL) لكونها لا تشترط تساوي رتب الاستقرار للمتغيرات. وبما أن أي من المتغيرات ليس مستقر عند الفرق الثاني، فإن شرط التطبيق محقق.

2.9 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نماذج الدراسة سنقوم بتقدير نموذج (ARDL) ونختبر قيمة معلمة معامل تصحيح الخطأ (λ). فإذا كانت سالبة وذات دلالة إحصائية يمكننا القول بأنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. يستعرض الجدول رقم (2) نتائج تقدير نموذج ARDL لنماذج الدراسة

الجدول رقم (2): نتائج تقدير نموذج ARDL

Model 2	Model 1	
DR	CR	Dep. var
LERNER	LERNER	Independent Variables
HHI	HHI	
ROA	CAR	
AG	SIZE	
GDP	GDP	
REER	REER	
-----	-----	
λ		
-0.40	-0.23	coefficient
-4.41	-7.59	t-statistic
0.00***	0.00***	Probability

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. ***, **, * تشير إلى مستويات دلالة 10%، 5%، 1% على التوالي تبين النتائج الموضحة أن معلمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وذات دلالة إحصائية معنوية لجميع النماذج، كما أنها تقع ضمن الحدود المقبولة [$0 < \lambda < 1$]، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نماذج الدراسة. وتفسر قيمة المعامل على أن 23% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة (نصف سنوياً) بالنسبة للنموذج الأول، و40% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة بالنسبة للنموذج الثاني. بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النماذج، تم تقدير هذه العلاقة باستخدام نماذج Panel وهي ثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM).

3.9 نتائج التقدير باستخدام نماذج Panel: للوصول إلى النموذج الأمثل للتقدير من بين نماذج Panel، تم تطبيق اختبار Breusch-Pagan (LM) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، حيث أن رفض الفرضية العدم لهذا الاختبار يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملاءمة للتقدير من نموذج الانحدار التجميعي. كما تم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) باستخدام اختبار F test المقيد. رفض الفرضية العدم لهذا الاختبار تدل على وجود تأثيرات فردية للوحدات المقطعية، بالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة للتقدير من نموذج الانحدار التجميعي. تستعرض الجداول (3) و(4) التالية نتائج الاختبارين.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار Breusch-Pagan (LM) لنماذج الدراسة

Result	Probability	statistic	LM test
PRM	0.067	3.34	Model 1
PRM	0.124	2.36	Model 2

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

تظهر نتائج اختبار (LM) Breusch-Pagan عدم وجود أدلة كافية لرفض الفرضية العدم بالنسبة لكلا النموذجين عند مستوى دلالة 5%، بالتالي نموذج الانحدار التجميعي أكثر ملاءمة للتقدير من نموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار F test لنماذج الدراسة

Result	Probability	statistic	F test
FEM	0.00	2.67	Model 1
PRM	0.262	1.26	Model 2

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

تظهر نتائج اختبار F test رفض الفرضية العدم بالنسبة للنموذج الأول حيث كان معامل الاختبار ذو دلالة معنوية عند مستوى 1% وبالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة لتقديره من نموذج الانحدار التجميعي. بينما لم يكن هناك أدلة كافية لرفض الفرضية العدم بالنسبة للنموذج الثاني مما يدل على عدم وجود تأثيرات فردية للوحدات المقطعية بالتالي يكون نموذج الانحدار التجميعي ملائم لتقدير هذا النموذج.

بناءً على ما سبق سيتم تقدير النموذج الثاني باستخدام نموذج الانحدار التجميعي. أما بالنسبة للنموذج الأول كان لا بد من المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM) وقد تم استخدام اختبار Hausman لهذا الغرض. حيث أن رفض الفرضية العدم لهذا الاختبار يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والتأثيرات الفردية للوحدات المقطعية، بالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة للتقدير. كانت قيمة معامل الاختبار تساوي (23.89) وذات دلالة معنوية عند مستوى 1%، بالتالي تم رفض الفرضية العدم وإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأمثل لتقدير النموذج الأول.

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير النموذج الأول الخاص بمخاطر الائتمان باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، والنموذج الثاني الخاص بمخاطر العسر المالي باستخدام نموذج الانحدار التجميعي¹ إضافة إلى نتائج الاختبارات التشخيصية لبواقي كل من النموذجين.

ويتضح لدينا من الجدول بأن معامل التحديد Adj. R-squared كان مرتفعاً في كلا النموذجين مما يدل على قدرة تفسيرية عالية للنماذج المقدره. حيث أن المتغيرات المستقلة في النموذج الأول كانت قادرة على شرح 95.3% من التغيرات في المتغير التابع، في حين أن المتغيرات المستقلة في النموذج الثاني تفسر 84.8% من التغيرات في المتغير التابع. كما أن قيمة معامل التحديد F-statistic مرتفعة جداً لكلا النموذجين وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 1%.

¹ تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة (PCSE) Panel cross-section sure للانحرافات المعيارية، حيث تقوم هذه الطريقة بحساب انحرافات معيارية رصينة للأخذ بعين الاعتبار وجود ارتباط بين بواقي الوحدات المقطعية. حيث بينت اختبارات جودة البواقي وجود هذه المشكلة. وفقاً لـ Pesaran & Baltagi (2007) ينشأ هذا الارتباط عندما تكون الوحدات المقطعية غير مستقلة، بل تؤثر فيما بينها. ونظراً لتداخل أعمال البنوك فيما بينها في القطاع المصرفي، فإنه من المتوقع أن زيادة احتمال فشل أحدها سيكون له أثر على احتمال فشل البنوك الأخرى.

الجدول رقم (5): نتائج تقدير نماذج الدراسة والاختبارات التشخيصية

Estimation Method	(FEM)		(PRM)			
	Model 1		Model 2			
Dependent Variable:	Credit Risk (CR)		Default Risk (DR)			
	Estimate	P-Value	Estimate	P-Value		
Intercept	-1.04	0.036**	1.22	0.198		
Lerner Index (LERNER)	-0.108	0.000***	0.695	0.000***		
Herfindahl–Hirschman Index (HHI)	-0.947	0.043**	0.414	0.948		
Capital Adequacy Ratio (CAR)	-0.199	0.000***	-	-		
Ln Total Asset (SIZE)	0.051	0.013**	-	-		
Return on Asset (ROA)	-	-	2.909	0.010**		
Total Asset Growth (AG)	-	-	-0.728	0.001***		
Real GDP Growth (GDP)	-0.309	0.000***	0.908	0.060*		
Reel Effective Exchange Rate (REER)	0.0004	0.022**	-0.005	0.000***		
Credit Risk (-1) (CR(-1))	0.778	0.000***	-	-		
Default Risk(-1) (DR(-1))	-	-	0.921	0.000***		
Default Risk (-2) (CR(-2))	-	-	-0.208	0.041**		
R-squared	0.958		0.857			
Adj. R-squared	0.953		0.848			
F-statistic	211.496		97.96			
Probability	0.000***		0.000***			
اختبارات البواقي (Residuals Tests)						
Autocorrelation test (Q-statistic)	1 lag	2 lag	3 lag	1 lag	2 lag	3 lag
	0.58 (0.44)	0.83 (0.65)	0.928 (0.81)	0.24 (0.62)	1.76 (0.41)	3.25 (0.35)
Cross-section Dependence test (Pesaran CD)	-0.063 (0.949)		4.528 (0.00)***			
Heteroscedasticity test (White test)	10.56 "14.07"		5.282 "16.919"			
Normality test (Jarque-Bera)	3.721 (0.155)		1.861 (0.394)			
Stationary test (ADF)	59.93 (0.00)***		54.42 (0.00)**			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. *, **, *** تشير إلى مستويات دلالة 10%، 5%، 1% على التوالي. القيم داخل "" بالاعتماد على جداول chi-square.

بعد تقدير النماذج تم إجراء عدة اختبارات على بواقي النماذج المقدر للتأكد من خصائصها. كانت هذه الاختبارات كالتالي: اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation، اختبار الارتباط الفردي Cross-section Dependence، اختبار عدم ثبات

التباين Heteroscedasticity test، اختبار التوزيع الطبيعي Normality test واختبار استقرارية البواقي Stationary test. اعتماداً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) نلاحظ ما يلي:

1. عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذجين حتى 3 فترات تأخرية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Q-statistic) أكبر من 0.05.
 2. عدم وجود ارتباط فردي في بواقي النموذج الأول حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Pesaran CD كانت أكبر من 5%. في حين تشير النتائج إلى أن بواقي الوحدات المقطعية للنموذج الثاني مرتبطة فيما بينها، وقد تم استخدام انحرافات معيارية رصينة لوجود هذه الارتباط لضمان عدم تأثر النتائج.
 3. عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في سلسلة البواقي حيث يتضح من الجدول بأن القيمة المحسوبة لاختبار (White test¹) أصغر من القيمة الحرجة بالنسبة للنموذجين.
 4. بواقي النموذجين تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن القيم الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من 0.05.
 5. استقرار سلسلة بواقي النماذج حيث أن القيم الاحتمالية لاختبار ADF أصغر من 0.05 بالتالي لا يمكننا قبول الفرضية بعدم بوجود جذر وحدة، أي أن سلسلة البواقي للنماذج المقدره مستقرة.
- بعد التأكد من جودة النماذج المقدره تنتقل إلى مناقشة النتائج واختبار فرضيات البحث وذلك اعتماداً على القيمة الاحتمالية للمعاملات المقدره لمؤشر Lerner لاختبار فيما إذا كان للمنافسة أثر معنوي على المخاطر المدروسة، وعلى إشارة هذه المعاملات لمعرفة طبيعة هذا الأثر إن كان طردياً أو عكسياً.

10. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

نتائج النموذج الأول Model 1

- من نتائج تقدير النموذج الأول الواردة في الجدول (5) نجد بأن معامل مؤشر Lerner هو سالب وذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 1%، مما يقترح بأن ازدياد القوة السوقية وانخفاض المنافسة يخفض من مخاطر الائتمان. أيضاً فإن معامل التركيز المصرفي HHI كان سالباً وذو دلالة معنوية عند مستوى 5% مما يشير إلى أن ازدياد التركيز المصرفي وانخفاض المنافسة يخفض من مخاطر الائتمان. بالتالي يمكننا قبول الفرضية البحثية الأولى بأنه تزداد مخاطر الائتمان التي تتحملها البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية مع ازدياد المنافسة بينها.
- معامل نسبة كفاية رأس المال (CAR) معنوي وبإشارة سالبة عند مستوى دلالة 1% مما يدل على أن ارتفاع هذه النسبة يخفض من مخاطر الائتمان مصارف العينة.
- إن لحجم المصرف (SIZE) أثر موجب وذو دلالة معنوية عند مستوى 5% في مخاطر الائتمان، مما يدل على أن البنوك كبيرة الحجم تواجه مخاطر ائتمان أكبر.
- لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) أثر سالب وذو دلالة معنوية عند مستوى 1% مما يعني أن ازدياد النمو الاقتصادي يخفض مخاطر الائتمان للبنوك.

¹ نظراً لعدم توفر هذا الاختبار لبيانات بانيل في برنامج Eviews، تم إجراء انحدار ثانوي لبواقي كل معادلة على مربع المتغيرات المستقلة في المعادلة مع ثابت. وقمنا باختبار نتائج الانحدار باستخدام اختبار Lagrange Multiplier (LM) عن طريق إيجاد القيمة المحسوبة لمعامل الاختبار والتي تساوي حاصل ضرب عدد المشاهدات n بمعامل التحديد للانحدار المساعد R-squared. من ثم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الحرجة والتي تتبع توزيع (χ^2) بعدد درجات حرية يساوي عدد المتغيرات المستقلة k في الانحدار المساعد. فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة يتم رفض فرضية العدم التي تنص على أن تباين البواقي ثابت.

- إن معامل سعر الصرف الحقيقي الفعال (REER) هو موجب وذو دلالة معنوية عند مستوى 5% بالتالي تزداد مخاطر الائتمان مع ازدياد أسعار الصرف.

نتائج النموذج الثاني Model 2

- كان معامل مؤشر Lerner موجباً وذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 1%، مما يقترح بأن ازدياد القوة السوقية وانخفاض المنافسة يخفض من مخاطر العسر المالي للبنوك. فيما لم يكن معامل التركيز المصرفي HHI ذو أثر في مخاطر العسر المالي. بالتالي يمكننا قبول الفرضية البحثية الأولى بأنه تزداد مخاطر العسر المالي التي تتحملها البنوك التجارية الخاصة العاملة في سورية مع ازدياد المنافسة بينها.
- لمعدل العائد على الأصول أثراً موجباً ومعنوياً عند مستوى دلالة 5% ما يعني أن البنوك ذات معدلات العائد المرتفع على الأصول تواجه مخاطر عسر مالي أقل.
- إن معدل نمو الأصول (AG) يؤثر سلباً في الاستقرار المالي للبنك حيث أن معاملته سالب وذو دلالة معنوية عند مستوى 1% أي أن البنوك ذات معدلات النمو المرتفعة هي أقل استقراراً وتواجه مخاطر فشل مالي أكبر.
- يخفض النمو الاقتصادي من مخاطر العسر المالي للبنوك حيث كان معامل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) أثر موجب وذو دلالة معنوية عند مستوى 10%.
- يزيد ارتفاع أسعار الصرف من مخاطر العسر المالي وعدم استقرار البنوك حيث كان معامل سعر الصرف الحقيقي الفعال (REER) سالباً وذو دلالة معنوية عند مستوى 1%.

11. الاستنتاجات والتوصيات

1. تشير النتائج إلى انخفاض المنافسة بين البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية حيث أنه لدى البنوك قوة سوقية تجعلها قادرة على فرض أسعار تزيد عن تكاليفها الحدية.
2. نظرية المنافسة-الهشاشة هي السائدة في القطاع المصرفي التجاري الخاص في سورية، فازدياد القوة السوقية للبنوك وانخفاض المنافسة يخفض من مخاطر الائتمان والعسر المالي للبنوك. يتوافق ذلك مع دراسة; (Maghyereh (2018) و [Marchionne & Zazzaro (2018). حيث إن ارتفاع القوة السوقية للبنوك يجعلها تحقق مكاسب احتكارية وتتمتع بقيمة امتياز أعلى، مما يخلق لديها الحافز للحفاظ على هذه القيمة من خلال الاستثمار في محفظة قروض متدنية المخاطر وتعزيز استقرارها المالي.
3. تؤثر نسبة كفاية رأس المال سلبياً في مخاطر الائتمان. ما يؤكد أهمية كفاية رأس المال في امتصاص الصدمات والخسائر غير المتوقعة التي تتعرض لها البنوك. كما توصلنا إلى وجود علاقة طردية بين حجم المصرف ومخاطر الائتمان. تفسر الأدبيات [Berger et al., (2019); Cuestas et al., (2019)] بأن هذا الأثر ناتج عن اعتقاد البنوك الكبيرة بأنها أكبر من أن تقبل "Too big to fail" مما يشكل لديها الحافز لتحمل المزيد من المخاطر ظناً منها بأنه سيتم إنقاذها في حال تعرضها للفشل.
4. البنوك ذات معدلات نمو الأصول الأعلى أكثر عرضة للعسر المالي ما ينسجم مع دراسة (Nguyen (2019). إن معدلات نمو الأصول المرتفعة والمستمرة يمكن أن يكون إشارة تحذيرية إلى أن البنك يكتف من استثماراته في أنشطة خطيرة ما ينعكس سلباً على استقراره المالي ونموه المستدام. بالنسبة للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية يمكن تفسير هذا الأثر بقيام البنوك بزيادة تركيز أصولها بالعملة الأجنبية ما جعلها أكثر عرضة لتذبذب العوائد الناتج عن تقلبات أسعار الصرف وبالتالي انخفاض استقرارها المالي.

5. يؤكد على النتيجة السابقة ما تم التوصل إليه فيما يتعلق بأثر سعر الصرف على مخاطر العسر المالي. حيث أظهرت النتائج أثراً سلبياً على استقرار البنوك نتيجة ازدياد تذبذبات العوائد المترافقة مع ارتفاع أسعار الصرف. كما أظهرت النتائج ارتفاع مخاطر الائتمان مع ارتفاع أسعار الصرف.

6. فيما يتعلق بأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في مخاطر البنوك فقد جاءت نتائج الدراسة متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث كان له أثر سلبي على مخاطر الائتمان ومخاطر العسر المالي. فزيادة النمو الاقتصادي يعزز من الملاءة المالية للمقترضين ويجعلهم أكثر قدرة على سداد التزاماتهم ما يخفف من مخاطر الائتمان، كما أنه يزيد من فرص التوظيف والاستثمار للبنوك وبالتالي تحقيق عوائد أعلى واستقرار مالي أكبر.

بناءً على النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

1. توصلت النتائج إلى وجود مبادلة بين المنافسة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي التجاري الخاص، ما يجب أخذه بعين الاعتبار من قبل الجهات الناطمة لعمل البنوك عند وضع السياسات التي من شأنها تقويض القوة السوقية للبنوك وزيادة المنافسة بينها. حيث أن هذه السياسات يجب أن يرافقها تعزيز الرقابة على المخاطر التي تتحملها البنوك وبشكل خاص مخاطر الائتمان، إضافة إلى التأكد من وجود قاعدة رأسمالية قوية لدى البنوك تمكنها من امتصاص الخسائر المحتملة وتعزز استقرارها المالي.
2. على الرغم من وجود هذه المبادلة توصي الباحثة بتفعيل دور المنافسة بين البنوك التجارية سواء عن طريق جذب المزيد من البنوك للعمل في القطاع، تحرير الخدمات المصرفية وتخفيض عوائق الدخول إلى السوق. وذلك للاستفادة من مكاسب المنافسة المتمثلة في زيادة الكفاءة التشغيلية للمصارف وتخفيض أسعار الخدمات المصرفية وتحفيز البنوك على الابتكار والترويج لخدماتها. على أن يرافق ذلك إصلاح الإطار المؤسسي والقانوني وتدريب الكوادر المصرفية العاملة إضافة إلى الرقابة الفعالة على المخاطر المصرفية بالشكل الذي يسمح بالاستفادة من مكاسب المنافسة مع تجنب آثارها السلبية.
3. أيضاً، أظهرت النتائج أن تذبذبات عوائد البنوك نتيجة تغيرات أسعار الصرف، والناتج بصفة أساسية عن زيادة تركيز أصول البنك في العملات الأجنبية، هو مصدر لعدم الاستقرار المالي وارتفاع مخاطر فشل البنك، بالتالي لا بد من إيلاء أهمية خاصة لدرجة تعرض بنوك القطاع المصرفي التجاري لمخاطر أسعار الصرف والإجراءات المتبعة من قبل هذه البنوك في قياسها وحمايتها نفسها من التغيرات المعاكسة في أسعار الصرف.

المراجع

- 1-Agoraki, M. E. K.; Delis, M. D.; Pasiouras, F. (2011). Regulations, Competition and Bank Risk-Taking in Transition Countries. *Journal of Financial Stability*, 7 (1), 38-48.
- 2-Allen, F.; and Gale, D. (2004). Competition and Financial Stability. *Journal of Money, Credit, and Banking*, 36 (3), 453-480.
- 3-Amidu, M.; and Wolfe, S. (2013). Does Bank Competition and Diversification Lead to Greater Stability? Evidence from Emerging Markets. *Review of Development Finance*, 3 (3), 152-166.
- 4-Berger, A. N.; El Ghouli, S.; Guedhami, O.; Saheruddin, H. (2019). **Competition and Bank Risk: Evidence from Geographic Bank Deregulation**. Available at SSRN 3440918.
- 5-Berger, A. N.; Klapper, L. F.; Turk-Ariss, R. (2009). Bank Competition and Financial Stability. *Journal of Financial Services Research*, 35 (2), 99-118.

- 6–Bosiu, T. (2018). **The Impact of Competition on Bank Risk–Taking in Sub–Saharan Africa**. Working Paper No.9/May 2018, Southern Africa –Towards Inclusive Economic Development (SA–TIED).
- 7–Boyd, J. H.; and De Nicolo, G. (2005). The Theory of Bank Risk Taking and Competition Revisited. *The Journal of finance*, 60 (3), 1329–1343.
- 8–Boyd, J. H.; De Nicolò, G.; Jalal, A. M. (2006). **Bank Risk–Taking and Competition Revisited: New theory and New Evidence**. Working Paper 06/297, International Monetary Fund (IMF).
- 9–Cuestas, J. C.; Lucotte, Y.; Reigl, N. (2019). **Banking Sector Concentration, Competition and Financial Stability: The Case of the Baltic Countries**. Working Paper 2019–10, Economic Research Department of the University of Orléans (LEO), France.
- 10–Greene, W. H. (2018). **Econometric Analysis**. (8th ed) USA: Pearson Education.
- 11–Greene, W.H. (1993). **Econometric Analysis**. (2nd ed), USA: MacMillan.
- 12–Karkowska, R.; and Acedanski, J. (2019). The Effect of Corporate Board Attributes on Bank Stability. *Portuguese Economic Journal*, 1–39.
- 13–Karlaftis, M.; McCarthy, P.; Sinha, K. (1999). The Structure of Public Transit Costs in the Presence of Multiple Serial Correlation. *Journal of Transportation and Statistics*, 2 (2), 113–121.
- 14–Keeley, M. C. (1990). Deposit Insurance, Risk, and Market Power in Banking. *American Economic Review*, 80 (5), 1183–1200.
- 15–Labidi, W.; and Mensi, S. (2015). **Does Banking Market Power Matter on Financial (in) Stability? Evidence from the Banking Industry MENA Region**. Working Papers NO. 62190, Munich Personal RePEc Archive (MPRA).
- 16–Li, X.; Tripe, D. W.; Malone, C. B. (2017). **Measuring Bank Risk: An Exploration of Z–score**. Available at SSRN 2823946.
- 17–Maghyereh, A. I. (2018). Bank Competition, Concentration and Risk–taking in the UAE Banking Industry. *Economia Internazionale/International Economics*, 71 (2), 129–148.
- 18–Marchionne, F.; and Zazzaro, A. (2018). Risk and Competitiveness in the Italian Banking Sector". *Economics Bulletin*, 38 (1), 271–280.
- 19–Martinez–Miera, D.; and Repullo, R. (2010). Does Competition Reduce the Risk of Bank Failure?. *The Review of Financial Studies*, 23 (10), 3638–3664.
- 20–Micco, A.; and Yeyati, E. L. (2007). Concentration and Foreign Penetration in Latin American Banking Sectors: Impact on Competition and Risk. *Journal of Banking & Finance*, 31 (6), 1633–1647.

- 21– Minh, S.; Hong, V.; Hoang, L.; Thuy, T. (2020). Does Banking Market Power Matter on Financial Stability?. *Management Science Letters*, 10 (2), 343–350.
- 22– Moon, H. R.; and Perron, B. (2008). **Seemingly unrelated regressions**. In S. N. Durlauf & L. E. Blume (Eds.), *The new palgrave dictionary of economics*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- 23– Musisi, A. (2006). **Physical Public Infrastructure and Private Sector Output/Productivity in Uganda: A Firm Level Analysis**. Working Paper 424, Institute of Social Studies.
- 24– Nguyen, K. N. (2019). Revenue Diversification, Risk and Bank Performance of Vietnamese Commercial Banks. *Journal of Risk and Financial Management*, 12 (3), 1–21.
- 25– Noman, A. H. M.; Gee, C. S.; Isa, C. R. (2017). Does Competition Improve Financial Stability of the Banking Sector in ASEAN countries? An empirical analysis. *PloS one*, 12(5) e0176546. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0176546>.
- 26– Pesaran, M. H.; and Baltagi, B. H. (2007). Heterogeneity and Cross Section Dependence in Panel Data Models: Theory and Applications Introduction. *Journal of Applied Econometrics*, 22 (2), 229–232.
- 27– Sarkar, S.; and Sensarma, R. (2016). The Relationship between Competition and Risk–Taking Behaviour of Indian banks. *Journal of Financial Economic Policy*, 8 (1), 95–119.
- 28– Titotto, D.; and Ongena, S. (2017). **Shadow Banking and Competition: Decomposing Market Power by Activity**. In *Handbook of Competition in Banking and Finance*. Edward Elgar Publishing.

أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء
"دراسة ميدانية في المصارف الخاصة العاملة في سورية"

د. عتاب يوسف حسون*

(الإيداع: 20 تموز 2020 ، القبول: 29 أيلول 2020)

المُلخَص:

هدف هذا البحث إلى تحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها الخمسة (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) على رضا العملاء، وذلك في عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية. قامت الباحثة بتوزيع (175) استبانة على عينة عشوائية من عملاء المصارف محل الدراسة، تم استرداد جميع الاستبانات الموزعة، واستبعاد (13) استبانة منها لعدم استكمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي تم تفرغها (162) استبانة. قامت الباحثة بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 25). وفي نهاية هذا البحث توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات وأهمها: يوجد تأثير معنوي لجميع أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) على رضا العملاء في المصارف محل الدراسة.

لكلمات مفتاحية: الخدمة المصرفية الإلكترونية، جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية، رضا العملاء، المصارف الخاصة.

* أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.

The Effect of the Quality of E–Banking Services on Customer Satisfaction A Field Study in private Banks Operating in Syria

Dr. Etaab Yousef Hassoun*

(Received: 20 July 2020 , Accepted: 29 September 2020)

Abstract:

This research was conducted to determine the effect of the quality of e–banking services in its five dimensions (tangible, reliability, responsiveness, safety, and empathy) on customer satisfaction in a sample from the private banks operating in Syria. The researcher distributed (175) questionnaires to a random sample of bank customers under study. (175) questionnaires were retrieved and (13) questionnaires were excluded, Thus, the number of questionnaires that have been discharged is (162). The researcher analyzed the data using the Statistical Analysis Program (SPSS 25).

At the end of this research, the researcher reached a number of conclusions, the most important of which are: There is a significant effect of the quality of e–banking services in its five dimensions (tangible, reliability, responsiveness, safety, and empathy) on customer satisfaction in the banks under study.

Key Words: E-Banking Service, Quality of E-Banking Service, Customer Satisfaction, Private Banks.

* Associate Professor in Business Administration Department, Faculty of Economics, Tishreen University.

مُقَدِّمَة:

في إطار التنافسية التي تنسب بها البيئة المصرفية ودورها الحيوي على المستوى الكلي في تعزيز النمو الاقتصادي وعلى المستوى الجزئي في تلبية متطلبات عملائها وعاملها، تشغل المصارف حيزاً مهماً في التنمية الاقتصادية والمالية، خاصة في ظلّ التوسّع الذي شهده هذا القطاع خلال العقود الماضية الذي ترافق مع النهضة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا والاتصالات. ولكن مع زيادة حصّة هذا القطاع الخدمي حصل تغيير في أولويات القطاع المصرفي من العمل على تلبية متطلبات التمويل والإيداع والخدمات المرافقة إلى التركيز على جودة خدمة العملاء، كعاملٍ مهمٍ ورئيسٍ في مثل هذه المنظّمات الخدمية، هذا المفهوم تطوّر ليكون حاملاً للسعي نحو ضمان رضا وولاء العملاء بما يحافظ على الحصّة السوقية في ظلّ التنافسية العالية للقطاع.

ويعود تزايد الاهتمام بقضية رضا وولاء العملاء من قبل المصرفيين لكونها تُعدُّ أحد أهمّ المؤشّرات المستخدمة لتقييم جودة الخدمة المقدّمة في مثل هذا القطاع، لذلك فإنّ ضمان رضا وولاء العملاء أصبح الغاية الرئيسة للمؤسسات المصرفية في إطار التسويق والتّوجه بالسوق.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي يهدف إلى تحليل وتحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء في عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية.

مشكلة البحث: بناءً على الدراسات السابقة التي أُطلعت عليها الباحثة وعلى الدّراسة الميدانية التي قامت بها في المصارف الخاصة الآتية: بنك عودة، بنك البركة، بنك بيبيلوس، بنك سورية والمهجر، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك قطر الوطني، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدّراسة؟

ومن هذا التساؤل انبثقت التساؤلات الفرعية الخمس الآتية:

- 1- ما مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الملموسية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدّراسة؟
- 2- ما مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاعتمادية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدّراسة؟
- 3- ما مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدّراسة؟
- 4- ما مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدّراسة؟
- 5- ما مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدّراسة؟

أهميّة البحث:

الأهميّة العلمية: قد تسهم الدّراسة الحالية في تقديم إطار نظري مبسّط وتوضيحي لمتغيّرات البحث (جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، رضا العملاء)، الأمر الذي يؤهلها لإضافة علمية بحثية.

الأهمية العملية: قد تساعد نتائج هذه الدراسة في إيجاد مؤشرات موضوعية يُعتمد عليها في بناء برامج لتدريب المديرين والعاملين على تبيان نقاط الضعف والقوة في جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومحاولة مساعدة إدارات تلك المصارف لتحسين أدائها والحفاظ على رضا وولاء عملائها وكسب عملاء جدد وتدعيم تنافسيتها. كما قد تسهم التوصيات التي تم اقتراحها في إلقاء الضوء على بعض الإجراءات والممارسات الإدارية التي يمكن أن تقوم بها الإدارة من أجل تدعيم وتحسين جودة خدماتها المصرفية الإلكترونية المقدمة للعملاء.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

تحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

ومنه تتفرع الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- تحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الملموسية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 2- تحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاعتمادية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 3- تحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 4- تحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 5- تحديد مدى تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسة للبحث بالآتي:

لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة؟

ومن هذه الفرضية تنبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الملموسية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 2- لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاعتمادية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 3- لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 4- لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
- 5- لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

منهجية البحث: تم إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات التأنوية من خلال الكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات الصادرة في مجال البحث. أما البيانات الأولية فقد تم جمعها عن طريق قيام الباحثة بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع عينات عشوائية من عملاء المصارف الخاصة محل الدراسة، فضلاً عن قيامها بتصميم استبيان تضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث. ومن ثم تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (SPSS 25) في تحليل البيانات والمعطيات واختبار فرضيات البحث.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Mirzapur, et. al., 2017) بعنوان: أثر جودة الخدمة على ولاء العملاء مع التركيز على مؤشر رضا العملاء النموذجي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير جودة الخدمة على ولاء العملاء في الخدمات المصرفية مع التركيز على نموذج مؤشر رضا العملاء، والنظر في المتغيرات من الارتياح والثقة ومعالجة الشكاوى في العلاقة بين جودة الخدمة والولاء. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبيان موحد يحتوي على (23) سؤال حول خمسة أبعاد، ووزعت الاستبانة على (409) من عملاء بنك بارسيان في جميع أنحاء مقاطعة جيلان. تم اختبار الفرضيات وتحليل البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وأهمها: يوجد تأثير معنوي لشكوى المناولة على كل من الثقة، رضا وولاء العميل. وهناك تأثير معنوي لجودة الخدمة على رضا العميل، ويوجد تأثير معنوي لرضا العميل على الولاء.

2- دراسة (Zafer and Zaheer, 2018) بعنوان: أثر جودة خدمة الإنترنت المصرفي على رضا العملاء في القطاع المصرفي في باكستان.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار نموذج لرضا العملاء على أساس جودة الخدمة الإلكترونية في المصارف. استخدم فريق البحث استبيان منظم من أجل جمع البيانات من عملاء البنوك الإلكترونية من بنوك القطاع الخاص في باكستان. بلغ حجم عينة الدراسة (264) فرداً. استخدم فريق البحث البرنامج الإحصائي (SPSS) لاختبار وتحليل البيانات. ومن أهم نتائج الدراسة أن أبعاد جودة الخدمة التي تم تحديدها كان لها تأثيراً كبيراً على رضا العملاء في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية. وأوصت الدراسة بالعمل على تحسين جودة الخدمة على شبكة الإنترنت لتحقيق رضا العملاء في القطاع المصرفي.

3- دراسة (الباهي، 2019) بعنوان: أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن، دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها (الأمان، سهولة الاستخدام، الاعتمادية، توفير التكلفة، توفير الوقت) على رضا الزبائن. تم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. تكوّن مجتمع الدراسة من زبائن البنك الإسلامي الأردني في عمان. وتألّفت الاستبانة من (41) فقرة لغاية جمع البيانات، وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة للاستخدام (232) استبيان، وبعد اختبار الفرضيات توصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها: إن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية التي كان يقدمها البنك لعملائه مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من ناحية المحاور الخمسة على رضا الزبائن في البنك الإسلامي الأردني عند مستوى دلالة ($\alpha > 0.05$). تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة الأولى من حيث المتغير المستقل، إذ تمثل المتغير المستقل للدراسة السابقة بجودة الخدمة المصرفية بينما اختصت بالدراسة الحالية بجودة الخدمة المصرفية الإلكترونية. واختلفت عن الدراستين السابقتين الثانية والثالثة من حيث مجتمع ومكان التطبيق.

القسم النظري:

أولاً: مفهوم جودة الخدمات المصرفية:

تعدُّ جودة الخدمة مقياساً للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة لتقابل توقُّعات العملاء، وأنَّ الجودة التي يدركها العميل للخدمة هي الفرق بين توقُّعات العميل لأبعاد جودة الخدمة وبين الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر هذه الأبعاد بالفعل. أمَّا موضوع جودة الخدمة المصرفية فإنَّه يعدُّ من الموضوعات التي تصدَّرت اهتمامات الباحثين، وقد تولَّد عن ذلك العديد من الدِّراسات التي عالجت الموضوع، فمن الدِّراسات ما انصبَّ اهتمامها بالدرجة الأولى على وضع تعريف لجودة الخدمة وإيضاح مفهومها، وركَّز آخرون على دراسة أبعاد جودة الخدمة وطرق قياسها. وفي هذا الإطار قدَّم Parasuraman نموذج الفجوات، ووفقاً لهذا النموذج فإنَّ الأبعاد الرئيسية التي تُقاس بها جودة الخدمة المصرفية هي: الاعتمادية، سرعة الاستجابة، القدرة أو الكفاءة، سهولة الحصول على الخدمة، اللباقة، الاتِّصال، المصداقية، الأمان، معرفة وفهم العميل، الجوانب المادية الملموسة (المكوّنات المادية). وفيما يلي تفصيل لكل بُعد من هذه الأبعاد: (Maghadam, 2015, p. 55; Wanjiku, 2015, p. 15)

- 1- **الاعتمادية (Reliability):** وتعني ثبات الأداء وإنجاز الخدمة بشكلٍ سليم وأفضل من المرّة الأولى ووفاء المصرف لما تمَّ وعد العميل به، وهذا يتضمَّن:
 - دقّة الحسابات والملفات وعدم حدوث الأخطاء.
 - تقديم الخدمة المصرفية بشكلٍ صحيح.
 - تقديم الخدمة في المواعيد المحددة وفي الوقت المصمَّم لها.
 - ثبات مستوى أداء الخدمة.
- 2- **سرعة الاستجابة من قبل العاملين (Responsiveness):** وتشير إلى رغبة واستعداد العاملين بالمصرف في تقديم الخدمة ومساعدة الزبائن والرَّد على استفساراتهم والسرعة في أداء الخدمة، والاستجابة الفوريّة لطلب العميل.
- 3- **القدرة أو الكفاءة (Competence):** وتعني امتلاك العاملين بالمصرف للمهارة والمعرفة اللازمة لأداء الخدمة، وتكوينهم على روح الاتِّصال وتفهم العملاء.
- 4- **سهولة الحصول على الخدمة (Access):** ويتضمَّن هذا سهولة الاتِّصال وتيسير الحصول على الخدمة من طرف العميل، وذلك بقصر فترة انتظار الحصول على الخدمة، وملاءمة ساعات العمل للعميل، وتوافر عدد كافي من منافذ الحصول على الخدمة.
- 5- **اللباقة (Courtesy):** وتعني أن يكون موظَّفو المصرف وخاصة من لهم اتِّصال مع الزبائن على قدرٍ من الاحترام وحسن المظهر، والتمتُّع بروح الصداقة والود والاحترام للزبائن.
- 6- **الاتِّصال (Communication):** ويقضي تزويد الزبائن بالمعلومات وباللغة التي يفهمونها، وتقديم التَّوضيحات والشرح اللازم حول طبيعة الخدمة وتكلفتها، والمزايا المترتبة عن الخدمة، والبدائل الممكنة.
- 7- **المصداقية (Credibility):** وتتضمَّن مراعاة المصرف للأمانة والصدق في التَّعامل مع الزبائن، ممَّا يوُلِّد الثقة بين الطرفين، لأنَّ العمل المصرفي قائم على أساس الثقة.
- 8- **الأمان (Security):** ويعكس ذلك خلو المعاملات مع المصرف من الشُّك والخطورة، ويتضمَّن الأمان المادي والمالي وسريّة المعاملات.

9-معرفة وتفهم العميل (Knowing The Customer): وتعني بذل الجهد لفهم احتياجات العميل ومعرفة احتياجاته الخاصة، الاهتمام الفردي بالعميل، ومعرفة العميل الدائم للمصرف، وتقديم النصح والاستشارة والتوجيه اللازم.

10-الجوانب المادية الملموسة (المكونات المادية) (Physical Assets): وتشمل التسهيلات المادية المستخدمة في العمل بدءاً بالمظهر الخارجي للمصرف وتهيئته من الداخل والأجهزة المستخدمة والوسائل المستخدمة في أداء الخدمة. فكلما تمكّن المصرف من التحكم في هذه الأبعاد أمكنه تقديم خدمات بجودة عالية، وبإمكانه تطوير الخدمات وتحقيق الميزة التنافسية. فجودة الخدمة المصرفية ترتبط وتعتمد على احتياجات وتوقعات العملاء، فإذا تمّ تقديم خدمة تتفق مع احتياجات وتوقعات العملاء أو تتفوق عليها قيل أنّ الخدمة تتصف بالجودة.

ثانياً: مفهوم جودة الخدمة المصرفية الالكترونية:

تُعرّف جودة الخدمة من منظور الخدمة الالكترونية بأنها: "التقييم والحكم الشامل للعملاء عن جودة الخدمات الالكترونية المطروحة في السوق الافتراضي" (Santos, 2003, p. 215).

كما تُعرّف جودة الخدمة المصرفية الالكترونية بأنها: "ملاءمة ما يتوقعه العملاء من الخدمة المصرفية المقدمة إليهم مع إدراكهم الفعلي للمنفعة التي يحصل عليها العملاء نتيجة حصولهم على الخدمة، لذا فالخدمة الجيدة من وجهة نظر العملاء هي التي تتفق وتتطابق مع توقعاتهم"، ويقصد هنا تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية عن طريق الشبكة العنكبوتية الدولية الانترنت كقناة تسويقية جديدة لها خصائصها الفريدة والمميّزة لها عن بقية القنوات الاتصالية الأخرى التي تمتاز بالسرعة وانخفاض التكاليف، والتي تمثّل استراتيجية التسويق المصرفي الالكتروني، وتعمل على التحول من السوق المكاني إلى السوق الفضائي (الشمري، العبد اللات، 2008، ص316).

بينما يرى (نجم، 2010، ص 220) أنّ الجودة الالكترونية (E-Quality) هي: "الشكل الأخير وربما الأرقى لتطور مجالات واهتمامات سياسات وجهود تطوير وتحسين الجودة".

ثالثاً: خدمات التكنولوجيا المصرفية:

ويمكن توضيح هذه الخدمات على الشكل الآتي:

1- أجهزة الصراف الآلي: هي آلة تحتوي على شاشة وفتحة مخصّصة لإدخال البطاقة وفتحة أخرى لسحب النقود، كما تحتوي أيضاً على لوحة مفاتيح لإدخال الرقم السري بعد اختيار المبلغ المراد سحبه، وهذا الجهاز موصول مع حاسوب المصرف. أو هي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل، وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة نكيّة للحصول على الخدمات المختلفة للاستفادة من خدمات الصراف الآلي يتطلّب الحصول على بطاقة الفيزا إلكترون أو الماستر كارد، فخدمة الصراف الآلي هي نظام يتيح للعملاء حملة البطاقات التعامل مع حساباتهم من طرف المصرف في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها وخلال الإجازات والعطل على مدار 24/ ساعة (أحمد، 2008، ص 161).

2- المقاصة الالكترونية: تسمح خدمات المقاصة الالكترونية بتحويل النقود من حساب العملاء إلى حسابات أفراد آخرين أو منظمات أخرى في أي فرع لأي مصرف في الدولة مثل دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حسابات الموظفين، كما تطوّرت خدمات المقاصة الالكترونية بحث أصبحت تشمل نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي، وبناءً على ذلك فقد أصبحت التسويات الالكترونية للمدفوعات بين المصارف المختلفة تتم ضمن نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة، ولقد طوّرت العديد من الدول نظاماً للمقاصة الالكترونية والتسوية بين المصارف (الحاج، 2012، ص 85).

3- شبكة سويتف للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية: إنّ كلمة swift هي اختصار لـ (worldwide) society for inter- bank financial transaction، أي المؤسسة الدولية للمبادلات المالية بين المصارف، تمّ إنشاؤها في مايو 1973

بمبادرة 239 مصرف من أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ومقرها بروكسل وهي خاضعة للقانون البلجيكي، وقد باشرت نشاطها الفعلي في مايو 1977 ولكن لم تعرف الازدهار إلا في بداية الثمانينات، وشبكة سويفت ليست نظاماً للمدفوعات في حد ذاتها أي أنها لا تقوم بعملية تسوية بين الحسابات، وإنما يقتصر دورها على مجرد نقل التعليمات والأوامر والرسائل بين البنوك بسرعة فائقة، وهي شبكة خاصة بالبنوك فقط ولا يحق للأفراد العاديين الدخول إليها (الخفاجي، 2008، ص 145).

4- نظام التحويلات المالية الإلكترونية: يُعدُّ هذا النظام جزءاً بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال المصارف الإلكترونية، ويمتاز في حال تطبيقه بطريقة صحيحة بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام والموثوقية، ويتيح هذا النظام نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر بطريقة الكترونية آمنة بالإضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات (الحديد وآخرون، 2014، ص 160).

رابعاً: مفهوم رضا العملاء:

هناك عدّة تعريف لرضا العميل، فمنهم من ينظر للرضا على أنه يمثّل البهجة التي يشعر بها العميل عندما يحقق الإشباع المطلوب، وما كان يتوقّع الحصول عليه من منافع، وأنّ الرضا يتكوّن من خلال مقارنة ما يتوقّع العميل الحصول عليه، وما يحصل عليه فعلاً، وكذلك إنّ الرضا يمثّل استجابة عاطفية للتجارب التي يمر بها العميل، ويرتبط بالمنتجات أو الخدمات التي قام بشرائها، وأنّ الاستجابة العاطفية تمثّل ردة فعل العميل الناجمة عن عملية التقييم والإدراك المعرفية مع ما كان يعتقد بأنّه سوف يحصل عليه (Lovelock, Jochen, 2017, p. (156). أمّا كوتلر فيرى أنّ رضا العمل هو ذلك الانطباع الإيجابي أو السلبي الذي يشعر به عميل ما تجاه شراء أو استهلاك، وهو ناتج المقارنة بين توقعات العميل تجاه منتج ما وأدائه المدرك عموماً، ورضا العميل مبني على مدخلين الأول على تبادل تجاري الذي يشير إلى تجربته ومدى استجابته وتفاعله تجاه خدمة محدّدة، والثاني رضا العميل التراكمي ويشير إلى تقييم العميل العام لتجربة الاستهلاك عبر فترة زمنية (Kotler, Keller, 2012, p. 108).

خامساً: أهمية قياس رضا العملاء:

يكتسب رضا العميل أهمية كبيرة، لذا تحتاج جميع المنظمات الرّغبة في تحقيق الاستمرار والنمو في السوق إلى قياسه، إذ أنّ رضا العملاء هو موضوع بالغ الأهمية لتحقيق النّجاح في الأعمال سواء التقليدية أم عبر الإنترنت، وتبرز أهمية قياس رضا العميل من خلال النقاط الآتية: (الخفاجي، 2008، ص 356):

- للوقوف على تحديد مدى رضا العميل.
- تقديم النّتائج للشركاء في أية منظمة ومنهم مثلاً جميع الممولين.
- يساعد في تشخيص أسباب عدم تحقيق أهداف المنظمات.
- معرفة فيما إذا كانت الفئة المستهدفة قد استفادت من الخدمة المقدّمة؟
- يساعد المشرفين على إمكانية توسيع نطاق الأنشطة والخدمات التي تقدّمها المنظمة في المجتمع لتشمل مجتمعات أخرى.

سادساً: أساليب قياس رضا العملاء:

- يمكن قياس رضا العملاء بعدة أساليب، أهمّها: (سليمة، علي، 2012، ص 321):
- القياسات الدّقيقة: مثل قياس الحصّة السّوقية، أو عدد الخدمات التي يستهلكها الزبون، أو قياس معدل الاحتفاظ بالزبائن، أو تطوّر عدد الزبائن الجدد.
 - القياسات التّقرّيبية: كتفسير شكاوى العملاء، أو إجراء بحوث حول العملاء المفقودين.

■ البحوث الكميّة: من خلال إجراء بحوث الاستقصاء لمعرفة مدى رضا العملاء عن جودة الخدمات المقدّمة، ومعرفة، نيّة الزبون في إعادة الشراء.

سابعاً: خصائص الرّضا:

للرّضا ثلاث خصائص، وهي (نور الدين، 2010، ص 256):

1- الرّضا ذاتي: يتعلّق هنا رضا العميل بطبيعة ومستوى التّوقعات الشّخصية للعميل من جهة، وإدراك العميل الذاتي للخدمة المقدّمة له فعلياً من جهة أخرى، وعند الحديث عن تقييم الرّضا فإنّ "نظرة العميل" هي الوحيدة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، وعلى المنظّمة أن تتبنّى وجهة النّظر الخارجيّة التي تعتمد على (الجودة-الرّضا)، ولا تتبنّى وجهة النّظر الداخليّة التي تركز على (الجودة-المطابقة).

2- الرّضا نسبي: هنا لا يتعلّق الرّضا بحالة مطلقة وإنما بتقدير نسبي، حيث يقوم كل عميل بالمقارنة من خلال نظريته لمعايير السّوق، وفي هذه الخاصيّة يتغيّر الرّضا حسب مستويات التّوقّع، والتي بدورها تتفاوت من عميل إلى آخر، ومن هنا يمكننا تفهّم الدور المهم لتقسيم أو تجزئة السّوق، وتحديد التّوقعات المتجانسة للعملاء من أجل تقديم خدمات أكثر توافقاً مع هذه التّوقعات.

3- الرّضا تطوري: وهنا يتغير رضا العميل من خلال تطور مستوى التّوقع من جهة، ومستوى الأداء المدرك من جهة أخرى، فتوقعات العملاء تتطوّر نتيجة المعايير الخاصّة بالخدمات المقدّمة وظهور خدمات جديدة، فضلاً عن زيادة المنافسة، وبالتالي فإنّ قياس رضا العميل أصبح يتبع نظام يتوافق مع هذه التطورات الحاصلة.

النّتائج والمناقشة:

1- أداة الدراسة: بعد اطلاع الباحثة على مجموعة من الدّراسات والأبحاث العربيّة والأجنبيّة التي تناولت دراسة وتحليل أثر جودة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة على رضا العملاء، وبناءً على نتائج الدّراسة الاستطلاعيّة التي قامت بها في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة، قامت الباحثة بتصميم استبانة تضمّنّت مجموعة من الأسئلة المتعلّقة بموضوع البحث.

قامت الباحثة بتوزيع (175) استبياناً على عيّنة عشوائيّة من عملاء المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة، تمّ استرداد جميع الاستبيانات التي تمّ توزيعها، واستبعاد (13) استبيانات منها لعدم استكمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات التي تمّ تفرّيغها (162) استبانة. قامت الباحثة بتحليل البيانات باستخدام برنامج التّحليل الإحصائي (SPSS 25).

2- اختبار صدق وثبات الاستبانة: تمّ التأكّد من صدق الاستبانة بأن قامت الباحثة بعرضها على (4) من المحكّمين المتخصّصين في الإدارة والعلوم الماليّة والمصرفية والإحصاء. وفي ضوء الملاحظات والتّوجيهات التي قدّمها المحكّمون قامت الباحثة بإجراء التّعدّلات التي تركّزت معظمها على تحسين صياغة بعض العبارات وحذف بعض العبارات غير الملائمة. تمّ التأكّد من "ثبات الاستبانة" عن طريق حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ. يتمّ حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ عن طريق برنامج (SPSS)، وعادةً ما تكون قيمته مقبولة إذا زادت عن (0.60)، حيث تزداد قيمة هذا المعامل كلما زادت عبارات الاستبانة، ممّا يدلّ على أنّ الاستبانة تشمل كل تفاصيل البحث، كما تزداد قيمة هذا المعامل أيضاً كلّما كانت إجابات أفراد العيّنة متباينة وغير متجانسة (غدير، 2012). وللتأكّد من ثبات الاستبانة قامت الباحثة بحساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة من جهة، ولجميع فقرات الاستبانة من جهة ثانية، وكانت النّتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الملموسية.	0.933
2	جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاعتمادية.	0.944
3	جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة.	0.816
4	جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان.	0.838
5	جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف.	0.807
6	رضا العملاء	0.927
	جميع المحاور السابقة معاً	0.915

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من الجدول رقم (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، فهي تتراوح بين (0.807) و (0.944)، أما قيمة هذا المعامل لجميع محاور الاستبانة مجتمعة فقد بلغت (0.915). وبذلك يمكن القول أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة جداً من الصدق والثبات، مما يعني أنها قابلة للتوزيع على أفراد العينة وصالحة للحصول على البيانات المطلوبة.

3- اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي تمهيداً لمعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 25)، حيث تمت المقارنة بين احتمال ثقة الباحثة (P = Sig.) مع مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وتم تقرير النتيجة كما يلي: يتم قبول الفرضية الابتدائية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P = Sig.) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، بينما يتم رفض الفرضية الابتدائية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P = Sig.) تساوي أو أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

1/3- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الملموسية على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الخاصة محل الدراسة، وذلك من حيث بُعد الملموسية، وكانت النتائج كما هي واردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الملموسية

على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.935	.874	.872	.852	.874	194.251	1	160	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تبلغ ($R = 0.935$)، مما يعني أن العلاقة طردية ومتمينة جداً بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الملموسية ورضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.874)، مما يعني أن جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد

الملموسية تؤثر تقريباً بنسبة (87%) على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة. كما بيّن الجدول أنّ قيمة معامل التباين بلغت (194.251) عند القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني أنّ الارتباط معنوي، وبالتالي تمّ **رفض الفرضية الفرعية الأولى**. وبناءً عليه يمكن القول: يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بعد **الملموسية** على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة.

2/3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد **الإعتمادية** على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الخاصة محلّ الدراسة، وذلك من حيث بُعد **الإعتمادية**، وكانت النتائج كما هي واردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد **الإعتمادية** على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.914	.835	.833	.796	.835	182.654	1	160	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أنّ قيمة معامل الارتباط تبلغ ($R = 0.914$)، ممّا يعني أنّ العلاقة طردية ومتمينة جداً بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد **الإعتمادية** ورضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة. كما بيّن الجدول السابق أنّ قيمة معامل التحديد تبلغ (0.835)، ممّا يعني أنّ جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد **الإعتمادية** تؤثر تقريباً بنسبة (83%) على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة. كما بيّن الجدول أنّ قيمة معامل التباين بلغت (182.654) عند القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني أنّ الارتباط معنوي، وبالتالي تمّ **رفض الفرضية الفرعية الثانية**. وبناءً عليه يمكن القول: يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بعد **الإعتمادية** على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة.

3/3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد **الاستجابة** على رضا العملاء في المصارف الخاصة محلّ الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الخاصة محلّ الدراسة، وذلك من حيث بُعد **الاستجابة**، وكانت النتائج كما هي واردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.882	.778	.775	.644	.778	163.527	1	160	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تبلغ ($R = 0.882$)، مما يعني أن العلاقة طردية ومتينة بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة ورضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.778)، مما يعني أن جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة تؤثر تقريباً بنسبة (78%) على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة. كما يبين الجدول أن قيمة معامل التباين بلغت (163.527) عند القيمة الاحتمالية ($Sig. = 0.000$)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني أن الارتباط معنوي، وبالتالي تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة. وبناءً عليه يمكن القول: يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الاستجابة على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

4/3- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الخاصة محل الدراسة، وذلك من حيث بُعد الأمان، وكانت النتائج كما هي واردة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.756	.571	.569	.519	.571	146.377	1	160	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تبلغ ($R = 0.756$)، مما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان ورضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.571)، مما يعني أن جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان تؤثر تقريباً بنسبة (57%) على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة. كما يبين الجدول أن قيمة معامل التباين بلغت (146.377) عند القيمة الاحتمالية ($Sig. = 0.000$)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني أن الارتباط معنوي، وبالتالي تم رفض الفرضية الفرعية الرابعة. وبناءً عليه يمكن القول: يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد الأمان على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

5/3- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الخاصة محل الدراسة، وذلك من حيث بُعد التعاطف، وكانت النتائج كما هي واردة في الجدول الآتي:
الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	DF1	DF2	Sig. F Change
1	.722	.521	.519	.468	.521	129.756	1	160	.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تبلغ ($R = 0.722$)، مما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف ورضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.521)، مما يعني أن جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف تؤثر تقريباً بنسبة (52%) على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة. كما يبين الجدول أن قيمة معامل التباين بلغت (129.756) عند القيمة الاحتمالية ($Sig. = 0.000$)، وهي أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني أن الارتباط معنوي، وبالتالي تم رفض الفرضية الفرعية الخامسة. وبناءً عليه يمكن القول: يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث بُعد التعاطف على رضا العملاء في المصارف الخاصة محل الدراسة.
الاستنتاجات والتوصيات:

أسفر البحث عن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- تحسن المصارف الخاصة محل الدراسة من الاستفادة والانتفاع من مرافقها الحديثة (الشكل الخارجي للمصرف، وسائل الترفيه والرّاحة، الديكور والأثاث، المظهر الفيزيائي للمرافق الصحية ونظافتها)، ومن الاستفادة والانتفاع من نمط التقانة المستخدم، ومن التجهيزات والأدوات والمعدات الحديثة المستخدمة. فضلاً عن انتفاعها من حسن جاذبية المصرف وتصميمه وتنظيمه الداخلي وحسن مظهر عامله ونظافتهم وهندامهم اللائق.
- 2- تلتزم المصارف الخاصة محل الدراسة بتقديم خدماتها المصرفية الإلكترونية للعملاء والمراجعين في الوقت المحدد وبثبات واستمرارية وبدون أخطاء وبأعلى درجات الدقة وبمستوى الجودة الذي يتطابق تماماً مع المواصفات المرغوبة التي يطمح لها العملاء والمراجعين.
- 3- تقي المصارف الخاصة محل الدراسة دوماً بجميع عيودها لعملائها، وتستجيب سريعاً وفي جميع الأوقات للمراجعات الطارئة والاستثنائية التي ترد إليها، وتبادر سريعاً لتقديم المساعدة للعملاء والمراجعين المستفيدين من خدماتها. كما يتمتع العاملون في المصارف الخاصة محل الدراسة بقدرتهم على الإجابة السريعة والصحيحة على جميع الاستفسارات والشكاوى المقدمة من قبل العملاء.

- 4- يثق العملاء والمراجعين بالخبرة العملية المقدمّة لهم من قبل العاملين في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة، وبالمضمون العملي وبمستوى جودة الخدمات المصرفيّة المقدمّة لهم من المصارف محلّ الدّراسة.
- 5- تتميز المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة بقدرة عاملها دوماً على معاملة العملاء والمراجعين بكل احترام وتقدير، وعلى التواصل الفعّال والتّعامل معهم بكل ثقة، احترام، لباقة، لطف، كياسة، سرّيّة، وتفهّم. فضلاً عن قدرتهم على الإصغاء لشكاوى العملاء والمراجعين وتلبية احتياجاتهم بروح من الود واللفظ والكمياسة.
- 6- يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة من حيث بُعد الملموسيّة على رضا العملاء في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة.
- 7- يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة من حيث بُعد الاعتماديّة على رضا العملاء في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة.
- 8- يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة من حيث بُعد الاستجابة على رضا العملاء في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة.
- 9- يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة من حيث بُعد الأمان على رضا العملاء في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة.
- 10 يوجد تأثير معنوي لجودة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة من حيث بُعد التّعاطف على رضا العملاء في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة.

في ضوء النّتائج السّابقة التي أسفر عنها البحث، اقترحت الباحثة التّوصيات الآتية:

- 1- ضرورة تنمية الوعي بأهميّة جودة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة، وضرورة رفع مستوى السّرية في الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة المقدمّة من قبلهم لتعزيز شعور العميل بالرضا عن جودة السّرية في تلك الخدمات.
- 2- ضرورة قيام المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة بدراسات دوريّة لقياس فعاليّة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة وضمان رضا العملاء والمحافظة عليهم وضمان ولائهم للمصرف، خاصّة وأنّ توقّعات وخبرات العملاء تتفاوت من عميل لآخر، فضلاً عن التّطور المستمر في مجال التّكنولوجيا وأنظمة الاتّصال.
- 3- ضرورة الوقوف عند مقترحات العملاء والاهتمام بحلّ مشكلاتهم ومعرفة الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة التي يرغبون فيها فعلاً والأخذ بها على محمل الجد.
- 4- العمل على تدريب الموارد البشريّة العاملة في المصارف الخاصّة محلّ الدّراسة ورفع مستوى كفاءتها وخبرتها بشكلٍ مستمرٍ من جهة، وضرورة مواكبة النّظورات التكنولوجيّة المصرفيّة وتحديث الخدمات المصرفيّة المقدمّة للعملاء من جهةٍ ثانية، وذلك من خلال تطوير قنوات موجودة أصلاً، أو إضافة قنوات الكترونيّة جديدة للمحافظة على العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد.
- 5- العمل على قياس ومراقبة مستوى الرّضا والولاء لدى العملاء باستخدام القياسات الدّقيقة (الحصّة السّوقيّة، عدد الخدمات المستهلكة من العملاء)، أو القياسات التّقديرية (كإجراء بحوث ودراسات حول العملاء المفقودين)، الأمر الذي يساعد المصرف في المحافظة على العملاء الحاليين وكسب عملاء جدد، فضلاً عن معالجة أوجه القصور التي أدت إلى فقدان العملاء الذين تركوا المصرف.

المراجع:

- 1- أحمد، أحمد. محمود، أحمد (2008). **تسويق الخدمات المصرفية**. الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان.
 - 2- الحاج، جبوري (2012). **رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون في مصرف بابل الأهلي**. الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، 73-114.
 - 3- الحداد، وسيم. وآخرون (2012). **الخدمات المصرفية الإلكترونية**. الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
 - 4- الحديد، أنس. وآخرون (2014). **العوامل المؤثرة على ولاء العملاء في القطاع المصرفي الأردني - دراسة ميدانية**. دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، الأردن، 145-166.
 - 5- الخفاجي، حاتم (2008). **رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون**. مصرف بابل الأهلي، النجف.
 - 6- الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد (2019). **أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن، دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان، الأردن**. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
 - 7- الشمري، ناظم. العبد اللات، عبد الفتاح (2008). **الصيرفة الإلكترونية، الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع**. الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
 - 8- غدير، باسم (2012). **تحليل البيانات المتقدم باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics 20 (الجزء الثاني)**. سورية: وزارة الإعلام.
 - 9- نجم، عبود نجم (2010) **إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت**. الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 1- Jacque, S. (2003). **Value, Rareness, Competitive Advantage and Performance: A conceptual- Level empirical investigation of the Resource- Based View of the firm**. Strategic Management Journal. Vol. 29, 745- 768.
 - 2- Korankye, A. (2013). **Total Quality Management (TQM): a source of Competitive Advantage: a Comparative Study of Manufacturing and Service firms in Ghana**. International Journal of Asian Social Science. Vol. 3 (6), 1293-1305.
 - 3- Ladwin, G. (2003). **Constructing a Conceptual Framework for Market Intelligence in the European Plant Building Industry**. A doctoral dissertation in Business Administration. Department of Business Administration, Faculty of Business, University of Gloucestershire: Austria.
 - 4- Maghadam; P, Don; B, Andre (2015). **Gleaning Market Intelligence from the sales force**. Asian Pacific International Journal of Marketing. Vol. 5, Issue 1, 42-62.

- 5– Mirzapur, et.al, (2017). **Analysing Electronic Service Quality from Customer Point of View in Telecommunications Company of Esfahan.** International Journal of Life Science and Engineering, 1 (2), 39–44.
- 6– Santos, V (2003). **Reviw of Competitive Advantage Measurements: Reference on Agribusiness Sector.** Journal of Scientific Research and Reports. Vol 12(6), 1– 11.
- 7– Zafer and Zaheer, V.A., (2018). **Service Quality Delivery Through Web Sites.** Journal of the Academy of Marketing Science, 30 (4), 362–375.

تحليل العلاقة السببية بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي في سورية

(دراسة قياسية للفترة 1991-2018)

قمر المليلي* أ.د. محمد جمال طقطق** د.عثمان نقار***

(الإيداع: 15 حزيران 2020 ، القبول: 4 تشرين الأول 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1991-2017)، تم الحصول على البيانات المتعلقة بالسلاسل الزمنية اعتماداً على الأرقام الصادرة عن كل من وزارة المالية والمجموعة الإحصائية السورية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي القياسي من أجل تحليل العلاقة بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج Eviews10، واستخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة ، واعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي والتحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية باستخدام نموذج VAR واختبار السببية لغرانجر ومنهجية تودا لمعرفة وجود واتجاه العلاقة بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي في سورية وكشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة عن عدم استقرار المتغيرات في مستوياتها، وأشارت نتائج غرانجر إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير ، بينما وجدت علاقة طويلة الأجل ذات اتجاهين بين المتغيرين وفقاً لإحصائية تودا، ولوحظ من خلال تقدير متجه الانحدار الذاتي وجود أثر معنوي لكل من المتغيرين على بعضهما البعض، أما نتائج تحليل الصدمات فقد دلت على وجود تأثيرات سلبية بين كل من المتغيرين، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيض معدلات الضرائب المباشرة في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والشركات على الاستثمار وتكوين رأس المال الخاص الذي يساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المباشرة- الناتج المحلي- نموذج غرانجر وتودا للسببية- نموذج الانحدار الذاتي

* طالبة دكتوراة، تمويل ومصارف، جامعة حماة، كلية الاقتصاد.

** أستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حماة، اختصاص تخطيط اقتصادي

***أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد جامعة حماة، ، اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات،.

Analysis of the causal relationship between direct taxes and GDP in Syria (Standard Study of 1991–2018)

Kamar milli * Muhammad Jamal Taktka ** Othman Nagar***

(Received: 15 June 2020 , Accepted: 4 October 2020)

Abstract:

The study aimed to study and determine the nature of the relationship between direct taxes and the gross domestic product in Syria during the period (1991–2017), where data related to time series were obtained based on the figures issued by the Ministry of Finance and the Syrian statistical group, and the study followed the descriptive approach using the method of Standard statistical analysis in order to analyze the relationship between direct taxes and GDP using Eviews10 program, and the study used unit root tests, and relied on the methodology of self–regression and dynamic analysis by analyzing the components of variance and the immediate response function using the VAR model and the causation test of Granger and Toda's methodology to find out the existence and direction of the relationship. The results of the unit root tests revealed the instability of the variables in their levels, and Granger's results indicated a one–way relationship from direct taxes to GDP in the short term, while a long–term two–way relationship was found between the two variables according to Toda's statistic, and it was observed by estimating the regression vector. The self has a significant effect for each of the two variables on each other, either. The results of the analysis of shocks indicated the presence of negative effects between each of the two variables, and the study recommended the necessity of reducing direct tax rates in order to enhance the ability of individuals and companies to invest and form private capital that contributes to enhancing the gross domestic product.

key words: Direct Taxes - Domestic Product - Granger and Toda Causality Model - Self-Regression Mode.

. * PhD student, Finance and Banking, University of Hama, Faculty of Economics.

** Professor at the Faculty of Economics, University of Hama, specializing in economic planning

*** Administrative deputy in the Faculty of Economics, University of Hama, jurisdiction of automatic processing of information.

المقدمة:

تتأثر حصيللة الإيرادات الضريبية بالحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة، إذ تتسع المطارح الضريبية إذا كانت الدولة في حالة من الراج والانتعاش، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد حيث تنقلص تلك المطارح، وتنخفض الحصيللة الضريبية، وتعد الضرائب من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها، إلا أن اللجوء إليها كأداة للسياسة الاقتصادية يعتبر حديثاً نسبياً، إذ يعود إلى التحول في دور الدولة من كونها حيادية إلى متدخلة في الحياة الاقتصادية وهكذا فإن الدور الاقتصادي للجباية يتجسد أساساً بالنسبة للدول المتخلفة في الانعاش والتحفيز على الاستثمارات، وهذا وتشكل الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) أهمية كبيرة في إيرادات الدولة، وإذا استغلت الدولة هذه الضرائب في القنوات المناسبة فإنه سيؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج على المدى الطويل وبالتالي ارتفاع مستوى رفاهية المجتمع، وانطلاقاً من ذلك سعت الحكومة في سورية نحو توجيه إيراداتها المختلفة نحو تطوير مختلف مجالات التنمية الاقتصادية بحيث تمثل الأساس الذي يبنى عليه الاقتصاد المحلي سيما، وأن العجز في الموازنة العامة للدولة قد يؤدي إلى مشكلات اقتصادية كبيرة، إلا أنه يمكن تقادي هذه المشكلات في موازنة الدولة وذلك إما عن طريق تخفيض النفقات الحكومية، أو عن طريق زيادة الإيرادات أو باتباع السياستين معاً، وبما أن تخفيض النفقات العامة بشقيها الرأسمالية والاستثمارية سيؤدي إلى تراجع الدخل التوازني وزيادة الفقر والبطالة فإنه يمكن للدولة أن تقلل العجز عن طريق زيادة قدرتها التحصيلية من ضرائب الدخل والأرباح إلى نسبة معقولة من الناتج المحلي خاصة وأن كل الإيرادات من الضرائب المباشرة تشكل 5 % من الناتج المحلي في سورية وهي نسبة متدنية مقارنة مع دول العالم المتقدم والدول النامية، ويعود انخفاض هذه النسبة إلى التهرب الضريبي الكبير، ومع ذلك لايزال الجدل حول حقيقة دور الإيرادات الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض، فالباحثين Engen و skinner عام 1999 يريان أن العديد من الاقتصاديين سيوافقون على أن "الضرائب العالية هي سيئة للنمو الاقتصادي" كما يرى Masahiro في دراسة له عام 2014 أن زيادة الضرائب يضر بالاقتصاد الوطني، في حين يرى Serkan أن الاستخدام الكفؤ لهذه الضرائب والتي تعد مصدر أساسي للإيرادات العامة للدولة يمكن أن يعمل على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا تم تحقيق العدالة الضريبية، وبالتالي فإن مدى مساهمة الضرائب المباشرة كأحد أهم مكونات السياسة الضريبية في تنمية الناتج المحلي يتوقف على فرض وجباية الضرائب بكفاءة من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية والمتمثلة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار بالاقتصاد، وبناء عليه فإن كثرة الدراسات وتناقض نتائجها أصبح من الضروري اختبار طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي في سورية حيث جاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين كل من الضرائب المباشرة و الناتج المحلي الاجمالي من خلال استخدام نماذج قياسية.

1-مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ان زيادة معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي سيدفع الحكومات إلى زيادة نفقاتها إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والذي سيضطرها لزيادة فرض المزيد من الضرائب ومنها الضرائب المباشرة مما قد يحمل الأفراد والشركات مزيداً من العبء في سبيل زيادة الإيرادات الحكومية، ويمكن القول أن مشكلة الدراسة تتجسد في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: هل هناك علاقة سببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي في سورية؟

وينتزع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

- 1- هل تطور الضرائب المباشرة أثر بشكل ايجابي أم سلبي على الناتج المحلي الاجمالي؟
- 2- ما هو اتجاه العلاقة السببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في سورية في الأجلين القصير والطويل في حالة وجودها؟

3- ما هي آثار صدمات الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي في سورية خلال الفترة المدروسة (1991-2018)؟

2-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية دور الضرائب المباشرة كجزء هام من مصادر الإيرادات العامة في سورية واثرها في الناتج المحلي الاجمالي، حيث تشكل الضرائب المباشرة جزء من مصدر الدخل الذي تستطيع الحكومة في سورية استخدامه في تغطية الانفاق في الاقتصاد الوطني والذي يساهم بدوره في تنمية هذا الاقتصاد. أما من الناحية العملية فتأتي أهمية الدراسة من خلال نمذجة العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، حيث أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي في سورية غير واضحة، مما يساعد في فهم سلوك كل من المتغيرين في الأجلين القصير والطويل ويساعد ذلك في وضع السياسات المالية المناسبة.

3-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف التي يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية:

- 1- دراسة تأثير الضرائب المباشرة في سورية في الناتج المحلي الاجمالي السوري.
- 2- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في سورية في الأجلين القصير والطويل.
- 3- تبيان مدى أثر صدمات الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي السوري خلال الفترة (1991-2018).

4- فرضيات الدراسة*:

- 1- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير.
- 2- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

5-منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على إتباع المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها، وذلك اعتماداً على الأرقام الصادرة عن وزارة المالية والمجموعة الاحصائية السورية والتي اشتملت على الناتج المحلي الاجمالي والضرائب المباشرة في سورية من عام 1991 وحتى عام 2018، إضافة إلى ذلك تتبع الدراسة أسلوب التحليل الاحصائي القياسي في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regressive، حيث تم اختيار النموذج بناء على دراسة درجة استقراره البيانات المتعلقة بالسلاسل الزمنية لكل من متغير الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1991-2018)، ويمتاز نموذج VAR عن غيره بأنه يتطلب أقل ما يمكن من المتطلبات عند اختيار المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن بعض المشكلات القياسية لا تعد مشكلة حقيقية في هذا النموذج، وذلك لأن أدوات التحليل لا تتعامل نهائياً مع المعلمات المقدرّة التي ليس لها أي معنى، وإنما يقيس القوة التفسيرية لكل متغير في تفسير أخطاء المتغيرات الأخرى، كما يساعد في توقع الاستجابة المستقبلية للمتغيرات الأخرى في حال حدوث تغيير مفاجئ في أحد متغيرات النموذج، وسيتم الاعتماد على الرزمة الاحصائية (Eviews) وذلك من أجل تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية والتي توضح كيفية التفاعل بين المتغيرين المدروسين عبر الزمن إضافة للاعتماد في اختبار فرضيات الدراسة على اختبارات السببية لكل من غرانجر و (Tooda and Yamamoto) والتي تمكننا من تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين.

* تم صياغة فرضيات الدراسة بهذا الشكل بناء لمفهوم غرانجر للسببية في الاقتصاد القياسي عام 1969.

6-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

Taxes and Economic Growth in Developing Countries, 2014, N Yilimon NANTOB: الضرائب

والنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي في 47 دولة وتوصلت الباحثة إلى أنه لا توجد إجابة بسيطة حول العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن بعض البلدان يرتفع معدل النمو الاقتصادي لديها مع زيادة العبء الضريبي، وبعض البلدان ينخفض معدل النمو الاقتصادي مع انخفاض العبء الضريبي، وركزت الدراسة على اربع أنواع من الضرائب هي الضرائب على الايرادات والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية والضرائب على التجارة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة غير خطية بين الضرائب على الايرادات والنمو الاقتصادي، وهذه الضرائب تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى القصير ويزداد هذا التأثير بمرور الوقت مع زيادة هذه الضرائب، كما تبين وجود علاقة غير خطية بين كل من الضرائب على رأس المال و الأرباح والضرائب على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي حيث أن هذه الضرائب تخفض النمو الاقتصادي على المدى القصير وتقل هذه الآثار مع زيادة الضرائب.

Tax Structure and Economic Growth, 2014, Masahiro SHINOHARA: الدراسة الثانية: الهيكل

الضريبي والنمو الاقتصادي.

حاولت الدراسة قياس العلاقات الديناميكية بين الهيكل الضريبي والنمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي وذلك في دولة اليابان خلال الفترة (1960-2010)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، أن الضرائب المباشرة على أرباح الشركات تعرقل النمو الاقتصادي أكثر من غيرها، والضرائب على الاستهلاك والممتلكات تعيق النمو الاقتصادي وأثرها أقل من ضريبة الدخل، والضريبة العقارية أقل الضرائب تأثيراً على النمو الاقتصادي.

Economic Growth and Tax Component, 2005, Mehmaet Serkan: الدراسة الثالثة: النمو

الاقتصادي والمكون الضريبي.

هدفت الدراسة قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ومكونات الضرائب وذلك في اطار دراسة تحليلية لدول OCDE خلال الفترة (1980-1999)، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الضرائب على النمو الاقتصادي يختلف بحسب نوع الضريبة، أي أنه يوجد ارتباط موجب ودال بين كل من الضرائب الفردية على الدخل، الأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على الممتلكات ومستوى النمو الاقتصادي، ويوجد ارتباط سلبي دال بين كل من الضرائب على رواتب القوى العاملة والضرائب على السلع والخدمات، ومستوى النمو الاقتصادي.

6-1:التعقيب على الدراسات السابقة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيري الناتج المحلي والضرائب المباشرة في سورية خلال فترة الدراسة، وتتفق الدراسة الحالية مع موضوع الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة حيث اشتملت الدراسات السابقة على الضرائب عند دراسة أثر الايرادات العامة في النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي، وتختلف عنها من حيث دراسة العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل وذلك بالنسبة لعلاقة الضرائب المباشرة بالنتائج المحلي الاجمالي في سورية، كما أنها تختلف عن بعض الدراسات السابقة التي استخدمت فقط نموذج الانحدار البسيط ونموذج تصحيح الخطأ.

7-الأسس النظرية للدراسة:

7-1:الضريبة(مفهومها، أهدافها، قواعدها، أنواعها)

أ-مفهوم الضريبة: نشأت الضريبة مع نشوء الدولة وتطور مفهومها، حيث كان يقتصر دورها على تأمين الموارد اللازمة لتغطية نفقات الدولة العامة، إلى أن أصبح للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية تختلف باختلاف النظم السياسية والاقتصادية للدول.

تعددت تعريف الضريبة وتنوعت مفاهيمها من فترة لأخرى ومن باحث لآخر ويمكن أن نكتفي بالتعريف التالي: "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً بقدراتهم التكلفية بطريقة نهائية بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق أهداف ثابتة للدولة" (عبد المؤمن، 2013).

وبناء على ما سبق فإن للضريبة عناصر تتميز بها وهي (العدي، رجوب، 2011):

- الضريبة التزام نقدي: أي تدفع الضريبة نقداً ولا يجوز دفعها في صورة خدمات أو في صورة عينية.
 - الضريبة فريضة إجبارية: أي لا يجوز التهرب من دفع الضريبة للدولة سواء أكان الفرد مقتنعاً بها أم غير مقتنع، إلا إذا كان معفياً منها، حيث يتعرض للمعاقبة كل من يتهرب منها بالحجر على أمواله أو البيع الجبري لأمواله لسداد قيمة الضريبة.
 - الضريبة تفرض من قبل الدولة: أي أن الدولة هي صاحبة الحق في فرض الضريبة والغائها وتعديلها، ويكون ذلك بقانون، والقانون لا يلغى إلا بقانون، علماً أن احكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد.
 - تفرض الضريبة بدون مقابل: أي يدفع المكلف الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به باعتباره عضواً متزامناً من اعضاء المجتمع وعليه أن يتحمل قسطاً من أعباء الدولة.
 - الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين: بمعنى أن كل مكلف يدفع الضريبة بحسب قدرته النسبية على الدفع.
- 7-2: أهداف الضريبة: رغم أن الغرض من الضريبة هو الانفاق لتحقيق منافع عامة، إلا أن لها أهدافاً أخرى اقتصادية واجتماعية يمكن شرحها فيما يلي:

- 1- الأهداف الاقتصادية للضريبة: تتمثل الأهداف الاقتصادية للضرائب والسياسة الضريبية بصفة عامة فيما يلي:
 - معالجة الأزمات الاقتصادية: تستخدم معظم الدول بعض أنواع الضرائب كأدوات لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها، ففي حالة التضخم وزيادة العرض النقدي على عرض السلع فإن أسعار السلع ترتفع، عندئذ يمكن للدولة أن تزيد من العبء الاجمالي الضريبي حيث تقتطع جزءاً من دخول الأفراد لتخفيض من دخلهم وتقييد استهلاكهم، أما في حالة الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فإن أسعار السلع تنخفض، عندئذ يمكن للدولة أن تخفض معدل الضريبة أو تزيد معدلات الاعفاءات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد وخصوصاً ذوي الدخل المحدود (العدي، رجوب، 2011).
 - تستعمل الضرائب في علاج الركود الاقتصادي باستخدام معدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الادخار ورفع القدرة الشرائية للمستهلك.
 - تلعب الضرائب دور كبير في تشجيع الاستثمارات في مجال معين والتقليل منه في مجال آخر، ويكون ذلك بإعفاء بعض المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة.
 - تهدف الضرائب إلى حماية المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المحلية وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج (العربي، 2016).

2- الأهداف الاجتماعية للضريبة: وتتمثل في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم وبالتالي تقليل حدة التفاوت بين مستويات الدخل وتمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخل المنخفضة، بالإضافة إلى ذلك تعد الضريبة في مضمونها وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات من خلال قيام الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها.

3-7 قواعد الضريبة: لتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة (في حصولها على مواردها) ومصلحة المكلف في تخفيض أعباءه وعدالة التوزيع، ولتحقق الضريبة أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية فإن على المشرع الضريبي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القواعد حين وضعه للنظام الضريبي، وجوهر هذه القواعد تتمثل بما يلي كما يراها آدم سميث:

1. قاعدة العدالة: وتعني أن توزع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب مقدرتهم التكبيفية على تحمل الأعباء.
2. قاعدة اليقين: وتعني فرض الضريبة وتحصيلها وفق قواعد محددة وواضحة لكل من المكلف والدولة التي تتولى تحصيلها، من حيث معدلها، وموعد سدادها، وكيفية تحصيلها، أي خلو القوانين الضريبية من الإبهام والغموض.
3. قاعدة الملاءمة: وتعني أن يكون موعد تحصيل الضريبة يراعي الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب لكي يسهل على المكلفين دفعها، كأن تحصل ضريبة الرواتب والأجور عند استلام المكلف لأجره وتحصل الضريبة المفروضة على التاجر بعد انتهاء السنة المالية.

4. قاعدة الاقتصاد في النفقات: بحيث تكون نفقات الإدارة الضريبية في تحقق الضريبة وفرضها وجبايتها، في حدود المعقول مقارنة بالمرودود الضريبي.

5. قاعدة المرونة: ويقصد بها نسبة التغير في حصيللة الضريبة إلى التغير في إجمالي الدخل القومي، فكلما زاد الدخل القومي كان من الواجب زيادة الحصيللة الضريبية لتكون العلاقة طردية بين حصيللة الضرائب والدخل القومي (العدوي، 2011).

4-7 الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

أ- الضرائب المباشرة: وهي التي تطل مباشرة المبلغ نفسه لدخل المكلف أو قيمة ثروته ورأسماله، ويجري التمييز عادة بين فئتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة وهي الضريبة على الدخل والضريبة على الثروة ورأس المال.
ب- الضرائب غير المباشرة: وهي التي تطل الدخل أو رأس المال عند استعماله، أي التي تطل الإنفاق على السلع والخدمات، وتأخذ هذه الضرائب عادة شكلين رئيسيين: إما ضرائب عامة موحدة على جميع المنتجات، أو ضرائب خاصة، ويمكن التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأكثر من طريقة:

الأولى: الضرائب المباشرة هي التي يتحملها المكلف بالضريبة نفسه، أما الضرائب غير المباشرة هي التي يمكن نقل عبئها من المكلف لأي شخص آخر.

الثانية: الضرائب المباشرة تكون على الملكية أو الاكتساب بينما الضريبة غير المباشرة على الإنفاق أو الاستعمال.

ومن أنواع الضرائب المباشرة:

أ- ضريبة الدخل الشخصي: وهو الدخل المتأتي من العمل: كالأجور والرواتب والمكافآت، والدخل الذي يحصل عليه الفرد من الأسهم والسندات وكافة عوائد الملكية الأخرى، ويُعد من أهم مصادر الإيرادات في العديد من النظم الضريبية المتطورة وذلك للأسباب التالية:

- كونها تطبيقاً مباشراً لمعيار القدرة على الدفع.
- يصعب نقل العبء الضريبي للغير، وبالتالي يسهل حساب آثارها (الهندي، 2008).

- أحد أدوات تحقيق التوازن

- من أهم مصادر الإيرادات الضريبية.

وهناك بعض النظم الضريبية التي تفرض ضريبة عامة على الدخل أياً كان مصدره أما النظم الضريبية الأخرى فهي تفرض ضرائب مختلفة على الأنواع المختلفة التي يتكون منها الدخل، ولعل من أهم مزايا الضريبة العامة البساطة وسهولة التحصيل، أما النوع الثاني فيتميز بقدرته في التأثير على الأنشطة الإنتاجية المختلفة، حيث تؤثر ضريبة الدخل على الاستهلاك والادخار، وعلى إعادة توزيع الدخل.

ب- **ضريبة أرباح الشركات:** وتعرف أحياناً بضرائب الأرباح التجارية والصناعية، وهي ضرائب تصاعدية تحتسب سنوياً بعد إعلان ميزانيات الشركات، والمكلف في هذه الضرائب هي الشركات بكافة أنواعها، حيث تعتبر المكاسب الرأسمالية ضمن أرباح الشركة وبالتالي تكون جزءاً من الوعاء الخاضع للضريبة(الهندي،2008).

5-7: **الناتج المحلي الاجمالي:** يُعتبر الدخل الذي يمثل قيمة الناتج المحلي أو القومي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، ويمثل الناتج المحلي تدفقاً لأنه يعبر عن ما أنتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة وزيادة حجم الدخل "الناتج" المحلي من سنة لأخرى يعني زيادة ما ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع مما يزيد من دخولهم فيزيد استهلاكهم ويزيد الاستثمار مما يعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى وهكذا(بتال،2020) ويمكن تعريف الناتج المحلي بأنه "القيمة الحقيقية أو الاسمية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، ويعد أهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي".(أبو السعود،2004).

6-7: **أهمية حسابات الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي(بتال،2020):**

1- الناتج والدخل المحلي الحقيقي وليس النقدي يمثل مقياساً للنشاط الاقتصادي داخل المجتمع ولمدى التقدم والرفاهية الاقتصادية.

2- تعتبر حسابات الناتج من الحسابات الضرورية، ومن أدوات التحليل الاقتصادي، وأساساً لبناء الخطة الاقتصادية.

3- توفر بيانات الناتج المحلي لسنوات عديدة يشكل سلسلة زمنية هامة جداً لقراءة الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

4- معرفة مكونات الدخل والناتج المحلي يفيد في إعادة توزيع الدخل بما يحقق عدالة أكبر.

8- المنهج المستخدم في التحليل:

يتطلب استخدام السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الاحصائية وكذلك معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها.

8-1: **اختبار استقرار السلاسل الزمنية:** غالباً تتصف بيانات السلاسل الزمنية بعدم ثبات المتوسط والتباين، وذلك نتيجة لنموها وتغيرها عبر الزمن، ويأتي اختبار الاستقرار لدراسة خصائص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها، يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار استقرار السلسلة الزمنية وتتمثل في دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller واختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع Augmented Dickey and Fuller، واختبار فيليبس بيرون Phillips and Perron (حامد عبد القادر مجيد،2018).

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller،1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتماد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفرقات الارتباط التسلسلي في اختبار (ADF). تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق معادلة ثابت مع اتجاه عام

Variable(المتغيرات)	Level (عند المستوى)		First deference(الفرق الأول)	
	Adf Statistics	Result	Adf Statistics	Result
Tax	-3.155037	non	-4.617457	Stationary
Gdp	0.511291	non	-4.582028	stationary

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على نتائج Eviews10

استناداً على النتائج المبينة في الجدول السابق، وانطلاقاً من: فرضية العدم: السلسلة الزمنية تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة. الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية لا تتضمن جذر وحدة ومستقرة. وفقاً لنتائج الاختبار والتي يظهرها الجدول السابق (الجدول 1) فإن متغير الضرائب المباشرة مستقر عند الفرق الأول حيث كانت القيم المحسوبة المطلقة لاختبار ديكي-فولر أكبر من القيم المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويعني ذلك أن متغير الضرائب المباشرة متكامل من الدرجة الأولى، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي فإنه يحتوي على جذور وحدوية مما يتطلب أخذ الفروق الأولى له، وبأخذ الفروق الأولى لمتغير الناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح في الجدول السابق، يلاحظ أن القيم لمحسوبة المطلقة لاختبار ديكي-فولر أكبر من القيم المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويعني ذلك أن متغير الناتج المحلي الاجمالي متكامل من الدرجة الأولى.

8-2: استخدام نماذج VAR لدراسة العلاقة السببية في الأجل القصير وفقاً لانجل غرانجر:

أدخل غرانجر مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، وهذا النموذج يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية (نقار عثمان، العواد منذر 2012)، ويعد تحليل السببية بين المتغيرات وقياسها، منهجاً مفضلاً أحياناً في التعرف على العلاقات الاقتصادية مقارنة بمنهج الارتباط والانحدار الإحصائي (نقار عثمان، اسماعيل رولى وآخرون، 2012) ويستخدم اختبار السببية غرانجر لاختبار فرضية التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير معين، وبحسب مفهوم جرانجر يقال أن السلسلة الزمنية X تسبب السلسلة Y، إذا كانت القيم السابقة للسلسلة X تتضمن معلومات مفيدة تساعد في التنبؤ المستقبلي بقيم السلسلة Y (Emerenini and Okezie, 2014) ويتم إجراء اختبار غرانجر للسببية وفق المعادلات الآتية Alagidede, et al., 2010):

$$Y_t = c + \sum_{j=1}^m \beta_{1j} y_{t-j} + \sum \alpha_{1j} x_{t-j} + \varepsilon_{1t} \quad (1)$$

$$x_t = c + \sum_{j=1}^m \beta_{2j} y_{t-j} + \sum_{j=1}^m \beta_{2j} x_{t-j} + \varepsilon_{2t} \quad (2)$$

حيث أن:

فإن فرضية لاإلى x الخطأ العشوائي ومن أجل اختبار العلاقة السببية من ε : عدد الابطاءات m الحدود الثابتة C: يعبر عنها كالاتي: (H_{11}) والفرضية البديلة (H_{01}) العدم

$$H_{11}: \alpha_{1j} \neq 0 \quad (j=1,2,\dots,m) \quad H_{01}: \alpha_{1j} = 0 \quad (j=1,2,\dots,m)$$

أما عند اختبار العلاقة السببية من y إلى x فإن فرضية العدم (H_{02}) والفرضية البديلة (H_{12}) يأخذان الصيغة التالية:

$$H_{02}: \beta_{1j} \neq 0 \quad (j=1,2,\dots,m)$$

$$H_{12}: \beta_{1j} = 0 \quad (j=1,2,\dots,m)$$

الجدول رقم (2): نتائج اختبار السببية لانجل غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/08/20 Time: 11:07

Sample: 1990 2018

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5058	0.70529	25	GDP does not Granger Cause Tax
0.0601	3.24784		Tax does not Granger Cause GDP

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (2) نجد أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي حسب مفهوم غرانجر لا تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في حجم الضرائب المباشرة في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة f المحسوبة (0.70529) عند مستوى معنوية 5%، بينما التغيرات في حجم الضرائب المباشرة تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي في الأجل القصير حيث بلغت قيمة f المحسوبة (3.24784) عند مستوى معنوية 5%، عليه يمكن القول بوجود علاقة سببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي تتجه من الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي في الأجل القصير.

3-8: استخدام نماذج VAR لدراسة العلاقة السببية في الأجل الطويل وفقاً لنموذج (Toda and Yamamoto):

سنعتمد في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين في الأجل الطويل على نموذج Toda and Yamamoto وهو نموذج يعتمد على نماذج VAR وتطوير أسلوب انجل غرانجر ويأخذ الصيغ التالية (arita Duasa, 2011):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^k \alpha_{1j} y_{t-j} + \sum_{j=1}^{k+dmax} \alpha_{2j} x_{t-j} + \varepsilon_t \quad (3)$$

$$X_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_{1j} x_{t-j} + \sum_{j=1}^{k+dmax} \beta_{2j} y_{t-j} + \varepsilon_t \quad (4)$$

الجدول رقم (3): نتائج اختبار العلاقة السببية في الأجل الطويل وفقاً (Toda and Yamamoto)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 03/22/20 Time: 11:53

Sample: 1990 2018

Included observations: 24

Dependent variable: Tax			
Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0131	2	8.663063	GDP
0.0131	2	8.663063	All
Dependent variable: GDP			
Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0000	2	24.33584	Tax
0.0000	2	24.33584	All

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (3) نجد أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي حسب مفهوم غرانجر الذي يعتمد على (Tooda and Yamamoto) تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في حجم الضرائب المباشرة في الأجل الطويل، حيث بلغت قيمة Chi-sq المحسوبة (8,663063) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأن المتغير المسبب GDP لا يسبب المتغير التابع tax في الأجل الطويل، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التغيرات في الناتج المحلي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في الضرائب المباشرة في الأجل الطويل، وبالمثل فإن التغيرات في حجم الضرائب المباشرة تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة Chi-sq المحسوبة (24,33584) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المتغير المسبب t يسبب المتغير التابع GDP في الأجل الطويل، وعليه يمكن القول بوجود علاقة سببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل، وننتقل الآن إلى دراسة طبيعة التفاعلات بين المتغيرين من خلال نموذج VAR.

4-8: تقدير نموذج VAR:

يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) أحد أبسط أشكال النماذج متعددة المتغيرات، ويستخدم لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويتم في هذا النموذج ادراج كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم متغيرات النموذج الأخرى في الفترات السابقة، (Eklund, 2007):

الجدول رقم (4): تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DGDP DT
Exogenous variables: C
Date: 03/15/20 Time: 07:03
Sample: 1991 2018
Included observations: 23

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
51.33732	51.41122	51.31248	6.60e+19	NA	-588.0936	0
50.68537	50.90708	50.61087	3.28e+19	20.98883	-576.0250	1
49.97430*	50.34383*	49.85014*	1.55e+19*	19.95398*	-563.2766	2
50.10489	50.62223	49.93106	1.73e+19	4.270433	-560.2072	3

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول (4)، أن أقل قيمة لدرجة الإبطاء وفقاً لمعايير الاختبار الثلاثة تتحقق عند الفجوة الزمنية 2، وبالتالي سوف يتم تحديد فترة الإبطاء للنموذج عند الفجوة 2 كما يلي:

الجدول رقم (5): نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 03/15/20 Time: 07:05

Sample (adjusted): 1994 2018

Included observations: 24 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

DGDP	DTax	
2.541058 (2.17492) [1.16835]	0.994319 (0.21022) [4.72982]	DTax (-1)
-12.14572 (2.34097) [-5.18832]	-0.964323 (0.22627) [-4.26174]	DTax (-2)
0.173739 (0.18903) [0.91910]	-0.043034 (0.01827) [-2.35525]	DGDP(-1)
0.539084 (0.24350) [2.21386]	0.047708 (0.02354) [2.02696]	DGDP(-2)
134067.6 (48902.0) [2.74156]	4276.189 (4726.78) [0.90467]	C
0.761951	0.597405	R-squared
0.711835	0.512649	Adj. R-squared
6.16E+11	5.76E+09	Sum sq. resids
180125.0	17410.57	S.E. equation
15.20386	7.048466	F-statistic
-321.6849	-265.6071	Log likelihood
27.22374	22.55059	Akaike AIC
27.46917	22.79602	Schwarz SC
246238.0	4897.500	Mean dependent
335547.2	24939.73	S.D. dependent
9.52E+18	Determinant resid covariance (dof adj.)	
5.96E+18	Determinant resid covariance	
-586.8951	Log likelihood	
49.74126	Akaike information criterion	
50.23211	Schwarz criterion	
10	Number of coefficients	

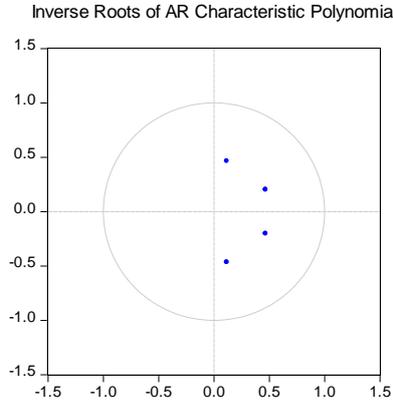
5-8:التقييم الاحصائي لنموذج VAR:

ويمكن الاستدلال على أن نموذج VAR السابق لذي توصلنا إليه مقبول وذلك من خلال اختبار unit root test : والذي يظهر كما في الشكل رقم (1) أن جميع النقط تقع داخل دائرة الوحدة بالتالي فإن نموذج VAR مقبول ويمكننا أن ننتقل إلى تفسير النتائج.

يمثل معامل التحديد $0.76:R^2$ وهذا يدل أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة، حيث أن متغير الضرائب المباشرة يفسر الناتج المحلي الاجمالي في سورية بنسبة %76، بينما ترجع نسبة %24 من التغير في الناتج إلى عوامل أخرى.

من جهة احصائية t ستودنت المحسوبة لبعض المتغيرات أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% والأخرى أقل، أي أن ليس كل المعالم مقبولة احصائياً، فالمعلمة الأولى $(-1)Dtax$ ، غير مقبولة احصائياً، والمعلمة الثانية مقبولة احصائياً.

وبالنسبة لاختبار فيشر نجد أن قيمة f المحسوبة هي 15 وهي أكبر من القيمة الجدولة 5 عند مستوى معنوية 5%، ومنه للنموذج معنوية كلية أي أن الضرائب المباشرة تؤثر في الناتج المحلي خلال الفترة (1991-2018).



الشكل رقم (1): دائرة الوحدة

6-8: التقييم الاقتصادي لنموذج (VAR):

يتم تقييم النموذج اقتصادياً من خلال الاعتماد على اشارة المعالم، حيث أن اشارة معلمة الضرائب المباشرة بتأخير زمني $(-2)Dtax$ سالبة، وهذا يدل وفقاً لمنحنى لافر بأنه كلما ارتفع سعر الضريبة ارتفعت إيراداتها حتى تصل الضريبة إلى مستوى تبدأ إيراداتها بالانخفاض، بمعنى آخر فإذا وصل سعر الضريبة إلى مستوى معين يكون تأثيرها في الاقتصاد سلبياً فتتسبب في تراجع الانتاج.

7-8: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية لنموذج (VAR):

يركز تحليل التباين على إبراز الأهمية النسبية للمتغيرات المكونة للنموذج، ويفيد هذا الاختبار في معرفة مقدار التباين في التنبؤ للمتغير، الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، ولبقية المتغيرات الأخرى، ويعتبر تحليل مكونات التباين أحد أساليب وصف السلوك الحركي لمتغيرات النموذج، إذ أن تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما، يعزى للصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ.

الجدول رقم (6): نتائج متغيرات التباين للمتغير الناتج المحلي (DGDP)

DTax	DGDP	S.E.	Period
0.000000 (0.00000)	100.0000 (0.00000)	180125.0	1
5.277442 (8.39133)	94.72256 (8.39133)	189423.2	2
41.88130 (13.5046)	58.11870 (13.5046)	251993.5	3
62.18303 (12.9265)	37.81697 (12.9265)	341561.0	4
64.96681 (13.6144)	35.03319 (13.6144)	369569.0	5
65.16516 (13.8850)	34.83484 (13.8850)	372807.3	6
65.17829 (14.0918)	34.82171 (14.0918)	372965.3	7
65.18095 (14.1143)	34.81905 (14.1143)	372980.6	8
65.18132 (13.9276)	34.81868 (13.9276)	372982.6	9
65.18143 (14.0052)	34.81857 (14.0052)	372983.6	10

Cholesky Ordering: DGDP DTax
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

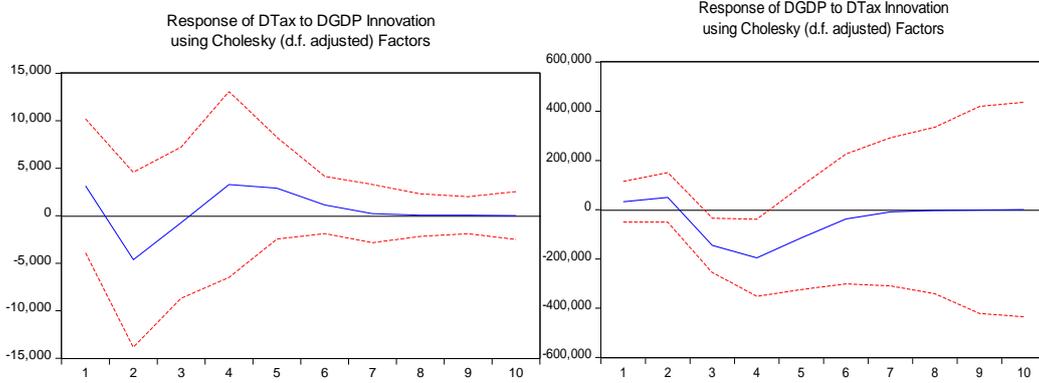
يظهر الجدول رقم (6) نتائج مكونات التباين لكل متغير من متغيرات الدراسة، والذي يرجع إلى خطأ التباين في المتغير ذاته وفي المتغيرات الأخرى. إذ يلاحظ منه أن متغير الناتج المحلي يفسر 100% من خطأ التنبؤ في التباين الذي يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما تقل النسبة في الفترة الثالثة إلى 58% مقابل 41% لتلك التي تعزى إلى تغير الضرائب المباشرة، ثم تتزايد هذه النسبة لتصل إلى 65% في الفترة السادسة مقابل 37% تعزى إلى متغير الناتج المحلي نفسه.

8-8: دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل Impuls Response Function:

تهتم دالة الاستجابة الفورية بقياس ردة الفعل المحتملة لمتغير ما اجراء حدوث صدمة عشوائية مفاجئة في أحد المتغيرات الأخرى بالنموذج، وبذلك فهي تساعد في تتبع المسار الزمني للصدمة التي قد تتعرض لها مختلف المتغيرات في النموذج، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب محدد، فإن دالة الاستجابة الفورية تقيس أثر تلك الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى.

يوضح الشكل رقم (2) تأثير الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الضرائب المباشرة يؤثر بشكل سلبي في الناتج المحلي، وهذا يناهض وجهة نظر التقليديين في أن للضريبة أثر ايجابي على الحافز على الانتاج، من حيث أنها تدفع صاحب المشروع إلى الزيادة في الانتاج، لكن هذا القول الذي تقول به النظرية التقليدية يمكن أن يجد سنداً إذا كان عدد الضرائب محدود وسعر الضريبة عادلاً، عكس ما هو في سورية فارتفاع الضريبة يؤدي إلى انقاص قدرة الأفراد على العمل وبالتالي مقدرتهم على الانتاج، وكثيراً ما يلجأ الأفراد من المشاريع المنتجة التي فرضت عليها ضريبة إلى المشاريع الغير منتجة بسبب كون السعر الضريبي منخفض نسبياً مما ينعكس سلباً على الناتج.

كما يوضح الشكل أن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في الناتج المحلي تؤثر بشكل سلبي في الضرائب المباشرة حتى الفترة الثالثة تم يتحول الأثر إلى ايجابي، وهذا يتفق مع انخفاض معدل العبء الضريبي في سورية حيث أن زيادة الناتج لا تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي.



الشكل رقم (2): دالة الاستجابة الفورية

النتائج:

- 1- تشكل كل من السلسلتين الزمنية للناتج المحلي والضرائب المباشرة سيقاً عشوائياً غير مستقر، كما أظهر اختبار جذر الوحدة، وقد أخذ رشح الفروق الأولى لجعلها مستقرة.
- 2- دلت نتائج اختبار غرانجر للسببية، لوجود علاقة سببية باتجاه واحد من الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير بينما الناتج المحلي الاجمالي لا يفسر التغيرات التي تحصل في الضرائب المباشرة في الأجل القصير وهذا يتفق مع انخفاض معدل العبء الضريبي في سورية حيث لم يتجاوز 12% على الرغم من ارتفاع معدلات الضريبة حيث أن زيادة الناتج لا تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي.
- 3- كشف تطبيق دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل أن الصدمات العشوائية للضرائب كان لها تأثير سلبي على حجم الناتج، وبالتالي فإن صدمة ايجابية واحدة في الضرائب المباشرة مقدارها 1% يكون تأثيرها في الاقتصاد سلبياً فتسبب في تراجع الانتاج، وبالتالي فإن ارتفاع الضريبة يؤدي إلى انقاص قدرة الأفراد على العمل وبالتالي مقدرتهم على الانتاج .
- 4- دلت نتائج اختبار تودا على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين في الأجل الطويل بين المتغيرين الضرائب المباشرة والناتج المحلي مما أدى إلى قبول فرض الدراسة المتعلق بوجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرين، أي ان الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي يؤثران في بعضهما البعض في الأجل الطويل.
- 5- أكدت نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي على وجود أثر معنوي في العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج حيث بلغت قيمة معامل التحديد 75%، واتضح من خلال النموذج أن اشارة معلمة الضرائب المباشرة بتأخير زمني (-2) Dtax سالبة، وهذا يشير إلى أن الضرائب المباشرة التي تفرض بشكل اساسي على دخل الأفراد والشركات تعمل على خفض الربح الناتج عن العمليات التشغيلية وهذا يقلل القدرة على تكوين رأس المال الذي يساهم بدوره في تنمية الناتج .

التوصيات:

- 1- تخفيض معدلات الضرائب المباشرة في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والشركات على الاستثمار وتكوين رأس المال الخاص الذي يساهم في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي.

* انظر الملحق رقم 1

- 2- مراعاة تحقيق العدالة الضريبية وأن تكون الزيادة في إيرادات الضرائب المباشرة نتيجة لارتفاع النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وليس لارتفاع معدلات الضريبة.
- 1- العدي ابراهيم، رجوب علي(2011)،"دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية(2000-2009) والتنبؤ بحصيلة هذه الإيرادات(2010-2015)", مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات المجلد 33، العدد4 ص74-75.
- 2- العرابي حمزة، البرود أم الخير(2016)، "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1990-2013)", مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد20، ص416-417.
- 3- أبو السعود محمد فوزي(2004)، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر، الابراهيمية، الاسكندرية:ص45-46.
- 4- بن صغير عبد المؤمن(2013)، "واقع واشكالية الجباية في الجزائر صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، ص91.
- 5- حامد عبد القادر، عبد المجيد قريب الله، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لدراسة العلاقة بين الانفاق العام والنمو السكاني في السودان للفترة(1960-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد الثاني ص124.
- 6- زيدان، رامي (2002رسالة ماجستير)، بعنوان ("ردود فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي السوري").
- 7- غندور، غسان(2017)، النظام الضريبي وآثاره الاقتصادية خلال الفترة (2001-2010) دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة كركوك، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة جيهان، السليمانية.
- 8- نقار عثمان، العواد منذر (2012)، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين أجمالي الناتج المحلي وأجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، ص344.
- 9- نقار عثمان، اسماعيل رولى، شفيق عريش(2011)، اختبارات السببية والتكامل المشترك في دراسة السلاسل الزمنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، دمشق، المجلد 33، العدد الخامس، ص80.
- 1- Emerenini, F.M., and Okezie A, Ihugba (2014). **Nigerians Total Government Expenditure: It's Relationship with Economic Growth (1980-2012)**, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 5, No. 17, p 67-75
- 2- Alagidede P., Panagiotidis T., and Zhang X (2010). **Causal Relationship between Stock Prices and Exchange Rates**. Stirling Economics Discussion Paper 2010-05, February 2010.p 1-21 . available
- 3- Eklund B (2007). **Forecasting the Icelandic business cycle using Vector autoregressive Models**, Central Bank of Iceland,working paper No.36, pp1-23.
- 4- Jauhari, D. Mohammed. U. (2014). **An Application of Asymmetric Toda-Yamamoto Causality on Exchange Rate-inflation Differentials in Emerging Economies**.
- 5-Masahiro SHINOHARA (2014),**Tax Structure and Economic Growth**,A Survey of Empirical Analyses,Masahiro SHINOHARAFaculty of EconomicsChuo University,p:01
- 6-N'Yilimon NANTOB(2014),**Taxes and Economic Growth in Developing Countries** : ADynamic Panel Approach,University of Lome,TOGO,22 October,p:01
- 7-Mehmet Serkan Tosuna, Sohrab Abizadeh (2005),**Economic growth and taxcomponents: an analysis of tax changes in OECD** ,plied Economics,, 37,p:01

أثر محددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية (دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي)

د. أسمهان خلف* د. عثمان نقار** ريماء حيدر شيخ السوق***

(الإيداع: 17 أيار 2020 ، القبول: 14 تشرين الأول 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2009م إلى 2018م، وذلك للوصول إلى نموذج أنسب من المحددات الأكثر تأثيراً في تكوين هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

وقد تمّ تحليل أثر محددات الهيكل المالي وهي الربحية، والسيولة، وحجم المصرف، ومعدل النمو، والموجودات الملموسة، والمخاطرة، والضريبة في هيكل رأس المال وذلك بالاعتماد على التقارير المالية الربعية والميزانيات وقوائم الدخل الخاصة بمصرف بيمو السعودي الفرنسي، وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لدراسة أثر كل محدد على حدة في هيكل رأس المال، ومن ثم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 25).

وقد أظهرت نتائج الانحدار البسيط وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من (الربحية، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة) في هيكل رأس المال في حين أن السيولة والضريبة لم يكن لهما أي تأثير يذكر في هيكل رأس المال وذلك عند دراسة أثر كل متغير مستقل على حدة.

في حين أظهرت نتائج الانحدار المتعدد عند دراسة أثر كل المتغيرات المستقلة معاً في هيكل رأس المال أن بعض المحددات المدروسة وهما النمو والسيولة لم يكن لهما تأثير ذو دلالة إحصائية وبذلك تم استبعادهما من النموذج. في حين وجدت الدراسة أن المحددات الأخرى المدروسة (الربحية، الحجم، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) لها أثر ذو دلالة إحصائية في هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، الربحية، السيولة، الموجودات الملموسة، الحجم، النمو، الضريبة، المخاطرة.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص سياسات مالية ونقدية.

**أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات.

***طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص: تمويل ومصارف.

**The impact of the determinants of the financial structure on the capital structure of private commercial banks in Syria
(Case study of Bemo Saudi Fransi Bank)**

Dr.Asmahan Khalaf *

Dr. Othman Nakkar**

Reema sheikh alsouk**

(Received: 17 May 2020, Accepted: 14 October 2020)

Abstract:

The study aimed to identify the most important determinants of the financial structure in the capital structure of Bemo Saudi Fransi Bank, during the period from 2009 to 2018, To reach more appropriate model of the most influential determinants in the formation of the capital structure of Bemo Saudi Fransi. The study analyses the impact of the determinants of the financial structure (profitability, liquidity, bank size, growth rate, tangible assets, risk, and tax on the capital structure by using quarterly financial reports, budgets and income statements of Bemo Saudi Fransi, using the simple regression analysis method to study The effect of each determinant separately on the capital structure, and then using the multiple regression method using the Stepwise method based on the statistical analysis program (SPSS 25). The results of the simple regression showed the existence of a statistically significant effect for each of (profitability, size, growth, tangible assets, risk) on the capital structure, while liquidity and tax did not have any significant effect on the capital structure when studying the effect of each variable. Separately.

Whereas the results of multiple regression showed that some of the studied determinants, namely the growth and liquidity variables, did not have a statistically significant effect, and thus they were excluded from the model. Whereas, the study found that the other studied determinants (profitability, size, tangible assets, risk, tax) have a statistically significant impact on the capital.

Key Words: capital structure, profitability, liquidity, tangible assets, size, growth, tax, risk.

* Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Financial and Monetary Policies.

**Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Automated Information Processing.

*** PhD student in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization: Banking and Finance.

1- المقدمة:

تختلف المصارف عن المؤسسات التجارية والخدمية والصناعية في درجة اعتمادها على مصادر أموال مختلفة وذلك لاختلاف طبيعة أنشطتها، ولإعتمادها على مصادر التمويل الخارجية وخصوصاً الودائع كمصدر رئيس من مصادر التمويل التي يعتمد عليها المصرف، حيث أن المصارف لا تستطيع الاستمرار في أنشطتها المختلفة ما لم تتوفر لها الأموال اللازمة لتمويل أصولها المالية والاستثمارية لذلك فإن القرارات المتعلقة بهيكل رأس المال تعد من أهم القرارات التي تقوم بها الإدارة المالية في كل المؤسسات بشكل عام، وفي قطاع المصارف بشكل خاص.

وتشير الدراسات العلمية المتخصصة إلى أن تحديد هيكل رأس المال ومقداره في الشركات يتأثر بمجموعة من العوامل والتي تختلف درجة تأثيرها باختلاف الشركات وأنواعها، والمصارف فيما بينها، والفترات الزمنية، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، واختلاف البلدان أيضاً.

وعليه فإن التعرف على هذه العوامل وغيرها سيسهم بدرجة كبيرة في معرفة المحددات التي تشكل انعكاساً في هيكل رأس المال وستساعد بذلك إدارة المصرف على اتخاذ القرار الصحيح في التركيبة الأنسب لهيكل رأس المال.

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

- هل يوجد أثر لمحددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي؟
- ومن هذا التساؤل البحثي الرئيس يتفرع عنه الأسئلة البحثية التالية:
- هل يوجد أثر لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال المقاس ب (مجموع الالتزامات/ الموجودات)؟
- هل يوجد أثر لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال المقاس ب (حقوق الملكية/ الموجودات)؟
- هل يوجد أثر لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال المقاس ب (مجموع الالتزامات/ الموجودات)؟
- هل يوجد أثر لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال المقاس ب (حقوق الملكية/ الموجودات)؟

3- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان أثر محددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال المقاس ب (مجموع الالتزامات/ الموجودات).
- بيان أثر محددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال المقاس ب (حقوق الملكية/ الموجودات).
- بيان أثر محددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال المقاس ب (مجموع الالتزامات/ الموجودات).
- بيان أثر محددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال المقاس ب (حقوق الملكية/ الموجودات).

4- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من جانبين عملي وجانب علمي، فأما من حيث الجانب العملي كونها تبحث في قطاع مهم، هو قطاع المصارف السورية، والذي يؤدي دوراً كبيراً في الاقتصاد السوري، وخصوصاً في ظل تعرض المصارف إلى تبعات الحرب وما نجم عنها من مخاطر تعيق من نموها واستمرار نشاطها، مما قد يساعد بذلك إدارة مصرف بيمو السعودي الفرنسي موضوع البحث في معرفة العوامل التي تؤثر في هيكل رأس مال المصرف مما يمكنها من قراءة وتحليل واقع المصرف ويساهم بذلك في اتخاذ القرارات المناسبة ويعزز من متانة هيكل رأس المال، الأمر الذي يعزز بذلك البيئة الاستثمارية. أما من حيث الجانب العلمي فتكمن أهمية الدراسة بتناولها لموضوع هيكل رأس المال الذي يشكل الدعامة الأساسية للمصارف التجارية نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في حماية المصرف من المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، ومحددات أساسياً لمعرفة توجهات المصرف المستقبلية.

5- فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات البحثية، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال (مجموع الالتزامات/ الموجودات)
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال (حقوق الملكية/الموجودات).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال (مجموع الالتزامات/ الموجودات).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال (حقوق الملكية/ الموجودات).

6- منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة وتحليلها، واختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البيانات المالية الربحية والميزانيات وقوائم الدخل لمصرف بيمو السعودي الفرنسي وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات الخاصة بربحية المصرف ومقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف وحجم الموجودات بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها المصرف و حجم الموجودات الملموسة ومقدار الضريبة ومجموع حقوق الملكية ومجموع الالتزامات، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS25، حيث سيتم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وهي الانحدار البسيط وذلك من خلال دراسة أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع ومن ثم سيتم إجراء اختبار التعددية الخطية لاختبار مدى إمكانية تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد وذلك باستخدام طريقة Stepwise.

7- متغيرات البحث:

- المتغيرات المستقلة:
 - الربحية: المعبر عنها (العائد على الموجودات).
 - السيولة: النقدية والأرصدة لدى المصارف وأذونات وسندات الخزينة / إجمالي الموجودات.
 - الحجم: إجمالي الموجودات.
 - النمو: نمو الموجودات.

- الموجودات الملموسة: الموجودات الثابتة/ إجمالي الموجودات.
 - المخاطرة: مخاطر السوق.
 - الضريبة: صافي إيراد أو مصروف ضريبة الدخل.
 - المتغير التابع: هيكل رأس المال معبر عنه (الالتزامات/الموجودات، وحقوق الملكية/الموجودات).
- 8- حدود البحث:
- الحدود المكانية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي وسبب اختيار المصرف كونه أول مصرف خاص بدأ بالعمل في سورية.
 - الحدود الزمانية: سوف تتم الدراسة العملية الخاصة بهذا البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009-2018 وذلك بالاعتماد على البيانات الربع سنوية.
- 9- الدراسات السابقة:
- دراسة (علاء الساعدي، 2012)، بعنوان "هيكل رأس المال والعوامل المؤثرة فيه، مجلة الاقتصادي الخليجي"، الإمارات:
- هدفت الدراسة إلى التحقق من مستويات هيكل رأس المال وأثر طبيعة النشاط الاقتصادي وبعض المتغيرات على تلك المستويات، حيث استخدمت أسلوب (Panel Data) لمدة ست سنوات وتوصلت الدراسة الى أن هناك أثر لنوع النشاط الذي تمارسه الشركة على مستويات هيكل رأس المال، وأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين الموجودات الثابتة وحجم الشركة مع الرفع المالي ، وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة والرفع المالي مما يعني أن الشركات التي تمتلك موجودات ثابتة كبيرة تسعى إلى الرفع المالي من أجل زيادة نشاطها التشغيلي ، ولكن في نفس الوقت تلجأ إلى الاقتراض كخيار ثانٍ بعد أن تستخدم أموال الملكية كخيار أول.
- دراسة (دعاء خنفر، 2017)، بعنوان: "محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
- هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات هيكل رأس المال للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2014-2005)، وقياس مدى أثر هذه المحددات في هيكل رأس المال والذي تم التعبير عنه بالرفع المالي، وتم تحليل البيانات باستخدام (Panel data) بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي ممثلاً في الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس مال الشركات المدرجة وكل من عمر الشركة، و الموجودات الملموسة ، ونموها في حين أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة وبين هيكل رأس المال للشركة، وعليه فالدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة السابقة بمقياس هيكل رأس المال وبعض المتغيرات المستقلة المدروسة.
- دراسة (John Francis T. Diaz ،Tong Trung,2017) بعنوان
- Determinants of Banks' Capital Structure: Evidence from Vietnamese Commercial Banks, Asian Journal of Finance & Accounting:**
- هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في قرارات هيكل رأس المال، في المصارف التجارية الفيتنامية من 2009 إلى 2014، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للعوامل الخاصة بالبنك (الحجم والربحية ومعدل النمو والضرائب ومخاطر الأعمال) ووجدت الدراسة إلى أن حجم المصرف يؤثر إيجابياً على الرافعة المالية يعني أنه كلما كبر المصرف، تكبد المزيد من الديون، وفي حالة الظروف الجيدة في السوق فإن المصارف تقلل من عبء ديونها.

- وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:
- التطرق إلى أكبر عدد ممكن من العوامل المحددة أو المتغيرات المفسرة للهيكل المالي، في حين ركزت الدراسات السابقة على عوامل معينة وأغفلت عوامل أخرى، مما يساعد بالوصول إلى صورة أكثر شمولاً عن المحددات التي تؤثر في هيكل رأس مال المصرف.
- اختلاف عينة الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة حيث تتضمن الدراسة الحالية دراسة حالة وهي مصرف بيمو السعودي الفرنسي وهو أحد المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية.
- كما تتميز بتطرقها إلى اختبار مقياسين لقياس هيكل رأس المال (الالتزامات/ مجموع الموجودات، حقوق الملكية/ مجموع الموجودات) في حين أن الدراسات السابقة اعتمدت على مقياس واحد لهيكل رأس المال.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1- مفهوم هيكل رأس المال:

يقصد بالهيكل المالي بأنه جميع أنواع مصادر التمويل المستخدمة في تمويل إجمالي أصول المؤسسة، لذلك فهو يختلف عن هيكل رأس المال الذي يتمثل في عناصر التمويل الدائم للمؤسسة، والتي تشمل الأسهم والقروض طويلة الأجل لذلك، يعد هيكل رأس المال جزءاً من الهيكل المالي.

وعليه فإنه لا بد من التمييز بين مفهومي الهيكل المالي وهيكل رأس المال، حيث أن هيكل رأس المال يعني مصادر التمويل طويلة الأجل (الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية)، بينما يشمل الهيكل المالي (هيكل التمويل) الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل و حقوق الملكية) (Barakat, 2014,p55).

ويُعرف هيكل رأس المال بأنه ذلك المزيج من مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تشمل رأس المال والأسهم والديون. (Umobong , 2019 ,P3).

كما يُعرف هيكل رأس المال بأنه ذلك الجزء الذي يشتمل فقط على مصادر التمويل طويلة الأجل التي تتمثل في القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية بما فيها الأسهم الممتازة إن وجدت (هندي، 2007، ص 527).

10-2- محددات الهيكل المالي:

10-2-1- الحجم:

هناك وجهتا نظر متعلقة بعلاقة حجم الشركة وهيكل رأس المال؛ الأولى: إن الشركات كبيرة الحجم مرجحة لأن تكون بعيدة الاحتمال عن مواجهة مشاكل العسر المالي أو الإفلاس لضخامة ما تمتلكه من أصول وبذلك بإمكانها الاعتماد على زيادة ديونها، أما الشركات ذات الحجم الصغير فيكون اعتمادها على الدين بنسبة أقل (Jong, 2007,p14)، وبذلك يمكننا القول بأن العلاقة بين حجم الديون وحجم الشركة هي علاقة طردية، فدراسة (شروقي، تومي، 2019، ص 351) توصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وهيكل رأس المال في المصارف الجزائرية الخاصة، وفسرت النتيجة كون المصارف الجزائرية الخاصة (كبيرة الحجم) تمتاز بفعاليتها وقدرتها على تحقيق الأرباح بفضل تنوع خدماتها المصرفية وتعاملها مع عدد كبير من الزبائن الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على ربحيتها وعلى سمعتها وبالتالي حصولها على موارد مالية كبيرة مقارنة بالمصارف صغيرة الحجم.

أما وجهة النظر الأخرى فتتص على أن الشركات ذات الحجم الكبير تفضل عدم التوجه نحو الديون وإنما الاعتماد على التمويل بالملكية، فهي تتص على وجود علاقة عكسية بين الرفع المالي وحجم الشركة (Rajan, 1995)، وهو ما وجدته

أيضاً دراسة (Khan, I.2015) وفسرت النتيجة بأن الشركات الكبيرة تعتمد في تمويلها بصورة قليلة على الديون وذلك راجع للسمعة الجيدة التي تحظى بها وانعكاسها إيجاباً على إمكانية الرفع من أموالها الخاصة.

10-2-2- نمو المؤسسة:

هناك وجهتا نظر متعلقة بموضوع نمو المنشآت، فأما وجهة النظر الأولى فتفترض أن المنشأة التي تتمتع بفرص للنمو تعتمد أكثر على مصادرها الداخلية وما تحققه من أرباح في تمويل هذه النمو. أما إذا لم يكف التمويل الداخلي فتطلب المنشأة التمويل الخارجي، ويكون على الشكل التالي فتطلب أولاً الديون القصيرة والتي في العادة لا تتطلب أي نوع من الضمانات، ثم تتجه نحو القروض الطويلة، التي في العادة تطلب ضمانات، في حين أن وجهة النظر الأخرى تنص على أن المنشأة التي تملك فرص للنمو لها قدرة عالية على الاستعانة بالديون في تمويل نشاطها مستعينة بما تحققه من أرباح في تسديد الدين وفوائده (حمد، 2015، ص 45).

وانسجاماً مع وجهات النظر فقد وجدت دراسة (رمضان، العقدة، 2011، ص 234) وجود علاقة طردية بين النمو وهيكل رأس المال، بينما وجدت دراسة (Cassar and Holmes, 2003,P144) وجود علاقة عكسية بين النمو وهيكل رأس المال.

في حين أن بعض الدراسات الأخرى لم يكن للنمو أي أثر ذو دلالة إحصائية في هيكل رأس المال كدراسة (الساعدي، 2012، ص 153).

10-2-3- الرفع المالي:

الرفع المالي هو نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات في الشركة (Jong,2007)، وكلما ازداد استخدام المديونية في هيكل رأس المال ازداد استخدام الرفع المالي.

10-2-4- الربحية:

اختلفت وجهات النظر أيضاً في موضوع الربحية و أثرها في هيكل رأس المال باختلاف النظريات المالية، فوجهة النظر الأولى "وفق نظرية المبادلة" تنص على أنه كلما ازادت ربحية الشركة انخفض احتمال فشلها وزادت قدرتها على الاقتراض وزادت قدرتها على تحقيق الوفر الضريبي، حيث أن الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة لديها القدرة الأكبر على الاقتراض وتستطيع بالتالي الاستفادة بشكل أفضل من الوفر الضريبي الناتج عن الاقتراض أي وجود علاقة إيجابية بين ربحية الشركة والمديونية.

في حين أن وجهة النظر الأخرى "وفق نظرية التسلسل الهرمي" ترى أن الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة تستطيع الاستفادة من الأرباح في تمويل مشاريعها دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل، لذا فإنها تنص على وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة ونسبة المديونية في هيكل رأس المال. (رمضان، العقدة، 2011). وقد اختلفت نتائج الدراسات التي تطرقت إلى دراسة موضوع الربحية وهيكل رأس المال فبعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة عكسية كدراسة (al-mutairi, 2015, P970) والتي فسرت ذلك بكون الربحية تعد من المصادر الهامة في تمويل المصرف باعتبار أن المصرف يمكنه من احتجاز الأرباح المحققة وعدم توزيعها مما يقلل من حاجته إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية.

بينما وجدت بعض الدراسات الأخرى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للربحية في هيكل رأس المال كدراسة (إسماعيل، 2016، ص 115).

10-2-5- الموجودات الملموسة (الثابتة):

يعتبر شكل الأصول محدداً مهماً من محددات هيكل رأس المال في المصارف خاصة صغيرة الحجم منها فكلما كانت موجودات المصرف من النوع الملموس والسائل زاد ذلك من سيولة المصرف وتأتي أهمية هذا المتغير من أن هيكل الأصول

يلعب دوراً مهماً في قرار التمويل حيث أن زيادة الموجودات الثابتة الملموسة تؤدي إلى تحسين وضعه التفاوضي للحصول على الأموال من المصادر الخارجية بأقل التكاليف (شروقي، تومي، 2019، ص 343) وهو ما وجدته دراسة (الزبيدي، سلامة، 2014، ص 61) حيث أن الموجودات الملموسة تعد ضماناً لمانحي القروض.

10-2-6- السيولة:

إن للسيولة تأثير مزدوج على هيكل رأس المال حيث يمكن أن تكون العلاقة بين السيولة ونسبة الديون علاقة طردية أو عكسية، فالمنشآت التي تتمتع بسيولة عالية لها القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، الأمر الذي يسهل عليها الاقتراض، وهنا تكون العلاقة طردية بينهما، أما من ناحية أخرى وفي ظل عدم تماثل المعلومات المتوافرة في الأسواق فقد تستخدم المنشآت السيولة المتوافرة لديها لتمويل استثماراتها، وفي هذه الحالة تقل نسبة الديون لديها وهنا تكون العلاقة عكسية بين السيولة والديون (شمس الدين، 2012، ص 25)، وهو ما يتماثل مع نتيجة دراسة (رمضان، العقدة، 2011، ص 233) والتي وجدت أن العلاقة عكسية بين هيكل رأس المال المقاس بالرفع المالي و السيولة وتم تفسير ذلك بأن زيادة سيولة الشركة تمكنها من استخدام هذه السيولة عند الحاجة دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

10-2-7 مخاطر المنشأة:

إن مخاطر المنشأة تعد من العوامل الأساسية في تفسير قرار تمويل المنشأة حيث ينظر إلى زيادة تذبذب العوائد أو عدم ثباتها على أنه زيادة في مخاطر المنشأة من ناحية أو انخفاض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المقرضين من ناحية أخرى مما يقلل من كفاءة المنشأة في الحصول على القروض أي وجود علاقة عكسية بين الدين والمخاطرة (رمضان، العقدة، 2011، ص 234). ووجدت بعض الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين المخاطر و هيكل رأس المال حيث أنه كلما ازدادت الموجودات الخطرة للمصرف كلما انخفضت نسبة الديون في هيكل رأس المال وارتفعت بذلك حقوق الملكية وهو ما يتماثل ما وجدته دراسة (Nascimento.M. J et al.2012,p51)، بينما وجدت بعض الدراسات أيضاً العكس حيث أنه كلما ارتفعت المخاطرة كلما قل احتمال حصول المنشأة على التمويل الخارجي كدراسة (Denis.F et al.2013,p356)

11- الدراسة التطبيقية:

11-1- الانحدار البسيط:

الفرضية الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال المقاس بـ (مجموع الالتزامات/ الموجودات) يوضح الجدول رقم (1) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كل متغير مستقل والمتغير التابع (مجموع الالتزامات/ الموجودات) الجدول رقم (1): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين المتغيرات المستقلة كل على حدة والمتغير التابع (Y1 - مجموع

الالتزامات/الموجودات)

	الربحية (X1)	السيولة (X2)	الحجم (X3)	النمو (X4)	الموجودات الملموسة (X5)	المخاطرة (X6)	الضريبة (X7)	
R	-0.516593	0.152476	-0.794	0.368	-0.597422	-0.853753	-0.196050	
Sig	0000.	0.323	0.000	0.014	0.000	0.000	0.202156	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من السيولة وهيكل رأس المال، والضريبة وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة عكسية وقوية وذات دلالة إحصائية بين الحجم وهيكل رأس المال، والمخاطرة وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة عكسية متوسطة القوة بين الربحية وهيكل رأس المال، والموجودات الملموسة وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة طردية ضعيفة القوة وذات دلالة إحصائية بين النمو وهيكل رأس المال.

الفرضية الثانية :

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (كل على حدة) في هيكل رأس المال (حقوق الملكية/الموجودات).
- يوضح الجدول رقم(2) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كل متغير مستقل والمتغير التابع (حقوق الملكية/الموجودات).

الجدول رقم(2): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين المتغيرات المستقلة كل على حدة والمتغير التابع (Y2- حقوق

الملكية/الموجودات))

	الربحية(X1)	السيولة(X2)	الحجم(X3)	النمو(X4)	الموجودات الملموسة(X5)	المخاطرة(X6)	الضريبة(X7)	
R	0.516593	-0.152476	0.794	-0.368	0.597422	0.853753	0.196050	
Sig	0000.	0.323	0.000	0.014	0.000	0.000	0.202156	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من السيولة وهيكل رأس المال، والضريبة وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين الحجم وهيكل رأس المال ، والمخاطرة وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة طردية متوسطة القوة بين الربحية وهيكل رأس المال، والموجودات الملموسة وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة عكسية ضعيفة القوة وذات دلالة إحصائية بين النمو وهيكل رأس المال.

11-2- الانحدار المتعدد:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتحديد أي من متغيرات الدراسة له تأثير معنوي في هيكل رأس المال.

إن صيغة النموذج الرياضي للانحدار الخطي المتعدد كالاتي:

$$y_i = \alpha + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \dots + \beta_k x_k + e$$

حيث أن :

y: المتغير التابع.

α : الحد الثابت في معادلة الانحدار.

β : متجه المعلمات (k+1).

e: حد الخطأ العشوائي.

بداية لنستطيع تطبيق الانحدار المتعدد يجب إجراء اختبار التعددية الخطية:

اختبار التعددية الخطية (عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة)، من خلال الجدول رقم(3) نلاحظ:

الجدول رقم(3): اختبار التعددية الخطية

Coefficients^a

Collinearity Statistics			
Model	Tolerance	VIF	
1	x1	.481	2.078
	x2	.369	2.713
	x3	.220	4.550
	x4	.795	1.258
	x5	.592	1.691
	x6	.387	2.587
	x7	.425	2.351

a. Dependent Variable: y1,y2

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق وعند قيم VIF (معامل تضخم التباين)، نلاحظ أن قيم جميع المتغيرات هي أقل من 5 أي لا يوجد تعددية خطية في النموذج المدروس.

وبالاعتماد على بيانات التقارير المالية الربعية لمصرف بيمو سيتم اختبار فرضيات البحث حيث سيتم تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي STEPWISE وذلك ليتم تقييم واختيار المتغيرات والوقوف على إسهامها في النموذج، فإذا لم يسهم المتغير اسهاماً جوهرياً في النموذج فيتم حذفه، وبذلك فينتهي النموذج بأقل مجموعة من المتغيرات التي تسهم في النموذج إسهاماً فعلياً وذلك للوصول إلى المتغيرات الأكثر تأثيراً في هيكل رأس المال.

الفرضية الثالثة:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال (مجموع الالتزامات/ الموجودات).

يوضح الجدول رقم (4) معاملا الارتباط والتحديد بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع (الالتزامات/الموجودات):

الجدول رقم (4): معاملا الارتباط والتحديد

Model Summary^f

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.746 ^a	.556	.544	.01800016
2	.847 ^b	.717	.702	.01456052
3	.903 ^c	.815	.800	.01193518
4	.946 ^d	.895	.883	.00914082
5	.958 ^e	.917	.905	.00821952

a. Predictors: (Constant), x6

b. Predictors: (Constant), x6, x5

c. Predictors: (Constant), x6, x5, x3

d. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x7

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه في طريقة STEPWISE تم حذف المتغيرين المستقلين X2 و X4 وهما السيولة والنمو، حيث لم يكن لهما تأثير في النموذج ويمكن تفسير ذلك بأن مصرف بيمو السعودي الفرنسي يتمتع بسيولة نقدية عالية تجعل منها محدودية الاعتماد على الالتزامات في تمويل أصولها وذلك عدم تأثر هيكل رأس المال، ونلاحظ عند السطر 5 " النموذج الأنسب الذي يحتوي على مجموعة المتغيرات التي تسهم في النموذج إسهاماً فعلياً " حيث أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.958 بين هيكل رأس المال المعبر عنه (بمجموع الالتزامات/ الموجودات) والمتغيرات المستقلة (الربحية، الحجم، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) والتي تؤثر تأثيراً معنوياً في النموذج، ويبين معامل التحديد أن 91.7% من التغيرات الحاصلة في هيكل رأس المال تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة المختارة.

ومن خلال الجدول رقم (5) سيتم دراسة معنوية النموذج:

الجدول رقم (5): اختبار معنوية النموذج

ANOVA^a

	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	1	.015	47.602	.000 ^b
	Residual	.012	38	.000		
	Total	.028	39			
2	Regression	.020	2	.010	46.912	.000 ^c
	Residual	.008	37	.000		
	Total	.028	39			
3	Regression	.023	3	.008	52.902	.000 ^d
	Residual	.005	36	.000		
	Total	.028	39			
4	Regression	.025	4	.006	74.237	.000 ^e
	Residual	.003	35	.000		
	Total	.028	39			
5	Regression	.025	5	.005	75.306	.000 ^f
	Residual	.002	34	.000		
	Total	.028	39			

a. Dependent Variable: y1

b. Predictors: (Constant), x6

c. Predictors: (Constant), x6, x5

d. Predictors: (Constant), x6, x5, x3

e. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x7

f. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x7, x1

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (5) وعند السطر 5 أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.0) وهي أصغر من القيمة الاحتمالية 5%، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم أي أنه يوجد أثر للمتغيرات المستقلة المختارة (الربحية، الحجم، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) في هيكل رأس المال (مجموع الالتزامات/ الموجودات)، وهو ما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

ولدراسة معنوية تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع نجد ذلك موضحاً في الجدول رقم (6):

الجدول رقم (6): معاملات الانحدار

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	T	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients		
				Beta		
1	(Constant)	.936	.004		221.182	.000
	x6	-1.401E-8	.000	-.746	-6.899	.000
2	(Constant)	.979	.010		98.326	.000
	x6	-1.432E-8	.000	-.763	-8.716	.000
	x5	-1.872	.408	-.402	-4.591	.000
3	(Constant)	.999	.009		107.352	.000
	x6	-8.624E-9	.000	-.459	-4.597	.000
	x5	-1.982	.335	-.425	-5.912	.000
	x3	-1.675E-10	.000	-.437	-4.367	.000
4	(Constant)	1.005	.007		139.039	.000
	x6	-7.566E-9	.000	-.403	-5.213	.000
	x5	-1.855	.258	-.398	-7.192	.000
	x3	-2.931E-10	.000	-.765	-7.668	.000
	x7	3.568E-8	.000	.408	5.136	.000
5	(Constant)	1.013	.007		145.715	.000
	x6	-5.611E-9	.000	-.299	-3.858	.000
	x5	-2.077	.243	-.446	-8.544	.000
	x3	-2.892E-10	.000	-.755	-8.406	.000
	x7	3.006E-8	.000	.344	4.614	.000
	x1	-.379	.124	-.186	-3.047	.004

a. Dependent Variable: y1

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول السابق معاملات نموذج الانحدار والتي تساعد في الحصول على معادلة خط الانحدار "نموذج الدراسة" بين المتغيرات:

$$\text{Predicted (y)} = 1.013 + (-.379) x_1 + (-2.892E-10) X_3 + (-2.077) X_5 + (-5.611E-9) X_6$$

وبالنظر إلى قيمة Sig المقابلة لمعاملات الانحدار نجد أنها جميعاً أصغر من (0.05) وهذا يعني إحصائياً رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تعني أن هناك تأثيراً معنوياً عند مستوى معنوية (0.05) لكل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ويستثنى من ذلك المتغيرات X2 و X4 واللذان لم يتم إدراجهما في النموذج.

وفيما يلي يوضح الجدول رقم (7) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي والذي هو شرط للتأكد من صحة النموذج المعتمد:

الجدول رقم(7)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Unstandardized Residual
	N	40
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	.0000000
	Std. Deviation	.00767456
Most Extreme Differences	Absolute	.112
	Positive	.112
	Negative	-.076
	Test Statistic	.112
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.200 ^{c,d}

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

d. This is a lower bound of the true significance.

المصدر بناءً على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة Sig قد بلغت (0.200) وهي أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.

الفرضية الرابعة:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الهيكل المالي ممثلة بكل من (الربحية، السيولة، الحجم، النمو، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) (مجتمعين) في هيكل رأس المال (حقوق الملكية/ الموجودات).
يوضح الجدول رقم (8) معاملا الارتباط والتحديد بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع (حقوق الملكية/الموجودات):

الجدول رقم (8) معاملا الارتباط والتحديد

Model Summary^f

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.746 ^a	.556	.544	.01800016
2	.847 ^b	.717	.702	.01456052
3	.903 ^c	.815	.800	.01193518
4	.946 ^d	.895	.883	.00914082
5	.958 ^e	.917	.905	.00821952

a. Predictors: (Constant), x6

b. Predictors: (Constant), x6, x5

c. Predictors: (Constant), x6, x5, x3

d. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x7

e. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x7, x1

f. Dependent Variable: y2

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أنه في طريقة STEPWISE تم حذف المتغيرين المستقلين X2 و X4 وهما السيولة والنمو،

ويبين الجدول السابق وعند السطر رقم 5 " النموذج الأنسب والذي يحتوي على مجموعة المتغيرات التي تسهم في النموذج إسهاماً فعلياً " حيث أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.958 بين هيكل رأس المال (حقوق الملكية/ الموجودات) والمتغيرات المستقلة المؤثرة في النموذج (الربحية، الحجم، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة)، ويبين معامل التحديد أن 91.7% من التغيرات الحاصلة في هيكل رأس المال تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة مجتمعة. ومن خلال الجدول رقم (9) سيتم دراسة معنوية النموذج:

الجدول رقم (9): اختبار معنوية النموذج

ANOVA^a

	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	1	.015	47.602	.000 ^b
	Residual	.012	38	.000		
	Total	.028	39			
2	Regression	.020	2	.010	46.912	.000 ^c
	Residual	.008	37	.000		
	Total	.028	39			
3	Regression	.023	3	.008	52.902	.000 ^d
	Residual	.005	36	.000		
	Total	.028	39			
4	Regression	.025	4	.006	74.237	.000 ^e
	Residual	.003	35	.000		
	Total	.028	39			
5	Regression	.025	5	.005	75.306	.000 ^f
	Residual	.002	34	.000		
	Total	.028	39			

a. Dependent Variable: y2

b. Predictors: (Constant), x6

c. Predictors: (Constant), x6, x5

d. Predictors: (Constant), x6, x5, x3

e. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x7

f. Predictors: (Constant), x6, x5, x3, x7, x1

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS

من معطيات الجدول رقم (9) وعند السطر رقم 5 نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أصغر من القيمة الاحتمالية 5%، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر للمتغيرات المستقلة (الربحية، الحجم، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) في هيكل رأس المال (حقوق الملكية/ الموجودات). ولدراسة معنوية تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، نجد ذلك موضعاً في الجدول رقم (10) معاملات الانحدار:

الجدول رقم(10): معاملات الانحدار

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		T	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.064	.004		15.016	.000
	x6	1.401E-8	.000	.746	6.899	.000
2	(Constant)	.021	.010		2.072	.045
	x6	1.432E-8	.000	.763	8.716	.000
	x5	1.872	.408	.402	4.591	.000
3	(Constant)	.001	.009		.124	.902
	x6	8.624E-9	.000	.459	4.597	.000
	x5	1.982	.335	.425	5.912	.000
	x3	1.675E-10	.000	.437	4.367	.000
4	(Constant)	-.005	.007		-.704	.486
	x6	7.566E-9	.000	.403	5.213	.000
	x5	1.855	.258	.398	7.192	.000
	x3	2.931E-10	.000	.765	7.668	.000
	x7	-3.568E-8	.000	-.408	-5.136	.000
5	(Constant)	-.013	.007		-1.809	.079
	x6	5.611E-9	.000	.299	3.858	.000
	x5	2.077	.243	.446	8.544	.000
	x3	2.892E-10	.000	.755	8.406	.000
	x7	-3.006E-8	.000	-.344	-4.614	.000
	x1	.379	.124	.186	3.047	.004

a. Dependent Variable: y2

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق معاملات نموذج الانحدار والتي تساعد في الحصول على معادلة خط الانحدار بين المتغيرات

$$\text{Predicted (y)} = -1.013 + (0.379) x_1 + (2.892E-10) X_3 + (2.077) X_5 + (5.611E-9) X_6$$

وبالنظر إلى قيمة Sig المقابلة لمعاملات الانحدار نجد أنها جميعاً أصغر من (0.05) وهذا يعني إحصائياً رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تعني أن هناك تأثيراً معنوياً عند مستوى معنوية (0.05) لكل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ويستثنى من ذلك المتغيرات X2 و X4 واللذان لم يتم إدراجهما في النموذج. وفيما يلي يوضح الجدول رقم (11) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

الجدول رقم (11) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Unstandardized Residual
		N 40
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	.0000000
	Std. Deviation	.00767456
Most Extreme Differences	Absolute	.112
	Positive	.112
	Negative	-.076
Test Statistic		.112
Asymp. Sig. (2-tailed)		.200 ^{c,d}

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

d. This is a lower bound of the true significance.

المصدر من مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة (Sig (0.200) وهي أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.

12- النتائج والمناقشة:

- إن محددات الهيكل المالي التي تمت دراستها في هذه الدراسة تؤثر في هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي بشكل كبير وتشكل قوة تفسيرية عالية للنموذج حيث أن 91.7% من التغيرات الحاصلة في هيكل رأس المال تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة المختارة، والمتمثلة في (الربحية، الحجم، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة).
- بينما متغيري النمو والسيولة لم يكن لهم أي تأثير يذكر وبذلك تم استبعادهم من النموذج ليتم الوصول إلى النموذج الأنسب للمحددات المؤثرة في هيكل رأس المال.
- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة وهي ذات دلالة إحصائية بين الربحية وهيكل رأس المال المقاس (بالالتزامات/ الموجودات)، ولكنها وهي علاقة طردية وذات دلالة إحصائية مع هيكل رأس المال المقاس (بحقوق الملكية / الموجودات)؛ وعليه فإن التمويل بحقوق الملكية يؤثر إيجاباً في ربحية مصرف بيمو السعودي الفرنسي على عكس التمويل عن طريق الالتزامات، وهو ما يؤكد نظرية التسلسل الهرمي حيث أن الربحية تتضمن اعتماداً أكثر في التمويل على الأموال الداخلية واستعمالاً أقل للدين، فكلما ازدادت الربحية فإن الحاجة إلى الدين لا بد أن تتخفف.
- وجود علاقة عكسية قوية وذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وهيكل رأس المال المقاس (الالتزامات/ الموجودات) ، ولكنها علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية مع هيكل رأس المال المقاس (بحقوق الملكية / الموجودات)؛ ، وعليه فإن مصرف بيمو السعودي الفرنسي لا يوظف التمويل الذي يتم عن طريق الالتزامات في زيادة حجم المصرف، وعليه فإنه كلما زادت التزامات المصرف انخفض حجم المصرف.
- وهو ما يطابق وجهة النظر التي تنص على أن الشركات ذات الحجم الكبير تفضل عدم التوجه نحو الديون وإنما الاعتماد على التمويل بالملكية.

وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وذات دلالة إحصائية بين الموجودات الملموسة (الثابتة) و هيكل رأس المال (الالتزامات/ الموجودات) ، ولكنها علاقة طردية وذات دلالة إحصائية مع هيكل رأس المال المقاس (بحقوق الملكية / الموجودات)؛ وعليه فإننا نستنتج أن التمويل عن طريق الالتزامات يؤدي إلى انخفاض الموجودات الثابتة للمصرف بينما نجد العكس عند التمويل بحقوق الملكية، ويعود سبب ذلك إلى أن الجهات الاقراضية تأخذ بعين الاعتبار مقدار السيولة المتوفرة وسرعة تحويلها إلى نقد بسهولة وهو ما لا يمكن تحقيقه عند زيادة مقدار الموجودات الثابتة.

- وجود علاقة عكسية قوية وذات دلالة إحصائية بين المخاطرة وهيكل رأس المال المقاس (بالالتزامات/ الموجودات) علاقة عكسية قوية وذات أثر إحصائي، بينما تصبح العلاقة طردية قوية وذات أثر إحصائي مع هيكل رأس المال المقاس (بحقوق الملكية / الموجودات)؛ وهذا يعني أنه كلما ازدادت مخاطر السوق ازداد اعتماد مصرف بيمو السعودي الفرنسي على حقوق الملكية في تمويل موجوداته.
- لا توجد علاقة بين الضريبة وهيكل رأس المال؛ وعليه فإنه ليس هناك أثر يذكر لتأثير الضريبة على طريقة التمويل التي يتبعها المصرف، وذلك عند دراسة أثر الضريبة بشكل مستقل عن مجموعة المتغيرات المستقلة الأخرى، أما عند دراسة الضريبة من ضمن المتغيرات المستقلة الأخرى فإننا نجد بأن لها تأثير معنوي إحصائي في هيكل رأس المال. ويمكننا تفسير ذلك بأن المبالغ المالية التي يدفعها المصرف كضريبة" لاتؤثر ببنية هيكل رأس المال الموجود لديه عند دراستها بشكل فردي ولكنها تؤثر كمحدد عند أخذها بعين الاعتبار مع المحددات الأخرى.
- إن الموازنة بين أموال الاقتراض وأموال حقوق الملكية في تشكيلة هيكل رأس المال تؤدي إلى الوصول إلى هيكل رأس المال الأفضل والذي يمكن الاستفادة منه من مميزات الرفع المالي الخاص بالمصرف، وأيضا تخفيض مخاطرة المصرف إلى أدنى حد ممكن.

13- التوصيات والاقتراحات:

- على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة:
- ضرورة قيام المصرف بالأخذ بعين الاعتبار بالمحددات التي تمت دراستها والتي أثبتت وجود تأثير في هيكل رأس المال، لما لها من دور في تحديد التركيبة الأنسب لهيكل رأس المال لدى المصرف.
 - أهمية أن يحتوي هيكل رأس المال على مزيج من مصادر التمويل بحقوق الملكية والتمويل بالديون والموازنة بين المصادر الداخلية والخارجية مع الأخذ في الاعتبار عند تكوين هيكل رأس المال معدلات المخاطرة وربحية المصرف.
 - أن يسعى مصرف بيمو عند ارتفاع درجة المخاطرة لديه إلى التوجه نحو زيادة التمويل عن طريق الالتزامات.
 - لتحقيق معدلات ربحية أعلى لدى مصرف بيمو أن يسعى إلى زيادة التمويل عن طريق حقوق الملكية.
 - لتحقيق معدلات نمو أعلى لدى مصرف بيمو أن يسعى إلى زيادة التمويل عن طريق الالتزامات.
 - عند رغبة المصرف بالتوسع بحجم المصرف وزيادة الموجودات الثابتة لديه يجب أن يتم التركيز بهيكل رأس المال على حقوق الملكية.

14- قائمة المراجع:

- 1- إسماعيل، أشرف (2016). محددات الهيكل المالي وأثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، فلسطين، ص 115.
- 2- حمد، محمد،(2015). "محددات الهيكل التمويلي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنوك تجارية بريطانية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، ص 37- 53.

- 3- خنفر، دعاء، (2017). محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
- 4- رمضان، عماد، العقدة، صالح، (2011). "محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية" -دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني للفترة (2000-2006)"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2، ص 228-245.
- 5- الزبيدي، حمزة، سلامة، حسين، (2014). "اختبار أثر بعض العوامل المحددة لهيكل رأس المال دراسة تحليلية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (2003-2007)"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 28، العدد 1، ص ص 27-70.
- 6- الساعدي، علاء، (2012). "هيكل رأس المال والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، 136-158.
- 7- شروقي، زين الدين، تومي، حمزة، (2019). "محددات هيكل رأس المال في البنوك الجزائرية الخاصة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص 337-354.
- 8- شمس الدين، ريان، (2012). "محددات تمويل المشروعات"، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في المحاسبة والإدارة المالية، جامعة الخرطوم، السودان.
- 9- هندي، منير، (2007). الإدارة المالية تحليل معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص 527.
- 1- Al Mutairi, A. Naser, K..(2015). "Determinants of capital structure of banking sector in GCC: An empirical investigation", Asian economic and financial review, Vol 5, N° 7.
- 2- Barakat, A., (2014). "The Impact of Financial Structure, Financial Leverage and Profitability on Industrial Companies Shares Value (Applied Study on a Sample of Saudi Industrial Companies)", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.1 P 55-66.
- 3- Cassar, G., Holmes, S. (2003). "Capital Structure and Financing of SMEs: Australian Evidence", Journal of Accounting and Finance, 43: 123-147.
- 4- DENIS, F. (2013). "Determinants of the capital structure of small and medium sized Brazilian enterprises". Braz Adm Rev, Brazil, Vol 10, N° 3.
- 5- Jong, A., Kabir, R. and Nguyen, T. (2007). "Capital Structure Around the World: The Roles of Firm and Country Specific Determinants". Erasmus Research Institute of Management-EFA, Zurich Meetings Paper, pp1-45
- 6- Khan, I. (2015), "determinant of capital structure: An empirical study of cement sector of Pakistan". Asian journal of management sciences and education, vol 4, N° 3.
- 7- Nascimento. J. M., (2012). "Capital structure determinant's of Brazilian and north American banks". International journal of business and commerce, Vol 1, N° 5.
- 8- Rajan, R. , Zingales , L. (1995). "What do we know about capital structure? Some evidence from international data". Journal of Finance ,50: Pp 1421- 1460.

- 9– Tong.T,John.D.,(2017).”Determinants of Banks’ Capital Structure: Evidence from Vietnamese Commercial Banks”. Asian Journal of Finance & Accounting,. 9(1): 261–283.
- 10– Umobong,A.,(2019).”Capital Structure Composition and Financial Performance of Food and Beverage Firms in Nigeria”.European Journal of Business and Management, Vol.11, No.24,P 1–17–, p3.

1-14 المواقع الالكترونية:

- www.dse.gov.sy

دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم
" دراسة تطبيقية على مصرف بيبيلوس "

جود الحلبي * أ . د . كنجو كنجو **

(الإيداع: 6 حزيران 2020 ، القبول: 18 تشرين الأول 2020)

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحديد مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم، وذلك بالتطبيق على مصرف بيبيلوس، ولتحقيق ذلك تم حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من خلال إجراء التعديلات المحاسبية اللازمة على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لمصرف بيبيلوس خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2018، ولدراسة مدى انعكاس هذا المؤشر في القيمة السوقية لأسهم المصرف تم استخدام التحليل الإحصائي في برنامج SPSS عن طريق أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وقد توصلت نتائج اختبار فرضية البحث إلى أنه ليس للقيمة الاقتصادية المضافة تأثير أو قدرة في تفسير التغير الحاصل في تقلبات القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

الكلمات المفتاحية: القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، القيمة السوقية للأسهم

* طالبة دراسات عليا (دكتورة) - كلية الاقتصاد - جامعة حماة - اختصاص: تمويل ومصارف .
** أستاذ في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة حماة - اختصاص: التمويل والرقابة المالية .

**A Study of Ability of The Economic Value Added Indicator to Explain
Changes on The Market Value of Stocks
" An Applied Study on Byblos Bank"**

Prof. Dr. Kanjo Kanjo **

Joud AL–Halabi *

(Received: 6 June 2020 ,Accepted: 18 October 2020)

Abstract:

This research aimed to determine the extent of the EVA's ability to explain changes in the market value of stocks, by applying on Byblos Bank, and to achieve this, the economic value added Indicator was calculated by making the necessary accounting adjustments to the data extracted from the financial statements of a bank Byblos during the time period from 2010 to 2018.

In order to study the extent of the reflection of this indicator in the market value of the bank's stocks, statistical analysis was used in the SPSS program through the simple regression method. The results of the hypotheses test concluded that the economic value added has no impact or ability to explain the change in the market value fluctuations of the stocks of Byblos Bank listed on the Damascus Stock Exchange.

Keywords: Economic value added, Market Value of Stocks

* Graduate student (PhD) – Faculty of Economics – Hama University – specialization: finance and banking.

** Professor at Business Administration Department – Faculty of Economics – Hama University – specialization: Finance and Financial Control.

1- المقدمة :

تسعى المصارف عموماً إلى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، وذلك من خلال زيادة أسعار أسهمها المدرجة في السوق المالي لضمان البقاء بين منافسيها وجذب أنظار المستثمرين المرتقبين، وقد تم استخدام العديد من المؤشرات المالية التقليدية لتحليل القرارات المالية ودراسة أثرها في القيمة السوقية للأسهم، إلا أنه وبسبب التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال فقد ازدادت أهمية البحث عن عوامل ومؤشرات أخرى حديثة من الممكن أن تسهم في تفسير التغيرات في القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق المالي، وأن تعالج الضعف والقصور في المؤشرات المالية التقليدية التي من الممكن أن تظهر الأداء المالي بصورة غير حقيقية عن طريق استغلال المدراء لبعض المعالجات المحاسبية في إخفاء الأداء غير الجيد.

ومن المؤشرات المالية التي من الممكن أن تعطي صورة حقيقية عن الأداء، فإنه يمكننا الحديث عن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة "EVA" كأحد مقاييس الإنجاز المالي الحديثة، والذي يعد أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي، حيث انتشر استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بشكل كبير حول العالم كمعيار شامل لتقييم الأداء وكذلك كمؤشر يمكن استخدامه في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم .

2- مشكلة البحث :

تتزايد حاجة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمصارف لوجود مؤشرات أكثر فاعلية وحدثة تسهم في تفسير التقلبات التي تحصل في القيمة السوقية للأسهم، فعلى الرغم من أنه وبحسب آراء مجموعة من الباحثين بأن المؤشرات المالية التقليدية تبقى أداة جيدة لتفسير هذه التقلبات الحاصلة في أسعار الأسهم إلا أنه بالمقابل فإن هناك فريق من الباحثين ينتقد فاعلية هذه المؤشرات المالية التقليدية المستخلصة من البيانات المالية المنشورة كونها معدة على أساس الاستحقاق هذا بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات مبنية على صافي الربح المحاسبي الذي لا يدخل في احتسابه تكلفة حقوق الملكية، يعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة شكلاً مطوراً لمفهوم الربح المتبقي، والذي يستند إلى قياس كل من تكلفة رأس المال المستثمر سواء المملوك أم المقترض وتحديد الربح الاقتصادي لحملة الأسهم، خلافاً عن المؤشرات التقليدية المعتمدة، ومن ثم تحقيق عائد على هذه الأموال المستثمرة ، ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في طرح التساؤل التالي :

- ما مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبلس المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

3- أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية في كون أن الموضوع يتناول البحث في مؤشر أداء حديث وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والذي يعد مؤشراً متكاملًا لقياس الأداء الداخلي والخارجي حيث أنه يعد معياراً جيداً لربط الأداء بخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين، بالإضافة إلى عرض خطوات احتسابها والتي تتطلب إجراء العديد من التعديلات على الربح للوصول إلى تقدير للربح الحقيقي، إلى جانب دراسة قدرة هذا المؤشر في تفسير تقلبات أسعار الأسهم .

ومن الناحية العملية تتبع أهمية البحث من أهمية النتائج التي ستكشف عنها والتي ستخدم جميع المتعاملين في سوق دمشق للأوراق المالية من: المساهمين الحاليين والمحتملين والوسطاء والمحللين الماليين، وذلك في مدى إمكانية الاسترشاد بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA على اعتباره مؤشر أداء اقتصادي حديث في تفسير التقلبات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم .

4- أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

- دراسة مدى قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس .

5- فرضية البحث :

- ليس للقيمة الاقتصادية المضافة تأثير أو قدرة في تفسير التغير الحاصل في تقلبات القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس .

6- منهجية البحث :

تحقيقاً لهدف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على تجميع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة، وتحليل البيانات المالية للمصرف وتفسير النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى استخدام التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS .

7- حدود البحث :

- الحدود المكانية للبحث : مصرف بيبيلوس (حيث تم اختياره كونه يعد من أوائل المصارف الخاصة التي مارست العمل في السوق السورية) .
- الحدود الزمانية للبحث : الفترة الممتدة من 2010 وحتى 2018 .

8- متغيرات البحث :

- المتغير المستقل: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA والذي تم حسابه من خلال اعتماد البيانات الواردة بالتقارير السنوية لمصرف بيبيلوس، بالإضافة إلى البيانات المنشورة في بورصة دمشق للأوراق المالية خلال المدة من 2010 وحتى 2018، إلى جانب الحصول على بيانات من القرارات الصادرة من مجلس النقد والتسليف فيما يخص معدل العائد الخالي من المخاطرة.
- المتغير التابع : يتمثل في القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس "متوسط سعر الإغلاق السنوي"، حيث تم قياسه بالاعتماد على متوسط سعر الإغلاق للأسهم بالاعتماد على مشاهدات سنوية لأسعار الأسهم من عام 2010 وحتى عام 2018

9- الدراسات السابقة :

- دراسة (الشناق وآخرون ، 2019) : بعنوان " أثر القيمة الاقتصادية المضافة والكلفة الاستبدالية على أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي " - دراسة منشورة في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية : هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر القيمة الاقتصادية المضافة والكلفة الاستبدالية في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد جمعت البيانات من خلال القوائم المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من القيمة الاقتصادية المضافة والكلفة الاستبدالية في أسعار الأسهم، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو المبيعات في أسعار الأسهم، أما بالنسبة إلى متغير حجم الشركة، فلم يبلغ تأثيره في أسعار الأسهم مستوى الدلالة الإحصائية .

• دراسة (جويحان ، 2015) : بعنوان : " أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم : دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي ، والعائد على الاستثمار " - رسالة ماجستير منشورة : هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي لقياس أي من المؤشرات أفضل في تفسير التقلبات التي تحدث في الأسعار السوقية للأسهم ، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة المعدل، أم المؤشرات المالية التقليدية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركات عينة الدراسة المكونة من (31) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال (2012-2014) واستخلص منها المؤشرات المالية التي تخدم أغراض الدراسة، وتوصلت نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى أن مؤشر العائد على الاستثمار (ROI) هو من بين المتغيرات المستقلة الثلاثة الأكثر تأثيراً في الأسعار السوقية للأسهم (SP) إذ كشف اختبار بيرسون عن معامل ارتباط موجب ومرتفع نسبياً قدره 0.430 بينهما، وذلك مقابل عدم وجود علاقة لكل من المؤشرين الأخيرين وهما القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، والربح المتبقي (RI) ، حيث بلغا 0.146 ، 0.127 على التوالي، كما كشفت الدراسة أيضاً عن المؤشرات المالية التقليدية، والممثلة في الدراسة بمؤشري (RI & ROI) أكثر تأثيراً في أسعار الأسهم من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في حين أن جمع هذه المؤشرات الثلاثة معاً يُحسن من القدرة على تفسير التقلبات التي تحدث في هذه الأسعار .

• دراسة (Rajesh,2012) بعنوان :

"An Empirical Study on EVA And MVA Approach"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أيهما أكثر قدره على تقييم أداء المنظمات وتفسير التغير في أسعار أسهمها، وقد أجريت الدراسة على شركات الإسمنت في الهند، والبالغ عددها 10 شركات للفترة من 2000 لغاية 2010 باعتبار القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كعوامل متغيرة، وتقييم أداء الشركة وأسعار أسهم الشركات كمتغيرات تابعة، وقد خلصت الدراسة إلى أن كلا المعيارين له القدرة على تقييم الوضع المالي للشركات وكذلك تقييم أدائها.

• دراسة (Hddad, F., 2012) بعنوان :

"Relationship between Economic Value Added and Stock Returns: Evidence from Jordanian Banks"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة EVA والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين ROE ونسبة كفاية رأس المال بوصفها متغيرات مستقلة، وعوائد الأسهم كمتغير تابع، وتكونت عينة الدراسة من 15 بنكاً مدرجاً في بورصة عمان خلال المدة (2000-2009) واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المجمع للبيانات المقطعية وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم، في حين أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وكفاية رأس المال مع عوائد الأسهم

• إن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة هو حدود ومجتمع البحث حيث تمت الدراسة التطبيقية على مصرف بيبيلوس المدرجة أسهمه في سوق دمشق للأوراق المالية وخلال الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2018 ، وتم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من خلال إجراء العديد من التعديلات المحاسبية على صافي الربح المحاسبي مع مراعاة خصوصية العمل المصرفي، حيث إن الدراسات السابقة كانت في مجال الشركات الصناعية .

10 – الإطار النظري للبحث :

10-1- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة :

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها، وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية، وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين، والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة (DCF) أو صافي القيمة الحالية، كما أنها تمثل الصورة الحقيقية لخلق الثروة للمساهمين وتساعد المديرين على اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديد الفرص المتاحة، وبعبارة أخرى القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) هي معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة لكونها تعتمد على مبدئين أساسيين في صنع القرار وهما (Hasani, S, Fathi, Z., 2012) :

- يجب أن يكون الهدف الأساسي لكل شركة مالية هو تعظيم الثروة المساهمين والقيمة .
 - قيمة كل شركة تعتمد على حقيقة أن الأرباح المتوقعة في المستقبل ستكون أقل من تكلفة رأس المال .
 وقد أصبح نموذج القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي كما يعد معياراً جيداً لربط الأداء، بخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من كلفة الاستثمار، فهذا يمثل زيادة في ثروة المساهمين، من خلال تأثيرها في أسعار الأسهم السوقية، أما إذا كان الفرق سالباً نتيجة زيادة كلفة الاستثمار على الربح التشغيلي، فإن الأثر السلبي لهذا المقدار يبدو واضحاً على القيمة السوقية للأسهم، ومن ثم في ثروة المساهمين (النعيمي، التميمي، 2008).

بالإضافة إلى ذلك، فإن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة يعدّ مؤشراً لقياس مدى خلق القيمة للمساهمين في المصارف المدرجة وغير المدرجة في البورصة على حدّ سواء، حيث تعد القيمة الاقتصادية المضافة أداة يستخدمها المصرفيون لقياس أداء المصرف، فالقيمة الاقتصادية المضافة تحدد فيما إذا كانت الأعمال تمثل كسباً لمزيد من الثروة لحملة الأسهم، وقد استخدمت أساساً في الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1994 م، فهي تمثل تقديراً للربح الاقتصادي الحقيقي، نظراً لشموليتها على تكلفة التمويل بالديون إلى جانب تكلفة تمويل أسهم رأس المال (POPA & et al, 2009).

10-3- خطوات قياس القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف :

إن المنهج المتبع في حساب القيمة الاقتصادية المضافة للمصارف يختلف عن المنهج المتبع في الأنشطة التجارية الأخرى، وذلك بسبب طبيعة نشاط المصارف الذي يتميز عن غيره من الأعمال من حيث قياس الربح التشغيلي بعد الضرائب وحساب رأس المال وتكلفته ، حيث تم الاعتماد على المنهجية التالية في حساب القيمة الاقتصادية المضافة للمصارف :

- **التعديلات على الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب :** ويقصد به نتيجة الاستغلال بعد الضريبة أو النتيجة المالية الخالية من أثر الاستثمار أو التمويل، من خلال تحديد مبلغ الدخل قبل الضريبة وإجراء عملية الرسملة على المصروفات لتحديد المبالغ التي صرفت للعام الحالي ، حيث يعد من أهم اتجاهات تحديد هوية الربح التشغيلي بعد الضرائب أو ما يسمى بالربح الاقتصادي هو أنه لحساب الربح التشغيلي بعد الضريبة يجب إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية برسملة كافة تكاليف الاستثمارات غير الملموسة وفوائد القروض بعد الضرائب وإضافتها إلى صافي الربح بعد الضريبة، ويطلق على القيمة الاقتصادية المضافة في هذه الحالة بالقيمة الاقتصادية المضافة المنشورة (توفيق، 2010) .

ويعد حساب صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب هو الخطوة الأولى في عملية حساب القيمة الاقتصادية المضافة ، وذلك لأهمية استبعاد أثر تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على صافي الربح والتي قد تشوه الواقع الاقتصادي للمصرف ومن أهم هذه التعديلات (أبو وادي، الحيط ، 2016) :

1- إضافة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بالصافي إلى رقم صافي الدخل ، حيث سيتم طرح خسائر القروض الفعلية للفترة بدلاً من المخصص لخسائر القروض ، وذلك حتى يعكس خسائر الفترة الحالية بدلاً من الخسائر المستقبلية المتوقعة .

2- إضافة مخصص ضريبة الدخل بالصافي من الضريبة المدفوعة فعلياً ، حيث سيتم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة فعلياً لضريبة الدخل بدلاً من المخصص لهذه الضرائب .

3- استبعاد أي أثر لأرباح (خسائر) الموجودات والأدوات المالية من صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب ، من أجل إلغاء أثر النشاطات غير التشغيلية لهذه المصارف على أرباح المصرف .

• التعديلات على رأس المال المستثمر :

يتضمن رأس المال المستثمر المعدل للمصارف القيمة الدفترية لجميع حقوق المساهمين، إضافة إلى مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ، وأية أرصدة ضريبية دائنة مؤجلة أخرى ، وتعد عملية حساب تكلفة رأس المال المكون الأصعب في حساب القيمة الاقتصادية المضافة والتي تعبر عن معدل العائد المتوقع من المقرضين وحملة الأسهم وهو يمثل الحد الأدنى للعائد المقبول على الاستثمار الاقتصادي، وبالنسبة للمصارف سيتم حساب تكلفة رأس المال المستثمر باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM (أبو وادي ، الحيط ، 2016) .

• حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA وفقاً للقانون (قديمي ، وآخرون ، 2011) :

$$EVA = NOPAT - (C * WACC)$$

فإذا كانت $EVA < 0$ ففي هذه الحالة يمكن القول أن المنشأة ناجحة ويكون هناك زيادة في ثروة الملاك وبالتالي يكسبون أكثر من أصل الاستثمار، أما إذا كانت $EVA = 0$ فهذا يعني أن المنشأة قد أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال وعندما تكون $EVA < 0$ هذا يعني تآكل في ثروة الملاك.

وأخيراً يمكن القول أنه أمام خصوصية العمل المصرفي فإن اثنين من أكثر التعديلات شيوعاً والتي تطبق على الأرباح، هي معالجة مخصصات تدني الخسائر الائتمانية والمخصصات الضريبية، كما يجوز للمصرف إجراء تعديلات أخرى وفق ما يراه مناسباً (Fraker, G., 2006) .

10-4- مزايا استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير التغير الحاصل في القيمة السوقية للأسهم :

تعددت المزايا والفوائد الإيجابية التي اكتسبتها الشركات والمستثمرون الذين استخدموا القيمة الاقتصادية المضافة في تقويمهم وتحليلهم لتفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم ونعرضها كما يلي (جويحان، 2015):

- يأخذ هذا المقياس في اعتباره تكلفة رأس المال المملوك والمقترض أي أنه يتم تحميل كافة التكاليف التي تتحملها الشركة من الإيرادات المحققة، وبالتالي فإن الربح المتبقي يمثل الربح الحقيقي لحملة الأسهم والذي يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير في تفسير التغير الحاصل على أسعار الأسهم السوقية للشركات المدروسة، على فرض أن السوق يعكس الربح الحقيقي على أسعار الأسهم .
- يؤدي استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي إلى التخلص من التناقضات أو التعارضات التي تنشأ بسبب استخدام الشركات لمؤشرات أداء متعددة مثل : ربحية السهم العادي ، والعائد على الاستثمار ، والعائد على حقوق الملكية.

- أثبتت شركة Stern Stewart & Co من خلال الأبحاث التي قامت بها أن المحافظ التي تستخدم القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أسهمها تتفوق على المحافظ الأخرى التي لا تستخدم القيمة الاقتصادية المضافة بما يقارب - 6 8نقاط سنوياً فيما يتعلق بإجمالي العائد المحقق لحملة الأسهم في السنوات الخمس الأولى بعد تطبيق هذا المقياس.
- إن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة من قبل إدارات الشركات لاتخاذ القرارات من شأنها أن تؤثر على تقييم السوق المالي للشركة، وذلك بتوجيه الحكم على الأداء المالي الداخلي للشركة من خلال انعكاسه في قيمة سهمها في أسواق التداول.
- تعمل القيمة الاقتصادية المضافة على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المدراء، وتشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك الشركة.

11 - الدراسة العملية :

11-1- لمحة عن مصرف بيبيلوس :

مصرف بيبيلوس سورية ش.م.م تأسس كشركة مساهمة سورية مغلقة في 20 تشرين الأول 2005 بموجب القرار رقم / 925 ل 26 أ بتاريخ 26 تشرين الثاني 2005 ، وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 ، وسجل المصرف لدى سجل المصارف تحت رقم 13 بوصفه مصرفاً خاصاً ، تم تأسيس المصرف برأسمال مقداره 2 مليار ليرة سورية مقسم على 4000000 سهم، وقد تمت زيادة رأس المال على عدة مراحل ليصبح إجمالي رأس المال 6 مليار و 120 مليون ليرة سورية مقسمة إلى 61,200,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفيه من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الأحد عشر في دمشق وريف دمشق والسويداء وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس، كما أن أسهم المصرف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية منذ تاريخ 17\11\2009.

11 - 2 - حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA لمصرف بيبيلوس :

لأغراض حساب القيمة الاقتصادية المضافة قامت الباحثة بإجراء التعديلات المحاسبية على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لمصرف بيبيلوس ومع مراعاة خصوصية العمل المصرفي، يمكن تحديد خطوات حساب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي :

1- تم حساب الربح المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة NOPT وذلك وفقاً للجدول رقم (1) : من خلال إضافة الفائدة لصافي الربح لعدم حدوث ازدواجية ، وتم إجراء رسمة للمخصصات من خلال إضافة الزيادة أو (طرح الانخفاض) إلى قيمتها عن نفس المدة إلى صافي الربح ذلك وفقاً للتعديل الذي يطلب رسمة المخصصات، إلى جانب طرح الضريبة عن العناصر المضافة ، كما تمت معالجة الضريبة من خلال إجراء عملية معاكسة بإضافة إيرادات الضرائب المؤجلة وطرح الضريبة الفعلية التي تخص الفترة وذلك بالاعتماد على الإيضاحات المرفقة بقوائم الدخل الخاصة بمصرف بيبيلوس وصولاً إلى صافي الربح المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة .

2- تم حساب تكلفة رأس المال WACC بالاعتماد على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية وفقاً للجدولين (2) و (3).
وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$WACC = Ke * We + Kd * Wd$$

حيث إن :

Ke : معدل كلفة الأسهم ويتم حسابها من خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM ، We : الوزن النسبي للأسهم في هيكل التمويل ، Kd : معدل كلفة الديون ، Wd : الوزن النسبي للديون طويلة الأجل في هيكل التمويل.

كما تم الحصول على بيانات من موقع بورصة دمشق لحساب عائد السوق ، إلى جانب الحصول على القرارات الصادرة من مجلس النقد والتسليف فيما يخص معدل العائد الخالي من المخاطرة ، حيث تم احتساب عائد السوق من خلال الحصول على سعر الإغلاق اليومي لمؤشر بورصة دمشق ومن ثم احتساب عائد المؤشر " السوق " ومن ثم استخدام دالة Average من برنامج اكسل للحصول على متوسط عائد السوق لكل سنة من سنوات الدراسة (2010-2018). أما معامل بيتا تم احتسابه من خلال استخدام دالة slope من برنامج اكسل بين عائد سهم مصرف بيبيلوس وعائد مؤشر سوق دمشق .

تم حساب معدل العائد اليومي لسهم مصرف بيبيلوس وفقاً للقانون:

$$R_{it} = \frac{P_{it} - P_{it-1}}{P_{it-1}}$$

حيث إن :

R_{it} : هو معدل عائد السهم في اليوم t .

P_{it} : هو سعر إقبال السهم في اليوم t

P_{it-1} : هو سعر إقبال السهم في اليوم $t-1$

كما تم حساب عائد السوق وفقاً للقانون :

$$R_{mt} = \frac{I_t - I_{t-1}}{I_{t-1}}$$

حيث إن :

R_{mt} : هو معدل عائد السوق في اليوم t .

I_t : هي قيمة إقبال المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية في اليوم t .

I_{t-1} : هي قيمة إقبال المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية في اليوم السابق لليوم t .

3- تم حساب القيمة الاقتصادية المضافة وفقاً للجدول (4) بحسب القانون :

$$EVA = NOPAT - (C * WACC)$$

حيث أن: EVA : القيمة الاقتصادية المضافة ، NOPT : صافي الربح التشغيلي المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة.

C : رأس المال المستثمر المعدل ، WACC : التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر .

وقد تم الاعتماد على طريقة جانب الخصوم في حساب رأس المال المستثمر (C) من خلال إضافة المخصصات إلى كل من حقوق الملكية والودائع وذلك استناداً إلى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وتشمل مخصص تدني الخسائر الائتمانية ومخصص ضريبة الدخل والمخصصات المتنوعة لحساب تكلفتها على أساس نقدي إلى جانب إضافة مخصصات قائمة الدخل وذلك تطبيقاً للتعديل الذي يطلب رسملة المخصصات والاحتياطيات .

والجدول الآتية تتضمن العمليات الحسابية التي تم إجراؤها من التعديلات المحاسبية اللازمة على صافي الربح كما في

الجدول (1) وآلية احتساب تكلفة رأس المال المستثمر ورأس المال المستثمر كما في الجدولين (3) و (4)، وذلك وصولاً

إلى حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في الجدول (4) كما يلي :

الجدول رقم (1) : حساب الربح المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة NOPAT

السنوات				
2014	2013	2012	2011	2010
NOPAT الربح المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة				
1100317998	452603065	157311970	169292440	231123382
الفائدة المدينة				
1688198360	1518548279	1683766861	1460993485	1035572414
اطفاءات الموجودات غير الملموسة المرسمة				
650320	-1042121	-131439	247131	171954
المخصصات المتنوعة المرسمة				
-116893185	-42567811	164303974	-73538	-1584865
مخصص تدني الخسائر الرأس مالية المرسمة				
-2328501634	1505313656	1683373930	793151286	36374449-
الضريبة على العناصر المضافة				
422212170	755965483.8	882861191.3	563597975.5	258936092
الضرائب المؤجلة				
444778629	875142294	492547969	46542565	91884221
الضريبة الفعلية				
372583284	874784279	492547969	46397239	91884221
NOPAT				
-6244966	2677247599	2805764105	1860158155	969972344
السنوات				
2018	2017	2016	2015	
NOPAT الربح المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة				
1235128534	964565027	6909247851	6528822794	
الفائدة المدينة				
2179636585	1765418646	1395937541	1692209489	
اطفاءات الموجودات غير الملموسة المرسمة				
30422	-922713	-634368	593088	
المخصصات المتنوعة المرسمة				
-6864383997	2860690448	957261624	3045062278	
مخصص تدني الخسائر الرأس مالية المرسمة				
822204834	-482310970	-214084547	-694383083	
الضريبة على العناصر المضافة				
750467960.3	1156527274	588299791.3	11884466214	
الضرائب المؤجلة				
166637259	545460411	336598284	164761105	
الضرائب الفعلية				
168493433	-	330102443	119544125	
NOPAT				
-3379707756	4496373575	8465924151	9429074925	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى القوائم المالية لمصرف بيبيلوس .

الجدول رقم (2): احتساب تكلفة الديون للوصول إلى المعدل الموزون لرأس المال WACC

السنوات				
2014	2013	2012	2011	2010
الودائع لأجل				
43577191104	34447782525	28081192899	37147030286	36215196004
الفائدة المدينة				
1688198360	1518548279	1683766861	1460993485	1035572414
حقوق الملكية + الودائع لأجل				
51583644458	1.038E+11	34541626979	43706289395	40603758589
الوزن النسبي = الودائع لأجل \ (حقوق الملكية + الودائع لأجل)				
0.844786978	0.332	0.812966712	0.849924	0.891917331
(الفائدة المدينة \ الودائع لأجل) Kd تكلفة التمويل بالديون				
0.038740413	0.044083	0.05996066	0.03933	0.028594969
تكلفة الودائع (الوزن النسبي * تكلفة التمويل)				
0.032727396	0.014636	0.048746021	0.033428	0.025504348
السنوات				
2018		2017		2016
الودائع لأجل				
55344626103		43075566991		41854214096
الفائدة المدينة				
2179636585		1765418646		1395937541
حقوق الملكية + الودائع لأجل				
78919141821		24104805830		63229036253
الوزن النسبي = الودائع لأجل \ (حقوق الملكية + الودائع لأجل)				
0.701283		1.79		0.661946102
(الفائدة المدينة \ الودائع لأجل) Kd تكلفة التمويل بالديون				
0.039383		0.040984		0.033352377
تكلفة الودائع (الوزن النسبي * تكلفة التمويل)				
0.027619		0.073361		0.022077476

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى القوائم المالية لمصرف بيبيلوس .

الجدول رقم (3) : احتساب تكلفة الملكية للوصول إلى المعدل الموزون لرأس المال WACC

السنوات				
2014	2013	2012	2011	2010
حقوق الملكية				
7974682570	6935254516	6460434080	6559259109	4388562585
الودائع + حقوق الملكية				
51583644458	1.038E+11	34541626979	43706289395	40603758589
الوزن النسبي لحقوق الملكية = حقوق الملكية / (الودائع + حقوق الملكية)				
0.154597114	6.68E-02	0.187033288	0.150076	0.108082669
معدل الفائدة على أدونات الخزينة				
0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
بيتا				
0.291781	0.049231	0.044995	-0.05197	0.704445
عائد السوق				
0.011198	0.332297	-0.081824	0.331653	0.318767
CAPM تكلفة الملكية باستخدام نموذج				
0.03159612364	0.05439007361	0.03451852912	0.02484279359	0.2363760193
CAPM تكلفة الملكية = الوزن النسبي للملكية * تكلفة الملكية باستخدام نموذج				
0.004884669528	0.003633256917	0.006456113998	0.003728307091	0.02554815105
تكلفة الديون من الجدول رقم (2)				
0.032727396	0.014636	0.048746021	0.033428	0.025504348
= تكلفة الديون + تكلفة الملكية WACC				
0.03761206553	0.01826925692	0.055202135	0.03715607091	0.05105249905

السنوات			
2018	2017	2016	2015
حقوق الملكية			
23574515718	22339387184	21374822157	14468333217
الودائع + حقوق الملكية			
78919141821	24104805830	63229036253	2.66E+11
الوزن النسبي لحقوق الملكية = حقوق الملكية / (الودائع + حقوق الملكية)			
0.298717	0.9267607191	0.338053898	5.44E-02
معدل الفائدة على أذونات الخزينة			
0.04	0.04	0.04	0.04
بيتا			
-0.14942	-0.00904	0.172986	0.018162
عائد السوق			
0.016232	0.578914	0.139426	-0.017229
CAPM تكلفة الملكية باستخدام نموذج			
0.04355141456	0.03512821744	0.05719930604	0.0389606069
CAPM تكلفة الملكية = الوزن النسبي للملكية * تكلفة الملكية باستخدام نموذج			
0.0130095479	0.03255545206	0.01933644837	0.00211945697
تكلفة الديون من الجدول رقم (2)			
0.027619	0.073361	0.022077476	0.006364
= تكلفة الديون + تكلفة الملكية WACC			
0.0406285479	0.1059164521	0.04141392437	0.00848345697

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى القوائم المالية لمصرف بيبيلوس وبيانات من موقع سوق دمشق للأوراق المالية .

الجدول رقم (4): حساب القيمة الاقتصادية المضافة

السنوات				
2014	2013	2012	2011	2010
(ودائع + حقوق الملكية + مخصصات) رأس المال المستثمر				
64126126919	1.17E+11	40915363077	45521098298	40886321935
(WACC التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر)				
0.03761206553	0.01826925692	0.055202135	0.03715607091	0.05105249905
C*WACC				
2411916088	2.14E+09	2258615396	1691385156	2087348912
NOPAT الربح المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة				
-6244966	2677247599	2805764105	1860158155	969972344
EVA القيمة الاقتصادية المضافة				
-2418161054	537247599	547148709	168772999	-1117376568
السنوات				
2018	2017	2016	2015	
(ودائع + حقوق الملكية + مخصصات) رأس المال المستثمر				
89564157064	41909399215	1.7818E+11	2.84E+11	
(WACC التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر)				
0.0406285479	0.1059164521	0.04141392437	0.00848345697	
C*WACC				
3.64E+09	4.44E+09	7.38E+09	2.41E+09	
NOPAT الربح المعدل قبل الفائدة وبعد الضريبة				
-3379707756	4496373575	8465924151	9429074925	
EVA القيمة الاقتصادية المضافة				
-7019707756	56373573575	1085924151	7019074925	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف بيبيلوس، وبيانات كل من الجدولين (1) و (3).

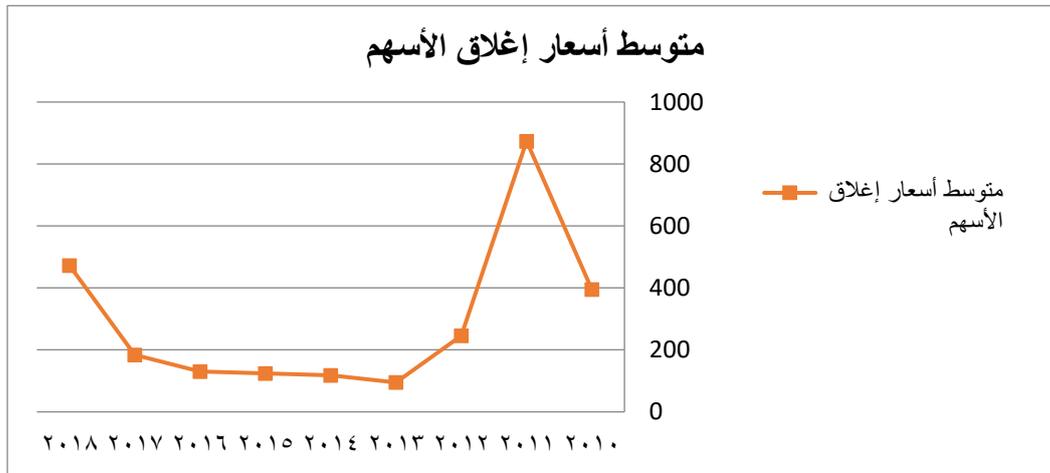
3-11 - دراسة تطور القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس : تم احتساب القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس بدلالة "متوسط سعر الإغلاق السنوي"، حيث تم الحصول على سعر إغلاق السهم لكل أيام السنة للسنوات من 2010 حتى 2018 من موقع سوق دمشق للأوراق المالية وباستخدام دالة "Average" من برنامج اكسل تم احتساب متوسط سعر إغلاق السنة لكل سنة من سنوات الدراسة وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (5) : متوسط أسعار إغلاق أسهم مصرف بيبيلوس للأعوام (2010 – 2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
متوسط أسعار الإغلاق	395.40	873.84	245.91	95.02	118.34	123.78	130.82	183.84	472.31
التغير (%)	-	121%	-71.8%	-61.3%	24.5%	4.5%	5.6%	40.5%	156.9%

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية .

نلاحظ من الجدول رقم (5) تطور متوسط أسعار الإغلاق خلال الفترة الممتدة من (2010 وحتى 2018) حيث بلغت في عام 2010 (395.40) وفي عام 2018 بلغت أعلى قيمة لها للمتوسط (472.31) وما بين هذين العامين شهدت القيمة السوقية تنذباً واضحاً ارتفاعاً وانخفاضاً كان أدها في عام 2013 بقيمة (95.02) . ويمكن عرض هذا التطور بيانياً كما في الشكل التالي :



الشكل رقم (1): تطور القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس خلال الأعوام (2010 – 2018)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد برنامج Microsoft office Excel 2010

4-11- اختبار فرضية البحث :

لاختبار هذه الفرضية تم إدخال البيانات المالية المتعلقة بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لمصرف بيبيلوس للسنوات المالية من عام 2010 حتى عام 2018، حيث أجريت العمليات الحسابية بالاعتماد على برنامج Excel ، حيث تم إدخال بيانات المتغير المستقل والتابع وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط تم استخراج قيمة معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) اللذين يظهران العلاقة والقدرة التفسيرية بين القيمة الاقتصادية المضافة كمتغير مستقل ومتوسط سعر الإغلاق للسهم كمتغير تابع إلى جانب تحليل التباين ANOVA وكانت النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (6) : العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومتوسط سعر إغلاق سهم مصرف بيبيلوس

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.200 ^a	.040	-.097-	266.72199

a. Predictors: (Constant), EVA

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط (R) بين القيمة الاقتصادية المضافة وسعر إغلاق السهم قد بلغت (0.200) مما يشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بينهما، وبالنظر إلى معامل التحديد (R²) نجد أن قيمته (0.040) أي إن القيمة الاقتصادية المضافة لها قدرة على تفسير المتغير التابع (متوسط سعر إغلاق السهم) بنسبة (4 %) فقط .

ولاختبار معنوية العلاقة من خلال قيمة الاحتمال المرفق بإحصائية فيشر F من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (7) : اختبار معنوية النموذج للمتغيرين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية للسهم

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20798.489	1	20798.489	.292	.605 ^a
	Residual	497984.356	7	71140.622		
	Total	518782.845	8			

a. Predictors: (Constant), EVA

b. Dependent Variable: PRICE

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (7) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.605) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم معنوية معادلة الانحدار المقدر .

الجدول رقم (8) : نتائج اختبار T

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	311.209	94.909		3.279	.014
	EVA	-2.704E-9	.000	-.200-	-.541-	.605

a. Dependent Variable: PRICE

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (P.value) للثابت قدرت بـ (0.014) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي أن الثابت ذو دلالة معنوية، في حين كانت قيمة P.value لمعامل الانحدار (0.605) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه : ليس للقيمة الاقتصادية المضافة تأثير أو قدرة في تفسير التغير الحاصل في تقلبات القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبيلوس .

12- النتائج :

- 1- ليس للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) تأثير أو قدرة في تفسير التغير الحاصل في تقلبات القيمة السوقية لأسهم مصرف بيبولوس المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشراً اقتصادياً يساهم في تقييم الأداء وتفسير تغييرات الأسعار السوقية بشكل فعال في ظل الأسواق المالية الكفوءة، وهو ما تقتصر إليه سوق دمشق للأوراق المالية بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي مرت فيها سورية خلال أعوام الدراسة والتي من شأنها أن تنعكس بشكل مباشر وسلب في أداء المصارف وأداء سوق دمشق للأوراق المالية .
- 2- إن مدى صلاحية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) وإمكانية استخدامه بشكل فعلي في تفسير حركة الأسعار في السوق المالي ما زال محدوداً، وذلك بسبب الصعوبة والتعقيد في عملية حساب هذا المؤشر واختلاف التعديلات والأسس المطبقة لاحتسابه، إلى جانب عدم توفر المعلومات اللازمة بشكل واضح و التي تلزم لتحديده.

13-التوصيات :

- 1- إن عدم قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأسهم لا يلغي أهميته، كون أن هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار تكلفة رأس المال المملوك والمقترض عند قياس الربح الحقيقي ، لهذا توصي الباحثة بضرورة نشر ثقافة الفكر الجديد والتوجه لمفهوم القيمة وخاصة لفئة أصحاب المصالح ، والعمل على اتباع الاستراتيجيات المختلفة لزيادة القيمة الاقتصادية المضافة من خلال زيادة العائد على رأس المال المستثمر وتخفيض التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر ، بالإضافة إلى الدخول في استثمارات جديدة لكسب عوائد أكبر من تكلفة رأس المال ، والعمل على استدامة الميزة التنافسية من أجل تحقيق عوائد أعلى من العادية ولمدة أطول .
- 2- توفير المعلومات اللازمة في مجال حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والتي تلزم لتحديد معامل بيتا للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المستثمر (WACC) في تلك المصارف .
- 3- إضافة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) إلى بقية المؤشرات التقليدية المستخدمة حالياً خصوصاً في حال توفر جميع المعلومات اللازمة لتحديد القيمة الاقتصادية المضافة في القوائم المالية للمصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك لغرض دراسة قدرتها في تفسير تقلبات الأسعار السوقية لأسهم المصارف .
- 4- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لإستكشاف دور القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم جوانب الأداء المالي للمصارف من جهة وقدرتها في تفسير تقلبات الأسعار السوقية للأسهم من جهة أخرى، وذلك في ظل ظروف طبيعية وأكثر استقراراً .

14- المراجع :**14-1- المراجع باللغة العربية:**

- 1- أبو وادي، الحيط، 2016، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد (30) ، العدد (12)، الأردن ، ص 250.
- 2- توفيق، مبروك ، 2010، القيمة الاقتصادية المضافة كمدخل لقياس الأداء المالي للمنشأة : دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع والعشرون، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، ص 292 .

- 3- جويحان، سلطان، 2015، أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم : دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي والعائد على الاستثمار، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال، عمان، الأردن، ص 16.
- 4- سويسي ، هوارى ، 2008 ، تقييم المؤسسة و دوره في إتخاذ القرار في إطار التحولات الإقتصادية بالجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، ص ص 242-243.
- 5- الشناق وآخرون ، 2019، أثر القيمة الاقتصادية المضافة والكلفة الاستبدالية على أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29، العدد 2، ص ص 143-162، ص 146.
- 6- قدومي وآخرون ، 2011، أيهما أكثر قدرة على تفسير التغيير في القيم السوقية للأسهم أي القيمة الاقتصادية المضافة EVA أم معايير الأداء التقليدية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، عمان ، الأردن، ص 9.
- 7- النعيمي، عدنان، التميمي ، أرشد، 2008، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص ص 136-137.
- 14-2- المراجع باللغة الانكليزية :**

- 1- Fraker, G.,2006, Using Economic Value Added (EVA) to Measure and Improve Bank Performance, Paper Writing Contest RMA – Arizona Chapter.
- 2- Hasani, S, Fathi, Z., 2012, Relationship The Economic Value Added (EVA) With Stock Market Value (MV) and Profitability Ratios, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business Institute, VOL 4, NO 3, p 406-415, p 408.
- 3- hddad , F., 2012, the relationship between economic value added and stock returns, Evidance from jordanian banks , EURO journals, Issue 89, p.p 15-6 .
- 4- POPA &et al, 2009, EVA – Advanced method for performance evaluation in banks, The Ninth International Conference “Investments and Economic Recovery”, May 22 – 23, Pp. 168-173.
- 5- Rajesh ,M, N R V Ramana reddy , Narayana Reddy , 2012 , “ An Empirical Study on EVA And MVA Approch ” , International Journal Of Marketing , Financial Services And Management Research 1, (3),p.p.135-160

14-3- المواقع الإلكترونية :

- 1- <http://www.byblosbanksyria.com/syria> الموقع الرسمي لمصرف بيبولوس
- 2- <http://www.dse.gov.sy/> سوق دمشق للأوراق المالية
- 3- <http://www.scfms.sy/> هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

أثر سعر الصرف في هيكل رأس مال الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

د. أسمهان خلف * د. عثمان نقار ** ريماء حيدر شيخ السوق ***

(الإيداع: 9 آب 2020، القبول: 21 تشرين الأول 2020)

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة أثر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في هيكل رأس مال الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 4 شركات (الشركة الأهلية للزيوت والشركة الأهلية للنقل والشركة المتحدة للنشر والإعلان والشركة الهندسية للاستثمارات الزراعية-نماء)، خلال الفترة الزمنية من 2009 وحتى 2018، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو تأثير هيكل رأس مال الشركات المدروسة بتبعات الأوضاع الاقتصادية وهو ما أدى إلى انخفاض نسب هيكل رأس المال خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لسعر الصرف في هيكل رأس مال الشركات المدروسة.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، سعر الصرف.

*أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص سياسات مالية ونقدية.

**أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات

***طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد في جامعة حماة - اختصاص: تمويل ومصارف.

The Impact of exchange rate on capital structure of non–financial companies listed on Damascus Stock Exchange Using Panel data models

Dr.Asmahan Khalf *

Dr.Osman Nakkar**

Reema sheikh alsouk ***

(Received: 9 August 2020, Accepted: 21 October 2020)

Abstract:

This research examines the effect of the US dollar exchange rate against the Syrian pound on the capital structure of non–financial companies listed on the Damascus Stock Exchange, using the method of time–series cross–sectional data (panel data) by applying to a sample consisting of 4 companies (Al–Ahlia Oils Company, Al–Ahlia Transport Company, United Publishing and Advertising Company and the Agricultural Investment Engineering Company – Nama), and during the time period from 2009 to 2018, the research reached a set of conclusions, the most important of which is the influence of the capital structure of the companies studied by the consequences of economic conditions, which led to a decrease in the ratios of the capital structure during the studied period In addition to the presence of a negative and statistically significant effect of the exchange rate on the capital structure of the companies studied

Key words: Capital structure, Exchange rate.

*Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Financial and Monetary Policies.

** Assistant Professor in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization in Automated Information Processing.

***PhD student in the Department of Economics at the University of Hama – Specialization: Banking and Finance

1- المقدمة:

حظي موضوع هيكل رأس المال باهتمام العديد من الباحثين في مجال التمويل، ولاسيما بعد بحث موديجلياني وميلر 1985م، حيث ظهرت العديد من النظريات المتعلقة بهيكل رأس المال، وهو ما جعل من قرار اختيار هيكل رأس المال من أهم القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الشركات والتي تؤثر في نجاحها وتطورها في المستقبل، وخصوصاً في ظل وجود مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية والتي تختلف درجة تأثيرها من شركة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، وهذا ما يجعل من عملية اتخاذ القرار أصعب على إدارة الشركة ولاسيما وإن إدارة الشركة تستطيع التحكم بالمحددات الداخلية المؤثرة في الشركة وضبطها، ولكنها في الوقت نفسه لا يمكن لها أن تتحكم في المحددات الخارجية وبالتالي فإن معرفة كيفية تأثير هذه المحددات في هيكل رأس المال يسهم في تجنب مخاطر هذه المحددات والاستفادة أيضاً منها في دعم قوة الشركة أو درء مخاطر هذا المحدد وفقاً للأثر الناجم عن ذلك في الشركة.

ولا تُخفى أهمية سعر الصرف كمحدد من المحددات الخارجية والذي يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي والمعبرة عنه ومحدداً لقدرة الاقتصاد التنافسية، والذي شهد في الآونة الأخيرة مجموعة من التطورات في سورية والتي أدت إلى حدوث مجموعة من التذبذبات فيه، وبالتالي فإن معرفة أثر سعر الصرف في هيكل رأس المال سيساعد بذلك إدارة الشركات على اتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة في ظل التذبذبات الحالية التي يشهدها، وعليه فإن، مشكلة البحث تتجسد بتعرض أسعار الصرف في سورية إلى تقلبات شديدة والتي أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية، ولكن ما أثر هذه التقلبات في هيكل رأس مال الشركات.

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤل الآتي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في هيكل رأس مال (حقوق الملكية/ الموجودات) الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3- أهداف البحث:

- التعرف على أثر سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في هيكل رأس مال (حقوق الملكية/الموجودات) الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق.

4- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من جانبين جانب علمي وجانب عملي، فأما من حيث الجانب العلمي كونه يتناول موضوع هيكل رأس المال الداعم الرئيس لأي شركة ومصدر الحماية الرئيس من المخاطر المختلفة التي تتعرض لها الشركات وخصوصاً في ظل تعرض الاقتصاد إلى أزمته الحالية.

أما من الناحية العملية فتكمن أهمية البحث كونه يبحث في موضوع حيوي يعد مؤشراً أساسياً لقوة الاقتصاد والذي شهد تذبذبات كبيرة على مستوى الاقتصاد السوري خلال فترة البحث ألا وهو سعر الصرف، وبالتالي فإن معرفة أثر سعر الصرف في هيكل رأس المال سيسهم في التحوط من المخاطرة الناجمة عن تذبذب سعر الصرف وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة اللازمة لتدعيم هيكل رأس المال والتي تؤثر في مستقبل وأداء الشركة واستمرارها. مما يساعد بذلك إدارة الشركات من قراءة وتحليل واقع الشركة للوصول إلى القرارات المناسبة ومحاولة درء المخاطرة الناجمة عن تذبذب سعر الصرف، الأمر الذي يعزز بذلك البيئة الاستثمارية ويشكل بذلك الأمان لأموال المساهمين.

5- فرضيات البحث:

- يستند البحث على فرضية مفادها؛ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في هيكل رأس مال الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6- منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة وتحليلها، واختبار فرضيات البحث سيتم الاعتماد على البيانات المالية والميزانيات للشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لحساب هيكل رأس المال أما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بسعر الصرف فسيتم الاعتماد على التقارير الرسمية اليومية المنشورة في مصرف سورية المركزي، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، وذلك باستخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

7- متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية " كونه أكثر العملات الأجنبية تداولاً وطلباً في سوق الصرف الأجنبي وفقاً للتقارير الرسمية اليومية المنشورة في مصرف سورية المركزي".

- المتغير التابع: هيكل رأس المال المعبر عنه (حقوق الملكية/الموجودات)، ولم يتم الاعتماد على نسبة القروض طويلة الأجل/ الموجودات) نظراً لأنه ليست جميع الشركات عينة البحث اعتمدت على القروض طويلة الأجل في تمويل موجوداتها خلال فترة البحث.

8- حدود البحث:

- الحدود المكانية: شملت عينة البحث الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهم (الشركة الأهلية للزيوت، الشركة الأهلية للنقل، الشركة المتحدة للنشر والإعلان، الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات- نماء)، وبذلك تمت تغطية ثلاثة قطاعات في سوق دمشق وهو القطاع الخدمي، الصناعي والزراعي، وتم استثناء شركة اسمنت البادية لعدم توفر بياناتها المالية خلال فترة البحث، ولم تتطرق الدراسة الحالية لبيان أثر هيكل رأس المال في القطاع المالي نتيجة خصوصية تركيبة رأس المال لديه والتي تختلف عن تركيبة هيكل رأس مال الشركات الأخرى.

- الحدود الزمانية: سوف تتم الدراسة التطبيقية الخاصة بهذا البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009-2018.

9- الدراسات السابقة:

- دراسة (Eikhalidi.A, Daadaa.W، 2017) بعنوان:

Economic Determinates of corporate capital structure: The case of Tunisian firms

المحددات الاقتصادية لهيكل رأس مال الشركة: دراسة حالة الشركات التونسية:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المحددات الاقتصادية في هيكل رأس المال للشركات غير المالية في تونس خلال الفترة الزمنية (2002-2012) وبالاعتماد على التقارير السنوية لكل شركة، وتناولت الدراسة دراسة مجموعة من المحددات الاقتصادية المؤثرة في هيكل رأس المال وهي التضخم ومعدل الفائدة ومعدل البطالة والدين الحكومي إلى الناتج المحلي ومعدل الضريبة وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المصرف المركزي، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية لمعدل الفائدة ومعدل البطالة في القروض قصيرة الأجل، ووجود علاقة عكسية وذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في القروض قصيرة الأجل، ووجود علاقة طردية قوية لمعدل الفائدة ومعدل البطالة في القروض طويلة الأجل.

- دراسة (Aida M.Zein ، 2016) بعنوان:

the choice of capital structure Can macroeconomic factors explain

هل يمكن لعوامل الاقتصاد الكلي أن تفسر اختيار هيكل رأس المال:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير عوامل الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات غير المالية في السويد. وذلك بالاعتماد على البيانات المحاسبية للشركات العامة غير المالية وخلال الفترة الزمنية 2005-2014، باستخدام تحليل البيانات الزمنية المقطعية (panel data) غير المتوازنة وباستخدام البرنامج الإحصائي STATA. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين كل من الضريبة (معدل ضريبة الشركات) وسعر الصرف (مقاساً بسعر صرف الدولار الأمريكي و اليورو) في هيكل رأس المال (مقاساً بإجمالي الإلتزامات/ إجمالي الموجودات) ، وعلاقة إيجابية بين سعر الفائدة (مقاسة بمعدل الإقراض الرئيسي) وهيكل رأس المال.

- دراسة (Natalia Mokhova, Marek Zinecker ، 2014) بعنوان:

Macroeconomic factors and corporate capital structure

عوامل الاقتصاد الكلي وهيكل رأس مال الشركة:

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير عوامل الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات في مختلف البلدان الأوروبية. من خلال دراسة تأثير المحددات الخارجية في هيكل رأس مال الشركة غير المالية للفترة 2006-2010 ، من أجل مقارنة مستوى التأثير في هيكل رأس المال وفقاً لاختلاف البلدان الأوروبية فيما بينها. وتم استخدام أسلوب الارتباط والانحدار لتحديد العلاقات بين المحددات الخارجية (سعر الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي، والعرض النقدي، والدين الحكومي، ومعدل التضخم) وهيكل رأس المال. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها؛ أهمية عوامل الاقتصاد الكلي في عملية صنع القرار فيما يتعلق بهيكل رأس المال ومصدر التمويل الذي تعتمد عليه الشركة وإن تأثير المحددات الخارجية في البلدان المتقدمة أقوى وأهم في معظم الحالات من البلدان الناشئة، كما وجدت الدراسة وجود أثر إيجابي للدين الحكومي في هيكل رأس المال في غالبية الأسواق الناشئة وسلبياً في الأسواق المتقدمة، ووجود أثر إيجابي لمعدل التضخم في الأسواق الناشئة وألمانيا، ولكنه أثر سلبي في فرنسا واليونان.

- إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو اختلاف عينة الدراسة عن سابقتها حيث أن عينة الدراسة في سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، بالإضافة إلى أنه لم تتطرق الدراسات السابقة إلى بيان أثر سعر الصرف إلا دراسة Aida M.Zein تناولت دراسة سعر الصرف كمحدد خارجي إلا أن الأوضاع الاقتصادية السائدة في سورية تستدعي بيان أثر سعر الصرف في هيكل رأس المال وذلك لأن الدراسة في الوضع الاقتصادي المستقر تختلف عنه في حال وجود تقلبات وعدم وجود استقرار اقتصادي.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1- مفهوم هيكل رأس المال:

يحدد قرار التمويل الكيفية التي ستحصل فيها الشركة على مصادر الأموال سواء كان التمويل بالملكية فقط أم بالديون والملكية. ويحدد قرار التمويل نسبة كل مصدر من هذه المصادر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا بد من التمييز بين مفهومي الهيكل المالي وهيكل رأس المال، حيث أن هيكل رأس المال يعني مصادر التمويل طويلة الأجل (الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية)، بينما يشمل الهيكل المالي (هيكل التمويل) الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل وحقوق الملكية (Barakat, 2014,p55).

ويُعرف هيكل رأس المال بأنه ذلك الجزء الذي يشتمل فقط على مصادر التمويل طويلة الأجل التي تتمثل في القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية بما فيها الأسهم الممتازة إن وجدت (هندي، 2007، ص 527).
كما يُعرف هيكل رأس المال بأنه ذلك المزيج من مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تشمل رأس المال والأسهم والديون. (Umobong , 2019 ,P3).

وبذلك يمكننا تعريف هيكل رأس المال بأنه التمويل المتمثل بحقوق الملكية والأسهم الممتازة والتمويل بالقروض طويلة الأجل أي مصادر التمويل طويلة الأجل.

10-2- المحددات الخارجية لهيكل رأس المال:

- **ظروف أسواق رأس المال:** أي مدى توفر مصادر التمويل المختلفة في الأسواق المالية، وذلك من حيث تكلفتها والتي تؤثر بذلك باختيار مصدر التمويل الأنسب من حيث تحديد نوع الورقة المالية سواء (أسهم ممتازة، أسهم عادية، أو سندات). (السعيد وجمعة، 2004، ص 248).
- **معدل الفائدة:** هناك أثر عكسي بين أسعار الفائدة ونسبة الدين في الشركات. ففي الوقت الذي تكون فيه أسعار الفائدة عالية، نجد أن الشركات تتمتع عن زيادة الدين، وتعكس معدلات الفائدة تكلفة رأس المال بشركات الأعمال التي تعد من أكثر المتغيرات تقلباً بالنسبة للشركات، ومع أن التقلبات في معدلات الفائدة تصاحبها تغيرات كبيرة في تكلفة رأس المال، إلا أن الأهمية العظمى لمعدلات الفوائد تتمثل في الدور الذي تلعبه هذه المعدلات، كمقياس لمدى توافر الأموال في الأسواق (المومني وحسن، 2011، ص 370).
- **السياسة النقدية:** تؤثر التغييرات في السياسة النقدية على الطلب على المال الذي قد يؤثر بدوره على السوق المالية، مما قد يؤدي إلى تغيير قنوات التمويل أي هيكل رأس مال الشركات بمختلف أنواعها (Mokhova.N, Zinecker.M (2014 , 532).
- **سعر الصرف:** تؤثر حساسية سعر الصرف في قيمة الشركة وسعر أسهمها في السوق. وقد يحدث هذا التغير بسبب تأثير التدفقات النقدية للشركات وفقاً للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، فعند حدوث تقلب في أسعار الصرف فمن المرجح أن ينخفض ربح الشركة بناءً على تقدير العملة المحلية وكذلك قيمتها، لذلك يجب على الشركة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية بما أن سعر السهم قد انخفض، وبالتالي فإن إصدار أسهم جديدة لا معنى له وبسبب حدوث انخفاض في الربح فلن يكون المستثمرون مهتمين بشراء أسهم جديدة، لذلك سيكون الاقتراض خياراً أفضل، وفي هذه الحالة مبلغ الدين من شأنه أن يزداد في هيكل رأس مال الشركة. (Najafzadekhoe. S, 2015, 321)، في حين وجدت بعض الدراسات إلى أنه من الأفضل عدم اللجوء إلى الديون وخصوصاً الديون الخارجية لما لها من تأثير سلبي في هيكل رأس المال في حال عدم القدرة على سداد الدين (Zein.A, 2016,8).
- **التضخم:** يؤثر معدل التضخم المرتفع تأثيراً سلبياً فعند ارتفاع معدل التضخم فمن المتوقع أن يكون معدل العائد مرتفعاً، مما يؤثر سلباً في سعر الأوراق المالية. ونتيجة لذلك، فإن تكلفة رأس المال في تزايد، مما يجعل بعض المشاريع الاستثمارية غير مربحة. في حين أنه يرى بعض المدراء الماليين أنه وفي ظل ظروف ارتفاع معدل التضخم سيكون الدين أكثر فائدة للشركات، بسبب انخفاض تكلفة الدين. (Mokhova..N, Zinecker.M (2014, 532).

10-3- تعريف سعر الصرف:

يُعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية. (مفلح، 2007، ص 273).
كما يُعرف بأنه سعر العملة مقابل عملة أخرى، ويُعرف أيضاً بأنه القوة الشرائية للعملة في الخارج مقارنةً بالعملة المحلية. (Yang, Zeng, 2014, p46)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير وانخفاض سعر الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة المحلية إذ تزداد تنافسية السلع المنتجة محلياً وترتفع أسعار السلع المستوردة (كيطان، 2017، ص4).

10-4- تطور سعر الصرف في سورية:

بدأ سعر صرف الليرة السورية بالارتفاع بشكل تدريجي منذ 2011 من سعر صرف (48) ليرة لكل دولار، حتى ما يقارب 460. ليرة أمام الدولار في عام 2016 ومن ثم شهدت الليرة السورية تقلبات عديدة حيث تراوح السعر بين (410) و(550) ليرة في 2017م ليصل سعر الصرف الوسطي إلى 492.7 (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي)، ويوضح الشكل رقم (1) تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية.



الشكل رقم (1): تطور سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي.

10-5- تطور هيكل رأس المال في الشركات المدرسة:

يوضح الجدول رقم (1) تطور هيكل رأس مال الشركات عينة الدراسة والمقاس بحقوق الملكية على الموجودات كما يلي:

الجدول رقم (1): تطور هيكل رأس مال الشركات غير المالية عينة الدراسة

السنوات	الأهلية للنقل	التغير %	المتحدة للنشر	التغير %	الأهلية للزيوت	التغير %	نماء	التغير %
2009	0.777		0.376		0.902		0.621	
2010	0.842	8.4%	0.470	25.0%	0.964	6.9%	0.604	-2.7%
2011	0.725	-13.9%	0.371	-21.1%	0.905	-6.1%	0.596	-1.3%
2012	0.735	1.4%	0.260	-29.9%	0.924	2.1%	0.568	-4.7%
2013	0.900	22.4%	0.231	-11.2%	0.877	-5.1%	0.476	-16.2%
2014	0.880	-2.2%	0.246	6.5%	0.846	-3.5%	0.429	-9.9%
2015	0.850	-3.4%	0.254	3.3%	0.843	-0.4%	0.384	-10.5%
2016	0.858	0.9%	0.259	2.0%	0.902	7.0%	0.388	1.0%
2017	0.813	-5.2%	0.297	14.7%	0.836	-7.3%	0.411	5.9%
2018	0.733	-9.8%	0.298	0.3%	0.932	11.5%	0.449	9.2%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:
- الشركة الأهلية للنقل: شهدت نسبة التغيير في هيكل رأس المال انخفاضاً ملحوظاً في 2011 لتصل إلى 13.9% - ويعود سبب ذلك إلى تكبد الشركة بخسائر مقدارها (9,716,241).
 - الشركة المتحدة للنشر: لم تستطع الشركة زيادة نسبة هيكل رأس المال لديها عما كان عليه في بداية الفترة المدروسة، وتعود الأسباب الحقيقية لانخفاض هيكل رأس المال بسبب انخفاض حقوق ملكية الشركة بسبب تكبد الشركة للخسائر التي بلغت قيمتها (49,726,820) في 2011.
 - الشركة الأهلية للزيوت: أيضاً تأثر هيكل رأس مال الشركة الأهلية للزيوت في بداية الأزمة ليصل إلى 6.1% - ويعود سبب الانخفاضات الحاصلة في هيكل رأس المال إلى ازدياد إجمالي موجودات الشركة بشكل أعلى نسبياً من زيادة حقوق الملكية وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة هيكل رأس المال حيث ارتفع إجمالي موجودات الشركة من (1,796,392,485) في عام 2009 إلى (4,472,398,917) في عام 2018، بينما بالنسبة إلى حقوق الملكية فقد ارتفعت من 1,620,808,479 إلى 4,169,398,854، فعلى الرغم من ازدياد حقوق الملكية إلا أن الزيادة في إجمالي الموجودات كانت بشكل أكبر. (وفقاً للميزانيات السنوية للشركة الأهلية للزيوت).
 - الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات- نماء: شهد التغيير في هيكل رأس المال الخاص بشركة نماء انخفاضاً مستمراً في الأعوام 2012-2013-2014-2015 ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض حقوق الملكية في الشركة من مبلغ (215,379,499) في 2012 إلى (105230301) في 2015 ويعود السبب الحقيقي وراء ذلك إلى تكبد الشركة خسائر خلال الفترة المدروسة وخصوصاً في عام 2013 حيث وصلت الخسائر إلى (-64,234,053).

10-6- البيانات الزمنية المقطعية:

تزايد استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data على صعيد الدراسات التطبيقية بسبب قدرتها العالية على التحليل مقارنة بنماذج السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية، وذلك لأنها تجمع بين خصائص السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، فهي تعمل على التحكم في التباين الفردي الذي قد يؤدي إلى نتائج متحيزة. يتم الاستعانة في هذه الدراسة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، من خلال تقدير نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

ويعد نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يهمل هذا النموذج تأثير البعد الزمني، أما في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، وعادة ما يضاف متغيرات وهمية بقدر (N-1) لتجنب حالة التعددية الخطية. (سلطاني وزوي، 2015، ص 83) ويظهر الاختلاف بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة حيث أنه في نموذج التأثيرات الثابتة كل واحدة من وحدات البيانات المقطعية (الشركة) لها قاطع خاص بها، في حين أنه في نموذج التأثيرات العشوائية هناك قاطع واحد وهو المتوسط أو القيمة المتوسطة لكل قواطع البيانات المقطعية ومكونات الخطأ تمثل الانحراف العشوائي لكل قاطع من قواطع الشركات (Green, 2002).

11- الدراسة التطبيقية:

11-1- اختبارات التحديد:

تجرى هذه الاختبارات لفحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس العام للبيانات، وذلك للتحقق من أن النموذج المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات، أو أن هناك خصوصية خاصة بكل مفردة (أي خصوصية خاصة بكل شركة)، وذلك من خلال ما يلي:

- اختبارات تجانس معاملات النموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معاملات النموذج المقدر وذلك من خلال ما يلي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن α_i : الثابت، و β الميل، و ε هو الخطأ العشوائي، و α هو عدد المشاهدات، و t الفترة الزمنية. ولنصل إلى نموذج بانل جيد نلجأ إلى اختبار التجانس (Hasio)، وذلك وفقاً للاختبارات التالية:

- الاختبار الأول لفيشر (اختبار التجانس الكلي):

تستخدم إحصائية Fisher ويرمز لها بالرمز F_1 ، لاختبار التجانس الكلي للنموذج، ويحسب عن طريق القانون التالي (Bourbonnais، 2015):

$$F_1 = [(scr_{c,1} - sscr_1) / (N-1)(K+1)] / [(sscr_1 / (N*T - N(K+1)))]$$

$scr_{c,1}$: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح (النموذج التجميعي)

$sscr_1$: مجموع مربعات الأخطاء لـ N نموذج انحدار متعلق بكل مفردة على حدة.

نقارن الإحصائية F_1 المحسوبة مع الجدولية F_{tab} بنفس درجات الحرية، إذا كانت $F_1 < F_{tab}$ المحسوبة نقبل فرضية العدم، وعليه فإن النموذج نموذج انحدار تجميعي أي $\beta_i = \beta$ و $\alpha_i = \alpha$. H_0 : أما إذا كانت $F_1 > F_{tab}$ ، نرفض فرضية العدم، وننتقل إلى المرحلة الثانية للبحث إن كان مصدر عدم التجانس يأتي من β_i

ويوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار فيشر F_1 للشركات عينة الدراسة ل يتم مقارنة النتائج مع القيمة الجدولية وذلك عند درجة حرية للبسط $(N-1)(K+1)$ و المقام $[(N*T - N(K+1))]$

الجدول رقم (2): اختبار فيشر الأول

الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
F_1	95.34705	2.4205	نرفض فرضية العدم

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة (F_1) المحسوبة أكبر من (F_{tab}) القيمة الجدولية 2.4205، وعليه فإن $F_{tab} < F_1$ نرفض فرضية العدم، ومن ثم فإن النموذج ليس نموذج انحدار تجميعي وننتقل إلى المرحلة الثانية.

الاختبار الثاني (اختبار فيشر الثاني) اختبار تجانس المعلمات β_i : (Bourbonnais، 2015):

وتكون نتائج الخطوة الثانية تعتمد على قبول أو رفض فرضية العدم حيث أن:

$$H_0: \beta_i = \beta$$

ففي حالة رفض فرضية العدم لتجانس المعلمات β وقبول الفرضية البديلة يتم بذلك رفض نموذج البائل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت α_i متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

أي يتم دراسة كل مفردة وفي بحثنا هنا كل شركة على حدة، أما إذا تم قبول فرضية العدم لتجانس المعاملات β_i فإننا نحتفظ بنموذج البائل، وننتقل بذلك إلى المرحلة الثالثة، وتحسب أيضاً عن طريق إحصائية فيشر وتسمى F_2 ، وفق القانون التالي:

$$F_2 = [(scr_{1,c} - sscr_1) / (N-1)(K) / ((sscr_1 / (N*T - N(K+1)))]$$

حيث: $SSCR_1$: يمثل مربعات بواقي نماذج الانحدار لكل مفردة على حدة، و $scr_{1,c}$ يمثل مجموع بواقي مربعات النموذج المقيد (نموذج التأثيرات الثابتة المقدر LSDV)

و يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار فيشر F_2 للشركات عينة الدراسة ليطم مقارنة النتائج مع القيمة الجدولية وذلك عند درجة حرية للبسط $(N-1)(K)$ و المقام $(N*T - N(K+1))$

الجدول رقم (3): اختبار فيشر الثاني

الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
F2	2.5844	2.9223	نقبل فرضية العدم

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة (F_2) المحسوبة أقل من (F tab) القيمة الجدولية (2.9223) وعليه فإن $F_{tab} > F_2$ ونقبل فرضية العدم، ومن ثم فإن النموذج يوجد فيه أثر فردي، وبذلك ننتقل إلى المرحلة الثالثة:

الاختبار الثالث لفيلشر اختبار تجانس الثوابت α_i (Bourbonnais ، 2015):

يقوم الاختبار الثالث على تحديد اختبار الثوابت الفردية، حيث تنص فرضيات الاختبار على ما يلي:
فرضية العدم: عدم وجود أثر فردي أي وجود تجانس كلي.

الفرضية البديلة: نموذج الأثر الفردي هو النموذج الأمثل (نموذج التأثيرات الثابتة)، ويمثل بذلك الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتحسب إحصائية فيشر وتسمى هنا F_3 وفق القانون التالي:

$$F_3 = [(scr_{1,c} - scr_{1,c'}) / (N-1) / ((scr_{1,c'} / (N*(T-1) - K))]$$

و يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار فيشر F_3 للشركات عينة الدراسة ليطم مقارنة النتائج مع القيمة الجدولية وذلك عند درجة حرية للبسط $(N-1)$ و المقام $(N*(T-1) - K)$.

الجدول رقم (4): الاختبار الثالث لفيلشر

الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
F3	165.6178187	2.8387	نرفض فرضية العدم

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة (F_3) المحسوبة أكبر من (F tab) القيمة الجدولية 2.8387، وعليه فإن $F_{tab} < F_3$ ونرفض فرضية العدم، ومن ثم فإن نموذج الأثر الفردي هو النموذج المناسب.

11-2- نموذج التأثيرات الثابتة:

نتيجة للاختبارات السابقة وجدنا أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة، وفيما يلي النتائج الخاصة بهذا النموذج وفقاً للجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): نتائج تقدير أثر سعر الصرف في هيكل رأس المال

النماذج	
نماذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نتائج النماذج
0.657283	الثابت C
-0.000150	معامل EX
0.934942	معامل التحديد
0.927507	معامل التحديد المصحح
0.000000	القيمة الاحتمالية للنموذج P(Value)

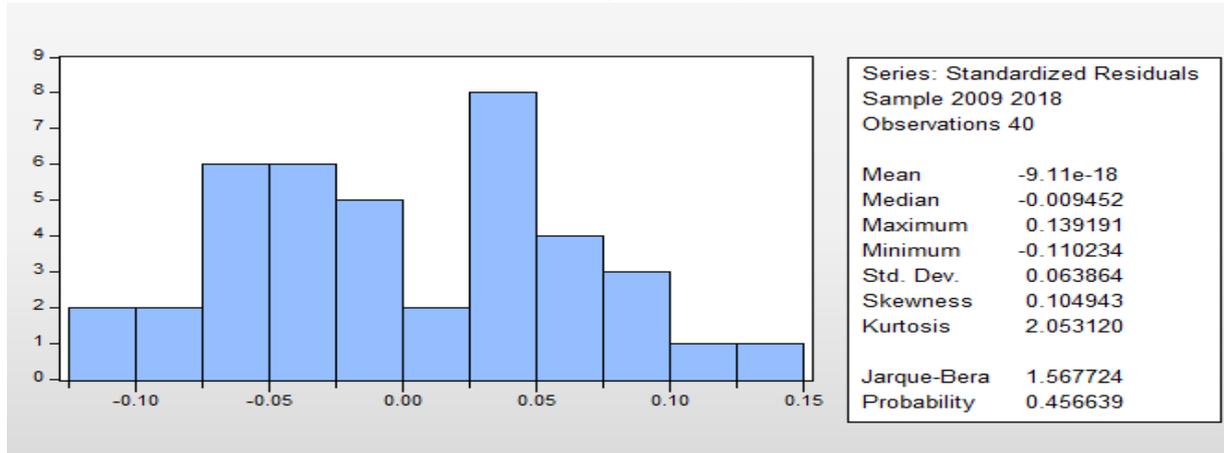
المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج E-views. (انظر الملحق رقم 1).
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم الاحتمالية لنموذج التأثيرات الثابتة دالة إحصائياً، ويشير معامل سعر الصرف إلى وجود إشارة سلبية وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وهيكل رأس المال.

11-3- اختبار صلاحية النموذج وتحسينه:

يقوم نموذج انحدار البانل على جملة من الفرضيات التي تضمن صلاحية استخدام النموذج في اختبار فرضيات الدراسة، وتمثل هذه الفرضيات أساساً في أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ولا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي. وفيما يلي سيتم التأكد من صلاحية النموذج:

11-3-1 التوزيع الطبيعي للبواقي:

يظهر الشكل رقم (2) شكل التوزيع الخاص ببواقي نموذج التأثيرات الثابتة ولمعرفة إن كانت البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا ونستخدم اختبار (Jarque-Bera)، فإنه إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% فإن التوزيع طبيعي، في حين أنه إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من 5% فالتوزيع ليس طبيعي.



الشكل رقم (2): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج التأثيرات الثابتة المقدر

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي E-Views.
من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.456) وهي أكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم أي إن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

11-3-2 اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي:

يستخدم اختبار Q (Q-Statistic) لمعرفة هل يوجد مشكلة ارتباط ذاتي أم لا ، ويوضح الشكل رقم (3) ذلك:

Date: 05/14/20 Time: 03:41
Sample: 2009 2018
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.489	0.489	10.297	0.001
		2	0.110	-0.169	10.836	0.004
		3	-0.147	-0.172	11.814	0.008
		4	-0.379	-0.289	18.508	0.001
		5	-0.395	-0.121	26.012	0.000
		6	-0.145	0.125	27.054	0.000
		7	-0.050	-0.140	27.181	0.000
		8	0.006	-0.107	27.184	0.001
		9	0.010	-0.142	27.190	0.001

الشكل رقم (3): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جميع قيم القيمة الاحتمالية أصغر من 5% وعليه فإنه يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج التأثيرات الثابتة، مما يستدعي بالتالي عملية تصحيح للنموذج للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك بإدخال متغير هيكل رأس المال كمتغير مستقل في المعادلة بتأخير زمني واحد.

ويظهر الشكل رقم (4) اختبار Q لبواقي النموذج المصحح للتأكد من حل مشكلة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وفق ما يلي:

Date: 05/14/20 Time: 01:10
Sample: 2009 2018
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.008	0.008	0.0023	0.961
		2	-0.197	-0.197	1.5706	0.456
		3	-0.068	-0.067	1.7597	0.624
		4	-0.154	-0.201	2.7732	0.596
		5	-0.293	-0.352	6.5527	0.256
		6	0.092	-0.028	6.9376	0.327
		7	0.068	-0.135	7.1589	0.413
		8	0.043	-0.056	7.2513	0.510

الشكل رقم (4): اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج التأثيرات الثابتة المصحح

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-views.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5% ، أي فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لنموذج التأثيرات الثابتة المصحح.

وعليه فإنه بعد إعادة بناء نموذج التأثيرات الثابتة تصبح النتائج على الشكل التالي:

الجدول رقم (6) نتائج نموذج التأثيرات الثابتة المصحح

نموذج التأثيرات الثابتة المصحح	
0.279536	الثابت C
-3.44E-05	معامل EX
0.555920	معامل lagcaps
0.957086	معامل التحديد
0.949933	معامل التحديد المصحح
0.000000	القيمة الاحتمالية للنموذج P(Value)

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E-views (انظر الملحق رقم (2)).

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أصغر من 5% وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر لسعر الصرف في هيكل رأس المال، ويشير معامل التحديد إلى أن 95% من التغيرات الحاصلة في هيكل رأس المال سببها التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

وبذلك فيمكننا الاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة المصحح في التحقق من فرضيات هذه الدراسة وأيضاً كنموذج صالح للتنبؤ، حيث يفسر هذا النموذج 95% من التغيرات التي تحدث في هيكل رأس المال نتيجة التأثر بأسعار الصرف.

12- النتائج والمناقشة:

- من خلال دراسة تطور هيكل رأس مال الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمعبر عنه (بحقوق الملكية/ الموجودات) تبين تأثر هيكل رأس مال الشركات بتبعات الأوضاع الاقتصادية السائدة حيث شهد هيكل رأس المال انخفاضاً واضحاً في 2011، فقد تكبدت الشركات المدروسة مجموعة من الخسائر خلال الفترة المدروسة وهو ما أدى إلى انخفاض هيكل رأس المال لديها.

- من خلال دراسة تطور أسعار الصرف شهد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي تدهوراً حاداً بدأ بشكل تدريجي منذ عام 2011.

- إن التحليل القياسي أثبت وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لسعر الصرف في هيكل رأس مال الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو ما يعني أنه كلما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية أدى ذلك إلى انخفاض هيكل رأس المال المعبر عنه (بحقوق الملكية/ الموجودات)

- إن تأثير سعر الصرف في هيكل رأس المال هو تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية، أي أنه كلما انخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بمقدار 100% سيؤدي إلى انخفاض في هيكل رأس المال بمقدار 0.003 % ، وهو ما يؤثر بالتالي بانخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة، ويؤثر في ملاءة الشركة في وفاء ديونها بالوقت المناسب وهو بدوره يزيد من المخاطر المالية، وخصوصاً إذا ما نظرنا إلى التقلبات المتسارعة والتي يشهدها سعر الصرف.

13- التوصيات والاقتراحات:

بناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالتوصيات التالية:

- العمل على رسم سياسة واضحة من قبل المصرف المركزي لمحاولة تحقيق استقرار في سعر الصرف نظراً للدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في الأداء الاقتصادي الكلي في سورية، وذلك من خلال زيادة حركة عوامل الإنتاج وحجم التجارة، مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي ويشكل بالتالي بيئة مناسبة للاستثمارات.

- المحافظة على نسبة هيكل رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) من عدم الانخفاض لما لها من دور في حماية الشركة من المخاطرة، وذلك من خلال تدعيم حقوق الملكية في الشركات السورية درءاً من مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات في الوقت الحالي، وخصوصاً بالنسبة للشركات التي شهدت نسب هيكل رأس المال لديها انخفاضاً في الفترة المدروسة.

14- قائمة المراجع:

- 1- السعيد، فرحات، جمعة، جاد الرب عبد السميع، (2001). الإدارة المالية البيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، مصر، ص 248.
- 2- سلطاني، هاجر، زواي، محمد الشريف، (2015). دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، 73- 91.
- 3- كنعان، علي، (2000). النظام النقدي والمصرفي السوري، دمشق: دار الرضا للنشر، ص 91.

- 4- كيطان، حسين، (2017). تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2014) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق، العدد 26، ص 4.
- 5- مفلح، هزاع، (2007). التمويل الدولي، حلب: منشورات جامعة حلب، ص 273.
- 6- المومني، غازي، حسن، علي، (2011). محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان، مجلة الجامعة الأردنية: دراسات، المجلد 38، العدد 2، ص 367-379، ص 370.
- 7- هندي، منير، (2007). الإدارة المالية تحليل معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص 527.

- 1- Gujarati.D.,(2011) Econometrics by examples, PALGRAVE MACMILLAN , P 284
- 2- Greene, W., H., (2012). Econometrics Analysis, 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ, p 294
- 3- Hausman, J., (1978). Specification Test in Econometrics, Econometrica, Vol.46, pp.1251-1271
- 4- Elkhaliidi.A, Daadaa.W.,(2015). Economic Determinates of corporate capital structure: The case of Tunisian firms, International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 9; P 193-199.
- 5- Mokhova.N, Zinecker.M .,(2014). Macroeconomic factors and corporate capital structure, Procedia – Social and Behavioral Sciences 110 , 530 – 540, p 532
- 6- Najafzadehkhoe. S.,(2015). MACROECONOMIC UNCERTAINTY AND CORPORATE CAPITAL STRUCTURE: EVIDENCE FROM FIRMS LISTED IN TEHRAN STOCK EXCHANGE IRAN, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, vol 3, p318- 331,P 321.
- 7- Yang.B, zeng.T,(2014). A Note on the Real Currency Exchange Rate: Definitions and Implications, Journal of International Business and Economics, Vol 2 , No 4 , PP 45-55.
- 8- Zein.A , (2016). Can macroeconomic factors explain the choice of capital structure-A study of listed non-financial firms in Sweden, Master's Thesis, Uppsala University, p8
- 9- Bourbonnais R.(2015) Econometrie, 9 édition, Donod, Paris. PP 350-351.

14-2 المواقع الالكترونية:

- www.dse.gov.sy سوق دمشق للأوراق المالية
- <http://cb.gov.sy/ar> الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي

الملاحق:

الملحق رقم (1): نموذج التأثيرات الثابتة:

Dependent Variable: CAPS

Method: Panel Least Squares

Date: 05/06/20 Time: 01:37

Sample: 2009 2018

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

CAPS=C(1)+C(2)*EX+C(3)*D2+C(4)*D3+C(5)*D4

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.842647	0.024821	33.94842	0.0000
C(2)	-0.000150	6.07E-05	-2.474814	0.0183
C(3)	-0.505040	0.030149	-16.75168	0.0000
C(4)	0.082083	0.030149	2.722594	0.0100
C(5)	-0.318501	0.030149	-10.56435	0.0000
R-squared	0.934942			Mean dependent var0.625819
Adjusted R-squared	0.927507			S.D. dependent var0.250382
S.E. of regression	0.067414			Akaike info criterion-2.439448
Sum squared resid	0.159065			Schwarz criterion-2.228338
Log likelihood	53.78895			Hannan-Quinn criter.-2.363117
F-statistic	125.7449			Durbin-Watson stat0.937554
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: CAPS

Method: Panel Least Squares

Date: 04/11/20 Time: 17:22

Sample: 2009 2018

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.657283	0.016591	39.61769	0.0000
EX	-0.000150	6.07E-05	-2.474814	0.0183

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.934942			Mean dependent var0.625819
Adjusted R-squared	0.927507			S.D. dependent var0.250382
S.E. of regression	0.067414			Akaike info criterion-2.439448
Sum squared resid	0.159065			Schwarz criterion-2.228338
Log likelihood	53.78895			Hannan-Quinn criter.-2.363117
F-statistic	125.7449			Durbin-Watson stat0.937554
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (2): نموذج التأثيرات الثابتة المصحح:

Dependent Variable: CAPS

Method: Panel Least Squares

Date: 05/14/20 Time: 01:09

Sample (adjusted): 2010 2018

Periods included: 9

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.279536	0.104499	2.675009	0.0120
LAGCAPS	0.555920	0.154066	3.608332	0.0011
EX	-3.44E-05	6.12E-05	-0.562435	0.5780

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.957086	Mean dependent var	0.621004
Adjusted R-squared	0.949933	S.D. dependent var	0.255371
S.E. of regression	0.057141	Akaike info criterion	-2.735588
Sum squared resid	0.097952	Schwarz criterion	-2.471668
Log likelihood	55.24059	Hannan-Quinn criter.	-2.643473
F-statistic	133.8138	Durbin-Watson stat	1.767224
Prob(F-statistic)	0.000000		

أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية (دراسة تطبيقية)

د. أسمهان خلف* د.عثمان نقار** احلام دقاق***

(الإيداع : 5 تموز 2020 ، القبول: 26 تشرين الأول 2020)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية (الشركات الكبرى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأفراد)، في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية للفترة 2010-2018. تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة، كما تم الاعتماد على البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة وذلك خلال الفترة المدروسة ذاتها، وتم تحليلها بالاعتماد على نموذج الانحدار المجمع Panel Data، وصولاً إلى النتائج المذكورة. أظهرت نتائج الدراسة أنّ مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى شكلت الحيز الأكبر في تفسير التغيرات الحاصلة في المخاطر الكلية لمحفظه القروض لمصارف العينة بقدرة تفسيرية بلغت 52%، تبعثها مخاطر القروض الممنوحة للأفراد بقدرة تفسيرية 19% وأخيراً مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة تفسيرية 8% .

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، المخاطر الائتمانية، محفظة القروض المصرفية، مخاطر محفظة القروض.

* أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.
**أستاذ مساعد في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.
*** طالبة دراسة عليا (دكتوراه)، كلية الاقتصاد، جامعة حماة.

The Impact of the Credit Risk of Loans Granted to Economic Sectors on the Overall Risk of the Bank Loan Portfolio (An Applied Study)

Dr. Asmahan Khalaf* Dr. Othman Naqar** Ahlam dakak**

(Received: 5 July 2020, Accepted: 26 October 2020)

Abstract:

This study aims to determine the extent of the impact of the risks of loans granted to economic sectors (large companies, small and medium businesses, and individuals) in the overall risk of the bank loan portfolio, through an applied study of a sample of private commercial banks operating in Syria in the period 2010–2018.

The descriptive approach was relied upon to achieve the aim of the study, and the data contained in the annual reports of the banks of the study sample were relied upon during the same period studied, and it was analyzed by relying on the combined regression model, Panel Data, to arrive at the mentioned results.

The results of the study show that the risks of loans granted to large companies constitute the main reason behind the changes taking place in the totality of risk engulfing the loan portfolio of the sample banks. Figures show that these risks account for 52%, those of the loan granted to individuals for 19% and those of the loans granted to small and medium enterprises for 8% of the overall explanatory capacity of the given conditions

Key words: Bank credit, credit risk, bank loan portfolio, loan portfolio risk

*Assistant Professor in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama–University.

** Assistant Professor in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama–University.

***PhD student, Faculty of Economics, Hama–University.

1- المقدمة:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لأي اقتصاد، وذلك في ظل الوظائف التي يقوم بها لهذا الاقتصاد، لاسيما دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين، والعمل على خلق التوازن ما بين الطرفين، وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو، من خلال تأثيرها في منح الائتمان وأسعاره من جهة، والحفاظ على أموال المودعين من جهة أخرى. من هنا كان التركيز على الائتمان المصرفي ضرورة جوهرية لنشاط المصارف بشكل عام، والمصارف التجارية بشكل خاص، باعتباره من أهم أوجه استثمار الموارد المالية لديها، لذا يمكن القول أن محفظة القروض عادة ما تشكل الجزء الأكبر من أصول المصرف والمصدر الرئيس لإيراداته، بالمقابل تعد هذه المحفظة واحدة من أكبر مصادر الخطر على أمن وسلامة المصرف، سواء كان ذلك بسبب التراخي في معايير منح الائتمان، أو سوء إدارة مخاطر المحفظة، أو ضعف عام في الاقتصاد، ذلك أن أي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي تنعكس سلباً في أعداد العملاء الذين يتقدمون للحصول على القروض بصورة طبيعية وبالتالي التأثير في حركة الإقراض سلباً لدى المصرف.

لذا فإن التحدي الأهم الذي يواجه المصارف التجارية هو مخاطر الائتمان المصرفي، وعلى وجه الخصوص مخاطر القروض الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع، والتي من شأنها أن تحد من تحقيق المصرف لأهدافه من هنا كان التركيز على هذا النوع من المخاطر وإدارتها عامل مهم في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها، من جهة أخرى تولي المصارف أهمية كبيرة لمحفظة القروض وتعمل على اتباع كافة السبل الممكنة لتقليل المخاطر الناجمة عنها إلى أدنى حد ممكن، خاصة أنها تمنح القروض لجهات قد تتعسر في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للشروط والآجال المتفق عليها. جاء هذا البحث مسلطاً الضوء على مخاطر محفظة القروض بشكل خاص، بما فيها مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية من خلال المصارف التجارية الخاصة في سورية، متضمناً الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأفراد، معتمدين على الديون المشكوك في تحصيلها لتحديد نسبة المخاطر بكل قطاع، وأثرها في المخاطرة الكلية للمحفظة، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية.

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحديد واختبار أثر مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة في المصرف في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض، ومحاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن بهدف ترشيد القرار الائتماني وتحقيق الاستقرار المالي، ويمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: ما هو أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض المصرفية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الخاصة بالقطاع المذكور؟
- ما هو أثر الائتمان مخاطر للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الخاصة بالقطاع المذكور؟
- ما هو أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الخاصة بالقطاع المذكور؟

3- أهداف البحث:

يتجلى الهدف الرئيس للبحث بما يأتي:

تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض المصرفية.

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- تحديد أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

4- أهمية البحث:

الأهمية العلمية للبحث: يستمد هذا البحث أهميته من كونه يتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية لدى القطاع المصرفي، وهي منح القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وما يتولد عنها من مخاطر ائتمانية تؤثر بدورها في المحفظة ككل لدى المصرف، وبالتالي تعد محاولة أكاديمية لتسليط الضوء على دراسة أثر مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية.

الأهمية العملية للبحث: تتجلى أهمية البحث العملية من امكانية الاستفادة من نتائج البحث وتوصياته، وذلك من خلال قياس وتتبع مخاطر القروض التي يمنحها المصرف لمختلف القطاعات الاقتصادية باستمرار من قبل المهتمين والمحللين الماليين بشكل عام، وإدارة منح الائتمان في المصارف التجارية بشكل خاص، وبالتالي امكانية التنبؤ بالمخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف والتحوط منها، وانعكاس ذلك إيجاباً على إدارة منح الائتمان والمخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية.

5- فرضيات البحث:

تحدد الفرضية الرئيسية للبحث بما يأتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية.

ويتفرع عن هذه الفرضية، الفرضيات الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

6- منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، بحيث تم الاعتماد في الجانب النظري على استعراض الأدبيات النظرية منها مفهوم الائتمان المصرفي ، ومفهوم المخاطر الائتمانية وأهم مؤشرات قياس هذه المخاطر، وكذلك التعريف بمفهوم محفظة القروض، ومفهوم مخاطر محفظة القروض ومؤشرات قياسها، وتفسير النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية من خلال قياس المخاطر الائتمانية للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بوصفها متغيراً مستقلاً، وتحديد أثرها في المخاطرة الكلية للمحفظة بوصفها متغيراً تابعاً، وتحليل نتائج الاختبارات الاحصائية وتفسيرها.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المجمع للبيانات المقطعية الزمنية الخاصة بالعينة وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير السنوية للمصارف والتي تم من خلالها أيضاً حساب قيمة متغيرات البحث الخاصة بقياس المخاطر الائتمانية مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض ، وذلك وفقاً لتصنيفات الديون والقروض الخاصة بكل قطاع.

7- حدود البحث:

تم تقسيم حدود البحث إلى:

- حدود مكانية: تمثلت بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل وبنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك عودة كدراسة تطبيقية (عينة قصدية)، وقد تم اختيارها بسبب توفر البيانات المطلوبة عن القروض الممنوحة للقطاعات وذلك في الإفصاحات المدرجة لهذه المصارف.
- حدود زمنية: حيث تمت الدراسة التطبيقية ضمن الفترة 2010 وحتى 2018م.

8- متغيرات البحث:

تتكون متغيرات الدراسة من:

- المتغير المستقل المتمثل بالمخاطر الائتمانية للقروض الممنوحة للشركات الكبرى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأفراد، لعينة الدراسة، مقاسة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي محفظة القروض الخاصة لكل قطاع.
- المتغير التابع المتمثل بالمخاطرة الكلية لمحفظة القروض لمصارف العينة، مقاسة بالديوك المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض الخاصة بالمحفظة ككل.

9- الدراسات السابقة:**دراسة (فاق، آفين، 2015) بعنوان: أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تنوع محفظة القروض في عائد المحفظة ومخاطرها في المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري، والتعرف على المصرف الأكثر مثالية في تنوع محفظة القروض ضمن المصارف عينة الدراسة، وقد تم الاعتماد على البيانات المالية في القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف، والتي شملت ستة مصارف تجارية خاصة ولمدة أربعة سنوات في الفترة الزمنية 2009-2012، وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع محفظة القروض لا يؤثر معنوياً في عائد ومخاطر المحفظة في عينة المصارف مجتمعة، في حين كان له أثر معنوي على بعض من عينة الدراسة.

دراسة (سليم، محمد شريف، 2016) بعنوان " أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني":

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان التي تلتزم بها البنوك التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح في القطاع المبحوث، وذلك خلال الفترة 2009 وحتى علم 2014، وضمن عينة مؤلفة من ثمانية بنوك تجارية أردنية، وقد أظهرت الدراسة أن هناك أثراً لإدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني وذلك حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية بالإضافة إلى نتائج إجابات العينة على الاستبانة المعتمدة .

دراسة (Brian, L., Roach, K., 2008) بعنوان Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual loan Portfolios in Jamaica**'قياس أثر التركيز والمخاطر على عوائد المصرف: دليل من هيئة محافظ القروض الفردية في جامايكا:**

تناولت هذه الدراسة أثر تركيز محفظة القروض في عوائد المصرف، حيث تمت الدراسة بالاعتماد على مجموعة بيانات تسمح بتقدير أثر أداء تركيز محفظة القروض للمصرف في جامايكا، أشارت النتائج إلى أن القطاع المصرفي محل الدراسة كان أكثر ميولاً لاقتراض القطاع الخاص في عام 2007، مقارنة بعام 2008، مع تزايد نسبة القروض الممنوحة للقطاع الفردي، وخلصت الدراسة إلى أنه خلافاً لنظرية المحفظة التقليدية فإن تركيز محفظة القروض عوضاً عن تنوعها قد يكون أكثر اتساقاً مع تحقيق الحد الأدنى من المخاطر المنتظمة.

وأخيراً تمثلت مساهمة هذه الدراسة بدراسة مخاطر القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية والمكونة لمحفظه القروض المصرفية والتي تمثلت بالشركات الكبرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وبيان أثر هذه المخاطر في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض المصرفية، خلافاً عن الدراسات الأخرى التي ركزت على التنوع والتركز وأثره في مخاطر المحفظه، إلى جانب دراسة المخاطر الكلية للائتمان المصرفي.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1: مدخل حول مفهوم الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية

10-1-1 مفهوم الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً غاية في الأهمية، لما له من تأثير متشابك ومتعدد في الاقتصاد القومي، فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة، ويمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم والتوسع بها، وهو ما يعني زيادة انتاج رأس المال، من جهة أخرى فإنّ الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني قد أصبح من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي والعاملين فيه بشكل عام وكذلك طلبة الدراسات المالية والمصرفية والمفكرين الاقتصاديين بشكل خاص.

وقد جاء في تعريف الائتمان المصرفي بأنه: "علاقة بين طرفين، دائن ومدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة، بمعنى أنّ الطرف الأول يقدم المال لكي يستعمله الطرف الثاني في المجال المتفق عليه مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين" (حجازي وفاء، 2011). كما عرّف حجازي الائتمان على أنه "الثقة التي يوليها المصرف بمنحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرف العميل في شكلها النقدي أو عن طريق كفالاته أو ضمانه من خلالها قبل الغير، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء العميل بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة، وذلك لقاء حصول المصرف على عائد يتمثل بالفوائد والعمولات (حجازي مجدي، 2011)". كما يحدد مفهوم الائتمان المصرفي بأنه "مقياس لقابلية الشخص المعنوي (الاعتباري) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل".

يعبر هذا المفهوم المبسط للائتمان عن وجهة نظر أخرى عن مفهوم الدين والذي يمثل تعهداً بالدفع في المستقبل غالباً ما يكون بشكل نقدي (أرشيد، 1999). كما عرّف الائتمان المصرفي على أنه "عبارة عن ثقة متبادلة بين المصرف والعميل حيث يقدم المصرف مبلغاً معيناً وفق شروط يرضاها كلا الطرفين مقابل أن يلتزم العميل بتسديد المبلغ في الأجل المحددة ووفق الشروط المبرمة في العقد." (Boufous, Mohamed, 2014)

10-1-2 مفهوم المخاطر الائتمانية:

جاء في تعريف مخاطر الائتمان على أنّها: "فشل العميل في سداد الدفعات الأساسية في الوقت المحدد (Konovalova, 2016)". كما عرفت المخاطر الائتمانية على أنّها: إحدى أشكال مخاطرة الطرف الآخر، وتعني أنّ الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لم يقدّم بتنفيذ المتفق عليه وفق شروط هذا العقد، وقد يعني هذا الفشل في توريد السلع أو تقديم الخدمات، أو رفض تقديم التسهيلات المتعهد بها في اتفاقية القرض، كما تعني الفشل بالقيام بالسداد الكامل وفي الوقت المحدد، وبالتالي يمكن تعريف هذه المخاطر على أنّها: الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان السداد أو عدم قدرتهم على السداد في الوقت المحدد (عبد الله، 2002). كما تتمثل المخاطر الائتمانية في الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. (زيدان، 2013) كما جاء في تعريف مخاطر الائتمان على أنّها: المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف وأرباحه، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المناسب، كما تعد القروض من أهم مصادر هذه المخاطر، والتي توجد في مختلف نشاطات المصرف سواء بنود داخل الميزانية أو خارجها (الكراسنة، 2010).

هذا وتتنوع مخاطر الائتمان وفقاً لتنوع مصادرها، والتي يمكن حصر فئاتها الرئيسية بما يأتي:

- مخاطر العميل: أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها ونشاطها التشغيلي.
- مخاطر الصناعة: أي نوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة وطبيعة منتجاتها.
- مخاطر السيولة: وهي التي ترتبط باحتمال تعثر العميل بعد منح الائتمان، مما يؤدي إلى عجزه عن تسديد أصل الدين وفوائده.

- مخاطر الاقتصاد الكلي: وهي تتعلق بالبيئة الاقتصادية كانهخفاض معدلات النمو، والمخاطر السياسية والتشريعية.
- مخاطر تقلب أسعار الصرف الأجنبية (سليم، 2016)

10-1-3: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

إن عملية تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وإيجاد بيانات لقياسها تعد من الأمور الضرورية لإدارة تلك المخاطر والتحكم بها وبالتالي التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

وتتمثل أهم بيانات المخاطر الائتمانية على النحو الآتي:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- بيانات عن توزيع محفظة القروض إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وكذلك التسهيلات بدون ضمان (عفانة، 2018).
- وفيما يلي أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية (الصانع، 2018):

المخاطر الائتمانية:

✓ صافي أعباء القروض/إجمالي القروض.

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض.

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/القروض المستحقة.

10-2 محفظة القروض المصرفية ومخاطرها:

10-2-1 مفهوم محفظة القروض المصرفية:

يعد الإقراض النشاط الرئيس والأكثر حساسية لعمل المصرف، والمصدر الذي يحتل المقام الأول لإيراداته، فالقروض عادة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي توظيفات المصرف، ومن ثم إيراداته.

في ضوء هذه الأهمية تعد مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تهدد سلامة وأمن ومثانة العمل المصرفي، فقد ثبت تاريخياً أنّ معظم حالات فشل المصارف كان سببها تعثر محفظة القروض، الأمر الذي يستدعي وجوب إدارة هذه المحفظة بطريقة سليمة ومدروسة واختيار النهج المناسب للحفاظ على سلامة المصرف وبالتالي على سلامة الاقتصاد.

وقد جاء في تعريف محفظة القروض على أنها أكبر أصل من أصول مؤسسة التمويل الأصغر، وبالتالي فإن جودة ذلك الأصل والمخاطر المتولدة عنه تعد من الجوانب الهامة والتي يصعب قياسها بالنسبة للمؤسسة (جانسون وآخرون، 2003).

كما عُرِفَت محفظة القروض على أنها: "إحدى أهم الاستثمارات المصرفية وبأنها التشكيلة المحددة من قروض عدّة مختلفة النوع، وتواريخ الاستحقاق، يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة ومنظمة، إلى جانب المحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، مما يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار (رزق، 2006).

وباعتبار أنّ محفظة القروض تعد من الأصول الأساسية المدرة للدخل بالنسبة لمؤسسات التمويل والأكثر عرضة للمخاطر، فإنّ معظم حالات فشل المؤسسات ينجم عن تدهور جودة هذه المحفظة وعدم التقييم الدوري للمخاطر وأوجه القصور الملازمة لها، وهو ما يعد الهدف الأكثر أهمية بالنسبة لهذه المؤسسات (Sharma, Graham, 2018).

10-2-2- أهمية محفظة القروض:

نظراً لتزايد أهمية الاستثمار في المحافظ الاستثمارية لدى المصارف، إلى جانب تنوع الأصول وتزايد عددها، أصبحت أموال المودعين بمثابة الأساس الذي تبنى عليه محفظة القروض.

وتظهر أهمية المحفظة كونها الأداة الاستثمارية التي تحقق التوازن بين أهم عنصرين في العملية الاستثمارية وهما العائد والمخاطرة، إلى جانب سعي المصرف لتحقيق أهدافه المتمثلة بتعظيم العائد والحد من المخاطرة، أو تحقيق أقل درجة ممكنة من المخاطرة في ظل عائد معين، مستفيداً من مزايا التنوع في هذه المحفظة (فائق، 2015).

10-2-3 مخاطر محفظة القروض المصرفية:

عُرفت مخاطر القروض على أنها مخاطر عدم سداد الدفعات على الاستثمارات القائمة في الموعد المستحق والناجمة عن فشل المقترض.

في حين أنّ مخاطر محفظة القروض تتمثل بالتغير في قيمة المحفظة خلال فترة احتفاظ معينة وهو ما يسمى باحتمال الربح أو الخسارة، والتي تمثل التغير في قيمة الاستثمار الاساسي، ويتم قياس مخاطر المحفظة بالاعتماد على دالة التوزيع:

$$F_x(x) = P(X \leq x)$$

حيث $P(X \leq x)$: تمثل احتمال الربح أو الخسارة في قيمة المحفظة.

أو دالات مقابلة كالمتوسط الحسابي أو التباين أو معامل الثقة 99%، والتي تحتاج إلى بناء نموذج احصائي جيد لتوزيع هذا التغير في قيمة المحفظة (Alexander, 2005).

ويمكن القول أنّ مخاطر محفظة القروض تتوقف على درجة تعرض القروض الفردية لمخاطر متفاوتة، وهذا يعتمد على دراسة ملف المخاطر الخاص بالمقترض وتحديد فيما إذا كان مؤهلاً للحصول على قرض أم لا، وتحديد ما إذا كانت مؤسسة الإقراض مستعدة لتحمل مخاطر التخلف عن السداد أم لا.

10-2-4 مؤشرات قياس مخاطر محفظة القروض المصرفية:

يعد الهدف الرئيس من قياس مخاطر محفظة القروض هو تحديد عدد وحجم القروض غير المسددة وذلك بهدف تقييم الأداء الحالي لقطاعات المحفظة الرئيسية (Smith, 1998).

وغالباً ما يتم قياس مخاطر محفظة القروض في المصارف بالاعتماد على المؤشرات الآتية:

✓ صافي أعباء القروض/إجمالي القروض.

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/القروض المستحقة

✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض (الصائغ، 2018).

والجدير بالذكر أنّ ارتفاع هذه المؤشرات هو دليل على انخفاض كفاءة إدارة المصرف في استخدام أصوله، ذلك أنّ إدارة المصرف تعد المسؤولة عن وضع حدود للمخاطر التي يتحملها المصرف، وتشمل تلك الحدود قدرة المصرف على استيعاب الخسائر التاريخية واستيعاب الخسائر المستقبلية والتنبؤ بها، سعياً منها لتحقيق المستوى المرغوب من العائد.

11- الدراسة التطبيقية:

11-1- لمحة عن المصارف التجارية عينة الدراسة:

الجدول رقم (1)

اسم المصرف	رأس مال المصرف وعدد الأسهم	لمحة عن إدارة مخاطر الائتمان
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	5250.000.000 عدد الأسهم 52,500,000 بقيمة اسمية 100 ل.س	يعمل المصرف على إدارة السقوف الائتمانية والرقابة على مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية، وتقوم المجموعة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف بمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين، ولكل قطاع أو منطقة جغرافية.
بنك بيوم السعودي الفرنسي	6.500.000.000 عدد الأسهم 65.000.000 بقيمة اسمية 100 ل.س	يعني قسم مخاطر الائتمان في المصرف بدراسة ملفات العملاء من الشركات التي هي بصدد الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصرف وكذلك البنوك التي يود المصرف التعامل معها سواء بشكل حسابات جارية أو توظيفات لأموال المصرف، ثم يقوم القسم بوضع التوصيات المناسبة ورفعها لجهات أخذ القرار في المصرف على اختلاف مستوياتها، كما يقوم القسم بالمراجعة الدورية لهذه الملفات بمعدل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
بنك عودة	5.724.500.000 بنهاية عام 2012 عدد الأسهم 5.724.500 القيمة الأسمية 100 ل.س	يعمل المصرف على إدارة السقوف الائتمانية والرقابة على مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية، وتقوم المجموعة بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف بمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين، ولكل قطاع أو منطقة جغرافية.

لمحة عن المصارف عينة الدراسة (dse.gov.sy).

والجدير بالذكر أنّ اختيار هذه العينة تم بناء على توفر البيانات اللازمة في الإفصاحات السنوية الخاصة بها والواردة في التقارير المالية وذلك بما يتناسب مع مؤشر قياس المخاطر الائتمانية المستخدم بالبحث، والتي لم تفصح عنها كافة المصارف التجارية الخاصة في سورية.

11-2- التعريف بمتغيرات البحث واختبار الفرضيات:

من أجل تحقيق هدف البحث فقد تم استخدام تحليل الانحدار المجمع للبيانات المقطعية الزمنية الخاصة بالعينة وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير السنوية للمصارف والتي تم من خلالها أيضاً حساب قيمة متغيرات البحث الخاصة بقياس المخاطر الائتمانية وتم حساب المتغيرات بالاعتماد على المؤشر الآتي:

- مخاطر محفظة القروض = الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض في المحفظة
وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر نظراً لتوفر البيانات اللازمة لاحتسابه في التقارير المالية الخاصة بالمصارف، في حين
كان الاعتماد على غيره من المؤشرات غير ممكناً لعدم توفر افصاحات تفصيلية عنها في التقارير المالية ذاتها.

الجدول رقم (2): المخاطر الكلية لمحفظة القروض لمصارف العينة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.01432	0.0094	0.0552	0.0257	0.00284	0.00217	0.1052	0.00107	0.0069
BBSF	0.019	0.0482	0.1454	0.0783	0.0709	0.01507	0.0246	0.01016	0.0086
IBTF	0.00622	0.04455	0.03898	0.1235	0.08507	0.0864	0.00112	0.01353	0

المصدر: مخرجات Excel

ومن أجل تطبيق نموذج الانحدار المجمع لابد من إجراء اختبار التجانس الكلي لـ Hsiao وفق الآتي:

$$\circ H_0: \alpha_i = \alpha ; \beta_i = \beta$$

$$\circ H_1: \exists (i, j) \in [1, N] / \beta_i \neq \beta$$

$$\circ F = \frac{(scr_{c,1} - sscr) / (N-1)(K+1)}{sscr / (N*T - N(K+1))}$$

حيث: $scr_{c,1}$: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح (المعني بالاختبار)، بدرجة حرية $(N*T - (K+1))$.

$sscr$: مجموع مربعات الأخطاء لكل نموذج من الـ N النموذج المتعلق بكل مفردة i ، حيث $sscr = \sum_{i=1}^N scri$.

درجة حرية المقام هي عدد المعادلات الفردية في درجة حرية كل معادلة على حدا وتساوي:

$$\sum_{i=1}^N (T - (K + 1)) = N * T - N(K + 1)$$

درجة حرية البسط هي الفرق بين الدرجتين وتساوي:

$$[NT - (K+1)] - [NT - N(K+1)] = (N-1)(K+1)$$

وبعد إجراء اختبار الانحدار المتعدد لمصارف العينة (النموذج المقترح)، واختبار الانحدار المتعدد لكل مصرف على حدة وحساب احصائية F المحسوبة (=0.535) ومقارنتها مع F الجدولية بنفس درجات الحرية (=2.64) $F_{8,15}$ نلاحظ أن $F1 < F_{tab}$ وبالتالي نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 0.05، ويكون لدينا نموذج تجميعي.

اختبار الفرضية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض.
لاختبار هذه الفرضية تم احتساب نسبة المخاطرة الائتمانية للقروض الممنوحة للشركات الكبرى بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية لمصارف العينة وذلك من خلال قسمة الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض الممنوحة للشركات الكبرى وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3): مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.0229	0.0069	0.0499	0.0169	0.00086	0.00073	0.1145	3.44E-	0.00611
BBSF	0.04747	0.0478	0.0002	0.0713	0.10628	0.01423	0.0236	0.00828	0.0066
IBTF	0	0.04227	0.02679	0.1087	0.09243	0.09951	0.0011	0.01425	0

المصدر: مخرجات برنامج Excel

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج Spss(22) كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (4): العلاقة بين مخاطرة القروض الممنوحة للشركات الكبرى وبين المخاطرة الكلية للمحفظة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.719 ^a	.517	.498	.029328903

a. Predictors: (Constant), riskC

المصدر: مخرجات برنامج spss v(22)

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 72% وهي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R² نجد أن قيمته 52% أي أن مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى قادرة على تفسير 52% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو المخاطر الكلية للمحفظة.

وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T يلاحظ ما يأتي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار T

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.012	.008		1.607	.121
riskC	.766	.148	.719	5.178	.000

a. Dependent Variable: risk

المصدر: مخرجات برنامج spss v(22)

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.0) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل الفرضية البديلة، أي:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للشركات الكبرى في المخاطرة الكلية لمحفظة القروض".

هذا ولأغراض التنبؤ بالمخاطر الكلية لمحفظة القروض مستقبلاً يمكن تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$\hat{y}_{Risk} = \alpha + \beta_{riskC}$$

- اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكلية لمحفظة القروض.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب نسبة المخاطرة الائتمانية للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية لمصارف العينة وذلك من خلال قسمة الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (6): مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.023734	0.00425	0.03203	0.07363	0.0088	0.038356	0	0.00576	0
BBSF	0.01218	0.10698	0.00327	0.07625	0.010983	0.015438	0.03794	0.01437	0.018394
IBTF	0.067107	0.05802	0.12875	0.1542	0.051373	0.002561	0.00098	0.01338	0

المصدر: مخرجات برنامج Excel

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج (22) Spss كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (7): العلاقة بين مخاطرة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المخاطرة الكلية للمحفظة
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.291 ^a	.085	.048	.040396020

a. Predictors: (Constant), riskS

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 29% وهي تشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R² نجد أن قيمته 8% أي أن مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تفسير 8% فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو المخاطر الكلية للمحفظة. وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T نلاحظ ما يأتي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار T

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.028	.010		2.764	.011
riskS	.288	.190	.291	1.520	.141

a. Dependent Variable: risk

المصدر: مخرجات برنامج (22) spss v

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.14) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل فرضية العدم، أي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض".

• اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

لاختبار هذه الفرضية تم احتساب نسبة المخاطرة الائتمانية للقروض الممنوحة للأفراد بالاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية لمصارف العينة وذلك من خلال قسمة الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض الممنوحة للأفراد وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (9): مخاطر القروض الممنوحة للأفراد

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BASY	0.00444	0.01461	0.0499	0.05254	0.011238	0.006554	0.00204	0.00069	0.00036
BBSF	0.01075	0.02044	3.91E-0	0.06452	0.01292	0.00729	0.00414	0.00516	0.00391
IBTF	-7.8179E	0.00262	0.01451	0.44053	0.00937	0.00119	0	0	0

المصدر: مخرجات برنامج Excel

وبإدخال البيانات السابقة وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط من خلال برنامج Spss(22) كانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (10): العلاقة بين مخاطرة القروض الممنوحة للأفراد وبين المخاطرة الكلية للمحفظه

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.435 ^a	.189	.157	.038020059

a. Predictors: (Constant), riskl

المصدر: مخرجات برنامج spss v(22)

يوضح الجدول السابق قيمة معامل الارتباط R 43% وهي تشير إلى وجود علاقة طردية مقبولة بين المتغيرين، وبالنظر إلى معامل التحديد R² نجد أن قيمته 19% أي أن مخاطر القروض الممنوحة للأفراد قادرة على تفسير 19% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو المخاطر الكلية للمحفظه.

وباختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار الجزئية من خلال الاحتمال المرفق بإحصائية T نلاحظ ما يأتي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار T

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.033	.008		4.252	.000
	riskl	.214	.088	.435	2.415	.023

a. Dependent Variable: risk

المصدر: مخرجات برنامج spss v(22)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة P.Value لمعامل الانحدار (0.02) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 ومن ثم نقبل الفرضية البديلة، أي:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطرة القروض الممنوحة للأفراد في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض".

هذا ولأغراض التنبؤ بالمخاطر الكلية لمحفظه القروض مستقبلاً يمكن تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$\hat{y}_{\text{Risk}} = \alpha + \beta_{\text{riski}}$$

12- النتائج والتوصيات:

- النتائج:

- شكلت مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى الحيز الأكبر في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض بمعامل ارتباط 72%.
- استطاعت مخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى تفسير ما نسبته 52% من التغيرات الحاصلة في المخاطرة الكلية للمحفظه، بينما بلغت هذه النسبة 19% بالنسبة للقروض الممنوحة للأفراد، و8% بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يمكن استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط الخاصة بمخاطر القروض الممنوحة للشركات الكبرى وكذلك القروض الممنوحة للأفراد، في التنبؤ مستقبلاً بالتغيرات المتوقعة في المخاطرة الكلية لمحفظه القروض.

- التوصيات:

- يجب على الإدارة العليا في المصرف أن تكون مدركة تماماً لأهمية إدارة وقياس مخاطر الائتمان، بغرض مراقبتها والتحكم فيها، سيما مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة للشركات الكبرى والتي شكلت الحيز الأكبر من مخاطر الائتمان لقروض المحفظه ككل.
- يجب على إدارة المصرف الاعتماد على النماذج الكمية الحديثة في قياس مخاطر الائتمان، إلى جانب تهيئة الخبرات والكفاءات اللازمة للعمل في هذه الإدارة، والتي من شأنها أن تعمل على تحقيق عائد مناسب لهذه المخاطر.

13- المراجع:

- 1- أرشيد، عبد المعطي؛ جودة، محفوظ، (1999)، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 31.
- 2- جانسون وأخرون، (2003)، مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، وكالة مايكروريت وبنك أمريكا الدولي للتنمية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 5.
- 3- حجازي، وجدي حامد، (2011)، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، مصر، الاسكندرية، ص 269.
- 4- حجازي، وفاء، (2011)، المحاسبة عن القروض والائتمان، جامعة بنها، كلية التجارة، مركز التعليم المفتوح، مصر، ص 10.
- 5- رزق، عادل، (2006)، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، بيروت، لبنان، اتحاد المصارف العربية، ص 152.
- 6- زيدان، سلمان، (2016)، إدارة الخطر والتأمين، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 106.
- 7- الصائغ، نبيل، (2018)، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ص 138-139.
- 8- عبد الله، خالد، (2002)، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص 1.

9- عفانة، محمد، (2018)، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان ، ص 189.
 10- فائق، آفين، (2015)، أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 30.

11- الكراسنة، ابراهيم، (2010)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص 40.

1. Alexander & et al,(2005), Quantitative Risk Management: Concepts, Techniques and Tools, Princeton University Press, Princeton and Oxford, United Kingdom, pp.1–4
2. Konovalova & et al,(2016), Credit Risk Management in Commercial Banks, Polish Journal of Management studies, vol.13, no.2, Pp. 90–100.
3. Sharma,M., Graham, W.,(2018), Loan Portfolio Assessment in Practice, MicroSave Briefing Note 54, Office across Asia, Africa and Latin America, p 1.
4. Smith, R.,(1998), Loan Portfolio Management, Farm Credit Administration, Office of Congressional and Public Affairs ,McLean, pp.18–19.
5. Brian, L., Roach, K.,(2008), Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual loan Portfolios in Jamaica, Journal of Business 15 Sep, p1.
6. Boufous, S., Mohamed, Kh.,(2014), Bank Credit: history and Typology, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 8, No. 2, pp.728–735.

تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية من خلال إصدار أوراق مالية حكومية

د. محسن اسمندر

(الإيداع: 30 آب 2020 ، القبول: 27 تشرين الأول 2020)

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل الواقع الحالي لتمويل الموازنة العامة للدولة في سورية، وتقييم التجربة السورية في إصدار الأوراق المالية الحكومية، وصولاً إلى بيان آفاق عملية إصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية ما بعد الحرب. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الإحصاءات والتقارير والدراسات المنشورة في مجال البحث، حيث تم استخدام هذا المنهج في تحديد خصائص مشكلة البحث وتفسيرها وتحديد علاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- أن التمويل المستمر لعجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الأزمة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، كان أبرزها زيادة تدفق الكتلة النقدية، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض سعر صرف الليرة السورية، ورفع معدلات الفائدة في المصارف.. الخ.
- إن تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية من خلال إصدار أوراق مالية حكومية سيكون أحد أهم طرائق تمويل عملية إعادة الإعمار في سورية، نظراً لآثارها الإيجابية الكبيرة المتوقعة على الاقتصاد السوري.
- إن تجربة استخدام الأوراق المالية الحكومية لتمويل الموازنة العامة للدولة في سورية هو تجربة حديثة العهد، ومن المبكر تقييم نتائجها. وسيتمتع نجاح هذه التجربة على إزالة كل الإشكاليات المحيطة بها، والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: أوراق مالية حكومية (سندات-أذونات) - الموازنة العامة-تمويل-عجز-التضخم- سعر الصرف.

* مدرس لدى معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية.¹

financing the state budget in Syria through the issuance of government securities

D. Muhsen Ismandar*

(Received: 30 August 2020, Accepted: 27 October 2020)

Abstract:

The aim of this research is to analyze the current reality of financing the state's general budget in Syria, and to assess the Syrian experience in issuing government securities, leading to an indication of the prospects for the process of issuing government securities in post-war Syria. The research relied on the descriptive and analytical approach based on statistics, reports and studies published in the field of research, as this approach was used to determine the characteristics of the research problem, its interpretation and its relationship with the various economic variables associated with it. The research reached the following results:

- The continuous financing of the state budget deficit during the crisis period by borrowing from the central bank led to negative economic and social effects, the most prominent of which were the increase in the flow of the monetary mass, the high rates of inflation, the decrease in the exchange rate of the Syrian pound, and the raising of interest rates in banks ... etc.
- Financing the state budget in Syria through the issuance of government securities will be one of the most important methods of financing the reconstruction process in Syria, given its expected significant positive effects on the Syrian economy.
- The experience of using government securities to finance the state's general budget in Syria is a recent experience, and it is too early to evaluate its results. The success of this experiment will depend on removing all the problems surrounding it, and benefiting from the successful experiences of other countries in this field.

key words: Governmental securities (bonds – bills) – the general budget – financing – deficit – inflation – the exchange rate.

* Lecturer at the Institute of Economic and Social Planning, Planning and International Cooperation Commission, Damascus, Syria.

1- مقدمة:

تصدر الحكومات في مختلف البلدان أوراق مالية حكومية (سندات أو أذون) لتغطية احتياجاتها من الإنفاق العام، أو كجزء من سياستها في التأثير على عرض النقد. توصف هذه السندات بالاستثمار الآمن للمستثمرين بشكل عام وللمؤسسات المالية والمصرفية بشكل خاص، كونها استثمارات خالية من مخاطر عدم الدفع، لارتباط دفعاتها النقدية من رأس المال والفائدة بقدرة الحكومة على خلق الإيراد وإصدار سندات إضافية. ولذلك تعد من أهم وأكبر أسواق المديونية، لا سيما في الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والتي تتوفر لها أسواق على درجة عالية من النضج والتطور.

وفي سورية مجال هذا البحث، فقد هيأت الحكومة الإطار القانوني لإصدار الأوراق المالية الحكومية من خلال المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007. لكنها تأخرت في التجربة الأولى للإصدار حتى عام 2010، وقد توقفت عمليات الإصدار خلال فترة الحرب والعقوبات الاقتصادية القسرية التي فرضت على سورية منذ عام 2011. لتعاود الحكومة التفكير مجدداً بإصدارات جديدة عام 2019، حيث أجرت الحكومة مزادين خلال شهري شباط وأب عام 2020.

وتكمن مهمة هذا البحث في توضيح إيجابيات وسلبيات التمويل من خلال إصدار الأوراق المالية الحكومية، وبيان السلبيات التي أدت إليها سياسة التمويل بالعجز خلال سنوات الأزمة، وتقديم جملة من المقترحات للمقرر الاقتصادي لتعظيم إيجابيات التمويل بإصدار أوراق مالية حكومية وتخفيض السلبيات التي يمكن أن تواجه عملية التمويل.

2- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من عدة جوانب أهمها:

- انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة في سورية بفعل الحرب، والعقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية.
- عدم نجاعة الطرق التقليدية في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية، حيث أدت طريقة التمويل بالعجز على سبيل المثال إلى تراكم الآثار السلبية على الاقتصاد السوري، وأهم تلك الآثار ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات عالية جداً.
- يعد تمويل الموازنة العامة للدولة عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية أسلوباً جيداً، وأقل مخاطرة على الجوانب المالية والنقدية والاستثمار، فهو يساهم في تأمين الإيرادات المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية الهامة في عملية التنمية الاقتصادية.

3 - مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تراكم الآثار السلبية لطريقة تمويل موازنة الجمهورية العربية السورية بالعجز، ولا سيما تلك الآثار المتعلقة بالتضخم وانخفاض أسعار الصرف، وفي بيان إشكاليات وإيجابيات التمويل بطريقة إصدار أوراق مالية حكومية. حيث سيحاول البحث في معرض دراسة هذه المشكلة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي إيجابيات وسلبيات تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال إصدار أوراق مالية حكومية؟
- هل تعاني البيئة التشريعية والقانونية النازمة لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية من أية عقبات؟
- ما هو تقييم عمليات إصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية؟
- ما هي آفاق تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية؟

4- هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- تحليل الواقع الراهن لطرق تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية، وبيان أهم الآثار المترتبة لها على الاقتصاد السوري.
- تقييم التجربة السورية في إصدار الأوراق المالية الحكومية.

- بيان آفاق عملية اصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية، وتقديم جملة من المقترحات للمقرر الاقتصادي، بغية تعظيم الآثار الإيجابية وتخفيض الآثار السلبية لهذه الطريقة من التمويل.

5- فرضيات البحث:

سيحاول هذا البحث إثبات مدى صحة الفرضيتين التاليتين:

- إن تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية عن طريق اصدار أوراق مالية حكومية هو بديل جيد عن الطرائق المستخدمة حالياً في التمويل.
- أنه بإمكان الحكومة السورية استخدام طريقة التمويل من خلال اصدار أوراق مالية حكومية بدون أية إشكاليات أو عواقب سلبية.

6- حدود البحث:

الحدود الزمانية: 2007-2020.

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

7- مواد وطرائق البحث:

اعتمد البحث على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: تم استخدامه في عرض المعلومات التاريخية المتعلقة بمشكلة البحث.

المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدامه لتحديد خصائص المشكلة وتفسيرها وتحديد علاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها.

المنهج الإحصائي: تم استخدامه في تتبع البيانات الإحصائية ومعالجتها لخدمة أغراض البحث.

8- الدراسات السابقة:

1. دراسة (al Bouza & Sharaf2018) بعنوان

THE RELATIONSHIP BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INFLATION IN SYRIA FOR THE PERIOD1990-2010

"العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في سورية خلال الفترة 1990-2010"

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم، في سورية على المديين القصير والطويل، باستخدام البيانات السنوية عن فترة 1990-2010، وقد تم استخدام اختبار جوهانسون نهج التكامل المشترك للتحقيق في العلاقة طويلة الأمد بين عجز الموازنة والتضخم ضمن تصحيح خطأ المتجه نموذج (VECM). وقد أظهرت نتيجة البحث وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين عجز الموازنة والتضخم في سوريا، بينما لا وجود لها على المدى القصير.

- دراسة (ياغي، 2017) بعنوان " الآثار الاقتصادية لإصدار أدونات وسندات الخزينة ":

هدفت الدراسة إلى بيان آثار اصدار الأذون والسندات الحكومية على كل من السياسة النقدية، السياسة المالية، القطاع المالي والمصرفي، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في التوصل إلى النتائج. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يجب البدء بها قبل العمل على اصدار سندات خزينة ومنها العمل على استقرار سعر صرف الليرة السورية، وإيجاد المناخ الاستثماري والفرص الحقيقية في القطاعات الإنتاجية والخدمية، كيلا يكون الاستثمار بالسندات الحكومية الفرصة الاستثمارية الوحيدة المتاحة أمام وحدات الفائض في الاقتصاد.

- دراسة (زنبوعة، فرحات، 2012) بعنوان "بدائل تمويل عملية التنمية في سورية": هدفت الدراسة إلى بيان البدائل المتاحة لتمويل المشروعات التنموية التي تتطلب أموالاً هائلة، بشكل يكفل مشاركة القطاع الخاص في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ويخفف العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة، دون اللجوء إلى التمويل الخارجي أو الاعتماد على أسلوب التمويل بالعجز من جهة أخرى. ومن أهم نتائج الدراسة أن التمويل بالعجز يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتعدد البدائل المتاحة لتمويل خطط التنمية، بين اصدار صكوك إسلامية بأنواعها، أو الاعتماد على طرح أدونات وسندات خزينة، أو الاعتماد على نظام التشغيل والبناء والتمويل.

- دراسة (الكحلول، 2011) بعنوان " حاجة الاقتصاد السوري للسندات الحكومية وانعكاساتها المالية والنقدية: هدف البحث إلى دراسة السندات الحكومية، ومعرفة شروط وإمكانيات قيام سوق سندات حكومية ناجحة في سورية، ومعرفة الانعكاسات الاقتصادية للسندات الحكومية على السياستين النقدية والمالية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي. كان أهم نتائج البحث أن غياب سوق الأوراق المالية الحكومية كان له انعكاسات سلبية كبيرة على السياستين المالية والنقدية، حيث حرم السياسة النقدية من أهم أدواتها وهي عمليات السوق المفتوحة، وحرم السياسة المالية في توفير مصادر حقيقية غير تضخمية لتمويل الموازنة العامة للدولة. وقد أوصت الدراسة بالإسراع في تهيئة المناخ القانوني لإصدار السندات وإزالة كافة القيود التي تعيق إصدارها.

-دراسة (صندوق، 2011) بعنوان "تمويل المؤسسات العامة الاقتصادية في سورية": هدفت الدراسة إلى كشف الدور الهام للتمويل الحكومي الحقيقي باستخدام سندات الخزينة وأذون الخزينة في الاقتصاد السوري. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى نتيجة ملخصها " إن التمويل الحكومي الحقيقي الذي يعتمد على سندات وأذونات خزينة في تزويد المؤسسات العامة الاقتصادية بالموارد المالية يسهم وبشكل كبير في الإصلاح المالي العام للاقتصاد السوري.

9- الإطار النظري للبحث:

السند اصطلاحاً كما عرفه Mishkin, Frederic & Eakins, Stanley بأنه صك يمثل قرصاً يحرر من قبل المصدر إلى المستثمر ويلتزم مصدر السند برد المبلغ المحدد "القيمة الاسمية" بتاريخ محدد، مرفقاً بمدفوعات الفائدة الزمنية (Mishkin, Eakins, 2003, p 245).

ويعرف السند الحكومي بأنه هو ورقة مالية تصدر عن الحكومة، من أجل تمويل الموازنة العامة للدولة، أو تمويل المشاريع التنموية المختلفة. وهي تشكل قرصاً تلتزم فيه الحكومة بدفع الفوائد المترتبة عليه بصفة دورية إلى حملة السند، وذلك وفق المعدل المحرر عن السند، بالإضافة إلى رد القيمة الاسمية للسند عندما يحين موعد الاستحقاق (الكحلول، 2011، ص4).

وتصنف السندات الحكومية حسب مدتها إلى (هارون، 1999، ص243):

✓ سندات قصيرة الأجل: ويطلق عليها عادة أدونات الخزينة، مدتها أقل من سنة 3-6-9 أشهر، وتستخدم لسداد العجز الحكومي في الفترة قصيرة الأجل، ريثما يتم تأمين الموارد المالية الأخرى للموازنة.

✓ سندات متوسطة وطويلة الأجل: وهي سندات يزيد أجلها عن السنة، والمتوسطة يقل أجلها عن 7 سنوات، والطويلة يزيد أجلها عن 7 سنوات ويمكن أن يصل لـ 30 سنة، هدفها تمويل مشاريع التنمية، وسداد عجز الموازنة العامة للدولة، وسداد الدين الخارجي.

✓ سندات دائمة: متجددة.

وتصنف السندات من حيث معدل الفائدة (Reserve Bank of India, 2008, p9-10) إلى

- ✓ السندات الصفيرية: التي لا تحمل قسائم فائدة، تصدر بخصم أي بأقل من قيمتها الاسمية.
- ✓ سندات حكومية ذات معدل فائدة ثابت: على شكل نسبة مئوية من قيمتها الاسمية ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.
- ✓ سندات ذات معدل فائدة متغير: حيث يتغير معدل الفائدة وفق التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة السائدة في السوق وفق معايير محددة، وذلك إضافة إلى هامش معين فوق المعدل المرجعي كل سنة أو 6 أشهر.
- ✓ سندات حكومية مرتبطة بمؤشرات الأسعار: بهدف حماية الاستثمارات من التضخم.
- وتصنف السندات أيضاً حسب السوق (كويل، 2006، ص24-26)، إلى سندات محلية بالعملة الوطنية، وسندات دولية بعملة أجنبية. وهناك معايير أخرى للتصنيف، تتعلق بشكل الإصدار، وبالاستدعاء، وقابلية التحويل، الخ.
- ومن أنواع الأوراق المالية التي تأخذ طبيعة السندات ما يطلق عليه اسم " الصكوك الإسلامية" وهي تلقى رواجاً لدى المستثمرين في الدول العربية.
- تسهم سوق الأوراق المالية الحكومية بشكل عام في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي نبين أهم إيجابيات اصدار الأوراق المالية الحكومية:
- الإيجابيات بالنسبة للسياسة المالية، فهو يتيح مصدراً رئيسياً للاحتياجات التمويلية للدولة قائمة على أسس حقيقية غير تضخمية، ويزيد كفاءة إدارة الدين العام، ويزيد من تفاعل وانسجام المستثمرين مع السياسات الحكومية، ويساهم في تحسين القدرة التحليلية لوزارة المالية من خلال الوصول إلى توقعات دقيقة لاحتياجاتها التمويلية من حيث زيادة أو تخفيض الضرائب والإنفاق الحكومي (ياغي، 2017، ص10-11).
 - الإيجابيات بالنسبة للسياسة النقدية، حيث يؤمن الفصل بين المتطلبات التمويلية للحكومة والجانب النقدي. ويوفر أداة غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة، التي تمكن المصرف المركزي من استخدامها في إدارة السياسة النقدية بصورة أكثر فاعلية ودون خلق أية تشوهات في السوق (الكحلول، 2011، ص 8):
 - الإيجابيات بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي، إذ توفر أداة تسمح بتطوير السوق بين المصارف، حيث يمكن تقديم السندات الحكومية ككفالة لضمان الاقتراض من المصرف المركزي. كما يزيد سوق السندات الحكومية من الاستقرار المالي الكلي وتطوير البنية التحتية والمنتجات والخدمات في القطاع المالي (World Bank, 2001, p3-5).
 - الإيجابيات بالنسبة للمستثمرين، فهي استثمار خالي من المخاطرة، مضمون بسلطة الدولة، وليس بالأصول المالية أو المادية. وتساهم في تطوير هيكل النظام المالي من نظام يعتمد على المصارف كمصدر للتمويل، إلى نظام متعدد الأطراف يتكامل فيه دور القطاع المصرفي وأسواق الأوراق المالية (Jorge, 1998, P 8-11).
- بالمقابل لا تخلو عملية تمويل الموازنة العامة بطريقة إصدار السندات الحكومية من بعض المخاطر التي يجب التنبيه لها، بعضها قد يقع على الحكومة عندما يحين أجل السداد، وأخرى تتعلق بالمخاطر على الاستثمار أو على حاملي السندات، ونذكر فيما يلي بعض تلك المخاطر (الكحلول، 2011، ص13-14):
- مخاطر تقلبات سعر الفائدة، وهي التي يتعرض لها حملة السندات الحكومية نتيجة تغير سعر الفائدة في السوق مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسند.

- مخاطر التضخم: هي المخاطر التي يتعرض لها حملة السندات بفعل ظاهرة التضخم التي تؤدي إلى الارتفاع المستمر والتدريجي في الأسعار مما يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، وبالتالي تآكل القيمة الاسمية للسندات الحكومية، وترتبط مخاطر التضخم بطول فترة استحقاق السند.
- يؤدي تراكم إصدار السندات الحكومية إلى تراكم أعباء خدمة الدين وتمويل سداد قيمة السندات بتاريخ الاستحقاق، والذي قد يصل بمبالغ كبيرة نسبياً. وتتطوي على عدم إدارة الدين وتخصيصه بشكل أمثل في المشاريع الاستثمارية التنموية، آثار اجتماعية سلبية، ظراً إلى ارتفاع حجم الدين وارتفاع أعباء خدمته، مما يؤدي إلى الفقر وعدم المساواة وانتشار البطالة، فتسديد الدين في مواجهة النمو الاقتصادي البطيء والمتراجع يؤدي إلى نقص التمويل اللازم للإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الصحية.

10 - التحليل والمناقشة:

10-1- تحليل واقع تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2010-2018:

- اعتمدت الحكومة السورية في تمويلها لعجز ميزانيتها على نوعين من التمويل، الأول داخلي والثاني خارجي، وفق ما يلي:
- التمويل المحلي عن طريق الاقتراض من السوق المحلية، وفي ظل غياب دور سوق الأوراق المالية حتى 2010/10/13، ومن ثم الدخول في فترة الأزمة، فقد كان الأمر يتم عن طريق (زنبوعة، فرحات، 2012، ص 296):
 - قروض ممنوحة للحكومة من المصرف المركزي.
 - قروض ممنوحة للحكومة والقطاع العام من المصارف المتخصصة.
 - اكتتاب المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بأسناد الدين العام.
 - حصيلة شهادات الاستثمار.
 - التمويل الخارجي: عن طريق القروض والمنح المالية أو العينية.
- وقد أدت الزيادة في تمويل المؤسسات العامة الاقتصادية عن طرق الاقتراض في فترة الانكماش الاقتصادي خلال النصف الأول من التسعينيات إلى تراجع قدرة القطاع المصرفي على سداد ديونه، وبالتالي إلى زيادة الاعتماد على المصرف المركزي لزيادة الإصدار النقدي (صندوق، 2011، ص 28).
- وبعد دخول سورية في فترة الأزمة (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2018، ص 22) تأثرت الموازنة العامة للدولة بشكل كبير، فقد حدث تراجع كبير في الإيرادات العامة للدولة، وارتفاع في الإنفاق العام. إذ تراجعت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات في الموازنة العامة للدولة إلى 75 % خلال العام 2015، بعدما كانت تصل إلى (90%) وسطياً خلال الفترة الواقعة بين 2005-2010. هذا الأمر أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة، إذ ارتفع عجز الموازنة من 186 مليار ليرة سورية عام 2011 إلى 574 مليار ليرة سورية في عام 2015. وقد سجل عجز الموازنة العامة للدولة ارتفاعاً كبيراً فقد بلغ 11% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة 2011-2016، كما هو مبين في الجدول رقم (1) بعد أن كان 2.2% عام 2010 و 0.1% فقط عام 2000. وقد بلغت نسبة العجز في الموازنة بدون استبعاد الإيرادات الاستثنائية ما مقداره 13% و 17% عامي 2017 و 2018 على التوالي (بيانات المكتب المركزي للإحصاء، 2020).
- ويرجع النقص في إيرادات الموازنة إلى فقدان عائدات النفط، وتراجع الأنشطة الاقتصادية والتجارة الدولية، وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، وكان أبرز الإيرادات المضمونة تلك القادمة من مشغلي الاتصالات. وبالمقابل فإن نفقات الموازنة تركزت على القطاع العام والجيش وواردات السلع الأساسية إضافة إلى دعم الموارد الغذائية والوقود والمياه والكهرباء (Gobat & Kostial, 2016 p17).

وقد كانت النتيجة الطبيعية لزيادة حجم العجز في الموازنة العامة ارتفاعاً في حجم الدين العام (الجدول رقم 1)، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الاسمي من 45% في العام 2010 منها 84% للدين الداخلي، إلى 104% في العام 2016 منها 71% للدين الداخلي.

الجدول رقم (1): نسبة عجز الموازنة العامة في سورية، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة

2016-2010.

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة العجز في الموازنة بعد استبعاد الإيرادات الاستثنائية %	السنوات
45.1	10.3	2010
46	10.4	2011
67.8	11.4	2012
97.1	17.9	2013
101.3	16.4	2014
98.6	13.1	2015
104	13	2016

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات.

ويعود ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى ارتفاع سعر الصرف وليس إلى زيادة قيمته بالدولار الأمريكي، حيث انخفض من 4326 مليون دولار أمريكي عام 2011 إلى 3680 مليون دولار أمريكي عام 2016. وقد ارتفع حجم الدين العام الداخلي في نهاية العام 2016 ليصل إلى أكثر من 4000 مليار ليرة سورية بعدما كان بحدود 856 مليار ليرة سورية عام 2010 (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2018، ص23). وقد تركز التمويل الخارجي بين عامي 2011 و2016 على الخط الائتماني الإيراني (Gobat & Kostial, 2016 p17).

أما بالنسبة للتضخم كما هو موضح في الجدول رقم (2) أدناه، فقد سجل معدلات قياسية خلال فترة الأزمة، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ولسنة الأساس 2010 من 106% في العام 2011 إلى 790% في العام 2018، وبذلك يكون التضخم قد سجل معدلاً وسطياً 36% خلال الأعوام 2011-2018.

الجدول رقم (2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم (2010=100)

معدل التضخم %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك %	السنوات
-	100	2010
6	106	2011
69,9	145	2012
82,4	264	2013
22,5	324	2014
32,5	448	2015
47.7	663	2016
18.1	783	2017
0.9	790	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات.

ويفسر تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالتطور الحاصل على أسعار مكونات سلة أسعار المستهلك، والتي تأثرت خلال فترة الأزمة بمجموعة من العوامل النقدية وغير النقدية التي تشكل مصادر التضخم في سورية، حيث أسهمت الأزمة التي تمر بها سورية في ارتفاع الأسعار المحلية بصورة ملحوظة.

وقد تعرض سعر صرف العملة السورية خلال الأزمة إلى انتكاسات متتالية، حيث انخفض سعر الصرف الرسمي من 46.6 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي عام 2010، إلى متوسط تقريبي قدره يقارب 500 ليرة سورية مقابل الدولار عام 2016 واستمر ذلك حتى تعرض لانتكاسة كبيرة في شهر حزيران 2020 حيث أصبح السعر الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار ما مقداره 1256 ليرة سورية (موقع مصرف سورية المركزي، 2020)، أما الأسعار غير الرسمية فقد كانت تراوح الأسعار الرسمية خلال فترات الاستقرار وتزيد عنها بصورة كبيرة خلال فترة المضاربات.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة المصرفية فقد تم رفعها خلال الفترة 2010-2018 على الودائع بقرارات متلاحقة كما هو مبين في الجدول رقم (3) بهدف جذب الودائع والحد من السحوبات التي طرأت على الودائع المصرفية مع بداية الأزمة.

الجدول رقم (3): تغيرات أسعار ودايع الفائدة المصرفية خلال الفترة 2010-2018

ودائع لأجل					
شهر	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة	أكثر من سنة	نهاية الفترة
2010	4.91	5.55	5.73	6.38	7.96
2011	5.54	6.02	6.22	6.88	7.55
2012		0.07	0.08	0.10	10 _ 11
2013					
2014					
2015	7.12	7.20	8.06	9.87	10.24
2016	7.03	7.10	8.05	9.97	10.61
2017	7.00	7.00	7.99	9.94	11.46
2018	6.99	7.01	7.95	9.90	11.49

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعدة سنوات.

10-2- الإطار الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية:

إن إنشاء سوق محلي للأوراق المالية الحكومية في سورية يعد إحدى الخطوات الأساسية والأولية لتطوير القطاع المالي، وقد أدركت الحكومة حاجتها لتطوير إدارة فعالة للدين العام من خلال وضع الإطار القانوني لإصدار أوراق مالية حكومية من خلال المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007، بعد الارتفاع المتواصل لنسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وذلك نتيجة لتمويل العجز من خلال المصرف المركزي والمصارف العامة عن طريق سندات غير قابلة للتداول ومن دون تغطية، الأمر الذي أثر سلباً في القطاع المالي في سورية وعلى معدلات التضخم. كما أدركت الحكومة أن وجود سوق مالي متطور، سيسهم بشكل رئيسي في تحسين المناخ الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو حقيقية.

وبموجب المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 الخاص بإدارة وتنظيم عملية إصدار الأوراق المالية الحكومية لتمويل الموازنة العامة للدولة (المرسوم التشريعي رقم 60، 2007):

- يقتصر الاقتراض الحكومي بواسطة الأوراق المالية الحكومية على الأغراض التالية:

• تمويل عجز الموازنة العامة.

- تمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الخطط العامة للدولة.
 - توفير التمويل اللازم لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ.
 - تسديد ديون مستحقة على الحكومة بما فيها استبدال الدين العام القائم بأوراق مالية حكومية قابلة للتداول وذلك بشكل تدريجي.
 - إدارة السيولة الحكومية قصيرة الأجل.
 - تحدد سقفوف الدين العام الداخلي والخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الشكل التالي:
 - ألا يزيد الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقات على 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.
 - أن لا يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 80% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.
 - أعطى المرسوم إمكانية تداول جميع الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية وخارج السوق بعد الموافقة المسبقة من اللجنة.
 - يمثل الدين العام التزاماً مطلقاً وغير مشروط على الحكومة ولهذا تكون للأوراق المالية الحكومية والفوائد المترتبة عليها أولوية الالتزام بتسديدها عند الاستحقاق.
- وبذلك يكون المرسوم قد هيا البيئة القانونية والتشريعية لإصدار الأوراق المالية الحكومية بصورة جيدة.
- وقد تأخر الاستثمار بأذونات وسندات الخزينة، حتى عام 2010، حيث تم طرح السندات باستخدام المزادات، وبمشاركة المصارف العامة والخاصة، من خلال إصدار أوراق مالية حكومية بمبلغ 5 مليارات ليرة سورية على شكل أذونات وسندات خزينة. على طريقة البيع بالمزاد حيث تم بيع أذونات خزينة بما يقارب ملياري ليرة سورية لأجل استحقاق 3 أشهر، كما تم بيع أوراق مالية حكومية بثلاثة آجال مختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة بقيمة 3 مليار ليرة سورية وبقيمة اسمية للسند مقدارها 5 مليون ليرة سورية (موقع مصرف سورية المركزي، 2020).
- ويبين الجدول رقم(4) التالي تفاصيل إصدار الأوراق المالية في سورية عام 2010، وكما يلاحظ كان هناك إقبالاً كبيراً على شراء السندات في التجربة الأولى، رغم انخفاض معدل الفائدة، حيث كان يؤمل بشكل كبير على الآثار الإيجابية لإصدار الأوراق المالية الحكومية.

الجدول رقم(4): تفاصيل إصدار الأوراق المالية في سورية عام 2010

البيان	مزاو رقم (1)	مزاو رقم (2)	مزاو رقم (3)
مدة الاستحقاق	1 سنة	3 سنة	5 سنة
إجمالي الحجم المخصص	1 مليار ليرة سورية	800 مليون ليرة سورية	800 مليون ليرة سورية
إجمالي العروض المقدمة	2.2 مليار ليرة سورية	1.6 مليار ليرة سورية	1.6 مليار ليرة سورية
نسبة تغطية الإصدار	2.2 مرة	1.6 مرة	1.6 مرة
معدل الفائدة المرجح	1.44%	1.94%	2.48%
عد العارضين الفائزين	5	3	3

المصدر: الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي، 2020.

ولم يتوفر للباحث أية بيانات يمكن أن تساهم في تقييم التجربة الأولى في إصدار الأوراق المالية الحكومية، حيث أن سورية تعرضت لظروف الحرب والعقوبات الاقتصادية، منذ عام 2011، وتوقفت عمليات الإصدار منذ ذلك التاريخ حتى عام 2010.

حيث تم إعادة طرح فكرة إصدار الأوراق المالية الحكومية منذ عام 2016، وتمت دراسة الموضوع بصورة مكثفة عام 2019، لتقوم الحكومة وبشكل فعلي بإجراء إصدارين جديدين للسندات خلال عام 2020 كما هو مبين في الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5): تفاصيل إصدارات الأوراق المالية الحكومية السورية لعام 2020

البيان	مزاو رقم 1 شباط 2020	مزاو رقم 2 آب 2020
تاريخ الاستحقاق	6 شباط 2022	13 آب 2022
مدة الاستحقاق	سنتان	سنتان
إجمالي الحجم المخصص مليار ل. س	148,5	150
إجمالي العروض المقبولة	148,5	159,5
نسبة التغطية %	100	106
معدل العائد المرجح (سعر الكوبون) %	6,7	6.17
عدد العارضين الفائزين	7	5

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية السورية، 2020.

وفيما يلي أهم الملاحظات التي يمكن عرضها حول إصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية لعام 2020:

- 1- أنها حديثة الاستخدام ولم تتعمق الخبرة الكافية لدى الحكومة السورية في إدارتها.
 - 2- بلغت قيمة إجمالي الإصدارين عام 2020 ما مقداره 308 مليار ليرة سورية، وهي تشكل 7% فقط من إجمالي موازنة عام 2020 البالغة 4000 مليار ليرة سورية، و23,7% من الموازنة الاستثمارية البالغة 1300 مليار (القانون 25، لعام 2019، الموازنة العامة للدولة لعام 2020).
 - 3- أنها موجهة في المرحلة الحالية للمصارف العامة والخاصة في سورية، ويمكن مستقبلاً وفق القانون أن توجه هذه السندات لشركات التأمين والأفراد عبر حساباتهم المصرفية، وقد بررت الحكومة توجيه السندات للمصارف فقط كونها تستحوذ على الحصة الأكبر من السيولة في السوق.
 - 4- سيؤدي التضخم الذي حدث خلال عام 2020 وانخفاض أسعار صرف الليرة السورية إلى تخفيض نسبة الاستعادة من الأموال المتحصلة، وسيؤثر ذلك إلى انخفاض العائد على الاستثمار للمصارف التي اشترت السندات، وزيادة المخاطرة في استخدامها كوسيلة لتمويل الموازنة.
 - 5- بينت الحكومة السورية من خلال وزير المالية أن الأموال المتحصلة، ستوجه لتمويل مشروعات واستثمارات حيوية تعزز من قيمة الإنتاج، وترفع معدلاته، إضافة لتمويل مشروعات خدمية مهمة.
 - 6- حدث تحسن فوري في سعر الصرف غير الرسمي لليرة السورية مباشرة بعد قيام الحكومة بالإصدار الثاني للأوراق المالية الحكومية.
- ورغم وضع المتغيرات الاقتصادية المتردية التي بينها البحث أعلاه في الاقتصاد السوري، يفضل الباحث اللجوء إلى تمويل الموازنة من خلال إصدار أوراق مالية حكومية للأسباب التالية:

- إن إصدار الأوراق المالية الحكومية (أسلوب غير تضخمي) باعتبارها تمول من مدخرات حقيقية (الفوائض المالية لدى المصارف والشركات العامة ومؤسسات التأمين وغيرها)، بدلاً من الإصدار النقدي، وهي تمكن من التأثير على أحد المصادر الأساسية للضغوط التضخمية (Nyawata, 2012, p29).
- أن الاعتماد على طريقة التمويل من خلال إصدار الأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى تقوية دور المصرف المركزي في توجيه السياسة النقدية للحكومة، وتعزيز دوره في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، ومن ثم تحقيق استقرار الأسعار.
- إن اللجوء إلى استخدام الأوراق المالية الحكومية سيحفز وزارة المالية بشكل جدي لاتخاذ ما يلزم لضبط وترشيد الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، والعمل على زيادة الإيرادات من جهة، ووضع معايير الأداء ومحاسبة التكاليف والرقابة على الانفاق العام من جهة ثانية.
- إن استخدام طريقة إصدار الأوراق المالية الحكومية، وفي ضوء عدم توفر طرق تمويل بديلة غير تضخمية، سيمكن الحكومة من البدء بتنفيذ برنامج اصلاح القطاع العام الاقتصادي الذي يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة.
- ستساهم الإنفاقات الاستثمارية الحكومية على المشاريع التنموية إلى دفع عجلة النمو وتحسين كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية كالأسعار والاستثمار والتجارة.. الخ.
- سيؤدي تراكم الخبرة في استخدام الأوراق المالية الحكومية إلى تنشيط السوق المالية على المدى الطويل.

11- النتائج والتوصيات:

11-1- النتائج:

- أن التمويل المستمر لعجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الأزمة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي بالإضافة إلى آثار الحرب والعقوبات الاقتصادية الجائرة على الاقتصاد السوري، أدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، كان أبرزها زيادة تدفق الكتلة النقدية، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض سعر صرف الليرة السورية، ورفع معدلات الفائدة في المصارف، وعجز الميزان التجاري، الخ.. وكل ذلك أدى إلى آثار اجتماعية تمثلت بالفقر والبطالة وآثار كثيرة أخرى لسنا في وارد ذكرها في هذا السياق.
- إن تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية من خلال إصدار أوراق مالية حكومية سيكون أحد أهم طرائق تمويل عملية إعادة الإعمار في سورية، نظراً لآثارها الإيجابية الكبيرة المتوقعة على الاقتصاد السوري.
- إن تجربة استخدام الأوراق المالية الحكومية لتمويل الموازنة العامة للدولة في سورية هو تجربة حديثة العهد، ومن المبكر تقييم نتائجها. وسيعتمد نجاح هذه التجربة على إزالة كل الإشكاليات المحيطة بها، والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في هذا المجال.
- إن فرضية البحث الأولى التي نصت على "أن تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية هو بديل جيد عن الطرائق المستخدمة حالياً في التمويل"، هي فرضية صحيحة: بالموازنة بين إيجابيات وسلبيات هذه الطريقة من التمويل، وبالمقارنة مع الأشكال الأخرى من التمويل، حيث أدت طريقة التمويل بالعجز إلى تفاقم وتردي المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد السوري، كما أن أسلوب التمويل بالتشاركية بين القطاعين العام والخاص لم يقلع بعد، وما يزال الاعتماد على التعاون الدولي غير متاح بالشكل الكافي بسبب العقوبات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية.
- إن فرضية البحث الثانية التي نصت على " أنه بإمكان الحكومة السورية استخدام طريقة التمويل من خلال إصدار أوراق مالية حكومية بدون أية إشكاليات أو عواقب سلبية"، هي فرضية غير صحيحة بشكل كامل نتيجة بعض العقبات والسلبيات

التي تواجه عمليات تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال اصدار أوراق مالية حكومية، مثل تقلب أسعار الفائدة والصرف ومخاطر التضخم، بالإضافة إلى مخاطر المبالغة في الاعتماد على هذا الشكل من التمويل التي تؤدي إلى تركم أعباء خدمة الدين، وعدم إمكانية سداد قيمة الأوراق المالية الحكومية بتاريخ الاستحقاق.

11-2- التوصيات:

لضمان نجاح الحكومة السورية في الاستفادة من تجربة إصدار الأوراق المالية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، يؤكد الباحث على أهمية تعظيم إيجابيات هذا الشكل من التمويل وتجنب المخاطر التي يمكن أن ترافق عمليات الإصدار، ومن أهم المقترحات في هذا المجال:

- ضرورة تحسين الشفافية في عملية إصدار الأوراق المالية الحكومية، مثل اعتماد برنامج مسبق ومعلن للإصدار وزيادة الإفصاحات حول تمويل الحكومة ونتائج المزادات.
- إرساء الإطار الإشرافي الرقابي المناسب على أنشطة وفعالية السوق الثانوية، ففي ظل وجود إطار قانوني لإصدار الأوراق المالية الحكومية، لم يترافق بإطار ناظم للسوق الثانوية للأوراق المالية، وهي السوق التي يتم فيها تداول السندات والأدوات الحكومية بعد إصدارها.
- تشجيع العمل باتفاقيات إعادة الشراء في السوق بين المصارف وعمليات السلطات النقدية، باستخدام السندات الحكومية والسعي تدريجياً عند تطور السوق للسماح بالبيع القصير وعمليات إقراض واقتراض الأوراق المالية.
- مراعاة الظروف الحالية في عملية إصدار السندات، حتى يتسنى جذب المستثمرين وأهم ناحية هي تقديم فوائد مرتفعة تغطي معدلات التضخم المرتفعة وتزيد عليها، بحيث تضمن للمستثمر عائداً حقيقياً على أمواله. فنسب التضخم القياسية تثير التساؤل حول جدوى الفائدة الممنوحة لملاك السندات بعد مرور فترة من الزمن.
- تقوم الموازنة العامة للدولة على مبدأ عدم تخصيص إيرادات معين لتغطية نفقة معينة، وهذا يعني أن إصدار أوراق مالية حكومية بغرض تمويل بعض المشاريع العامة ذات الجدوى الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي أمر صعب التحديد والقياس. وعليه لا بد من العمل على حل هذه المشكلة خوفاً من اعتماد وزارة المالية على هذا المصدر السهل في تمويل الحاجات المالية المتزايدة والكبيرة، والعمل على تمويل نفقاتها الجارية القصيرة الأجل من مصادر تمويلية طويلة الأجل أو الوقوع في مشكلة عدم تطابق تواريخ الاستحقاق، الأمر الذي يؤدي مع الوقت إلى إحداث خلل هيكلي في الموازنة العامة وتصدير وتفاقم مشكلة الدين العام مع مرور الوقت.
- ضرورة دراسة المعاملة الضريبية على الاستثمار واقتناء السندات الحكومية، بحيث يتم ضمان خلق الحافز على الاستثمار بهذه السندات.
- من المهم البدء بتجربة إصدار الصكوك الإسلامية التي غطاها المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 لتمويل الموازنة العامة للدولة، كشكل من أشكال الأوراق المالية، حيث أن الصكوك الإسلامية يمكن أن تلقى قبولاً جيداً من قبل المستثمرين في سورية. وهناك دول رائدة في هذا المجال كماليزيا والأردن والسودان والكويت وقطر.
- ضرورة الاستفادة من التجارب العربية والدولية في مجال التمويل بالسندات الحكومية تجنباً للوقوع في أخطاء ومخاطر هذا الشكل من التمويل.
- في حال حققت الحكومة فوائض في الموازنة، فيمكنها سداد بعض ديونها وتقليل إجمالي الاقتراض من خلال التسديد بتاريخ الاستحقاق، وعدم التمويل الجديد بمزيد من إصدار السندات، أو أن تسترد السندات الموجودة في وقت يسبق تاريخ استحقاقها للسداد.

- اعتماد إجراءات وترتيبات منتظمة لتداول السندات الحكومية بما ينسجم مع حجم السوق وطبيعة المتعاملين، والسعي لاستخدام أنظمة الكترونية للتداول، كذلك تطوير أنظمة المقاصة والتسوية المرتبطة بالسندات الحكومية، ويشمل ذلك اعتماد نظام موثوق للحفاظ المركزي يلغي التعامل الورقي، وإجراءات تسوية قائمة على الدفع مقابل التسليم في نفس البرنامج.
- لطالما أن فكرة إصدار السندات المالية الحكومية تأتي بصورة أساسية لتمويل المشاريع الوطنية التنموية، وعلى اعتبار أن الحكومة السورية في صدد تنفيذ فكرة أخرى هي التمويل عن طريق أسلوب التشاركية، علاوة على وجود أشكال أخرى من التمويل كالتمول عن طريق القروض والمنح. فإن ذلك يستدعي إدارة متكاملة وقاعدة بيانات تستطيع الموازنة والربط بين مختلف أشكال التمويل.

12- قائمة المراجع:

1. الكحلول، محمد جمال (2011). حاجة الاقتصاد السوري للسندات الحكومية وانعكاساتها المالية والنقدية (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، بحث ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
 2. هيئة تخطيط والتعاون الدولي (2018). تحليل الوضع الراهن، الفصل الأول، تحليل الاقتصاد الكلي، دمشق، سورية.
 3. هارون، محمد صبري (1999)، أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسندات)، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن.
 4. زنبوع، زياد- فرحات، منى (2012). بدائل تمويل عملية التنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28- العدد الثاني 2012، دمشق.
 5. ياغي، كنان (2017)، الآثار الاقتصادية لإصدار سندات الخزينة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد، دمشق، سورية.
 6. كوين، برايان (2006) السندات الحكومية، كتاب مترجم عن الإنكليزية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط1، مصر القاهرة. علي محمد، هدى (2009). التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتها في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 47/صيف 2009.
 7. صندوق، عفيف (2011). تمويل المؤسسات العامة الاقتصادية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 6 /2011، اللاذقية، سورية.
 8. المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 حول إصدار سندات الخزينة في الجمهورية العربية السورية.
1. al Bouza ,Fadia Ibrahim& Sharaf, Samir(2018), THE RELATIONSHIP BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INFLATION IN SYRIA FOR THE PERIOD1990–2010, International Journal of Advanced Research(IJAR).
 2. Gobat, Jeanne & Kostial, Kristina (2016), Syria's Conflict Economy, IMF Working Paper, International Monetary Fund,USA.
 3. Jorge, Castellanos(1998),Developing Government Bond Markets, Washington DC,USA.
 4. Mishkin, Frederic& Eakins, Stanley(2003), Financial Markets Institution, Boston, USA.

5. Nyawata, Obert(2012), Treasury Bills and/or Central Bank Bills for Absorbing Surplus Liquidity: The Main Considerations, IMF Working Paper, International Monetary Fund, USA.
6. Reserve Bank of India (2008), A Primer on Government Securities Market, Mumbai, India.
7. World Bank (2001), Developing a Government Bond Market, An Overview, USA.

12-3- المواقع الإلكترونية:

1. موقع مصرف سورية المركزي <http://cb.gov.sy/ar>.
2. موقع وزارة المالية السورية <http://syrianfinance.gov.sy>.
3. موقع الوكالة العربية السورية للأنباء سانا <http://www.sana.sy>.
4. موقع المكتب المركزي للإحصاء، سورية، www.cbssyr.sy.

ممارسة إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري

"دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل"

د. ايام ياسين* ولاء يحيى كريج**

(الإيداع: 25 آب 2020، القبول: 1 تشرين الثاني 2020)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد ما إذا كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل يقوم بإدارة أرباحه باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام نموذج مخصص خسائر القروض، وذلك بالاعتماد على ثلاثة متغيرات تمثل المكون غير الاختياري (الموضوعي) للمخصص؛ وهي رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة، والتغير في القروض غير العاملة، والتغير في إجمالي القروض. أما المخصص الاختياري فهو بواقى النموذج وتم احتسابه بالفرق بين إجمالي المخصص وبين المخصص غير الاختياري المقدر. ولاختبار ما إذا كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل قد مارس إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري؛ تمت دراسة أثر الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري. تم الاعتماد على بيانات ربعية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وذلك للفترة من 2013 حتى 2019، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج EViews 9. بينت النتائج أن رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة له دور إيجابي في تشكيل مخصص خسائر القروض، كما يوجد أثر إيجابي لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري، أي أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل يمارس إدارة الأرباح وتحديداً تمهيد الدخل باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، مخصص خسائر القروض الاختياري، الأرباح قبل المخصص والضرائب، المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد (تمويل ومصارف) - كلية الاقتصاد - جامعة حماة.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير) - تمويل ومصارف - كلية الاقتصاد - جامعة حماة.

Using the Discretionary Loan Loss Provisions Earnings Management by "Case Study of the International Bank for Trade and Finance"

Dr. Ayam Yassin*

Walaa Yahia Krej**

(Received: 25 August 2020 , Accepted: 1 November 2020)

Abstract:

This research aims to determine whether the loan losses provision is used for earnings managing in the International Bank for Trade and Finance, and to achieve the objective of the research, a loan loss provision model was applied, based on three variables that represent the non-discretionary provision; They are the non-performing loan balance at the beginning of the period, the change in non-performing loans, and the change in total loans. As for the discretionary component, it is the residual of the model and was calculated as the difference between the total provision and the non-discretionary one. To test whether International Bank for Trade and Finance practiced earnings management using the Loan Loss Provision; the impact of earnings before tax and provisions (EBTP) in the discretionary loan loss provisions (DDL) was studied. Quarterly data for the International Bank for Trade and Finance, for the period from 2013 to 2019, was relied on, and the data was analyzed using EViews 9. The results showed that the balance of non-performing loans at the beginning of the period has a positive role in creating the provision for loan losses, and there is also a positive impact of the earnings before tax and provisions in the discretionary loan loss provisions, meaning that the International Bank for Trade and Finance partially uses the discretionary loan losses provision motivated by earnings management and specifically to smooth income.

Keywords: earnings management, income smoothing, discretionary loan loss provisions, earnings before tax and provisions, the International Bank for Trade and Finance.

*Assistant Professor in the Department of Economics (Finance and Banking), Faculty of Economics, Hama–University.

**Master student, Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama– University.

1. المقدمة:

حاز موضوع إدارة الأرباح في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً في الأدبيات، وأصبحت ظاهرة الأرباح المدارة تحت الاختبار الدقيق بشكل متزايد، جاء ذلك بعدما قامت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) بتأكيد دور إدارة الأرباح في حدوث بعض الفضائح المحاسبية، بما في ذلك فضيحة Enron لعام 2001، وفضيحة WorldCom المحاسبية لعام 2002، نظراً لخطورة العواقب الناتجة عن فضائح كهذه، بما في ذلك إفلاس شركتي Enron و WorldCom، فإن درجة الوثوقية في عملية إعداد التقارير المالية قد تأثرت بشدة. تأتي أهمية موضوع إدارة الأرباح من أهمية رقم الربح ذاته الذي يعدّ من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، بالإضافة إلى كونه مقياس لتقييم الأداء الحالي، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تقييم الشركة. وبسبب أنّ المديرين هم الطرف الأكثر دراية بواقع الشركة وآفاق نموها، فهم مسؤولون عن تقدير الأرباح بالطريقة التي تعكس أداء الشركة الحقيقي وعرضها على الأطراف الأخرى. يتمّ تقدير الأرباح بحسب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وهذه المبادئ تعطي المديرين بعض المرونة لاستخدام أحكامهم الخاصة وسلطتهم التقديرية في تعديل الأرباح صعوداً أو نزولاً، وذلك للإشارة بمعلوماتهم الخاصة إلى الأطراف الأخرى، ولكن في نفس الوقت قد يؤدي تضارب المصالح وعدم تماثل المعلومات بين المديرين والأطراف الأخرى إلى استخدام المديرين سلطتهم التقديرية التي تسمح بها مبادئ المحاسبة للتلاعب بالأرباح، وهو ما يُسمى إدارة الأرباح. تتم إدارة الأرباح إما بالأنشطة الحقيقية أو بالمستحقات وقد حظيت إدارة الأرباح بالمستحقات باهتمام أكبر في الأدبيات. اعتمدت دراسات إدارة الأرباح بالمستحقات في الصناعة غير المالية على مدخل المستحقات الإجمالية، أما في الصناعة المالية فقد اعتمد الأدب المصرفي بشكل أساسي على مدخل المستحقات المحددة، يركز هذا المدخل على عنصر محدد وهو مخصص خسائر القروض Loan Loss Provision (LLP)، يُفترض أن يقوم مديرو المصارف بتشكيل المخصص بناءً على تقديراتهم للخسائر الائتمانية المتوقعة، ولكن نظراً لأنّ المخصص يخضع لتقدير الإدارة، ويؤثر في الأرباح المعلن عنها، باعتباره مصروف يتمّ اقتطاعه من الأرباح، قد يدفع ذلك مديري المصارف إلى التلاعب جزئياً في تقدير المخصص، يسمى الجزء الذي يتمّ التلاعب به مخصص خسائر القروض الاختياري Discretionary Loan Loss Provision. يهتم الأدب المصرفي بنوع محدد من إدارة الأرباح وهو تمهيد الدخل Income Smoothing الذي يهدف إلى تقليل تقلبات الأرباح، مما يؤثر على المخاطرة المتصورة عن المصرف. ولتحقيق هذا الهدف يقوم مديري المصارف بالمبالغة (تخفيض) في تقدير المخصص عندما يكون أداء المصرف مرتفعاً (منخفضاً)، بهدف تخفيض (زيادة) الأرباح المعلن عنها. يُستدل على ممارسة المصرف لإدارة الأرباح وتحديد تمهيد الدخل إحصائياً من خلال تأكيد وجود أثر إيجابي للأرباح قبل طرح مخصص خسائر القروض والضرائب (باعتباره مؤشراً لأداء المصرف الحقيقي قبل التلاعب) في مخصص خسائر القروض الاختياري (باعتباره مؤشراً لتلاعب الإدارة في المخصص).

2. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في السؤال الآتي:

هل يؤثر حجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري؟

3. أهمية البحث:

– الأهمية العلمية: يدرس البحث ظاهرة إدارة الأرباح التي تعد واحدة من القضايا البحثية التي لا يوجد إطار فكري مكتمل ومتفق عليه حولها، فضلاً عن وجود العديد من التناقضات في نتائج الدراسات.

- الأهمية العملية: يسعى هذا البحث إلى تقديم أدلة تجريبية إضافية حول ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض بالتطبيق على المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل، كما يساعد إدارة المصرف في تقييم سياساتها المحاسبية ومعرفة أثرها في نتائج أعمالها.

4. هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في تحديد أثر حجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري.

5. فرضية البحث:

لا يوجد أثر لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري.

6. منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد على نموذج مخصص خسائر القروض لفصل المخصص إلى مكونين؛ الأول: مخصص خسائر القروض غير الاختياري، والثاني: مخصص خسائر القروض الاختياري، كما تم استخدام تحليل الانحدار لتحديد أثر الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري، وذلك باستخدام برنامج EViews 9، وبالاعتماد على بيانات ربعية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل الموجودة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي، والموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية .

7. حدود البحث:

- الحدود المكانية: دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل باعتباره من أقدم المصارف من حيث التأسيس.

-الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة (2013-2019).

8. متغيرات البحث:

- المتغير التابع: مخصص خسائر القروض الاختياري

- المتغير المستقل: الأرباح قبل المخصص والضرائب

9. الدراسات السابقة:

- دراسة (نيربي، 2014، رسالة ماجستير، جامعة حلب) بعنوان:

أثر ممارسات إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ممارسة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لإدارة الأرباح، واختبار نوع تلك الممارسات فيما إذا كانت انتهازية أو معلوماتية، ومن ثم دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح في قرارات المستثمرين. تكوّن مجتمع البحث من جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمختلف القطاعات، وكانت عينة البحث مكونة من 11 شركة تنتمي إلى كل من قطاع الصناعة والخدمات والبنوك والتأمين، وذلك عن الفترة الممتدة بين عامي (2008-2012). تم استخدام نموذج جونز المعدّل في قياس إدارة الأرباح. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها: بلغت نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح 40 % من إجمالي المشاهدات، تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح بصورة معلوماتية، عدم وجود أثر لممارسات إدارة الأرباح في قرارات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتبين أنّ الباحثة قد طبقت نموذج جونز المعدّل على جميع الشركات من مختلف القطاعات سواء ماليّة أو غير ماليّة، على الرّغم من أنّ النموذج غير ملائم للمؤسسات الماليّة بسبب طبيعة أعمالها الخاصة التي لا يمكن لنموذج جونز تفسيرها أو الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح فيها.

- دراسة (الهندي، 2015، رسالة ماجستير، جامعة تشرين) بعنوان:

استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في المصارف والشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، وللكشف عن إدارة الأرباح تم تطبيق نموذج جونز المعدل في الشركات المساهمة عدا المصارف، كما تم تطبيق نموذج مخصصات خسائر القروض على المصارف. بلغ عدد الشركات المدروسة 31 شركة مساهمة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008-2012. بينت نتائج الدراسة أن 8 مصارف قد مارست إدارة الأرباح من أصل 12 مصرفاً، و13 شركة مارست إدارة الأرباح من أصل 19 شركة.

وفيما يتعلق بتطبيق نموذج مخصص خسائر القروض والحكم على المصارف إذا كانت ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة فقد اعتمد الباحث على إشارة الأرباح قبل طرح المخصص والضرائب، حيث اعتبر أن الإشارة الموجبة تعني أن المصرف قد مارس إدارة الأرباح، والإشارة السالبة تعني أن المصرف لم يمارس إدارة الأرباح، في حين أن الحكم على ممارسة المصارف لإدارة الأرباح يتطلب الاعتماد على إشارة معامل الانحدار الخاص بمتغير الأرباح قبل المخصص والضرائب وذلك بعد تنفيذ الانحدار الخاص بنموذج مخصص خسائر القروض، وليس على إشارة المتغير نفسه.

- دراسة (Ma , 1988 , مقالة بحثية في مجلة *Journal of Business Finance & Accounting*) بعنوان:

LOAN LOSS RESERVES AND INCOME SMOOTHING: THE EXPERIENCE IN THE U.S.

BANKING INDUSTRY

مخصصات خسائر القروض وتمهيد الدخل: دراسة تجريبية في الصناعة المصرفية الأمريكية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ممارسات تمهيد الدخل في المصارف الأمريكية، حيث غطت العينة أكبر 45 مصرفاً، خلال الفترة 1980-1984. وقد درست علاقة مخصص خسائر القروض بالجودة الفعلية لمحافظ القروض، وعلاقة مخصص خسائر القروض بالدخل التشغيلي وذلك باستخدام تحليل الانحدار.

توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الأمريكية قد استخدمت مخصصات خسائر القروض بغرض تمهيد الدخل، فقد كانت إدارة المصرف تميل إلى زيادة مخصصات خسائر القروض في فترات ارتفاع الدخل التشغيلي، وتقليل المخصصات في فترات انخفاض الدخل التشغيلي، نتج عن ذلك تقلبات أقل في الأرباح المسجلة. كما بينت الدراسة أن مخصصات خسائر القروض لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجودة الفعلية لمحافظ القروض مما يؤكد أن الممارسة الحالية للإعلان عن مخصصات خسائر القروض لا تخدم بشكل كامل الهدف الأصلي المتمثل في عكس الجودة الفعلية لمحافظ قروض المصارف بل يتم استخدامها بقوة كأداة لإدارة الأرباح.

- دراسة (Ahmed et al , 1999 , مقالة بحثية في مجلة *Journal of accounting and economics*) بعنوان:

Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects.

مخصصات خسائر القروض المصرفية: إعادة اختبار تأثيرات إدارة رأس المال، وإدارة الأرباح والإشارة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير كل من دافع إدارة رأس المال وإدارة الأرباح والإشارة في تشكيل مخصصات خسائر القروض المصرفية، باستخدام عينة من 113 شركة مصرفية أمريكية ببيانات سنوية خلال الفترة (1986 - 1995). حيث

تم استخدام تحليل الانحدار لتقدير نموذج مخصص خسائر القروض. توصلت النتائج فيما يتعلق بإدارة الأرباح إلى عدم وجود دليل على استخدام المصارف لمخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح.

– دراسة (Kanagaretnam et al, 2004 ,مقالة بحثية في مجلة *Review of Accounting and Finance*) بعنوان:

Earnings Management to Reduce Earnings Variability: Evidence from Bank Loan Loss Provisions

إدارة الأرباح لتقليل تقلبات الأرباح: دليل من مخصصات خسائر القروض المصرفية
تبحث هذه الدراسة في دوافع مديري المصارف للحد من تقلبات الأرباح (تمهيد الدخل) باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري، بالاعتماد على عينة من 2,545 مصرفاً مدرجاً في موقع مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية FDIC، خلال الفترة من 1992 إلى 2001، وباستخدام 22,640 مشاهدة. وباستخدام تحليل الانحدار، وبعد التوصل إلى المخصص الاختياري وهو بواقى نموذج الانحدار، تم اختبار وجود فروق بين المخصص الاختياري للمصارف ذات الأداء المرتفع وبين المخصص الاختياري للمصارف ذات الأداء المنخفض. توصلت النتائج إلى أن البنوك ذات الأرباح المرتفعة لديها مخصصات خسائر قروض اختيارية إيجابية والمصارف ذات الأرباح المنخفضة لديها مخصصات خسائر قروض اختيارية سلبية، وهي نتائج تتفق مع فرضية إدارة الأرباح للحد من تقلبات الأرباح.

– دراسة (Ceccobelli et al, 2019 ,بحث مقدم في مؤتمر *Corporate Governance: Search for the Advanced Practices* في روما) بعنوان:

Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision

ممارسات إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية: دور تنظيم البنوك والرقابة عليها
الغرض من هذا البحث هو استكشاف دوافع إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية من خلال مخصصات خسائر القروض باستخدام عينة من 156 بنكاً من 19 دولة أوروبية خلال الفترة 2006-2016. باستخدام تحليل الانحدار، يتم اختبار كل من فرضية تمهيد الدخل، وإدارة رأس المال، والإشارة. أظهرت النتائج الموافقة بشدة على فرضية تمهيد الدخل حيث أن مخصصات خسائر القروض تشكل أداة لتمهيد الدخل الصافي.

10. مساهمة البحث:

يتضح من عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح في المصارف أنه يوجد دراستان مطبقتان على الشركات السورية؛ الأولى: دراسة (نيربي، 2014) حيث لم تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي عندما تم تطبيق نموذج جونز المعدل على جميع الشركات المالية وغير المالية، والدراسة الثانية: دراسة (الهندي، 2015) حيث اعتمدت هذه الدراسة على إشارة الأرباح قبل مخصص خسائر القروض والضرائب للحكم على ممارسة المصارف لإدارة الأرباح، مع أن إشارة الأرباح قبل المخصص والضرائب لا تقدم أي دليل على ممارسة المصارف لإدارة الأرباح. أما باقي الدراسات فقد تركزت في بيانات مختلفة مثل أمريكا، أوروبا.. وقد توصلت معظم الدراسات المعروضة إلى تأكيد أن المصارف تستخدم مخصص خسائر القروض بدافع إدارة الأرباح، ما عدا دراسة (Ahmed et al, 1999) حيث لم تقدم نتائجها دليلاً يؤكد ممارسة المصارف لإدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض. يقدم هذا البحث مساهمة في اختبار ممارسة المصرف الدولي للتجارة والتمويل لإدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض وذلك بالاعتماد على دراسة العلاقة الإحصائية بين مخصص خسائر القروض الاختياري وبين الأرباح قبل المخصص والضرائب.

11. الإطار النظري:**1.11. تعريف إدارة الأرباح، طرقها، دوافعها، استراتيجياتها:****1.1.11. تعريف إدارة الأرباح:**

يعدّ مفهوم إدارة الأرباح من المفاهيم التي يوجد حولها جدل واسع ولا يوجد تعريف واحد ومحدد لها، فقد عرّف (Healy و Wahlen، 1999، ص: 368) إدارة الأرباح بأنها استخدام المديرين أحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي، إما لتضليل بعض المساهمين حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة. وعرّفها (Mulford و Comiskey، 2002، ص: 58) بأنها التلاعب بالأرباح من أجل تحقيق هدف محدد مسبقاً، يتمّ وضع هذا الهدف إما لتحقيق أهداف الإدارة، أو تلبية لتوقعات المحللين، أو بما يتوافق مع استمرار الأرباح الممهدة. وعرّف (Scott، 2003، ص: 445): إدارة الأرباح بأنها اختيار المديرين للسياسات المحاسبية أو الأنشطة الحقيقية، التي تؤثر في الأرباح بهدف تحقيق بعض الأهداف المحددة للأرباح المبلغ عنها. كما عرّفها (Ronen و Yaari، 2008، ص: 27): بأنها مجموعة من القرارات الإدارية التي تؤدي إلى إخفاء الإدارة للمعلومات التي تعرفها المتعلقة بالأرباح الحقيقية قصيرة الأجل والتي تعظم قيمة الشركة، ويمكن أن تكون إدارة الأرباح جيدة: عندما تشير إلى القيمة الحقيقية على المدى الطويل؛ سيئة: عندما تخفي القيمة الحقيقية على المدى القصير أو الطويل؛ محايدة: عندما تكشف عن الأداء الحقيقي على المدى القصير، والأرباح المدارة لها نوعان؛ الأول يحدث عند اتخاذ إجراءات أو قرارات تتعلق بالإنتاج أو الاستثمار وذلك قبل تحقيق الأرباح، أما الثاني فيحدث باعتماد خيارات محاسبية تؤثر في الأرباح وتفسيرها وذلك بعد تحقيق الأرباح الحقيقية. أما (El Diri، 2018، ص: 8) فقد عرّف إدارة الأرباح بأنها استخدام الإدارة للتقدير وذلك ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً فيما يتعلق بالتقارير المالية الخارجية، من خلال إساءة استخدام بعض أوجه القصور في العقود، والعقلانية المحدودة لأصحاب المصلحة، وعدم تماثل المعلومات في السوق، وذلك عن طريق اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية، أو تغيير في المعالجة المحاسبية، أو غيرها من الأساليب المعقدة، والهدف من هذه العملية هو عرض الأرباح بطريقة مختلفة (صعوداً أو نزولاً) عما تعرفه الإدارة، وذلك لتحقيق منافع خاصة للإدارة، مع إمكانية تضليل أصحاب المصلحة. بناءً على ما سبق، يمكن التوصل إلى النقاط الآتية التي تميز مفهوم إدارة الأرباح:

➤ **العملية:** تعديل الأرباح بشكل مقصود من قبل الإدارة باستخدام التقدير والأحكام الشخصية، وذلك ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، للوصول بها إلى هدف محدد مسبقاً.

➤ **الهدف:** مكاسب خاصة للإدارة، أو تلبية توقعات المحللين، أو تمهيد الأرباح، أو تضليل بعض المساهمين حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة، أو للإشارة إلى الأداء الحقيقي.

➤ **السبب:** بعض أوجه القصور في العقود، والعقلانية المحدودة لأصحاب المصالح، وعدم تماثل المعلومات في السوق.

➤ **الطريقة:** إما من خلال القيام بأنشطة حقيقية (عمليات الإنتاج أو الاستثمار) وذلك قبل تحقيق الأرباح، أو من خلال تغيير في المعالجة المحاسبية وذلك بعد تحقيق الأرباح الحقيقية.

➤ **النتيجة:** إما جيدة، أو سيئة، أو محايدة، وذلك حسب تأثيرها في قيمة الشركة.

ويتفق الباحثة مع (Dechow و Skinner، 2000، ص: 238) بأنه على الرغم من أنّ تعاريف إدارة الأرباح مقبولة على نطاق واسع، إلا أنه يصعب إسقاطها على الواقع بالاعتماد على أرقام المحاسبة المعلن عنها، لأنّ هذه التعاريف تركز على القصد الإداري، وهو أمر لا يمكن ملاحظته.

كما يتم تعريف إدارة الأرباح من منظورين؛ منظور انتهازي ومنظور معلوماتي، كما يلي:

▪ إدارة الأرباح الانتهازية **Opportunistic Earnings Management**:

يُستخدم مصطلح السلوك الانتهازي محاسبياً للإشارة إلى عملية استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP لغرض تحريف نتائج الأرباح لتحقيق نتيجة مرجوة محددة.¹ وهو ما تفسره نظرية السلوك الانتهازي Opportunistic Behavior، حيث تقترض هذه النظرية أنّ المديرين يختارون من الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح ما يحقق لهم تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها (سعيد شوقي، 2018، ص: 199). وبالتالي تعرّف إدارة الأرباح الانتهازية بأنها استخدام المديرين تقديرهم لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي مثل حجب معلومات عن الأداء الضعيف الحالي أو المستقبلي (Gul و Srinidhi، 2003، ص: 1).

▪ إدارة الأرباح المعلوماتية **Informative Earnings Management**:

تعرّف إدارة الأرباح المعلوماتية بأنها استخدام المديرين تقديرهم بهدف إظهار أفضل المعلومات المتاحة عن الأداء الاقتصادي الكامن في الأرباح المعلنة (Gul و Srinidhi، 2003، ص: 1). يتفق المنظور الانتهازي مع نظرية المحاسبة الوضعية The signal theory، أمّا المنظور المعلوماتي فيتفق مع نظرية الإشارة The positive accounting theory (Miloudi و Mahjoub، 2016، ص: 2). تعالج نظرية الإشارة signaling Theory مشكلة عدم تماثل المعلومات في السوق، حيث تبين هذه النظرية كيف يمكن لطرف معين أن يخفض من عدم تماثل المعلومات عن طريق زيادة الإفصاح عن المعلومات التي يشير بها إلى الأطراف الأخرى في السوق (Morris، 1987، ص: 48). أما نظرية المحاسبة الوضعية فتركز على اختيارات الأساليب المحاسبية وآثار هذه الاختيارات، وتستند نظرية المحاسبة الوضعية إلى الافتراض الاقتصادي الأساسي بأن تصرفات الأفراد سوف تدفعها المصلحة الذاتية، فإنّ الأفراد يتصرفون دائماً بطريقة انتهازية إلى الحد الذي تؤدي فيه أعمالهم إلى زيادة ثروتهم (Salah، 2010، ص: 10).

2.1.11. طرق إدارة الأرباح:

تتم إدارة الأرباح بطريقتين؛ الأولى: إدارة الأرباح بالمستحقات، والثانية: إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما يلي:
أولاً: إدارة الأرباح بالمستحقات Accrual earnings management: تنشأ المستحقات باعتبارها الاختلاف بين توقيت التدفق النقدي من العمليات وبين توقيت الاعتراف المحاسبي بها (Ising، 2013، ص: 14). تقوم المحاسبة على أساس الاستحقاق على الاعتراف بالعمليات التي تحدث في الشركة وتسجيلها عند حدوثها، سواء تمّ الدفع أو التحصيل النقدي أم لم يتمّ، وبالتالي يتمّ الاعتراف بالإيرادات عند تقديم الخدمات، أو انتقال البضاعة المباعة من البائع إلى المشتري، بغض النظر عن التحصيل النقدي (ويجانت وآخرون، 2015، ص: 165-166). يتطلّب أساس الاستحقاق من المحاسب الكثير من الاختيار والتقدير والحكم الشخصي، لذلك يتيح للإدارة إمكانية التأثير في الأرباح، أي أنّ الشركة بموجب هذه الطريقة لا تعدّل في أنشطتها، بل تعدّل في طريقة الإبلاغ عن الأنشطة الموجودة من خلال التعديل في بعض الحسابات مثل حساب الاستهلاك، وأساليب تقييم المخزون، وتقدير المخصصات (التميمي والساعدي، 2015، ص: 74-75).

ثانياً: إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية Real earnings management: تعرّف إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على أنها خروج عن الممارسات التشغيلية العادية، بدافع من المديرين لتضليل بعض أصحاب المصلحة وجعلهم يعتقدون أنّ بعض أهداف التقارير المالية قد تم تحقيقها في سياق عمليات التشغيل العادية (Roychowdhury، 2006، ص: 337)، ومن الأساليب التي تتّبع في هذا السياق ما يلي: 1. قرارات اقتصادية مثل تسريع المبيعات من خلال شروط ائتمانية أكثر تساهلاً

¹ قاموس ميم للأعمال، <https://www.meemapps.com>

وخصومات أعلى للعملاء 2. التلاعب بالمصروفات الاختيارية، مثل تأجيل نفقات البحث والتطوير 3. توقيت بيع الأصول طويلة الأجل والاستثمارات في الفترات منخفضة الأرباح 4. الإنتاج الزائد لخفض التكلفة الثابتة لكل وحدة، وفي النهاية تكلفة الوحدة، وتكلفة المبيعات. وبهذا المعنى، فإن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في النهاية تغير التدفقات النقدية للشركة، لأنها تتضمن التضحية ببعض الأنشطة، مما يترك أثراً في الأداء التشغيلي للشركة وقيمتها. (El Diri، 2018، ص: 13-14).

3.1.11. دوافع إدارة الأرباح:

يوجد ثلاثة دوافع رئيسة لإدارة الأرباح وهي دوافع السوق المالية، ودوافع تعاقدية، ودوافع تشريعية كما يلي:

أولاً: دوافع السوق المالية:

إنّ الاستخدام الواسع النطاق للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم يمكن أن يخلق دافعاً للمديرين للتلاعب بالأرباح في محاولة للتأثير في القيمة السوقية للأسهم على المدى القصير (Healy و Wahlen، 1999، ص: 370)، فإنّ الشركات التي تعلن عن أرباح أكبر من المتوقع (مفاجأة إيجابية في الأرباح) تشهد ارتفاعاً في سعر سهمها، وعلى العكس تعاني الشركات التي لديها مفاجأة سلبية في الأرباح من انخفاض كبير في سعر السهم، هذا يشير إلى أنّ السوق يعاقب الشركات التي تغش في تلبية التوقعات بأكثر مما يكافئ الشركات التي تتجاوزها (Scott، 2003، ص: 455). كما قد تشكل عروض الأسهم دافعاً لإدارة الأرباح، وذلك عندما تخطط الشركة لإصدار أسهم جديدة أو إضافية للجمهور، يدفع ذلك المديرين لزيادة الأرباح، وذلك بهدف زيادة المبلغ المستلم من إصدار الأسهم (Scott، 2003، ص: 457)

ثانياً: دوافع تعاقدية:

إنّ الاعتماد على البيانات المحاسبية في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية للشركة مع الغير قد يدفع المديرين للقيام بإدارة الأرباح. وهناك نوعين من العقود: عقود الإقراض، وعقود تعويض الإدارة.

- **عقود الإقراض:** تنشأ عقود الإقراض من مشكلة الخطر الأخلاقي بين المدير والمقرض، وللسيطرة على هذه المشكلة يتم تضمين عقود الإقراض بتعهدات للحماية من تصرفات المديرين ضد مصالح المقرضين، مثل الإفراط في توزيع الأرباح، أو الاقتراض الإضافي أو ترك رأس المال العامل أو حقوق المساهمين أقل من المستويات المحددة، وكلّ ما يُضعف أمن المقرضين الحاليين، وبالتالي تنشأ إدارة الأرباح كأداة للحد من احتمال انتهاك تعهدات عقود الإقراض، لأنّ انتهاكها يفرض تكاليف باهظة، منها تكاليف مباشرة يفرضها العقد مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وتكاليف غير مباشرة مثل إضعاف العلاقات التجارية وانخفاض القدرة المستقبلية على الحصول على التمويل (Scott، 2003، ص: 454).
- **عقود تعويض الإدارة:** إنّ عقود تعويض الإدارة المرتبطة بالأرباح المحققة تدفع بعض المديرين إلى تعديل الأرباح لزيادة مكافآتهم وتعويضاتهم، وتحسين الأمن الوظيفي لهم (Healy و Wahlen، 1999، ص: 377).

ثالثاً: دوافع تشريعية:

يوجد نوعان من التشريعات التي تشكّل دافعاً لإدارة الأرباح وهي: تشريعات خاصة بصناعة معيّنة، وتشريعات عامة:

❖ تشريعات خاصة بصناعة معيّنة:

تحكم بعض الصناعات كالصناعات المصرفية والتأمينية تشريعات خاصة بها، مثل متطلبات كفاية رأس المال في المصارف، والملاءة المالية في شركات التأمين، يتم التعبير عن هذه المتطلبات بالاعتماد على الأرقام المحاسبية، مما يخلق دافعاً لدى المديرين لتعديل الأرقام المحاسبية التي تهّم المنظمين والتأثير فيها بما يتوافق مع الوفاء بتلك المتطلبات، ومن جهة أخرى يؤثر ذلك التعديل في الأرباح المعلن عنها (Healy و Wahlen، 1999، ص: 377).

❖ تشريعات عامة:

يتعلق هذا النوع من التشريعات بمكافحة الاحتكار، والحصول على الدعم الحكومي، حيث يعتمد بعض مديري الشركات إلى تخفيض أرباح شركاتهم بهدف صرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن أرباحهم المرتفعة، أو لإبعاد تهمة الاحتكار أو للحصول على الدعم الحكومي (Wahlen و Healy، 1999، ص: 378).

4.1.11. استراتيجيات إدارة الأرباح:

يتبع مديري الشركات استراتيجيات مختلفة لإدارة الأرباح بناءً على أهدافهم ودوافعهم، ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجيات:

1. تنظيف القوائم المالية Taking a bath: تعني تخفيض الأرباح المعلن عنها في سنة معينة بشكل مبالغ فيه، وتحدث في الغالب عندما لا تتوقع الإدارة أي مكافآت في الفترة الحالية، أو عند محاولة تحقيق أهداف الأرباح المرتفعة في المستقبل (El Diri، 2018، ص: 14).
2. تخفيض الدخل Income minimization: يعني الإبلاغ بشكل متحفظ عن الأرباح، يؤدي هذا التخفيض إلى تحويل الأرباح الحالية إلى فترات مستقبلية (El Diri، 2018، ص: 14)، يشبه هذا الأسلوب أسلوب تنظيف القوائم المالية ولكنه أقل حدة (Scott، 2003، ص: 447)، تلجأ الإدارة إلى هذا الأسلوب لأسباب عدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين (التميمي و الساعدي، 2015، ص: 52-53).
3. تعظيم الدخل Income maximization: يعني قيام المديرين بزيادة الأرباح إلى أقصى حد بهدف تحسين التقييم السوقي لأسهم شركاتهم، وتحقيق مكافآت أفضل للإدارة، والقدرة على إعادة التفاوض بشأن عقودهم، والحصول على وضع أفضل مقارنة بالمنافسين (El Diri، 2018، ص: 14).
4. تمهيد الدخل Income smoothing: يعرف بأنه شكل من أشكال إدارة الأرباح يهدف إلى تقليل التقلبات في سلسلة الأرباح، يتضمن ذلك تخفيض واحتجاز الأرباح المحققة في السنوات ذات الدخل الجيد وذلك لاستخدامها في زيادة أرباح السنوات التي ستحقق دخلاً أقل (Mulford و Comiskey، 2002، ص: 3). هذا الأسلوب الذي يهدف إلى تقليل تقلبات الأرباح يجعل الشركات تبدو أكثر استقراراً وبالتالي ينظر إليها من قبل أصحاب المصلحة على أنها أقل مخاطرةً (El Diri، 2018، ص: 15). وقد يقوم المديرون الذين ينفرون من المخاطرة بتمهيد الدخل بهدف الحصول على تعويض ثابت نسبياً وأقل تقلباً (Scott، 2003، ص: 447). يمكن أن تتعارض هذه الاستراتيجيات بمرور الوقت بسبب التغيرات في العقود ومستويات الأرباح والظروف السياسية، حتى في وقت محدد قد تواجه الشركة تعارض في الاستراتيجيات، على سبيل المثال تخفيض صافي الدخل المبلغ عنه لأسباب سياسية، أو زيادته لتلبية توقعات المحللين، أو تمهيدته لأغراض التعاقد (Scott، 2003، ص: 447).

2.11. إدارة الأرباح في المصارف التجارية:

يتمثل العمل الأساسي للمصارف التجارية في جمع الودائع وتقديم القروض، سواء للأفراد أو الشركات أو الحكومات وذلك لتمويل الاستهلاك والاستثمار والنفقات الرأسمالية، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي. غالباً ما ينتج عن الإقراض المصرفي مخاطر ائتمانية، ناتجة عن احتمال عدم قدرة المقترضين على سداد أصل القرض و / أو الفائدة على تسهيلات القرض بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية وغيرها من العوامل ذات الصلة. للتخفيف من هذه المخاطر، يتم تخصيص مبلغ محدد كوسيلة لامتناع الخسارة المتوقعة في محفظة قروض المصارف، يسمى هذا المبلغ مخصص خسائر القروض Loan Loss Provision (LLP)، لذلك فإن تقدير مخصص خسائر القروض هو أداة لإدارة مخاطر الائتمان تستخدمها المصارف لتقليل الخسائر المتوقعة على محفظة القروض المصرفية (Ozili و Outa، 2017، ص: 144). على الرغم من أن الهدف من تشكيل مخصص خسائر القروض هو مواجهة خسائر القروض المستقبلية المتوقعة، وبما أنه لا يمكن تقدير هذه الخسائر المستقبلية على وجه اليقين، فإن مديري المصارف يستخدمون تقديرهم بشكل كبير في تشكيل المخصص. من

الناحية النظرية، يُفترض أن يقدم المديرين أفضل التقديرات للخسائر المتوقعة لمحفظتهم، ولكن من الناحية العملية قد يواجه المديرين دوافعاً كبيرة للتلاعب بمخصصات خسائر القروض (Anandarajan و Lozano ، 2003، ص: 46).

1.2.11. أهمية أبحاث مخصص خسائر القروض:

تعدّ أبحاث مخصص خسائر القروض مجالاً مهماً لأبحاث القطاع المصرفي للأسباب الآتية: (Ozili و Outa، 2017، ص: 145-147).

1. تشكل القروض مبلغاً كبيراً في ميزانية المصارف، مما يعرضها لمخاطر التخلف عن سداد القروض، يتطلب ذلك من المصارف الاحتفاظ بما يكفي من مخصصات خسائر القروض تحسباً لخسائر القروض المتوقعة.
2. تكون مخصصات خسائر القروض في الغالب مسايرة للدورة الاقتصادية، ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم الركود الحالي إذا لم يكن متوقعاً، وكان هذا واضحاً في ذروة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث زاد العديد من المصارف الأمريكية والأوروبية بشكل كبير من تقديرات مخصصات خسائر القروض الخاصة بهم، مما أدى إلى زيادة تآكل أرباح المصارف، وأدى إلى خسائر استنفدت رأس المال المصرفي.
3. تعدّ مخصصات خسائر القروض مستحقات كبيرة، وتخضع لتقدير مديري المصارف، ويمكن استغلال هذا التقدير لتحقيق أهداف التقارير المالية الانتهازية، وليس فقط كأداة لمخاطر الائتمان.
4. يُستخدم مخصص خسائر القروض من قبل منظمي المصارف كأداة مراقبة احترازية دقيقة بالغة الأهمية لتقييم جودة محفظة قروض المصارف.
5. يعدّ مخصص خسائر القروض مؤشراً مهماً لمعلوماتية مستحقات المصارف من منظور وضع المعايير المحاسبية.
6. يؤثر مخصص خسائر القروض بشكل مباشر في هامش الفائدة المصرفية، وبالتالي يؤثر في أرباح المصارف، وقد أصبح مخصص خسائر القروض الرقم المحاسبي الأكثر جدلاً في التقارير المالية للمصرف بعد ربحية المصرف والمشتقات منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

2.2.11. مخصص خسائر القروض وإدارة الأرباح:

إدارة الأرباح هي التلاعب بالأرباح المصرح عنها بحيث لا تمثل الأرباح المعلنة النتيجة الاقتصادية الحقيقية لنشاط المصرف. يتم التركيز في القطاع المصرفي على تمهيد الدخل Income smoothing كشكل من أشكال إدارة الأرباح، وهو ممارسة تهدف إلى الحد من تقلب صافي الربح مع مرور الوقت بهدف تحقيق الاستقرار فيه، مما يحسن تصور المنظمين لمخاطر المصرف، كما يؤدي إلى تدفق مستمر من الأرباح لحاملي أسهم المصارف، ويحافظ على استقرار سعر السهم من خلال تقليل تقلبات الأرباح، ويحسن تعويضات المديرين. لتحقيق هدف تمهيد الدخل؛ قد يقوم المديرين بتخفيض الأرباح المعلن عنها من خلال المبالغة في تقدير مخصص خسائر القروض، وذلك عندما تكون الأرباح قبل طرح المخصص مرتفعة، وبالعكس عندما تكون الأرباح قبل طرح المخصص منخفضة؛ حيث يقوم مديرو المصارف بتخفيض تقديرهم لمخصص خسائر القروض بهدف زيادة الأرباح المعلن عنها. يتم اختبار ممارسة إدارة الأرباح تجريبياً من خلال دراسة العلاقة الإحصائية بين مخصص خسائر القروض الاختياري وبين الأرباح قبل طرح المخصص والضريبة (Ozili و Outa، 2017، ص: 152).

3.2.11. قياس إدارة الأرباح:

يوجد ثلاثة مداخل رئيسية لقياس إدارة الأرباح وهي: مدخل المستحقات الإجمالية، ومدخل المستحقات المحددة، والخصائص الإحصائية للأرباح (McNichols، 2000، ص: 316). اعتمدت دراسات إدارة الأرباح بالمستحقات في الصناعة غير المالية على مدخل المستحقات الإجمالية، عن طريق حساب المستحقات الإجمالية باعتبارها الفرق بين التدفق النقدي والأرباح،

ثم فصل المستحقات الإجمالية إلى عنصرين؛ المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، وتم وضع نماذج لقياس المستحقات الاختيارية باعتبارها مؤشراً لإدارة الأرباح. ويعد نموذج Jones (1991) ونسخته المعدلة من قبل (1995) Dechow et al النموذج الأكثر استخداماً لاختبار إدارة الأرباح بالمستحقات في الصناعات غير المالية (Ceccobelli و Giosi، 2019، ص: 196). يتم استبعاد المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من العينات في أبحاث إدارة الأرباح القائمة على مدخل المستحقات الإجمالية، نظراً لأن التقارير المالية الخاصة بها تختلف عن تلك الموجودة في الشركات الصناعية، ولديها مستحقات مختلفة اختلافاً جذرياً لا يُحتمل أن يتم التقاطها جيداً من خلال نماذج المستحقات الإجمالية، وبالتالي تعتمد دراسات إدارة الأرباح في المصارف على مدخل المستحقات المحددة، حيث يتم التركيز في هذا المدخل على عنصر محدد وهو مخصص خسائر القروض، لأنه يمثل استحقاقاً كبير نسبياً للمصارف التجارية وبالتالي له تأثير كبير في أرباح المصرف (vanOosterbosch، 2010، ص: 24). أما المدخل الثالث لقياس إدارة الأرباح فيعتمد على الخصائص الإحصائية للأرباح (نهج التوزيع)، حيث يفترض هذا المدخل أن الأرباح غير المدارة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يتم قياس إدارة الأرباح من خلال كيفية انحراف كل مشاهدة عن هذا التوزيع الطبيعي، ومع ذلك فإن تحديد حدود التوزيع الطبيعي يبقى مسألة ذاتية. إضافة إلى ذلك، فإن الحصول على أرباح عالية أو منخفضة قد يعكس الأداء، ولا يعني بالضرورة وجود إدارة للأرباح (El Dirri، 2018، ص: 37). بالنظر إلى طبيعة البحث، فإن مدخل المستحقات المحددة هو الأنسب، لأنه يركز على صناعة واحدة تتميز بمستحقات محددة.

1.3.2.11. نموذج مخصص خسائر القروض:

يؤثر في تشكيل مخصص خسائر القروض متغيرات مختلفة مدرجة ضمن مجموعتين؛ المجموعة الأولى تسمى المكونات غير الاختيارية (أو الموضوعية)، تعكس هذه المتغيرات مخاطر الائتمان لمحفظه المصرف، أما المجموعة الثانية فتسمى المكونات الاختيارية (أو الذاتية)، وهي تعكس دوافع وأهداف مديري المصارف (Ceccobelli و Giosi، 2019، ص: 196). للتوصل إلى مخصص خسائر القروض الاختياري يتم أولاً تقدير مخصص خسائر القروض غير الاختياري بالاعتماد على نموذج يتضمن متغيرات تفسيرية للمكونات غير الاختيارية (الموضوعية)، وقد اعتمدت الدراسات بشكل رئيسي على استخدام متغيرات تعكس مخاطر الائتمان (مثل القروض غير العاملة وإجمالي القروض...) حيث يُفترض أن تؤثر هذه المتغيرات بشكل إيجابي في تشكيل مخصص خسائر القروض (Wahlen، 1994، Beaver و Engel، 1996، Kanagaretnam وآخرون، 2004، Bouvatier و Lepetit، 2008، vanOosterbosch، 2010، Desta، 2017، Alhadab و Al-Own، 2017، Giosi و Ceccobelli، 2019)، واختلفت الدراسات فيما بينها بإضافة متغيرات أخرى تعكس الاختلافات في خصائص المصارف (مثل الحجم، مدرج في البورصة أو غير مدرج...) أو الاختلافات بين البلدان (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة...).

وقد تضمن النموذج المستخدم في دراسات (Kanagaretnam وآخرون، 2004، Desta، 2017، Al-Own و Alhadab، 2017) المتغيرات الرئيسية المتعلقة بمخاطر الائتمان التي استخدمتها معظم تلك الدراسات، وهو كما يلي:

$$LLP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 NPL_{it-1} + \alpha_2 \Delta NPL_{it} + \alpha_3 \Delta TL_{i,t} + \varepsilon \dots\dots(1)$$

حيث:

LLP_{it} : إجمالي مخصص خسائر القروض للمصرف i في السنة t .

NPL_{it-1} : رصيد القروض غير العاملة أول الفترة للمصرف i في السنة t .

ΔNPL_{it} : التغير في القروض غير العاملة للمصرف i في العام t .

$\Delta TL_{i,t}$: التغير في إجمالي القروض، للمصرف i في السنة t .

ع: بواقى النموذج والتي تمثل المخصص الاختياري.

يتم تقسيم جميع المتغيرات السابقة على القروض الكلية في بداية الفترة.

12. الدراسة التطبيقية:

1.12. لمحة عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل هو شركة مساهمة مغلقة عامة، تم تأسيسه في 4 كانون الأول 2003 بوصفه مصرفاً خاصاً. اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق_سورية. تأسس المصرف برأسمال قدره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على ثلاثة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تمت زيادة رأس المال ليصل إلى 3,000,000,000 ليرة سورية بنهاية عام 2007 موزع على ستة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، كما جرت زيادة رأس المال ليصل إلى 5,000,000,000 ليرة سورية خلال شهري نيسان وأيار من عام 2010 موزعة على عشرة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2 نيسان 2009. بتاريخ 19 حزيران 2011 تم تعديل القيمة الاسمية للسهم الحالي لتصبح 100 ليرة سورية بدلاً من 500 ليرة سورية ليصبح رأس المال 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على خمسين مليون سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ 31 أيار 2012 تمت الموافقة على زيادة رأس مال المصرف بمقدار 250,000,000 ليرة سورية عن طريق توزيع أسهم مجانية بواقع 2,500,000 سهم ليصبح رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية موزع على 52,500,000 سهم بقيمة 100 ليرة سورية للسهم الواحد بنهاية 2012.

تشكل إدارة المصرف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لمقابلة الخسائر المتوقعة في تلك التسهيلات، وتتكون التسهيلات الائتمانية المباشرة من القروض والسلف بالإضافة إلى السندات المحسومة والحسابات الجارية المدينة. تصنف التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة مخاطرتها إلى نوعين:

- تسهيلات ائتمانية عاملة: وتتضمن تسهيلات عادية متدنية المخاطر، وتسهيلات عادية مقبولة المخاطر، وتسهيلات تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً).

- تسهيلات ائتمانية غير عاملة: وتتضمن تسهيلات دون المستوى، وتسهيلات مشكوك فيها، وتسهيلات هالكة (رديئة).

2.12. اختبار فرضية البحث:

يهدف هذا القسم إلى تحديد فيما إذا كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل يستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح، يتم ذلك من خلال دراسة العلاقة الإحصائية بين مخصص خسائر القروض الاختياري وبين الأرباح قبل المخصص والضرائب، وذلك باستخدام بيانات ربعية للمصرف المدروس للفترة (2013 - 2019). ولتحقيق هدف البحث تم إجراء الانحدار على مرحلتين، تهدف المرحلة الأولى إلى فصل مخصص خسائر القروض إلى مكونيه؛ غير الاختياري والاختياري، وذلك بتطبيق نموذج مخصص خسائر القروض، حيث يتم تقدير معالم النموذج باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، وقياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المخصص بسبب حدوث تغيرات في المتغيرات المستقلة (المتغيرات الموضوعية)، ثم يتم حساب مخصص خسائر القروض الاختياري (بواقى النموذج) بالفرق بين المخصص الفعلي والمخصص غير الاختياري. أما في المرحلة الثانية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لدراسة أثر الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري وذلك لقياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المخصص الاختياري بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل وهو صافي الربح قبل مخصص القروض والضرائب، وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

1.2.12. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج مخصص خسائر القروض:

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج LLP

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتغير
2,671,775,816	8,694,497,261	2,067,852,737	12,281,150,815	LLP
2,531,521,964	9,354,981,859	3,288,580,285	14,150,128,255	NPL ₋₁
5,693,777,917	1,311,596,651	-3,467,244,044	29,330,402,301	Δ NPL
2,353,275,099	828,228,007	-6,541,482,963	7,903,400,332	Δ TL

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على البيانات المالية للمصرف المدروس المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

2.2.12. تطبيق نموذج مخصص خسائر القروض

لتقدير معالم نموذج مخصص خسائر القروض، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للمعادلة (1)، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2): نتائج تطبيق نموذج LLP:

Dependent Variable: LLP
Method: Least Squares
Date: 09/29/20 Time: 12:45
Sample: 2013Q1 2019Q4
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.036897	0.071728	0.514396	0.6117
NPL	0.853237	0.220705	3.865966	0.0007
DNPL	-0.089971	0.120103	-0.749113	0.4611
DTL	-0.149437	0.149163	-1.001842	0.3264
R-squared	0.461305	Mean dependent var		0.300061
Adjusted R-squared	0.393968	S.D. dependent var		0.096335
S.E. of regression	0.074995	Akaike info criterion		-2.211239
Sum squared resid	0.134980	Schwarz criterion		-2.020924
Log likelihood	34.95735	Hannan-Quinn criter.		-2.153058
F-statistic	6.850696	Durbin-Watson stat		0.955213
Prob(F-statistic)	0.001705			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

يبين الجدول (2) أثر المكونات غير الاختيارية في مخصص خسائر القروض. يُلاحظ أنّ قيمة معامل التحديد 0.46، أي أنّ 46% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج (المتغيرات غير الاختيارية)، وبالتالي فإنّ 54% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض تعود لعوامل أخرى لا تفسرها متغيرات النموذج. كما يظهر أنّ رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة (NPL_{it-1}) تعدّ عاملاً إيجابياً في تشكيل مخصص خسائر القروض، فكلّ زيادة في رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة بمقدار ليرة واحدة؛ تؤديّ إلى زيادة في المخصص بمقدار 0.85 ليرة، كما أنّ هذا الأثر ذو دلالة معنوية، فقد بلغت القيمة الاحتمالية 0.0007 وهي أصغر من 0.05، تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Kanagaretnam و آخرون 2004، Alhadab و Al-Own، 2017، Desta 2017). لم تظهر النتائج وجود أثر معنوي للمتغيرات الباقية (التغير في القروض غير العاملة، والتغير في إجمالي القروض) في تشكيل مخصص خسائر القروض، تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Alhadab و Al-Own، 2017) وتختلف مع نتائج دراسات (Kanagaretnam وآخرون 2004، Desta 2017).

3.2.12. دراسة أثر الأرباح قبل مخصص خسائر القروض والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري: لاختبار فيما إذا كان المصرف يستخدم مخصص خسائر القروض الاختياري في إدارة الأرباح يجب دراسة أثر حجم الأرباح قبل خصم مخصص خسائر القروض والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري باستخدام نموذج الانحدار الآتي:

$$DLLP_{it} = \beta_0 + \beta_1 EBTP_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

DLLP (Discretionary Loan Loss Provisions): مخصص خسائر القروض الاختياري.

EBTP (Earnings Before Tax and Provisions): الأرباح قبل المخصص والضرائب.

حيث تم حساب مخصص خسائر القروض الاختياري من المعادلة الآتية:

$$DLLP_{it} = LLP_{it} - NDLLP_{it} \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

DLLP: مخصص خسائر القروض الاختياري.

LLP: إجمالي مخصص خسائر القروض.

NDLLP: مخصص خسائر القروض غير الاختياري.

أمّا الأرباح قبل المخصص والضرائب فقد تم حسابها من خلال خصم مبلغ الضرائب ومخصص خسائر القروض من الربح الصافي للمصرف وذلك لكل فترة.

الجدول رقم (3) نتائج أثر EBTP في DLLP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.032514	0.019624	-1.656867	0.1096
EBTP	0.369008	0.171282	2.154386	0.0407
R-squared	0.151474	Mean dependent var		7.14E-11
Adjusted R-squared	0.118839	S.D. dependent var		0.070706
S.E. of regression	0.066371	Akaike info criterion		-2.518351
Sum squared resid	0.114534	Schwarz criterion		-2.423193
Log likelihood	37.25691	Hannan-Quinn criter.		-2.489260
F-statistic	4.641378	Durbin-Watson stat		1.086744
Prob(F-statistic)	0.040653			

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews

يعرض الجدول 3 نتائج تقدير المعادلة 2، حيث بلغ معامل التحديد 0.15، يعني ذلك أنّ 15% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض الاختياري يفسرها متغير الأرباح قبل المخصص والضرائب، و85% من التغيرات تعود لعوامل أخرى. وجود أثر إيجابي ومعنوي ($\text{sig} = 0.037 < 0.05$) للأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض

الاختياري، فكلّ زيادة (انخفاض) في الأرباح قبل المخصص والضرائب بمقدار ليرة واحدة؛ تؤدي إلى زيادة (انخفاض) في مخصص خسار القروض الاختياري بمقدار 0.37 ليرة. مما يعني أن إدارة المصرف قد استخدمت مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح وتحديداً لتمهيد الدخل، أي أنها تزيد (تقلل) من تقدير المخصص عندما تكون الأرباح مرتفعة (منخفضة). بناءً على ما سبق يمكن رفض فرضية العدم بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري، وقبول الفرضية البديلة، بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري.

13. الاستنتاجات:

1. يؤثر في تشكيل مخصص خسائر القروض في المصرف الدولي للتجارة والتمويل نوعان من المتغيرات؛ متغيرات غير اختيارية (موضوعية) تعكس مخاطر الائتمان، ومتغيرات اختيارية تعكس دوافع الإدارة. تقسّم المتغيرات غير الاختيارية نسبة 46% من تغيرات مخصص خسائر القروض، بينما تعود نسبة 54% من التغيرات في المخصص إلى المتغيرات الاختيارية، كما يشكّل دافع إدارة الأرباح نسبة 15% من المتغيرات الاختيارية، وتعود 75% من المتغيرات الاختيارية إلى دوافع إدارية أخرى.
2. يؤدّي رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة كمتغير موضوعي دوراً إيجابياً في تشكيل مخصص خسائر القروض في المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بينما لا يوجد أي دور للتغير في القروض غير العاملة والتغير في إجمالي القروض كعوامل موضوعية في تشكيل مخصص خسائر القروض.
3. يؤثر حجم الأرباح قبل مخصص القروض والضرائب إيجابياً في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري في المصرف الدولي للتجارة والتمويل، أي أنّ إدارة المصرف تستخدم مخصص خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح وتحديداً تمهيد الدخل، حيث تتبالغ (تقلل) من تقدير المخصص عندما تكون الأرباح قبل المخصص والضرائب مرتفعة (منخفضة)، بهدف تخفيض (زيادة) الأرباح المعلن عنها.

14. التوصيات:

1. تحديد العوامل الموضوعية التي تستند إليها إدارة المصرف عند تشكيلها لمخصص خسائر القروض وعرضها في القوائم المالية، لما للمخصص من أثر مهم في الأرباح المعلن عنها، وفي المخاطر المتصورة، مما يسهّل على مستخدمي القوائم المالية تكوين صورة صحيحة عن وضع المصرف.
2. اهتمام مستخدمي القوائم المالية بمخصص خسائر القروض عند تقييمهم لأداء المصرف وعدم الاكتفاء بمقاييس الأداء المعروفة كالربحية وغيرها، لأن هذه المقاييس تتأثر بتقدير الإدارة لمخصص خسائر القروض.
3. ركّز هذا البحث على نوع واحد من إدارة الأرباح وهو إدارة الأرباح بالمستحقات، ولم يتطرق إلى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، مما يظهر الحاجة إلى أبحاث أخرى تتناول إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. كما هدف هذا البحث إلى اختبار دافع واحد من دوافع مديري المصارف لاستخدام مخصص خسائر القروض وهو دافع إدارة الأرباح (تحديداً تمهيد الدخل)، وبالتالي هناك حاجة لاختبار الدوافع الأخرى في الأبحاث القادمة.

المراجع:

1. التميمي، عباس، الساعدي (2015)، إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
2. سعيد، شوقي طارق (2018)، محاسبة الشركات، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.
3. ويجانت، كيسو، كميل، مبادئ المحاسبة، ترجمة: أبو عمارة، الشويمان (2015)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

- الرسائل العلمية:

1. الهندي، طارق (2015)، استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
2. نيري، حلا (2014)، أثر ممارسات إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية) رسالة ماجستير، جامعة حلب.

ثانياً: المراجع الأجنبية:**- الكتب:**

1. Comiskey, E., & Mulford, C. (2002). **The financial numbers game: detecting creative accounting practices.**
2. El Diri, M. (2018). **Introduction to Earnings Management.** Springer.
3. Ising, P. (2013). **Earnings Accruals and Real Activities Management Around Initial Public Offerings: Evidence from Specific Industries.** Springer Science & Business Media.
- Ronen, J., & Yaari, V. (2008). **Earnings management** (Vol. 372). Springer US. 3.
4. Scott, W. R. (2003). **Financial accounting theory.** Prentice Hall.

- الرسائل العلمية والدوريات والمؤتمرات:

1. Ahmed, A. S., Takeda, C., & Thomas, S. (1999). Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects. *Journal of accounting and economics*, 28(1), 1-25.
2. Alhadab, M. M., & Al-Own, B. (2017). Earnings Management and Banks Performance: Evidence from Europe. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(4), 134-145, p: 137.
3. Anandarajan, A., Hasan, I., & Lozano-Vivas, A. (2003). The role of loan loss provisions in earnings management, capital management, and signaling: The Spanish experience. *Advances in International Accounting*, 16, 45-65.
4. Beaver, W. H., & Engel, E. E. (1996). Discretionary behavior with respect to allowances for loan losses and the behavior of security prices. *Journal of Accounting and Economics*, 22(1-3), 177-206.

5. Ceccobelli, G., & Giosi, A. (2019). Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision. *Corporate Governance: Search for the Advanced Practices*, 193.
6. Dechow, P. M., & Skinner, D. J. (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. *Accounting horizons*, 14(2), 235–250.
7. Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeneyet, A. P. (1995). Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70(2), 193–225.
8. Desta, T. S. (2017). Consequence of loan loss provisions on earnings management behaviour: A study on the best African commercial banks. *South African Journal of Business Management*, 48(3), 1–11.
9. Gul, F. A., Leung, S., & Srinidhi, B. (2003). Informative and opportunistic earnings management and the value relevance of earnings: Some evidence on the role of IOS. *Available at SSRN 429800*.
10. Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting horizons*, 13(4), 365–383, p: 368.
11. Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research*, 29(2), 193–228.
12. Kanagaretnam, K., Lobo, G. J., & Mathieu, R. (2004). Earnings management to reduce earnings variability: evidence from bank loan loss provisions. *Review of Accounting and Finance*.
13. Ma, C. K. (1988). Loan loss reserves and income smoothing: the experience in the US banking industry. *Journal of Business Finance & Accounting*, 15(4), 487–497.
14. Mahjoub, I., & Miloudi, A. (2016). EARNINGS MANAGEMENT: A REVIEW OF LITERATURE, Conference Paper.
15. McNichols, M. F. (2000). Research design issues in earnings management studies. *Journal of accounting and public policy*, 19(4–5), 313–345.
16. Morris, R. D. (1987). Signalling, agency theory and accounting policy choice. *Accounting and business Research*, 18(69), 47–56.
17. Ozili, P. K., & Outa, E. (2017). Bank loan loss provisions research: A review. *Borsa Istanbul Review*, 17(3), 144–163, p: 147.
18. Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335–370
19. Salah, A. (2010). Earnings Management in the years following the integrated corporate income tax within Dutch housing associations. *Unpublished Masters' thesis*, 12–21.

20. vanOosterbosch, R. J. (2010). Earnings Management in the Banking Industry: The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions.
21. Wahlen, J. M. (1994). The nature of information in commercial bank loan loss disclosures. *Accounting Review*, 455–478.

Journal of Hama University

Editorial Board and Advisory Board of Hama University Journal

Managing Director: Prof. Dr. Muhammad Ziad Sultan

Chairman of the Editorial Board: Prof.Dr.Samer Kamel Ebraheem

Secretary of the Editorial Board (Director of the Journal): Wafaa AlFeel

Members of the Editorial Board:

- **Prof. Dr. Dergham AlRahhal**
- **Prof. Dr. AbdulKareem Kalb Alloz**
- **Prof. Dr. AbdulRazzaq Salem**
- **Asst. Prof. Dr. Asmahan Khalaf**
- **Prof. Dr. Muhammad Zuher Alahmad**
- **Asst. Prof. Dr. Adel Alloush**
- **Prof. Dr. Hassan AlHalabiah**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Ayman Sabbagh**
- **Dr. Khaled Zeghreed**

Advisory Body:

- **Prof. Dr. Darem Tabbaa**
- **Prof. Dr. Safwan Al Assaf**
- **Prof. Dr. Rateb Sukkar**
- **Prof. Dr. Kanjo Kanjo**
- **Prof. Dr. Muhammad Fadel**
- **Prof. Dr. Rabab Sabbagh**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Sabea AlArab**

Language Supervision:

- **Prof. Dr. Muhammad Fulful**
- **Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom**

Journal of Hama University

Objectives of the Journal

Hama University Journal is a scientific, coherent, periodical journal issued annually by the University of Hama; aims at:

- 1- publishing the original scientific research in Arabic or English which has the advantages of human cultural knowledge and advanced applied sciences, and contributes to developing it, and achieves the highest quality, innovation and distinction in various fields of medicine, engineering, technology, veterinary medicine, sciences, economics, literature and humanities, after assessing them by academic specialists.
- 2- publishing the distinguished applied researches in the fields of the journal interests.
- 3- publishing the research notes, disease conditions reports and small articles in the fields of the journal interests.

Purpose of the Journal:

- Encouraging Syrian and Arab academic specialists and researchers to carry out their innovative researches.
- It controls the mechanism of scientific research, and distinguishes the originals from the plagiarized, by assessing the researches of the journal by specialists and experts.
- The journal seeks the enrichment of the scientific research and scientific methods, and the commitment to quality standards of original scientific research.
- Aiming to publish knowledge and popularize it in the fields of the journal interests and specialties, and to develop the service fields in society.
- Motivating researchers to provide research on the development and renewal of scientific research methods.
- It receives the suggestions of researchers and scientists about everything that helps in the advancement of academic research and in developing the journal.
- popularization of the aimed benefit through publishing its scientific contents and putting its editions in the hands of readers and researchers on the journal website and developing and updating the site.

Publishing Rules in Hama University Journal:

1. The material sent for publication have to be authentic, of original scientific and knowledge value, and should be characterized by language integrity and documentation accuracy
2. It should not be published or accepted for publication in other journals, or rejected by others. The researcher guarantees this by filling out a special entrusting form for the journal.
- 3- The research has to be evaluated by competent specialists before it is accepted for publication and becomes its property. The researcher will not be entitled to withdraw research in case of refusal to publish it.
4. The language of publication is either Arabic or English, and the administration of the journal is provided with a summary of the material submitted for publication in half a page (250 words) in a language other than the language in which the research has been written, and each summary should be appended with key words.

Deposit of scientific research for publication:

Firstly, the publication material should be submitted to the editor of the journal in four paper copies (one copy includes the name of the researcher or researchers, the addresses, telephone numbers. The names of the researchers or any reference to their identity should not be included in the other copies). Electronic copy should be submitted, printed in Simplified Arabic, 12 font on one side of paper measuring 297 x 210 mm (A4). A white space of 2.5 cm should be left from the four sides, but the number of search pages are not more than fifteen pages (pagination in the middle bottom of the page), and be compatible with (Microsoft Word 2007 systems) at least, and in single spaces including tables, figures and sources , saved on CD, or electronically sent to the e-mail of the journal.

Secondly, The publication material shall be accompanied by a written declaration confirming that the research has not been published before, published in another journal or rejected by another journal.

Thirdly, the editorial board of the journal has the right to return the research to improve the wording or make any changes, such as deletion or addition, in proportion to the scientific regulations and conditions of publication in the journal.

Fourthly, The journal shall notify the researcher of the receiving of his research no later than two weeks from the date of receipt. The journal shall also notify the researcher of the acceptance of the research for publication or refusal of it immediately upon completion of the assessment procedures.

Fifthly, the submitted research shall be sent confidentially to three referees specialized in its scientific content. The concerned parties shall be notified of the referee's observations and proposals to be undertaken by the candidate in accordance with the conditions of publication in the journal and in order to reach the required scientific level.

Sixthly. The research is considered acceptable for publication in the journal if the three referees (or at least two of them) accept it, after making the required amendments and acknowledging the referees.

- If the third referee refuses the research by giving rational scientific justifications which the editorial board found fundamental and substantial, the research will not be accepted for publication even if approved by the other two referees.

Rules for preparing research manuscript for publication in applied colleges researches:

First, The submitted research should be in the following order: Title, Abstract in Arabic and English, Introduction, Research Objective, Research Material and Methods, Results and Discussion, Conclusions and Recommendations, and finally Scientific References.

- **Title:**

It should be brief, clear and expressive of the content of the research. The title font in the publishing writing is bold, (font 14), under which, in a single – spaced line, the name of the researcher (s) is placed, (bold font 12), his address, his scientific status, the scientific institution in which he works, the email address of the first researcher, mobile number, (normal/ font 12). The title of the research should be repeated again in English on the page containing the Abstract. The font of secondary headings should be (bold/ font 12), and the style of text should be (normal/ font 12).

- **Abstract or Summary:**

The abstract should not exceed 250 words, be preceded by the title, placed on a separate page in Arabic, and written in a separate second page in English. It should include the objectives of the study, a brief description of the method of work, the results obtained, its importance from the researcher's point of view, and the conclusion reached by the researcher.

- **Introduction :**

It includes a summary of the reference study of the subject of the research, incorporating the latest information, and the purpose for which the research was conducted.

- **Materials and methods of research:**

Adequate information about work materials and methods is mentioned, adequate modern resources are included, metric and global measurement units are used in the research. The statistical program and the statistical method used in the analysis of the data are mentioned, as well as, the identification of symbols, abbreviations and statistical signs approved for comparison.

- **Results and discussion :**

They should be presented accurately, all results must be supported by numbers, and the figures, tables and graphs should give adequate information. The information should not be repeated in the research text. It should be numbered as it appears on the research text. The scientific importance of the results should be referred to, discussed and supported by up-to-date resources. The discussion includes the interpretation of the results obtained through the relevant facts and principles, and the degree of agreement or disagreement with the previous studies should be shown with the researchers' opinion and personal interpretation of the outcome.

- **Conclusions:**

The researcher mentions the conclusions he reached briefly at the end of the discussion, adding his recommendations and proposals when necessary.

- **Thanks and acknowledgement:**

The researcher can mention the support agencies that provided the financial and scientific assistance, and the persons who helped in the research but were not listed as researchers.

Second- Tables:

Each table, however small, is placed in its own place. The tables take serial numbers, each with its own title, written at the top of the table, the symbols *, ** and *** are used to denote the significance of statistical analysis at levels 0.05, 0.01, or 0.001 respectively, and do not use these symbols to refer to any footnote or note in any of the search margins. The journal recommends using Arabic numerals (1, 2, 3) in the tables and in the body of the text wherever they appear.

Third- Figures, illustration and maps:

It is necessary to avoid the repetition of the figures derived from the data contained in the approved tables, either insert the numerical data in tables, or graphically, with emphasis on preparing the figures, graphs and pictures in their final shapes, and in appropriate scale and be scanned accurately at 300 pixels / inch. Figures or images must be black and white with enough color contrast, and the journal can publish color pictures if necessary, and give a special title for each shape or picture or figure at the bottom and they can take serial numbers.

- Fourth- References:

The journal follows the method of writing the name of the author - the researcher - and the year of publication, within the text from right to left, whatever the reference is, for example: Waged Nageh and Abdul Karim (1990), Basem and Samer (1998). Many studies indicate (Sing, 2008; Hunter and John, 2000; Sabaa et al., 2003). There is no need to give the references serial numbers. But, when writing the Arabic references, write the researcher's (surname), and then, the first name completely. If the reference is more than one researcher, the names of all researchers should be written in the above mentioned manner. If the reference is non-Arabic, first write the surname, then mention the first letter or the first letters of its name, followed by the year of publication in brackets, then the full title of the reference, the title of the journal (journal, author, publisher), the volume, number and page numbers (from - to), taking into account the provisions of the punctuation according to the following examples:

العوف، عبد الرحمن و الكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15(3):33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). *Factors affecting milk production in Awassi sheep*. J. Animal Production, 12(3):35-46.

If the reference is a book: the surname of the author and then the first letters of his name, the year in brackets, the title of the book, the edition, the place of publication, the publisher and the number of pages shall be included as in the following example:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). *Introduction In: Text of Microbiology*. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

If the research or chapter of a specialized book (as well as the case of Proceedings), scientific seminars and conferences), the name of the researcher or author (researchers or authors) and the year in brackets, the title of the chapter, the title of the book, the name(s) of editor (s), publisher and place of publication and page number as follows:

Anderson, R.M., (1998). *Epidemiology of parasitic Infections*. In : Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

If the reference is a master's dissertation or a doctoral thesis, it is written like the following example:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). *Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats*. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• The following points are noted:

- The Arabic and foreign references are listed separately according to the sequence of the alphabets (أ، ب، ج) or (A, B, C).
- If more than one reference of one author is found, it is used in chronological order; the newest and then the earliest. If the name is repeated more than once in the same year, it is referred to after the year in letters a, b, c as (1998)^a or (1998)^b... etc.
- Full references must be made to all that is indicated in the text, and no reference should be mentioned in case it is not mentioned in the body of the text.
- Reliance, to a minimum extent, on references which are not well-known, or direct personal communication, or works that are unpublished in the text in brackets.
- The researcher must be committed to the ethics of academic publishing, and preserve the intellectual property rights of others.

Rules for the preparation of the research manuscript for publication in the researches of Arts and Humanities:

- The research should be original, novel, academic and has a cognitive value, has language integrity and accuracy of documentation.
- It should not be published, or accepted for publication in other publication media.
- The researcher must submit a written declaration that the research is not published or sent to another periodical for publication.
- The research should be written in Arabic or in one of the languages approved in the journal.
- Two abstracts, one in Arabic and the other in English or French, should be provided with no more than 250 words.
- Four copies of the research should be printed on one side of A4 paper with an electronic copy (CD) according to the following technical conditions:

The list (sources and references) shall be placed on separate pages and listed in accordance with the rules based on one of the following two methods:

(A) The surname of the author, his first name, the title of the book, the name of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of publication.

(B) The title of the book: the name of the author, the title of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of the edition.

- Footnotes are numbered at the bottom of each page according to one of the following documentation ways

A - Author's surname, his first name: book title, volume, page.

B - The title of the book, volume number, page.

- Avoid shorthand unless indicated.
- Each figure, picture or map in the research is presented on a clear independent sheet of paper.
- The research should include the foreign equivalents of the Arabic terms used in the research.

For postgraduate students (MA / PhD), the following conditions are required:

(A) Signing declaration that the research relates to his or her dissertation.

(B) The approval of the supervisor in accordance with the model adopted in the journal.

C – The Arabic abstract about the student's dissertation does not exceed one page.

- The journal publishes the researches translated into Arabic, provided that the foreign text is accompanied by the translation text. The translated research is subject to editing the translation only and thus is not subject to the publication conditions mentioned previously. If the research is not assessed, the publishing conditions shall be considered and applied on it.
- The journal publishes reports on academic conferences, seminars, and reviews of important Arab and foreign books and periodicals, provided that the number of pages does not exceed ten.

Number of pages of the manuscript Search:

The accepted research shall be published free of charge for educational board members at the University of Hama without the researcher having any expenses or fees if he complies with the publishing conditions related to the number of pages of research that should not exceed 15 pages of the aforementioned measures, including figures, tables, references and sources. The publication is free in the journal up to date.

Review and Amendment of researches:

The researcher is given a period of one month to reconsider what the referees referred to, or what the Editorial Office requires. If the manuscript does not return within this period or the researcher does not respond to the request, it will be disregarded and not accepted for publication, yet there is a possibility of its re-submission to the journal as a new research.

Important Notes:

- The research published in the journal expresses the opinion of the author and does not necessarily reflect the opinion of the editorial board of the journal.
- The research listing in the journal and its successive numbers are subject to the scientific and technical basis of the journal.
- A research that is not accepted for publication in the journal should not be returned to its owners.
- The journal pays nominal wages for the assessors, 2000 SP.
- Publishing and assessment wages are granted when the articles are published in the journal.
- The researches received from graduation projects, master's and doctoral dissertations do not grant any financial reward; they only grant the researcher the approval to publish.
- In case the research is published in another journal, the Journal of the University of Hama is entitled to take the legal procedures for intellectual property protection and to punish the violator according to regulating laws.

Subscription to the Journal:

Individuals, and public and private institutions can subscribe to the journal

Journal Address:

- The required copies of the scientific material can be delivered directly to the Editorial Department of the journal at the following address: Syria - Hama - Alamein Street - The Faculty of Veterinary Medicine - Editorial Department of the Journal.

Email: hama.journal@gmail.com

magazine@hama-univ.edu.sy

website: : www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/

Tel: 00963 33 2245135

contents		
Title	Researcher Name	Page number
"A Suggested Model for Predicting Financial Default in Private Commercial Banks in Syria (An Applied Study on a Sample of Private Commercial Banks during the Period 2014–2017)"	Minas Ammar Habbal Dr. Ayam Yassin	2
The Relationship between Trade Openness and Economic growth in Syria (the Causality and co–integration tests)	Dr. Mhmd Ma'en Dayyoub Ali Hasan	21
Causal Interactions between FDI, and Economic Growth in Syria	Dr. Mhmd Ma'en Dayyoub Dr. Roula Ismail Hussein Hasan	39
Measuring Anxiety in the Banking Sector, An Applied Study on the Syrian Banking Sector	Dr. Rania Alzrair Dr. Yasser Almishal	55
Evaluating The E–marketing Requirements Necessary to Activate Distance Education in Syrian Universities	Dr. Basem G GHADEER Sanaa Hashem Al Showa	78
The Effect of Banking Liquidity Risk in the Financial Performance of Private Commercial Banks in Syria	Dr. Asmahan Khalaf Dr. Osman Nakkar Lana Zaher	96
Automated Teller Machine Service Quality and Its Impact on Customer Satisfaction: A Comparative Study Amongst of Public and Private bank branches in the city of Hama	Prof. Kanjo Kanjo Alaa Mohammed	118
Evaluating the Extent of flexibility of human resources in adapting to health crisis –A field study on the health sector in Hama Governorate–	D. Shiraz Traboulsi Samer Fayad	137
The Impact of Competition on Credit and Insolvency Risks: Applied Study on Conventional Private Banks Operating in Syria	Mai Aldaboul Dr. Oubay Mahmoud	155
The Effect of the Quality of E–Banking Services on Customer Satisfaction A Field Study in private Banks Operating in Syria	Dr. Etab Yousef Hassoun	176
Analysis of the causal relationship between direct taxes and GDP in Syria (Standard Study of 1991–2018)	Kamar milli Muhammad Jamal Taktkka Othman Nagar	192

contents		
Title	Resarcher Name	Page number
The impact of the determinants of the financial structure on the capital structure of private commercial banks in Syria (Case study of Bemo Saudi Fransi Bank)	Dr.Asmahan Khalaf Dr. Othman Nakkar Reema sheikh alsouk	208
A Study of Ability of The Economic Value Added Indicator to Explain Changes on The Market Value of Stocks " An Applied Study on Byblos Bank"	Joud AL-Halabi Prof. Dr. Kanjo Kanjo	227
The Impact of exchange rate on capital structure of non-financial companies listed on Damascus Stock Exchange Using Panel data models	Dr.Asmahan Khalf Dr.Osman Nakkar Reema sheikh alsouk	245
The Impact of the Credit Risk of Loans Granted to Economic Sectors on the Overall Risk of the Bank Loan Portfolio (An Applied Study)	Dr. Asmahan Khalaf* Dr. Othman Naqar Ahlam dakak	261
financing the state budget in Syria through the issuance of government securities	D. Muhsen Ismandar	276
Using the Discretionary Loan Loss Provisions Earnings Management by "Case Study of the International Bank for Trade and Finance"	Walaa Yahia Krej Dr. Ayam Yassin	291



Volum :3
Number :13



Journal Of Hama University

ISSN Online (2706-9214)